دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس

محمد عادل العجمي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : دولة رجال الأعمال ..

مصر في أحضان البيزنس

المؤلف : محمد عادل العجمي

رقم الإيداع : ٢٠١١/٤٢٩٨

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ [الأنعام].

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ [الإسراء].

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [النحل].

﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾ ﴾ [الطلاق].

صدق الله العظيم

إهداء

إلي كل رجل أعمال محترم ويقــدر حــق النعمة التي وهبها الله له، إلى كل العقلاء في هذه الأمة التي لازالت تعيش عصور الضــعف الفكري والثقافي والعلمي، إلى كل من يحب أن تكون مصر في مصــاف الــدول المتقدمــة والدولة القائــدة إلى أولادي عــادل ومنــى وعبد الرحمن والذي أخشــي علــيهم مــن المستقبل المجهول في ظل سيطرة قلة علي كل شيء وحرمان الغالبية من كل شيء مما ينذر بالانفجار.

إلي المخلصين في هذه الأمة أهــدي هــذا الكتاب

العجمي

مقدمة

ماذا أريد من هذا الكتاب ؟ سؤال ظل عام كامل يسيطر عليّ بعد حصولي علي الماجستير عن صورة رجل الاعمال في الصحف المصرية، فقد شهدت فئة رجال الأعمال تغيرات كبيرة منذ محمد علي وحتى الآن ، ولا تكاد تسيطر علي مقاليد الأمور حتى يتم ضربها ، إلا أن ما نشهده الآن يعد تحولاً كبيراً لفئة رجال الأعمال وأصبحوا يملكون النفوذ والسلطة والمال وتضخمت ثرواتهم بشكل لم تعرفه مصر، وامتلكوا قدرة فائقة للتأثير علي القرارات وصدور القوانين بل وتشويهها مثل قانون منع الاحتكار الذي خرج بعد ما يزيد علي عشرة سنوات من المناقشة في مجلس الشعب مشوه لا يستطيع حماية السوق من الممارسات الاحتكارية وارتفاع الأسعار

وسمح النظام الحاكم لرجال الأعمال بلعب دور أكبر في الاقتصاد والسياسية وقد يرجع هذا إلى عجزه عن القيام بالتنمية الاقتصادية وعجز الميزان التجاري وارتفاع الفقر والبطالة لهذا كان النظام يأمل ومازال في أن يكون لهم دور مؤثر في المشاكل الاقتصادية أو التغيرات التي تحدث علي المستوي العالمي والتي تترك مساحة أكبر لسيطرة الرأسمالية.

وعلي الرغم من التغيرات الاقتصادية التي شهدتها مصر بعد عصر الانفتاح الاقتصادي إلا أنه علي المستوي السياسي لم يحدث أي تغير فرغم تعديل الدستور بما أدي إلى إنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري إلا أن هذه التغيرات شكلية ولن تحدث أي تغير في النظام السياسي وسيظل الحزب الوطني مسيطر ومحتكر للحكم من خلال غابة من القوانين.

وتشير الدلائل إلى أن هذا العصر هو عصر رجال الأعمال ، فعلي المستوي المحلي هناك تنامي لدور رجال الأعمال في الأحزاب وخاصة الحزب الحاكم وتنامي دورهم في مجلس الشعب وسيطرة رأس المال علي الانتخابات ودخول رجال الأعمال إلى الوزارة .وفي هذا العصر تغيّرت كثير من المفاهيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية والنظم السياسة أثرت بطريقةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة علي رجال الأعمال بل أن رجال الأعمال كان لهم دور كبير في تغيير كثير من هذه المفاهيم والقيم والنظم. وفي هذا العصر حدث تزاوج غريب بين رجال الأعمال والسياسة إنتهى إلى فساد يعلمه الجميع، وبات حديث المدينة لا ينقطع عن فساد رجل من هذا الفئة التي اختارت أن تعيش منعزله عن المجتمع المصري في «كمباوند» لا يسمح لغير أصحاب الصفوة دخول هذه الأماكن. والكل يطالع قصة هشام طلعت مصطفي الذي دفعه حب التملك إلى التحريض علي قتل سوزان تميم بل وإنفاق الملايين من الدولارات علي إرضاء نزواته، قبل قتلها ثم إنفاق الملايين من أجل قتلها ، وبعد ذلك إنفاق الملايين من أجل دفع الدية والبالغة ٧٠٠ مليون دولار غير مصاريف القضية. نموذج دفعني إلى نشر هذا الكتاب وربما يتبعها سلسلة حول صعود رجال الأعمال إلى السياسية والمزايا التي حققوها من قربهم مع عرض نماذج منهم.

وهذا الكتاب هو ناتج مختصر لتحليل مضمون قمت به للصحف المصرية خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٦ حول صورة رجل الأعمال في الصحف المصرية، علي صحيفتي الأهرام والوفد ، وجاءت الصورة سلبية، وكشفت أن الملامح السلبية لرجال الأعمال والآليات التي يستخدمها رجال الأعمال للوصول إلى السلطة، والتطلعات السياسية، وقدمت جزء نظري في رأي المكتبة العربية في حاجة إليه خاصة مع ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت رجل الأعمال من حيث المفهوم والنشأة، وتطورهم في مصر، فهناك إشكالية حول تصنيف رجال الأعمال، وتوقيت

ظهور المسمي الخاص لرجال الأعمال مع عرض لتعريف رجل الأعمال والتطور الاجتماعي والتاريخي لظهور رجال الأعمال . وتم إضافة قضية هشام طلعت مصطفى كنموذج لصورة رجل الأعمال .

وأرجوا من الله أن يفيد هذا العمل رجال الأعمال للعمل علي تحسين صورتهم ليس بالقول والحملات الإعلامية فقط، وإنما بالفعل المؤثر في المجتمع المصري للنهوض بالتنمية ومحاربة الفقر والبطالة والبعد عن الانتهازية، ويفيد الدولة أو النظام الحاكم في ضرورة الفصل التام بين السياسة ورجل الأعمال ويتم هذه الفصل من خلال القوانين التي يجب أن تحترم وبالمساءلة وتكون نابعه من الشعب وليس النظام الحاكم، ولن تكون هناك مساءلة حقيقية إلا بتداول السلطة.

القاهرة ديسمبر ٢٠١٠

محمد عادل العجمي

الفصل الأول

رجل الأعمال : المفهوم وإشكالية التصنيف



مقدمة

اختلفت معايير تعريف رجل الأعمال ما بين الثروة وإدارة الأعمال والسعي إلى الربح إلى جانب المسئولية الوطنية والأخلاقية، وهي معايير قد لا تنطبق كلها أو بعضها علي كثير من رجال الأعمال، كما أن معظم الموسوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلت من تعريف رجل الأعمال كما لا يوجد تعريف في المعاجم اللغوية العربية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة اللفظ وعدم شيوعه إلا في فترة التسعينيات. كما لا يوجد إتفاق علي تعريف رجل الأعمال.

وقد تكرر استخدام مفهوم رجال الأعمال في مصر مع بداية السبعينيات، حيث ازداد تردد المفهوم علي الألسنة في السبعينيات نتيجة للانفتاح الرأسمالي وأصبح أكثر تداولا في الصحف المصرية خاصة مع تعدد الصفات التي يحملها رجل الأعمال مثل عضو في برلمان أو قيادي في منظمات الأعمال أو مجالس الأعمال المشتركة أو رئيس لمجلس إدارة شركة أو عضو منتدب أو غير ذلك مما جعل كثير من الصحف تكتفي بذكر صفة رجل الأعمال. وبدأ المفهوم يستقر في مصر خلال التسعينيات، وتعلقت الآمال علي أن تقوم هذه الجماعات بدعم عملية الإصلاح الاقتصادي، والانتعاش الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق إلا أن سرعان ما كشف المفهوم عن دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات مستهجنة وغير قانونية من قبل رجال الأعمال، مما جعل رجال الأعمال انفسهم يرفضون هذا المسمي ويطلقون علي أنفسهم رجال صناعة.

واختلفت الرأسمالية المصرية (ومنهم رجال الأعمال) عن الأوروبية، فالمصرية لم تمر بمراحل الرأسمالية الغربية، ولم تتمتع بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي، ومشوهة وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي إمتداد تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم، لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من البرجوازية الزراعية ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البرجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع. ونشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وعندما تصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، حدث صراع مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية، وانتظرت لحين تغير المناخ السياسي بما يتلائم مع مصالحهم دون الدخول في صراع مع القوي الحاكمة. ودخلت في تنظيمات لرجال الأعمال لمطالبة الدولة بمزيد من الحماية والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة، وشكل ملاك الأراضي طبقة الرأسمالية لتتحول إلى الصناعة بعكس ما حدث في أوروبا، حيث تحولت من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية، بنت الرأسمالية الأوروبية قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية، وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية، الرأسمالية الأوروبية كانت مدخرة، أما المصرية فمبذرة واستهلاكية.



أولاً : رجال الأعمال : المفهوم

نشأ مفهوم رجال الأعمال في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر مع ازدهار الرأسمالية وآلياتها وفلسفتها وكمرادف طبيعي للهجمة الاستعمارية، فعندما بدأت أوروبا تدخل عصر الصناعة لم تكن الصورة واضحةً تماماً، وبدأ التوسع في إنشاء المصانع باعتبار أنها تمثل مدخلاً سريعاً للربح يفوق عائد الإنتاج الزراعي، مما أحدث تخمة إنشائية في المصانع ووفرة في الإنتاج أدت إلى اتجاه الأبصار إلى دول الجنوب ذات الموارد الهائلة، ولا توجد بها وسائل حديثة للاستثمار والتنمية. وانطلقت الهجمة الاستعمارية لنهب ثروات الدول و منها مصر، وفي ظل الهجمة الاستعمارية طفت علي السطح فئة جديدة من التجار والمرابين الأوروبيين الذين نقلوا جانباً كبيراً من أعمالهم، واستثماراتهم في الدول المستعمرة وأصبح يشار إليهم كفئة أكثر ثراء، ونفوذًا في المجتمعات الأوروبية، حيث لم يعد يصلح أن يطلق عليهم فقط لقب « تجار كبار أو مستوردين » من ثم طرحوا مسمي« رجال الأعمال»[1].

ويلاحظ أن مفهوم رجال الأعمال (Businessmen) لم يستخدم في مصر علي نطاق واسع قبل السبعينات، حيث كان اقتصاديو ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يطلقون علي أنفسهم ألقابا مثل رجال الصناعة، وذوو الأملاك.. الخ، ولم يبدأ

(1) مدحت خليل العراقي، القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها علي دور الدولة (القاهرة: بحث في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة ٢١ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩) ص ٧.

استخدامه علي نطاق كبير إلا في الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات، وبدأ المصطلح يستقر بقوة ويتبلور ملامح أصحابه خلال حقبة التسعينات، مع بداية الخطوات السريعة لبرامج إعادة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.[١]

فلم تعرف مصر مسمي «رجل الأعمال» قبل الانفتاح في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين عندما بدأت تخلع رداء الاشتراكية وتتجه نحو العودة لنظام الاقتصاد الحر الذي كان سائدا في مصر طوال فترة ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وكانت مصر تتداول مسميات عديدة قبل ثورة يوليو مثل رجال الصناعة ورجال المال وذوي الأملاك للإشارة إلى فئات الثراء في المجتمع التي تهيمن علي شئون الصناعة، وحركة سوق المال والمجتمع الزراعي حيث لم تكن هناك رابطه تجمعهم سوي الانتشار في مواقع الصدارة داخل الأحزاب المصرية .[٢]

وفي بداية التسعينات استحوذ لقب رجل الأعمال على اهتمام الكثيرين الذي يعطي لصاحبه مكانة متميزة في أي مكان يوجد فيه، خاصة أنه ارتبط بعملية الخصخصة وبيع شركات القطاع العام ونشأة المدن الصناعية الجديدة.ولم يكن غريبا أن يزيد عدد الأشخاص الذين يلقبون أنفسهم برجال الأعمال فالبقال وصاحب محل الأدوات الصحية وتاجر الخردوات بل بعض النصابين ومحترفي التهريب من الجمارك... كل واحد منهم يسمي نفسه برجل الأعمال الذي أصبح وظيفة من ليس له عمل أو صفة ينادى بها.[٣]

وبدأ المصطلح يستقر في مصر خلال التسعينيات، وتعلقت الآمال علي أن تقوم

---

(1) سعاد عبد الرحيم، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، بحث في المؤتمر السنوي الخامس التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، ٢٠٠٣)

(2) مرسي عطا الله ، عمود كل يوم ، جريدة الأهرام المسائي ، ٢٨ / ٧/ ٢٠٠١ .

(3) www.haras.naseej.com ، الدخول ديسمبر ٢٠٠٦.

هذه الجماعات بدعم عملية الإصلاح ، والانتعاش الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق إلا أن سرعان ما كشف المصطلح عن دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات سلبية ومستهجنة وغير قانونية من قبل رجال الأعمال .[1]

وتحول اللقب في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي إلى لقب سيئ السمعة بعدما كثرت عمليات هروب عدد من رجال الأعمال إلى الخارج بعد استيلائهم على قروض كبيرة من البنوك بضمانات وهمية و هو ما دفع بعض رجال الأعمال إلى استبدال رجل الأعمال برجل الصناعة أو التجارة ، ويصف هذا الوضع رجل الأعمال (مصطفي البليدي)[2] بقوله « أن رجل الأعمال أصبح مهنة من لا مهنة له، ويخجل أن يقول أنه رجل أعمال عندما يسأله أحد عن مهنته . لأن ٩٠٪ من رجال

(1) مثل قضايا نواب القروض ، و نواب الكيف ، و نواب التأشيرات و نواب سميحة ،و قضايا فساد و هروب بأموال البنوك.

(2) مواليد ٣٠/ ١/ ١٩٤٧ تخرج في الكلية الجوية يوم٣ يونيو٦٧ وشارك في حربي١٩٧٣،١٩٦٧ كضابط طيار وفي العام التالي مباشرة أتجه إلى النشاط الاقتصادي مع والده محمد البليدي الذي كان أول من أدخل صناعة مستحضرات التجميل في مصر عام١٩٥٣ ، وعندما توفي والده عام١٩٨٣ تولي المسئولية كاملة خاصة أنه الابن الوحيد، ولم يكتف مصطفي بمستحضرات التجميل بل استثمر أمواله في مجال الملابس الجاهزة وعدد من الصناعات الوسيطة التي تدخل في صناعة السيارات والسلع الغذائية والسجائر حتي أصبحت إمبراطورية ضخمة يطلق عليها مجموعة شركات البليدي، ويعتبر البليدي رجل الأعمال الوحيد الذي كرمه الرئيس مبارك في احتفالات أكتوبر التي تلت تحرير الكويت لأنه قام بتوزيع٥٠ ألف هدية قيمتها أكثر من مليون جنيه علي الجنود المصريين الذين شاركوا في حفر الباطن وحصل علي الماجستير في الإدارة عام١٩٨٨ ثم الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولي في إدارة الأعمال من جامعة لوزان في سويسرا عام١٩٩١ . وصدر في نهاية شهر يوليو عام ٢٠٠٠ قرار من المدعى الاشتراكي بمنع رجل الأعمال مصطفى محمد البليدى وزوجته وأولاده من التصرف في أموالهم بعد هروبه بنحو أسبوعين بعد أن عجز عن تسديد ديونه ووصلت إلى ٥٥٥ مليون لبنك القاهرة و ٨,٣ مليون جنية لبنك آخر في حين أن أملاكه التي تركها بلغت نحو ٢٠ مليون جنيه ، و عاد إلى مصر في عام ٢٠٠٧ و توفي .

مصر رجال أعمال، والباقي يتفرج. المشكلة هنا هي أن يكون موهوبا في الإدارة بنفس القدر الذي نجد فيه الفنان التشكيلي موهوبا في التعامل مع الألوان ، ويجب التفرقة بين رجال الأعمال والتاجر وأن والدي كان رئيس الغرف التجارية حتى وفاته وكانوا يطلقون عليه « شهبندر التجار» وكنت فخورا بذلك أما اليوم فالتجار تاهوا والصناع تاهوا في صفة رجل الأعمال، والناس عندهم حق عندما يشعرون بالريبة عندما تجد عفريتا يطلع لها كل يوم اسمه رجل الأعمال».

وحتي عام ١٩٩٤ كان يكتب في البطاقة الشخصية الوظيفة رجل أعمال لم تكن هناك شروط لهذا اللقب مما دفع أصحاب الأكشاك السجائر، وعربات المكرونة، والكبده يختارون رجل أعمال في خانة المهنة بالبطاقة الشخصية ، وتم إلغاء صفة رجل الأعمال بقانون الأحوال الشخصية رقم ١٦٣ لسنة ٩٤ . [(١)]

ولا يوجد تعريف علمي محدد لرجل الأعمال حيث تختلف معايير التعريف ما بين الثروة، وإدارة الأعمال والسعي إلى الربح إلى جانب المسئولية الوطنية والأخلاقية ، وهي معايير قد لا تنطبق كلها أو بعضها علي كثير من رجال الأعمال . كما لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم رجل الأعمال في الوقت الذي لا توجد كتب تناولت المفهوم ومحاولة تعريفه ، كما أن الموسوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلت من تعريف رجل الأعمال ولا يوجد تعريف في المعاجم اللغوية العربية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة اللفظ وعدم شيوعه إلا في فترة التسعينيات. كما لا يوجد اتفاق علي تعريف رجل الأعمال.

ويعرف المعجم الوجيز الرجُل بأنه الذكر البالغ من بني أدم وجمعها رجالُ [(٢)]

(1) اتصال تليفوني باللواء جمال دحروج مدير مباحث مصلحة الأحوال المدنية مايو ٢٠٠٤.

(2) المعجم الوجيز، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩١) ص٢٥٧.

ومعني العمل المهنة والفعل وجمعها أعمال، ويقصد بها مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة [1] وبذلك يمكن أن نطلق علي رجل الأعمال بأنه الرجل البالغ الذي يبذل مجهود لتحصيل منفعة.

وتعرف الأعمال (Business) وفي القواميس الإنجليزية بأنها أنشطة إنتاج أو بيع أو شراء السلع والخدمات،و(Man) هو الشخص أو الرجل الذكر البالغ. [2] ومن الترجمة الحرفية يمكن أن نطلق علي رجل الأعمال بأنه الذكر البالغ الذي يقوم بإنتاج أو بيع أو شراء السلع والخدمات.

يعرف المورد كلمة (Business) بأنها مهنة أو عمل أو مهمة أو تجارة أو مسألة[3] ومعني (man) بأنه رجل أو إنسان[4] بما يعني أن رجل الأعمال هو الإنسان الذي يقوم بمهمة أو تجارة أو عمل أو مسألة. كما يعرف (Business) في طبعة أخري بأنها مشروع تجاري أو تجاري[5] بما يعني أن رجل الأعمال هو صاحب مشروع تجاري أو صناعي.

ويعرف المورد معني (Businessman) بأنها رجل الأعمال[6] كما يعرفه علي أنه صاحب مؤسسة تجارية[7] ورجل الأعمال (Businessman) في القواميس الأجنبية هو الرجل الذي يعمل في مستوي عالي وبدون تحيز في الشركة

---

(1) المرجع السابق، ص٤٣٥.

(2) Longman Active Study Dictionary، the Egyptian International Publishing Company-Longman،p،404

(3) منير البعلبيكي، المورد القريب (إنجليزي عربي)، (بيروت: دار العلم للملايين، يونيو٢٠٠٣) ص٦٢.

(4) المرجع السابق، ص ٢٤١.

(5) منير البعبيلكي، المورد، (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٧)ص١٣٨ .

(6) المرجع السابق، ص ٦٢.

(7) منير البعبيلكي، المورد القريب ، مرجع سابق، ص١٣٨ .

والأعمال.[١]

وفي المعاجم الاقتصادية كلمة (man) تعني رجل[٢] و(Business) تعني أعمال أو تجارة أو نشاط أو عمل أو حرفة أو مهنة[٣] ويقصد بذلك أن رجل الأعمال هو رجل أعمال أو تجارة أو نشاط أو حرفة أو مهنة. ومعني (Businessman) رجل أعمال[٤].

واختلفت تعريفات رجل الأعمال فأحيانا يطلق علي رجل الأعمال كلمة رأسمالي وعرّف ماركس الرأسمالي بأنه يظهر بصفته شارياً في سوق البضائع والعمل فيتحول نقده إلى بضاعة ويقوم باستهلاك هذه البضاعة بطريقة إنتاجية ويحولها إلى بضائع ذات قيمة أكبر ويعود الرأسمالي إلى السوق بصفته بائعاً لهذه البضائع فتتحول بضاعته إلى نقْد.[٥] ويقصد به الصانع الذي يحصل علي المواد الأولية ثم يقوم بتصنيعها وبيعها بقيمة أكبر في السوق. وأحيانا يقصد برجال الأعمال فئة كبار الأغنياء تمييزا لهم عن ذوي الثروات القليلة والمتوسطة. ويتسع مفهوم رجل الأعمال في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس أو يملك نشاطاً تجاريا أو صناعيا يعتمد فيه علي رأس ماله الخاص، يضيق في أحوال أخري حيث يقتصر علي الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي فان المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي وبين إمكانية التأثير علي صناعة القرار في المجتمع

---

(1) Longman Active Study Dictionary، the Egyptian International Publishing Company-Longman،p87

(2) مصطفي هني، المعجم الاقتصادي والتجاري (إنجليزي – عربي) (بيروت : مكتبة لبنان، الطبعة الأولي، ١٩٨٥) ص ١١٤.

(3) المرجع السابق، ٢٢٠.

(4) المرجع السابق، ١١٤.

(5) ماركس، راس المال نقد الاقتصاد السياسي (موسكو: دار التقدم، المجلد الثاني، ١٩٨٨) ص ٣٩.

اعتما علي النفوذ الاقتصادي والسياسي.[(١)]

ويشير التعريف الأمريكي لرجل الأعمال إلى أنه صاحب رأس المال القادر علي الإدارة والابتكار والوجود المميز في مجال عمله، وفي التعريف اللاتيني رجل الأعمال يشير إلى منطقة المركز العصبي و هو رجل الأعمال النزيه ودوره في حركة الحياة المركزية في الدولة ، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم المناطق في دوائر المركز العصبي من حيث آليته وأهميته ... ورجل الأعمال هو الذي يكتسب الوعي بضرورة العمل في مجتمع يسعى إلى التغيير وليس العمل من أجل تطوير ثروته وأنشطته الكثيرة[(٢)].

وتعرَّف« ناهد» رجال الأعمال بأنهم مجموعة أصحاب المشروعات والشركات والمصانع بالقطاع الخاص، ويمثلهم عدد من التنظيمات والاتحاديات التي تضم الشرائح العليا في مجالات الصناعة والتجارة والتوكيلات، وفي قطاعي الأعمال والبنوك، ويقوم بعضها علي العضوية الإجبارية، ويخضع لسيطرة الدولة، ويتمتع البعض الأخر بالاستقلال، والعضوية الاختيارية بينها، يضم البعض الثالث منظمات مصرية أجنبية مشتركة، وأخرى للمصريين المغتربين بالخارج.[(٣)]

وعرَّف «ريتز» رجل الأعمال بأنه الخلاق المبتكر والمدير الناجح الذي تتوافر لديه القدرة علي أن يفكر وأن يتخذ القرار السليم لنقل الفكرة إلى واقع حسن، وأن يدير مشروعه بكفاءة، واقتدار آخذًا في الاعتبار المصالح الحقيقية

(1) سعاد عبد الرحيم ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري،مرجع سابق.

(2) مصطفي عبد الغني، لطفي منصور بين الثروة و الثورة (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، الطبعة الأولي، يناير ٢٠٠٤) ص ٩ ، ١٠

(3) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال ورجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية) ص ٧

للاقتصاد القومي. (١)

فليس كل رب عمل أو كل عضو في جمعية كجمعية رجال الأعمال أو في غرفة كاتحاد الغرف التجارية أوفي إتحاد كاتحاد الصناعات المصرية بعيدي الرؤية يتحملون المخاطر ويحققون العالمية انطلاقا من المحلية. (٢)

وفرَّق تقرير التنمية الشامل في مصر بين رجال الأعمال وأرباب الأعمال من حيث حجم رأس المال، حيث تسمي الفئة التي يبلغ رأسمالها أقل من عشرة ملايين جنيه بأرباب العمل، وما زاد علي ذلك صنف ضمن رجال الأعمال. (٣)

ومن هذه التعريفات يمكن وضع تعريف لرجل الأعمال:

هو يملك أو يدير نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي أو زراعي أو أي نشاط في شكل شركة أو مؤسسة أو مجموعة يزيد رأسمالها عن العشرة ملايين جنيه، ويسعى إلى الارتقاء وتحقيق النمو وزيادة الأرباح ومواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة سواء كانت محلية أو عالمية، وذلك من خلال ما يتمتع به من قدرة علي القيادة والابتكار والوعي بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية علي المستوي المحلي والعالمي ويراعي المسئولية الاجتماعية وينتمي إلى منظمات رجال الأعمال سواء في شكل

(١) عرف ريتز reitz في كتاب creation of quality، القيادة بأنها عملية التأثير في جماعة في إتجاه إنجاز هدف إلا أن قائد المستقبل ينبغي أن يتمتع بالخصائص الإدارية التالية : ١- مرن التخصص ويتعامل في مجالات مختلفة .٢- يدير منظومة في شكل شبكة من الفرق المتفاعلة .٣-يتجه إلى السوق و يركز علي العميل customer driven . 4- يؤمن بالتكنولوجيا و يركز علي التطبيق الناجح. ٥- يقبل التغيير و يوظفه لتحقيق أهداف المنظمة change agent. 6- متنوع المعرفة و متعدد المهارات. انظر إعداد القادة الصناعيين لمواجهة تحديات المستقبل المجلس القومي للإنتاج و الشئون الاقتصادية، ٢٠٠١.

(2) محمود عبد الفضيل، الفئات الرأسمالية الجديدة والأوضاع الاحتكارية في السوق المصرية (القاهرة: كتاب وجهات نظر، العدد التاسع والعشرون، يونيو، ٢٠٠١) ص ٣٦.

(3) ليلي الخواجة وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩ / ٢٠٠٠ (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١) ص ١٢٣.

اتحاد(مثل اتحاد الصناعات أو الاتحاد العام للغرف التجارية) أو جمعية (جمعية رجال الأعمال أو جمعيات مستثمرين) أو مجالس (مجلس الأعمال المصري الأمريكي أو مجلس الأعمال المصري اليوناني) أو غرف تجارية مشركة (الغرفة الألمانية العربية).

وبذلك يمكن وضع سمات وملامح لمفهوم رجل الأعمال إذا توافرت في أي شخص يمكن أن نطلق عليه رجل الأعمال:

١- يملك أو يدير ، فكل شخص صاحب رأسمال الشركة أو العضو المنتدب لها يصبح رجل أعمال.

٢- هذه الشركة تتخذ طابع مؤسسي ، وفقا للقانون الشركات أو القوانين المختلفة المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

٣- تعمل هذه الشركة في الأنشطة المختلفة سواء صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية الخ.

٤- يزيد رأسمالها عن العشرة ملايين جنيه ، وذلك حتى يتم التفرقة بين التجار أو أصحاب الحرف الصغيرة والورش ورجال الأعمال.

٥- لديه القدرة علي تحقيق الخطة الإستراتيجية للشركة وتحقيق النمو وزيادة الأرباح والتوسع في الداخل والخارج ، ويتمتع بالقدرة علي الابتكار ومواجهة الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة أو الشركة سواء كانت هذه الأزمات من داخل أو خارج المؤسسة أو الشركة.

٦- ينتمي إلى منظمات رجال الأعمال سواء في شكل اتحاد(مثل اتحاد الصناعات أو الاتحاد العام للغرف التجارية) أو جمعية (جمعية رجال الأعمال أو جمعيات مستثمرين) أو مجالس (مجلس الأعمال المصري الأمريكي أو مجلس الأعمال المصري اليوناني) أو غرف تجارية مشركة (الغرفة الألمانية العربية).

٧- يراعي المسئولية الاجتماعية والحوكمة في الشركة أو المؤسسة التي يمتلكها أو يديرها.

ثانياً : رجال الأعمال : طبيعة النشأة

ينحدر طبيعة نشأة رجال الأعمال من أصول عدة منها زراعي أو تجاري أو موظفين قطاع عام أو في القوات المسلحة ، وقبل ثروة يوليو ١٩٥٢ كان الرأسمالية المصرية الزراعية التي نشأت في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية ...وظلت العقلية الزراعية للبورجوازية المصرية مسيطرة علي العقلية الصناعية ردحا طويلا من الزمن.[١]

وأغلب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية في وقت واحد ... وجزء كبير منهم كان يعزف عن الاستثمارات الثابتة الصناعية خوفا من تحمل المخاطر، ومواجهة مشاكل الإنتاج اليومية وكان لذلك يتجه نحو المضاربة، والأعمال التجارية رغبه من المكسب السريع الميسور، وامتلاك حرية الحركة التي تمكن من اقتناص الفرصة.[٢] وتميزت الرأسمالية المصرية بخصائص أهمها أنها لم تتجه إلى التخصص في مجال اقتصادي معين « تجار أو صناعه أو مال » وإنما تجمع بين الثلاثة.[٣]

---

(1) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ٨٩.

(2) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، (القاهرة : مطبعة عيسي البابي الحلبي ، ١٩٦٢) ص ص ٤٣٦:٤٣٨.

(3)عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ١٩٩٧، ص ٩٠ .

تعريف الرأسمالية:

تعرف الرأسمالية بأنها حرية تحديد الأسعار في السوق، وحرية تملك وسائل الإنتاج، وحقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية العقيدة، والتطور التدريجي نحو الفصل بين السلطات، والديمقراطية. [(١)] والرأسمالية تسعي بطريقةٍ أو أخري إلى تحقيق هدف واحد هو الربح، فالربح هو الذي يوفر في أن واحد الدافع والأموال للاستثمار والنمو ومن دون ربح لا يبقى للرأسمالية أي معني. وذهب كارل ماركس منذ ١٤٠ عاما إلى التنبؤ بانهيار الرأسمالية نتيجة، وتراجع نسب الأرباح هي العامل الرئيسي وراء انهيار الرأسمالية. [(٢)]

والانتعاش الذي شهدته الرأسمالية في القرن التاسع عشر والعشرين ما كان ليتم لولا النهب المنهجي لثروات بلدان الجنوب، واستغلال البروليتاريا في الغرب من ناحية، واستغلال بروليتاريا شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من ناحية ثانية. تستند الرأسمالية على التطور غير المتساوي على مستوى الكرة الأرضية، على نظام عالمي إمبريالي حيث تفرض نفسها علي العواصم الكبرى سواء مباشرة عبر الاستعمار، أم عبر الأنظمة المتواطئة، أم بسلاح المساعدات المصلحة والاستدانة. [(٣)]

وتعرَّف الرأسمالية بأنها النظام السياسي الاقتصادي القائم علي الملكية الخاصة والربح الخاص ،في هذا النظام يمتلك الأفراد الشركات ويديرون أغلب الموارد المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات[(٤)] وتعرف بأنها حرية تحديد الأسعار في

(1) ميشيل البير، الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون، (القاهرة : مكتبة الشروق ، طبقة أولى ، يناير ١٩٩٥)، ص ٩.

(2) العرب أولاين http://Top.addfreestats.com الدخول في ٣١/ ٠١/ ٢٠٠٢ .

(3) http://altennativelibertaire.org ، الدخول في ٣١/ ٠١/ ٢٠٠٢.

(4) الموسوعة العربية العالمية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩) ص ٦٤.

السوق وحرية تملك وسائل الإنتاج. [١]

مراحل الرأسمالية:

مرت الرأسمالية في الغرب بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الرأسمالية في مواجهة الدولة وسجل عام ١٧٩١ في فرنسا صدور قانون لي شابلييه أهم قوانين الثورة الفرنسية في المجال الاقتصادي حيث ألغي نظام الطوائف المهنية ،وأقام أسس حرية التجارة ، والصناعة للقضاء علي وصاية الدولة الملكية السابقة وتراجعت الدولة أمام قوي السوق، وركزت جهودها علي الحفاظ علي النظام ضد الطبقات الشريرة أي البروليتاريا الصناعية الجديدة. [٢]

المرحلة الثانية: الرأسمالية المحجمة[٣] ١٨٩١ من قبل الدولة فكل الإصلاحات موجهة نحو تصحيح تجاوزات السوق، والحد من غلو الرأسمالية وعنفها ،وأدت مغالاتها في فرض الاعتدال علي السوق إلى شله ، مما جعل الناس تسئم من خضوعهم للاملاءات البيروقراطية [٤] ولم يعد الناس ينظرون إلى الدولة كحام أو منظم بل كمتطفل، ومعرقل وحمل ثقيل.

---

(1) ميشيل البير، الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: مكتبة الشروق، طبقة أولى، يناير١٩٩٥) ص ٩.

(2)نفس المرجع، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(3) الولايات المتحدة التي أفلتت من مآسي «المشكلة العمالية » لم تسر بنفس الإيقاع في تطور الرأسمالية و إنما لحقت بأوروبا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام ١٩٣٠ فمنذ عهد روزفلت حتى كارتر مرورا بكينيدي و جونسون اتجهت نحو رأسمالية معتدلة نوعا ما و لم تصل إلى بناء دوله الرفاهية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

(4)- إضراب رجال الإسعاف في بريطانيا خلال شتاء ١٩٧٩ الذي جرد حزب العمال من أهليته و جاء بمارجريت تاتشر إلى السلطة.

المرحلة الثالثة: مع بداية انتخاب مارجريت تاتشر في بريطانيا[1] ورونالد ريجان في أمريكا في أن واحد تقريبا، وهذا التداول للحكم جاء بأيديولوجيا رأسمالية جديدة إلى السلطة علي جانبي الأطلنطي مبادئها «السوق خير والدولة شر» وسميت هذه المرحلة « بالرأسمالية محل الدولة» حيث يتعين تخفيض الضرائب، والحد من المشاركة في تكاليف الرعاية الاجتماعية. فلم يعد الأمر يقتصر علي جعل الرأسمالية في مواجهة الدولة كما كان الحال في القرن التاسع عشر بل وصلت إلى إحلال قوي السوق محل الدولة، وهذا ما تحاول الرأسمالية المصرية الوصول إليه.

غير أن الرأسمالية المصرية لم تمر بهذه المراحل ، وإنما تشوهت علي العكس من الرأسمالية الأوروبية التي يمتد نشاطها الصناعي في الأسرة الواحدة لعدة أجيال. [2]

ولم تتمتع الرأسمالية المصرية بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي، ومشوهه وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي امتدادها تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم ونتيجة لتعثر الرأسمالية صاحبة عدم الإقبال علي المهن الحرة والتلهف علي العمل لدي البيروقراطية الحكومية التي لا تغامر ولا تتحمل المخاطرة.

وتعرضت الرأسمالية المصرية لثلاث ضربات **بالاحتلال الأجنبي** لمصر عام **١٨٨٢ وثورة ١٩٥٢** وما تبعها من تأمين واحتكار الدولة لكل مقدرات الاقتصاد **والحملة المنظمة علي رجال الأعمال** في التسعينيات، والتي كانت سبب في تعثر

(1)تطور النظام الرأسمالي في أوروبا من خلال عمليات تاريخية موضوعية تطورت من الاتجاه من الزراعة إلى الصناعة و عملية التراكم الرأسمالي و تكوين علاقات سلعية خلال السوق.

(2) صلاح محمد زين الدين ، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر ،(القاهرة : بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الحادي و العشرون للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، أكتوبر ١٩٩٩) ص ٥ ، ١٢.

البعض وهروب البعض الآخر فبدأت اكبر عملية تشويه للرأسمالية للتغطية علي الفساد السياسي وعلاقات المصالح بين السلطة ورجال الأعمال.

ونشأت الرأسمالية المصرية، ومنها رجال الأعمال من أصل الرأسمالية الزراعية وارتباطها بالوجود الأجنبي ، انعكس علي طبيعة النشأة، وشكل نشاطه وانطلقت عازفة عن الاستثمار الإنتاجي الزراعي والصناعي باستثناء تجربة بنك مصر التي مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعي بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأسمالي الوطني الخاص ... وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التي كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الاستثمارات الصناعية إلا أنها ظلت عازفه عن تلك الاستثمارات، وأثرت التعامل في الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح حتى بعد الانفتاح الاقتصادي إتجه معظم رجال الأعمال إلى التوكيلات والربح السريع.[1]

ولم يحدث تغير جذري في الرأسمالية المصرية بل عادت مرة ثانية بعد الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات لترتمي في أحضان الاستثمار الأجنبي، وتعزف عن الاستثمار في الصناعة، وتفضل الاستثمار في التوكيلات والسمسرة والبورصة وصناديق الاستثمار، والتي لا تحقق عائد ،فمصر ليست « دولة رأسمالية بالمعني الحقيقي للكلمة، فنحن أمام نوع غريب من الرأسمالية يمكن أن نطلق عليه رأسمالية المحاسيب، وهي رأسمالية بلا غطاء سياسي بلا رقابة صحفية أو رقابة برلمانية، بلا شفافية فكل ما تفعله يجري في الظلام، والخفاء، والكواليس كل ما تحصل عليه يتوقف علي مدي ما تحظى به من مساندة بيروقراطية.[2] ونفوذ سياسي، وعلاقات

---

(1) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ؟ ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ –١٩٨٠ (دمشق : دار كنعان للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١)، ص ٤٢.

(2) عادل حمودة ، هاربون بمليارات مصر ، (القاهرة : الفرسان للنشر ، الطباعة الأولى ، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٧.

المصالح وتربيطات وتبادل منافع.

حتى وجود الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية في مصر اختلف عن مثيلتها في الغرب ، فهي لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من رحم البورجوازية الزراعية وأنحدرت من أصلابها ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البورجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع، واختلف الدور التاريخي لها عن الرأسمالية الغربية فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، فكان صراعها التاريخي مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية والسياسية. (١)

ولم تجد أمامها غير التعاون مع القوي الأجنبية التي تمتلك الخبرة والنفوذ . وقد تميزت الرأسمالية بسيطرة العقلية الزراعية علي العقلية الصناعية فترة طويلة من الزمن ولم تتجه إلى التخصص في مجالات اقتصادية معينه.

ويمكن رصد أهم ملامح وسمات الرأسمالية المصرية في التالي:

أ-لم تمر الرأسمالية المصرية بمراحل الرأسمالية الغربية ، وإنما تشوهت علي العكس من الرأسمالية الأوروبية التي يمتد نشاطها الصناعي في الأسرة الواحدة لعدة أجيال.(٢)

ب- لم تتمتع الرأسمالية المصرية بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي،

(1) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ، ٩٠.

(2) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر (القاهرة: بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ١٩٩٩) ص ١٢

ومشوهة وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي إمتداد تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم، ونتيجة لتعثر الرأسمالية صاحبة عدم الإقبال علي المهن الحرة والتلهف علي العمل لدي البيروقراطية الحكومية التي لا تغامر ولا تتحمل المخاطرة.

ج- اختلفت الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية في مصر عن مثيلتها في الغرب فهي لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من البرجوازية الزراعية ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البرجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع.

د- اختلف الدور التاريخي لها عن الرأسمالية الغربية، فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية وشبّت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، فكان صراعها التاريخي مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية والسياسية.[1] وانتظرت لحين تغير المناخ السياسي بما يتلائم مع مصالحهم دون الدخول في صراع مع القوي الحاكمة. ودخلت في تنظيمات لرجال الأعمال لمطالبة الدولة بمزيد من الحماية والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة.

هـ- شكل ملاك الأراضي طبقة الرأسمالية لتتحول إلى الصناعة بعكس ما حدث في أوروبا، حيث تحولت من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية.

و- بنت الرأسمالية الأوروبية قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية، وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية،

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٩٠

الرأسمالية الأوروبية كانت مدخرة، أما المصرية فمبذرة واستهلاكية. [١]

ز- الرأسمالية الغربية تطورت من خلال عمليات تاريخية وموضوعية تمثلت في تطور تقسيم العمل بالاتجاه من الزراعة إلى الصناعة وعملية التراكم الرأسمالي وتكوين علاقات سلعية خلال عمليات التبادل في اقتصاد السوق، وهذه العمليات التاريخية لم تحدث في مصر بشكل طبيعي. [٢]



(1) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين، مرجع سابق، ص ١٤

(2) مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢) ص ١١٩ : ١٢٠.

ثالثًا : رجال الأعمال : إشكالية التصنيف والروافد

تصنيف رجال الأعمال يعد إشكالية مثارة فهل هم طبقة أم فئة أم نخبة أم هم يمثلون الرأسمالية أم جزء منها أو يمثلون البورجوازية أو جزء منها.

أولا : إشكالية التصنيف الاجتماعي لرجال الأعمال

هناك إشكالية مثارة حول تصنيف «رجال الأعمال(Businessmen)» وما إذا كانوا يمثلون طبقة أم فئة أم نخبة أو هم يمثلون الرأسمالية أم جزء منها أو يمثلون البورجوازية أو جزء منها.

١ - رجال الأعمال والرأسمالية

تشتق الرأسمالية(Capitalism) من رأس المال وهو تعبير اقتصادي للثروة التي تستغل لتنميتها وزيادتها باستثناء الأراضي ، فمدخرات الناس تعد رأس مال لأنها تنتج ثروة إضافية من خلال الأرباح التي يكسبونها أما الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية فلا تعتبر رأس مال.[١]

وتعتبر الرأسمالية نقيض للاشتراكية (Socialism) التي تمثل نظام سياسي اقتصادي ينهض علي الملكية الجمعية أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع.[٢] وبذلك لا يمكن أن نطلق علي رجال الأعمال بأنهم رأسمالية هذا العصر في الوقت

(1) الموسوعة العربية العالمية،(السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩) ص ٦٢.

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ،الطبعة الأولي ،٢٠٠٠) ص ١٧٢.

الحالي، لأنهم لا يمثلون نظام سياسي أو اقتصادي يقوم علي نظام الملكية الخاصة.فما يحكم في مصر حاليا البيروقراطية العسكرية ويشاركهم عدد محدد من رجال الأعمال.

٢- رجال الأعمال و البورجوازية

وصف الغرب البرجوازية (Bourgeoisie) بأنها تشيرإلى رجال الأعمال [١] وتعد البورجوازية مصطلح فرنسي الأصل يرجع إلى القرن السادس عشر، كان يشير إلى شريحة الأحرار من سكان المدن وتحول استخدام المصطلح تدريجيا فيما بعد ليصبح مرادفا لمصطلح الرأسمالية وبوجه خاص عند الماركسيين أما الاستخدام المعاصر له فيشير إلى ملاك وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. [٢] والبعض يردها إلى كلمة البرج العربية وساكن البرج معناه اللغوي ساكن المدينة ومن ثم تنسحب الكلمة من الجزء إلى الكل لتعني طبقة ساكني المدن وهناك استخدامان شائعان الماركسي وهي طبقة ملاك وسائل الإنتاج في النظم الرأسمالية والاستخدام الثاني فينظر إليها علي أنها الطبقة الوسطي التي صعدت في العصور الوسطي وقطنت المدينة حيث اعتمدت بالأساس علي التجارة وأرباحها لا علي الأراضي الزراعية. [٣]

وفسرت النظرية التبعية البرجوازية علي أنها مجرد رأس جسر لهيمنة رأس المال الدولي، وعابر القومية الإمبريالي الاحتكاري يؤكد عدم قدرتها علي إحداث تطور حقيقي في القوي المنتجة المحلية، ومن ثم إفلاسها فيما يتعلق بمهام التنمية

(1) محمد السيد سعيد، رجال الأعمال و الديمقراطية وحقوق الإنسان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ١٨

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠) ص ٣٠٤.

(3) محمد محمود ربيع إسماعيل،موسوعة العلوم السياسية (جامعة الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٤) ص١٨٨.

الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث. أما نظرية التسلطية البيروقراطية فصاغت البرجوازية باعتبارها صاحبة مصلحة عميقة في ترسيخ التسلطية السياسية بهدف نزع أسلحة الطبقات العاملة وإجبارها علي القبول بمستوي أجر أقل حتى يمكن زيادة معدل الربح واستخدام الجيش والبوليس، أي أدوات الدولة القمعية عموماً في تحقيق هذه الأهداف(١). ونتفق مع رأي محمد السيد في أن البورجوازية تختلف عن رجال الأعمال، حيث تمثل البورجوازية الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، في حين أن رجال الأعمال هم من يعملون بالفعل سواء كانوا يملكون أو يديرون فقط.

٣- رجال الأعمال والطبقية.

تعرف الطبقة الاجتماعية (Social Class) بأنها كناية عن مجموعة من الأشخاص في المجتمع الطبقي يقومون بتأدية دور متماثل في عملية الإنتاج الاقتصادي وينتظمون في سلك موقف واحد إزاء غيرهم من الأشخاص داخل الجهاز الاقتصادي والمجتمع يتألف تاريخياً وعينياً من طبقات، لكل منها موقعها ومصالحها ودرجة وعيها (٢) وهي عدد من الأفراد يتشابهون فيما بينهم من نواحي معينة كالمهنة أو الثروة أو التعليم أو نمط الحياة. (٣) وتعرف بأنها مجموعة كبيرة من الناس التي تتجانس فيما بينها في ظل تكوين اجتماعي محدد من حيث موقعها من عملية الإنتاج وموقعها من ملكية وسائل الإنتاج. (٤) ويعرف «لينين» الطبقات بأنها تلك المجموعات الكبيرة من الناس التي تتمايز بالمكانة التي تشغلها في نظام

---

(1) محمد السيد سعيد، رجال الأعمال و الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص٢٤، ٢٦

(2) أسعد رزوق، موسوعة علم النفس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٧٧) ص ١٨٣

(3) علي محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١) ص ٤٤٣

(4) سعد جمعة، دور الطبقة الوسطي (جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، بحث غير منشور، ٢٠٠٠) ص ٧

الإنتاج الاجتماعي المحدد تاريخياً، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في تنظيم العمل تنظيماً اجتماعياً. (١)

وتكوين الطبقات لا يرجع إلى المستوي الاقتصادي وحده، فهي انعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعي في مجموعها، فالممارسات الطبقية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة هو تعبير عن المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في مجال العلاقات الاجتماعية. (٢)

وتشير الدراسات السابقة إلى أن رجال الأعمال ليسوا طبقة متجانسة (كمال المنوفي ٢٠٠٤ وناهد عز الدين ٢٠٠٣ و محمد السيد ٢٠٠١) والتحليل الليبرالي لا ينظر لرجال الأعمال كطبقه متميزة بذاتها، وإنما كقوة من بين القوي الحديثة أو كفئة من الفئات، لهذا يصعب اعتبار رجال الأعمال في مصر مهما اختلف تصنيفهم أنهم يشكلون طبقة منظمة متجانسة.

٤ – رجال الأعمال والنخبة.

تعتبر النخبة مثل التحليل الطبقي، ونظرية الجماعات تنطلق من افتراض أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة تابعة لظواهر أخرى، ومن ثم فإنه لا يمكن فهمها في ذاتها، وإنما من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها لأن النظام السياسي في نتائج هذه النظرية وفي مقدمات استخداماتها التحليلية هو نظام تابع للنظام الاجتماعي، وفي نظرية النخبة لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم وتحليل البنية

(1) غ اندرييفا و د. اوغريتوفينش، الطبقات والصراع الطبقي، ترجمة فؤاد المرعي (القاهرة: منشورات دار الفجر)ص ١٣

(2) نيكوس بولانتزاس، السلطة والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، ١٩٨٣) ص٧٦

الاجتماعية القائمة علي افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر علي المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة ومن ثم تشكل الظاهرة السياسية وتحدد أبعادها.[(١)]

ورجال الأعمال حتى هذه اللحظة لا يشكلون نخبة، والسبب الرئيسى في هذا هو أن الفعل السياسي لرجال الأعمال ليس فعلاً مستقلاً بل الحادث أن الحكومة المصرية تضبط تنظيمات رجال الأعمال، وتتدخل لتساند فريقاً وتعزل فريقا أخر.[(٢)] وتتدخل في اختيار من يمثل رجال الأعمال في الجمعيات والاتحادات التي تُضم رجال الأعمال، واقتصر دور رجال الأعمال في اتحاد عام الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية، علي تأييد سياسات الدولة وتقديم مقترحات وتوصيات بشأنها، وقد تصادف أن لقي هذا الدور قبولا من الدولة، لأنها كانت تتبني تفضيلات اقتصادية تتوافق مع تفضيلات رجال الأعمال للمشاركة في عملية تصميم أو صنع السياسات.(ناهد عز الدين ٢٠٠٣)

وبالنظر إلى الروافد التي خرج منها رجال الأعمال وهي:

١- أبناء النخبة الرأسمالية القديمة والتي ضربت في الستينيات بإجراءات التأميم، والمصادرة، والحراسة إلا أن مساهمتها كانت محدودة بحكم تشتت ثروتها، وهجرتها للخارج أو تقدم السن.

٢- رجال الحكومة والقطاع العام سواء في القطاع العام المحلي أو المشترك مع شريك محلي أو أجنبي داخل البلاد، وفي المناطق الحرة، وهذه النخبة مدينة بتكوينها، ونجاحها للقطاع العام والتأميم علي الرغم من أن التأميم ولد عدم الإحساس بالمسئولية ، و عدم الإتقان، وفقدان قيم العمل، وفقدان روح الانتماء.

---

(1) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية (جامعة القاهرة: بحث مقدم في أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٦) ص ١٦، ١٧.

(2) مدحت خليل العراقي ، القضايا الاقتصادية المعاصرة و تأثيرها علي دور الدولة، مرجع سابق، ص٧.

٣- رجال القوات المسلحة، والشرطة المتقاعدين، ورغم تمتعهم بمعرفة إداريه، والاستفادة من أسلوب التنظيم الرأسي في الإدارة إلا أن نجاحهم محدود، والكثير من هذه الفئة يحمل صفة رجل أعمال بلا مضمون .

٤- المصريون العائدون من الخارج، ويمكن اعتبارهم قله نشيطه تحمل بذور منظم جاد يقوم بنقل أو ابتكار منتجات أو طرق عمل جديدة، وهذه الفئة أكثر رجال الأعمال حساسية تجاه التعقيدات البيروقراطية، وهذه الفئة مؤهله للقيام بواجبات منظم صناعي مستنير، فهي تدرك أن الانفتاح الناجح علي الغرب يرتبط بالثقة بالنفس، والتعامل بنديه مع أصحاب الخبرة الأجنبية مع تطوير هذه الخبرة لظروف، واحتياجات الوطن .

٥- العصاميون الذين ارتفعوا من دائرة الحرفيين، والمهنيين إلى مصاف رجال الأعمال، والصناعة كانت حركة تأميم المصانع الكبيرة خير علي أصحاب المنشآت الصغيرة التي استفادت بتنفيذ عقود التصدير إلى دول الكتلة الشرقية.

ومن هذه الروافد يتضح أن رجال الأعمال جماعات غير منظمة في ثوب جماعة واحدة تمثل محور ارتكاز لعملية التنمية داخل مصر، والتعبير عن رؤية واضحة، ومحددة تمثل جميع رجال الأعمال، وذلك يرجع إلى طبية النشأة، وتناثرها في مسميات عديدة ما بين اتحادات، وغرف وجمعيات علي الرغم من عدم اقتصار نشاط رجال الأعمال علي مجال محدد، وحتي داخل البرلمان المصري فهي فئة غير منظمة فقد أكدت دراسة برلمانية علي الدورة التشريعية ٢٠٠٠، أن نسبة ٦٢,٥٪ من حجم عينة رجال الأعمال الذين شملتهم الدراسة يرون أن رجال الأعمال ليسوا كتلة متجانسة داخل البرلمان. [١]

---

(١) كمال المنوفي و علي الصاوي و آخرون ، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان؟ دراسة سياسية تحليلية لأداء رجال الأعمال في مجلس الشعب ،(جامعة القاهرة : برنامج الدراسات البرلمانية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٤) ، ص ٣٢

وتستطيع كل مجموعة من رجال الأعمال تشكيل جمعية لهم، وتطالب الدولة بمزيد من الحماية، والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة، ولم تنضج بعد لتحمل المخاطرة مثل الرأسمالية الصناعية بالمفهوم العلمي ... الرأسمالية الأوروبية بنت قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية ، الرأسمالية الأوروبية كانت مدخره ، أما المصرية فمبذرة و استهلاكية. [1]

ومما سبق يمكن اعتبار رجال الأعمال جزء أو شريحة من الرأسمالية وليس مرادف للرأسمالية ولا تعتبر نخبة، فمازال الفعل السياسي لهم مرهون برغبة الدولة في هذا الفعل أم لا، ولا تمثل طبقة، فإذا كانت الثروة والمكانة والتعليم من العوامل التي تساعد رجال الأعمال في الحصول علي نصيب النفوذ والتأثير في القرارات السياسية بما لهم من نفوذ داخل الحزب الحاكم فهذا لا يعني أنهم طبقة. لهذا فأقرب تسمية لرجال الأعمال أنها «جماعة أو فئة» فكلمات مثل الفئة والحالة والجماعة هي مجرد مفهومات وصفية لجماعة اجتماعية تجمعها مؤسسات ذات امتيازات معينة دينية أو قانونية لها بعض المميزات في سياق هذه المسألة.



(1) صلاح محمد زين الدين ، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤.

رابعًا : روافد رجال الأعمال

إذا كان مفهوم رجل الأعمال تكرر بصورة كبيرة مع بداية الانفتاح الاقتصادي في مصر، في ظل تصاعد الآراء المعارضة لهذا التوجه، إلا أن رجال الأعمال خرجوا من روافد كثيرة في مصر خلال العصر الحديث، والذي يترخ من بداية محمد علي حيث يمثل رجال الأعمال جزء في الرأسمالية التقليدية التي خرجت من ملاك الأراضي الزراعية، والتجار والصناع ، ومن رجال الحكومة والموظفين ورجال الشرطة والقوات المسلحة خلال الفترة الناصرية والساداتية والعائدون من الخارج والرافد الطفيلي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، وفيما يلي أهم الروافد التي خرج منها رجال الأعمال.

ويمكن رصد أهم الروافد التي خرج منها وهي:

الرافد التقليدي:

حيث ينحدر نشأة رجال الأعمال في مصر من الرأسمالية المصرية الزراعية فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبّت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية.

وظلت العقلية الزراعية للبرجوازية المصرية مسيطرة علي العقلية الصناعية ردحاً طويلاً من الزمن. [1] ويرجع هذا الرافد إلى طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية التي انحدرت من أسرة محمد علي والتي امتلكت مساحات واسعة من الأراضي

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩.

الزراعية. [١] وأغلب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية في وقت واحد... وجزء كبير منهم كان يعزف عن الاستثمارات الثابتة الصناعية خوفاً من تحمل المخاطر، ومواجهة مشاكل الإنتاج اليومية، وكان لذلك يتجه نحو المضاربة والأعمال التجارية رغبه من المكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التي تمكن من اقتناص الفرصة. [٢]

وهذا الرافد التقليدي للرأسمالية القديمة تم ضربه في الستينيات بإجراءات التأميم والمصادرة والحراسة، ومنهم من هاجر للخارج ، ومنهم من بدأ من جديد خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي.

كبار الموظفين أو رجال الحكومة والقطاع العام:

كانت وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر وقفا علي الارستقراطية التركية، التي كانت تضم أخلاطاً من أتراك أسيا الصغرى والمغرب وتونس والشراكسة والأكراد والشوام والأرمن، إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر تم الاعتماد علي المصريين وقام «سعيد» بفتح باب الترقيات لعدد من الموظفين ونالوا نصيبهم من هبات الأطيان التي كان يغدق بها الحكام علي الموظفين الكبار مثل علي باشا ورفاعة الطهطاوي. [٣] وظهر مرة ثانية هذا الوفد أيام عبد الناصر علي أكتاف القطاع العام وخرج عدد كبير من رجال الأعمال من القطاع العام أو المشترك

(1) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ ، مرجع سابق، ص١٣.

(2) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة: مطبعة عيسي البابي الحلبي، ١٩٦٢) ص ص ٤٣٦:٤٣٨.

(3) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ ، مرجع سابق،ص٩٤ : ١٠٠

مع شريك محلي أو أجنبي داخل البلاد وفي المناطق الحرة، وهذا الرافد مدين بتكوينه ونجاحه للقطاع العام والتأميم علي الرغم من أن التأميم ولد عدم الإحساس بالمسئولية وعدم الإتقان وفقدان قيم العمل وروح الانتماء.

رجال القوات المسلحة والشرطة المتقاعدين:

ظهرت أيام حكم المماليك وهم ما عرف بالعسكر ، ثم مع ثورة يوليو ١٩٥٢ وظهرت أكثر مع الانفتاح الاقتصادي ومازالت مستمرة. ورغم تمتعهم بمعرفة إدارية والاستفادة من أسلوب التنظيم الرأسي في الإدارة إلا أن نجاحهم محدود، والكثير من هذه الفئة يحمل صفة رجل أعمال بلا مضمون، ومنهم من أسس شركات في مجال الأمن والحراسات الخاصة .

المصريون العائدون من الخارج:

كان لحرب أكتوبر ١٩٧٣ صدي كبير علي زيادة الأسعار العالمية للنفط وبالتالي سعي دول الخليج إلى عملية التنمية واحتياجهم إلى العمالة البشرية، وتراكمت الثروة عند بعض هؤلاء العائدون من الخارج خاصة مع الانفتاح وبدأ بعضهم العمل والاستثمار في مصر. ويمكن اعتبارهم قلة نشيطه تحمل بذور منظم جاد يقوم بنقل أو ابتكار منتجات أو طرق عمل جديدة، وهذه الفئة أكثر رجال الأعمال حساسية تجاه التعقيدات البيروقراطية، ومؤهلة للقيام بواجبات منظم صناعي مستنير، فهي تدرك أن الانفتاح الناجح علي الغرب يرتبط بالثقة بالنفس والتعامل بندية مع أصحاب الخبرة الأجنبية مع تطوير هذه الخبرة لظروف واحتياجات الوطن.[١]

---

(١)صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين، مرجع سابق، ص ١٦

العصاميون

الذين ارتفعوا من دائرة الحرفيين والمهنيين إلى مصاف رجال الأعمال والصناعة كانت حركة تأميم المصانع الكبيرة خيراً علي أصحاب المنشآت الصغيرة التي استفادت بتنفيذ عقود التصدير إلى دول الكتلة الشرقية.[1] وهؤلاء عادة ما يظهرون في كل مرحلة من تاريخ مصر، دون أن يكون قاصر علي مرحلة معينة، ولكن تختلف مرحلة نموهم وخروجهم من دائرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بطبيعة الظروف السائدة وسيادة القانون ومنع الاحتكارات ودعم الدولة لهم.

الرافد الطفيلي:

ظهر مع الانفتاح الاقتصادي للرئيس السادات وهي تعكس الصور السلبية لظهور فئة من رجال الأعمال عقب الانفتاح حققوا قفزات سريعة في امتلاك المال بدون أن يكون لهم نشاط إنتاجي وذلك من خلال التوكيلات أو الاستيراد أو الفساد. وتعرف بأنها تلك العناصر التي تمارس أنشطة غير إنتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل الإنتاجي، أي أنها تقوم بنقل وتراكم الثروة بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الإنتاجية السائدة ودون إسهام حقيقي في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.[2] وشكلت سياسة الانفتاح الاقتصادي ميدانا للالتقاء المصالح بين العديد من الشرائح الرأسمالية ذات الأصول والروافد المتباينة، منها الرأسمالية التقليدية من أشباه الإقطاعيين وكبار الملاك الذين تم تصفيتهم بعد الثورة عن

(1) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ١٦.

(2) سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال السبعينيات علي أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية (القاهرة:المؤتمر الدولي الثامن للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، مارس ١٩٨٣) ص ٥٨٢: ٥٩٠.

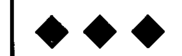
طريق المصادرة أو التأميم أو الحراسات، وكبار الرأسماليين الجدد الذي كانوا في ظل الثورة بين تفضيل رجال الثورة لهم أو التفاف الرأسمالية الجديدة حولهم ، والعناصر البيروقراطية التي شكلت فيها طبقة جديدة نمت من قلب عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في الستينيات والتي اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينيات والثمانينيات فضلا عن روافد أساسي تربع على قمة تلك التكوين الاجتماعي إلا وهو الجناح الطفيلي.[١]



(١) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦) ص ٤١، ٤٢.

الفصل الثانى

التطور التاريخي
والاجتماعي لرجال الأعمال



مقدمة

يعالج هذا الفصل التطور التاريخي والاجتماعي لرجال الأعمال منذ محمد علي وحتى الآن، ورجال الأعمال وفقا لتعريفنا جزء من الرأسمالية والتي يؤرخ ظهورها في عهد أسرة محمد علي والتي بدأت بملاك الأراضي، حيث شهد عصر إسماعيل الظهور الحقيقي لطبقة كبار الملاك بعد أن وضع بذرتها الأولي بإصدار اللائحة السعدية عام ١٨٥٨ . وتشكلت البورجوازية الزراعية من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين ، ولم تختلف كثيرا عن الواقع الأن فأغلبهم من رجال الجيش أو موظفي القطاع العام خاصة أن عصر جمال عبد الناصر دمر غالبية الرأسمالية، بعمليات المصادرة والتأميم. إلى أن بدأت الظهور مع الأنفتاح في عصر السادات، ثم تزايد دورهم مع الاصلاح الاقتصادي والسماح لهم بشراء القطاع العام في عصر مبارك إلى أن تم اختيارهم في الوزارة منذ عام ٢٠٠٤. فأصبحوا يشاركون في صناعة القرار والحكم.

ويستعرض هذا الفصل التطور التاريخي لرجال الأعمال من عصر محمد علي إلى عصر مبارك.

أولاً : رجال الأعمال : قبل عبد الناصر

رجال الأعمال شريحة من الرأسمالية التي أرجعت العديد من الكتابات نشأتها إلى عهد محمد علي عندما أعطى بعض الأراضي لبعض المحاسيب، وسميت ب«الأبعديات» ،وتاريخ الرأسمالية المصرية –قبل ظهور المسمي– ممتد منذ التاريخ المصري لأكثر من سبعة آلاف سنة،حيث كان رأس المال متمثلاً في الفرعون الذي يحتكر السلطة والمال بالإضافة إلى قادة الجيوش والكهنة ،ومع تعاقب العصور وحلقات الاستعمار التي مرت بالتاريخ المصري، وتغير الأنظمة السياسية تغير معها ملكية رأس المال، وأصبحت الرأسمالية التجارية التي ظهرت بوضوح في أيام المماليك والدولة العثمانية. ولذلك فإن الدراسة ليست تاريخية لتتبع نشأة الرأسمالية، وإنما تحاول إلقاء الضوء علي التطور التاريخي للرأسمالية المصرية علي اعتبار أن رجال الأعمال شريحة من هذه الرأسمالية.

ما قبل محمد علي:

تعتبر مرحلة مصر العثمانية الممتدة من سنة ١٥١٧ (فتح سليم الأول لمصر) حتى سنة ١٧٩٨ (الحملة الفرنسية) هي جسر الانتقال بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث لمصر.[1] وقضت مصر تحت ولاة العثمانيين والمماليك نحو ثلاث قرون لم تحظي مصر بأي تقدم ، وكان سوء الإدارة إلى جانب ظلم الحكام سببا في انحطاط

---

11) محمد متولي ، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية(القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، كتاب الحرية، العدد السادس، نوفمبر١٩٨٥) ص٣٢.

التجارة انهيار الزراعة واختفاء الصناعة بشكل يكاد يكون مطلقاً[1] وقد انحصر ملاك رأس المال في ذلك الوقت في المماليك والعسكر: وهم الحكام ويمثل المماليك الطبقة الأرستقراطية في القاهرة، ويعيشون عيشة البذخ والترف ويسكنون القصور الفخمة، واتسمت فترتهم بالفوضى والاضطراب والصراع علي الحكم.[2] **والرأسمالية التجارية**: استطاع التجار أن يكونوا قطاعاً من قطاعات المجتمع المصري تنعم بالثراء والاحترام، واستطاعوا تكوين طبقة تضغط علي أصحاب السلطة والحكم.[3] والرأسمالية التجارية استرددت عافيتها في أوائل القرن السابع عشر، وأعادت بناء شبكتها التجارية العالمية، مما أدي إلى تغير في هيكل السلطة وتشابك المصالح بين رأس المال التجاري والنخبة العسكرية.[4]

وتم ضربها بسهولة لأنها كانت تهتم بالتجارة العالمية وعدم القدرة علي تحقيق التراكم الرأسمالي حيث كان العمل التجاري عائليا يتولاه رب الأسرة وكانت صيغة الشركات القائمة علي مساهمة صغار المستثمرين لا تتخذ الطابع المؤسسي وكثرة التصدعات في الدولة العثمانية والخروج عن السلطان في حقب كثيرة من التاريخ مما زاد من عمليات السطو علي الممتلكات. **ونخبة العلماء**: شهد أواخر العصر العثماني زيادة نفوذ نخبة العلماء وزيادة ثرواتهم وهو إتجاه وثيق الصلة ببروز أمراء وبكوات

(1) أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة المصري، ١٩٦٧) ص١٢.

(2) عصمت محمد حسن، جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي(القاهرة:هيئة الكتاب،٢٠٠٣) ص٣٦.

(3) عصمت محمد حسن، مرجع سابق ص٦٥.

(4) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطي في مصر العثمانية(ق١٦م- ق ١٨م) ترجمة رءوف عباس(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة ،٢٠٠٤)، ص ١٥.

المماليك وكان بعض العلماء البارزين يرتبطون ارتباطا وثيقا بالمماليك مما مكنهم من تكوين ثروات ضخمه ولذلك أصبح كبار علماء القرن الثامن عشر بين مصاف الأثرياء. ومع الحملة الفرنسية تم القضاء علي المماليك والعسكر، وتم تصفيتهم في عصر محمد علي ولم يعد يسمح للتجار ونخب العلماء بنمو ثرواتهم. [١]

وتمكن محمد علي من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة كبار الملاك لتكون عونا له في حكمه، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الأولى للملامح الحقيقة للرأسمالية المصرية التي بدأت تشكل أبعادها وملامحها ابتداءاً من عهد سعيد وإسماعيل. [٢] وتغير شكل الرأسمالية في من التجارة إلى الزراعة في الوقت الذي استقرت السلطة العليا تماماً في يد العناصر الألبانية والتركية والشركسية.

محمد علي وأسرته

شهدت مصر في عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر،عمليات إصلاح اقتصادي، تغيرات اجتماعية وبناء الجيش الحديث بما استلزمه من إقامة صناعة ونظام تعليمي وإدارة كل ذلك تم بالاعتماد علي موارد مصر الاقتصادية دون الاستدانة من الخارج. وترك الخزانة عامرة بالأموال التي مكنت حفيده عباس حلمي الأول من تنفيذ مشروع الخط الحديدي دون استدانة. [٣]

وأصبحت الدولة ممثله في محمد علي تسيطر علي النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته واستعان بالخبرات الأجنبية في تطوير المرافق العامة إلا أنه لم يتخذ منهم

(1) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطي في مصر العثمانية (ق١٦م- ق ١٨م) مرجع سابق، ص٨٠ ، ٨١.

(2) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ – ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٢٢.

(3) نللي حنا، مرجع سابق، ص ١٦.

بطانة، ولم يسمح باستثمارات أجنبية. [1].

إلا أنه مع تغلغل النفوذ الأجنبي من خلال توقيع معاهدة « بالطه ليمان » عام ١٨٣٨ والتي وقعتها الدولة العثمانية مع إنجلترا وأعطيت للسلع البريطانية معاملة تفضيلية في أراضي الإمبراطورية، رفض محمد علي تنفيذ أحكامها واستمر إتباع سياسته الحمائية للسلع المصرية حتى تحالفت القوي الغربية « النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا والدولة العثمانية » عليه وقضت علي مشروعة. [2] انفتح السوق المصري علي مصراعيه أمام رأس المال المحلي والأجنبي وبلغ عدد الأجانب من سنة ١٨٥٧ – ١٨٦١ نحو ٣٠ ألف أجنبي و بنهاية عام ١٩٦٤ نحو ٦٠ ألف أجنبي ومع بداية عهد سعيد وإسماعيل بدأت الملكية الزراعية تظهر وتستقر وشهد توسع كبيراً في حيازة الأراضي الزراعية خاصة ملكية العمد والمشايخ وأدى تزايد الطلب علي محصول القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية(١٨٦١، ١٨٦٥) إلى إدخال تحسينات علي ملكية الأراضي الزراعية كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الري وكان هذا تزايد في التحول الرأسمالي ومزيد من التابعية للعالم الخارجي. [3]

ويمكن القول أن ما يطيق عليهم «رجال الأعمال اليوم» ظهروا خلال هذه الأيام في:

(1) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، طبعة أولى، ١٩٨٧) ص٣٥٢ ، ٣٥٣.

(2) في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ وقع الباب العالي مع الإنجليز اتفاقية بالطاليمان التجارية التي ألغت نظام الاحتكارات التجارية علي امتداد أراضي السلطنة و من ضمنها بلاد الشام و مصر ، و كانت هذه الاتفاقية موجهة أساسا ضد النظام الاقتصادي المصري و العمل علي إرباكه ماليا تمهيدا لتقويضه وللاستذاده « مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات و اختلاف النتائج، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢ ، ص ١١٩ : ١٢٠.

(3) سامية سعيد إمام، من يملك مصر ؟، مرجع سابق، ص ٢٦ : ٢٨.

ملاك الأراضي: حيث مهد محمد علي بتدميره للطبقة (المماليك) الطريق لظهور طبقة جديدة من الملاك، وشهد عصر إسماعيل الظهور الحقيقي لطبقة كبار الملاك بعد أن وضع بذرتها الأولي بإصدار اللائحة السعدية عام ١٨٥٨. [١] وتشكلت البورجوازية الزراعية من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين. [٢] وكانت تختلط فيها الأصول التركية والشركسية و الألبانية. [٣]. ويجد (المؤرخ عبد العظيم رمضان) أنه لا مفر من اعتبارهم مصريين وإلا اعتبرنا محمد شريف باشا ومحمد فريد وقاسم أمين من الأتراك وليس من المصريين.

الأجانب: شهدت مصر ظهور طبقة جديدة أخذت تخلف الطبقة الأجنبية الحاكمة والمكونة من عناصر الألبان والشراكسة والارناءوط وهذه الطبقة الجديدة مكونه من التجار والماليين الفرنسيين والإنجليز وغيرهم من العناصر الأوروبية،حيث منح محمد علي أطياناً من الابعاديات لبعض الأجانب الذين استعان بهم في الجيش وأعمال الحكومة، وكان نشاطهم موجه إلى مجالات الصناعة والتجارة والمال والخدمات حتى العشرينيات. [٤]ويلاحظ أن العناصر التي شكلت التكوينات الاجتماعية الرأسمالية قبل محمد علي هم مشايخ القري والعربان والتجار وعلماء الأزهر، في عصر محمد علي طبقة كبار الملاك الزراعيين بعد أن قضي علي

(1) علي عبد اللطيف ، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩) (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص١٤ و ١٥.

(2) مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات و اختلاف النتائج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢) ص ١١٩ : ١٢٠.

(3) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧) ص٤١.

(4) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٩٨) ص ١١٣ : ١١٩ .

طبقة التجار المحليين والحرفيين مما عرقل نمو الطبقة الوسطي المشتغلة بالصناعة والتجارة وكانت الدولة هي الأساس في تكوين الرأسمالية المصرية وعاملاً مساعداً في نشأت الرأسمالية الزراعية وتطورها وشكل نواتها الموظفين. (١)

الاحتلال الإنجليزي لمصر

بدأ اهتمام الغرب بمصر يزداد في العصر الحديث، وهو الاهتمام الذي أدي في أقل من قرن إلى استعمار مصر وإخضاعها للغرب مع غزو بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨، وكانت مصر قبل هذا الغزو بثلاثة قرون أي منذ الفتح العثماني في بداية القرن السادس عشر تعيش في عزلة كاملة. (٢) ولم تحدث هزات عنيفة للمجتمع المصري علي المستويين السياسي والفكري، إلا مع قدوم الحملة الفرنسية. (٣)

وكانت مصر في عهد محمد علي تتمتع باقتصاد وطني هدفه الاكتفاء الذاتي وتحقيق دولة عصرية ،ولكن بسبب التدخل الأوروبي فشل وحاول إسماعيل بناء دولة أوروبية، ولكن فشل نتيجة للديون وتغلغل رؤوس الأموال العالمية واحتلال مصر١٨٨٢ . ولعب الاحتلال البريطاني دوراً رئيسياً في تأخر ظهور الرأسمالية المصرية، حيث افشل الاحتلال كل محاولة تهز استقرارهم، وجعلوا من مصر مزرعة للقطن طويل التيلة وسوقا للبضائع البريطانية ومجالا لرءوس الأموال الأجنبية. (٤)

---

(1) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، مرجع سابق، ص٥

(2) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ (القاهرة: هيئة الكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣) ص ١٩

(3) علي عبد اللطيف ، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩) (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص١١،٣١.

(4) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ٣٤١.

وسيطر الأجانب علي الاقتصاد المصري مما دفع مكرم عبيد رئيس الوزراء في خطابه علي الاقتصاد الوطني قائلا « لا اعرف بلدا مستقلا تري الاقتصاد الوطني فيه بعيدًا عن السيطرة الوطنية كما هو الحال في مصر فالأسواق المالية والبنوك والشركات والتجارة والصناعة بل وفرض الضرائب المباشرة نفسها كل هذه الشئون الحيوية خاضعة للنفوذ الأجنبي خضوعاً أن لم يكن كاملاً فكبيراً. [(١)]

وأصبح الأغنياء مهددين في ثرواتهم العقارية بما أثقلوا به أراضيهم من ديون ذات فوائد مركبه متراكمة من المؤسف أن مجموع الديون العقارية ، بلغت حوالي ٣٥ مليون جنية ومتوسط ما يملكه المصري في بلاده ٣٤ , ٢٪ من الفدادين بينما يملك الأجنبي ٩٧ , ٧٨٪ من الفدادين. [(٢)]

وفيما بين عام ١٩٣٦ عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وعام ١٩٥١ صدور قانون تحريم الأجانب امتلاك الأراضي الزراعية وصدرت انتقادات في الصحف والكتب مما دفع وعلي مدي سبع سنوات إلى نقص امتلاك الأجانب للأراضي حتى صدور القانون رقم ٣٧ الذي يحظر علي غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي المقابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالملكة المصرية وكان هذا نصر للبورجوازية الزراعية علي مدي قرن. وعلي الجانب الأخر زاد نشاط اليهود خلال العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي حتى وصفوا عام ١٩٣٩ بأن اليهود سوس ينخر في جسم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد شمل النشاط اليهودي تجار الذهب والمجوهرات والورق وأدوات الطباعة والإعلانات والمال والصناعة وتغلغل نفوذهم في البورصات والغرف التجارية. مما يعني استعماراً آخر إلى جانب

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٤٨.

(2) المرجع السابق، ص ٣٩.

الاستعمار الأوروبي.[1]

واتخذت السيطرة الاقتصادية الأجنبية ثلاث مظاهر: **الديون** التي نشأت عن القروض المالية في عهد سعيد وإسماعيل وهي التي أدت إلى تدخل الدول الإمبريالية في أمور مصر السياسية علي النحو الذي أسفر عن وقوع الاحتلال العسكري البريطاني في عام ١٨٨٢ كما أدت إلى استمرار الرقابة الدولية علي شئون مصر المالية ممثله في صندوق الدين الذي كان مراقبا للإيرادات وقابضا علي توجيه سياسة الضرائب العقارية ويراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والفرمانات أي كان له حق التشريع والقضاء ما بقي الدين العام. **وتملك الأراضي الزراعية** الذي أسفر عن تملك الأجانب حوالي ٥٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية. **والاحتكارات الأجنبية** في مجال الصناعة والتجارة والمال والتي استفادت من الامتيازات الأجنبية.[2]

واستخدم الاحتلال أدوات لضمان تبعية الاقتصاد المصري له، منها التحكم في النظام النقدي والنظام المصرفي وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى إنتاج المواد الأولية الزراعية، وإخضاعه لمصالح الجاليات الأجنبية.[3] وتمكنت بريطانيا من

(1) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص٨٣: ٨٥.

(2) للاستذاده - محمد صابر عرب، هجوم علي القصر الملكي ،حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة،٢٠٠٣) و محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣) و جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ (القاهرة: هيئة الكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣) .

(3) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٥.

إخضاع الاقتصاد الزراعي والصناعي لخدمة أهدافها.[١]

رجال الأعمال والاحتلال.

ارتبط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذي سهل لهم الحصول علي بعض الإمتيازات، واستفادوا من وجودها في «الأحزاب» من تحقيق مصالحهم والحصول علي تسهيلات سواء في شكل أذونات تصدير واستيراد، كما استفادوا من الحرب العالمية الثانية وقامت بدعم مراكزها المالية وقوتها الاقتصادية، وبرزت في محيط الرأسمالية مجموعة من أسماء الباشوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة، وقد تعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين.[٢] .

وقاموا بتعيين بعض الوزراء والنواب والشيوخ وكبار الموظفين كأعضاء في مجلس الإدارة للاستفادة من نفوذهم في خدمة مصالحهم[٣] وكانت علاقة كبار الملاك بالاحتلال في بداية الاحتلال متشابكة لرغبة الاحتلال في أيجاد قوي وطنية تري في مصلحتها بقاء الاحتلال في مصر.[٤] وقام الاحتلال بإجراءات فيما يخص الأراضي الزراعية ومشروعات الري أدت إلى نوع من الحراك الاجتماعي بين الفئات الزراعية في الريف ، فقد عمل الاحتلال علي زيادة حجم طبقة الملاك، وخططوا لكسب صغار الفلاحين لتجنب تكوين طبقة ساخطة في حين أهملت فئة متوسطي الملاك وعمل الاحتلال علي تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمد

(1) محمد صابر عرب، هجوم علي القصر الملكي ،حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة،٢٠٠٣) ص ٤١٣

(2) المرجع السابق، ص ٤١٠ و ٤١١.

(3) علي عبد اللطيف، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩)(القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص ١١٨

(4) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ٢٤،٢٥.

والمشايخ.[١]

وحصلت مصر علي استقلالها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدور دستور ١٩٢٣ ، وتولت الحكم وزارات غالبيتها عناصر بورجوازية زراعية ومع تفاقم مشكلة الديون العقارية أمام المحاكم المختلطة، تدخلت الحكومة لحماية الثروة الزراعية مما زاد من مساحة الأراضي المملوكة للبرجوازية المصرية علي حساب الأجانب وانتهي هذا التدخل بإلغاء الامتيازات الأجنبية (١٩٣٧) وصدور قانون تحريم الأجانب امتلاك الأراضي الزراعية(١٩٥١).

وتكونت الرأسمالية الصناعية من مصريين وأجانب وكان هناك نوعاً من الصراع المستتر بينهما،والذي بني علي قدر كبير من اختلاف المصالح وتعارضها وبتقدم الصناعة وتطورها وازدهار أهميتها برزت تلك الصراعات والمشكلات في المجتمع. ويبدو أن الرأسمالية الصناعية شعرت بخطر الرأسمالية الأجنبية فاتجهت إلى تأسيس بنك مصر، خاصة بعد ما شهدته البنوك خلال الفترة (١٨٦٠ – ١٨٧٠) من عصر ذهبي لها بسبب ارتفاع القطن.[٢] وسعت الرأسمالية المصرية إلى تأسيس البنك حتى صدر مرسوم سلطاني في ٣ أبريل ١٩٢٠ بتأسيس بنك مصر علي يد محمد طلعت حرب.[٣] ومستفيدا من الربح الذي حققته الرأسمالية المصرية من الحرب العالمية

(1) علي عبد اللطيف، القوي الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢ – ١٩١٩)(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولي ٢٠٠٦) ص٦٥

(2) أنور عبد الملك، مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون،(بيروت: دار الطليعة، فبراير ١٩٦٤)، ص٥٥.

(3) محمد طلعت حرب انحدر من أصول بورجوازية والده موظف بمصلحة السكة الحديدية وانتقل إلى مصلحة الدائرة السنية ونال طلعت حرب شهادة الحقوق وعمل مترجم في نفس الدائرة وأصبح مدير الأقلام القضايا، ثم أصبح من أصحاب الأطيان في كفر الجنينة .. ثم انشأ شركة مالية في ١٩٠٨ اسماها شركة التعاون المالي تقوم بالأعمال المصرفية الصغيرة و الذي كان يسيطر عليه الأجانب واليهود.

الأولى نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا والتحول للسوق المصري وتقلص الاستثمار الأجنبي ،واتجهت إلى التصنيع لسد احتياجات الشعب من الغذاء والكساء واحتياجات الجيش وسعت إلى تنظيم نفسها بإنشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة في سنة ١٩١٦ برياسة إسماعيل صدقي من الرأسماليين المصريين الماليين ومعه طلعت حرب وأمين يحيي ويوسف أصلات لبحث أثار الحرب علي الاقتصاد المصري ونتيجة لسعي البنك لتكوين الشركات الصناعية. (١) إلا أن الأمر اقتصر علي مجموعة محدودة من الرأسمالية المصرية وظلت الغالبية عازفة عن الاستثمار الصناعي. (٢)

ويرجع ذلك إلى الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب في كل مجالات العمل والاستثمار وأصول الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كرأسمالية منبثقة من أصول زراعية جعلتهم يتخوفون من روح المغامرة والمخاطرة واعتبرت الأرض مصدراً ثابتا نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ. (٣) والاتجاه لزراعة القطن الذي يحقق رواجا في الأسواق الخارجية، وعدم الخبرة في مجال الصناعة، والعامل النفسي الذي اعتبر القطر المصري زراعي فقط، ونقص العمالة المحلية الماهرة وارتباط الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصري سواء في الريف أو في المدينة وتوجد العوامل الداخلية كالكساد والركود في قطاع التصدير ومما ساعد علي انتشار شركات وبنوك الرهن العقاري، فالرأسمالية ظلت عازفة مفضلة الاستثمار في المضاربة والمراهنة والوساطة. (٤)

وانصرفت الغالبية من الطبقة الرأسمالية المصرية إلى التنافس في الاستهلاك الترفي سواء داخل البلاد أو خارجها وتنافسوا علي شراء الأراضي تاركين شئون التجارة

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر،مرجع سابق، ص ص ١٠٠: ١٠٤.

(2) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، مرجع سابق، ص٣١٩.

(3) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟، مرجع سابق، ص ٣١.

(4) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٢١٨.

والمال والصناعة للأجانب.[١]

ولم يحتكر كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الثروة فقط ، بل النظام السياسي أيضا من خلال تعيين الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء البرلمان ورجال السراي في مجالس إداراتهم، وقد انعكس الخلل في توزيع السلطة والثورة علي تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد العائلة المالكة وبعض كبار الملاك.[٢]

وشهدت هذه الفترة ظهور تجمعات لرجال الأعمال وتتمثل في اتحاد الصناعات المصرية والذي تأسس في ٤ يونيو ١٩٢١، وتأسست غرف الصناعة عام ١٩٢٨ وانضمت تحت لواء الاتحاد عام ١٩٣٨ وكانت مهمته تنسيق أنشطة المستثمرين، ولعب دوراً نشطاً في الدفاع عن مصالح أعضائه، والتعبير عن وجهة نظرهم بشأن سبل تطوير الصناعة، إلا أنه لم يتحول في تلك الأيام إلى وسيلة ضغط، فلم يكن في حاجة إلى ذلك في ظل اقتصاد حر، وقد برزت أهمية الاتحاد في تمثيل مصالح الطبقة الصناعية الأجنبية وكان خمسة من أعضاء مجلس إدارته الأولي من الأجانب ووصل عدد أعضائه إلى ٢٥ عضوا عام ١٩٢٥.[٣]

ولعب اتحاد الصناعات دوراً في إلغاء النظام الجمركي عام ١٩٣٠ ليصبح بعد ذلك لوبي لرجال الصناعة للدفاع عن مصالحهم.[٤] إلا أن الاتحاد لم يكن يمثل

(1) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية و تطورها،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)ص ٣١٨.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٧ و ٢٨.

(3) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص ١١١

(4) عبد السلام عبد الحكيم عامر، الرأسمالية الصناعية و دورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة (١٩١٦ : ١٩٥٧) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٣٥٠

الرأسمالية المصرية وإنما يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية ويسعى لحماية السيطرة الاقتصادية البريطانية علي السوق المصرية. [1] وتم إنشاء الغرف التجارية المصرية لخدمة التجار وكان أغلبهم من الأجانب ولم يبدأ تنظيم الغرف بلائحة إلا اعتبارا من عام ١٩٣٣ ثم أعيد تنظيمها بلائحة أخرى عام ١٩٤٠، ثم بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الذي عدل بالقانون ٦ لسنة ٢٠٠٢،حيث نصت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية على «للغرف التجارية أن تكون اتحاداً عاماً للعناية بالمصالح المشتركة بينها بين التجار». [2]

والواقع أن كبار الملاك كانوا علي قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى عام ١٩٥٢ وكانت تجمع هذه الثروات أما عن طريق التقرب للسلطة، فالخديوي توفيق عندما صادر الأراضي من أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي وعلي فهمي بعد فشل ثورته ومنح بعض العناصر التي وقفت ضد عرابي مثل محمد سلطان وسيد الفقي وأحمد عبد الغفار أو عن طريق المضاربة والمتاجرة والمراهنة أو بالتلاعب بالجنسيات لتعظيم الربح حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل أسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التي تم منحها للأجانب أو يقوموا بتضخيم ثرواتهم عن طريق توظيف السلطة والنفوذ السياسي إلى الحد الذي دفع ببعض كبار الملاك إلى الاستيلاء علي الأراضي بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة. وظلت الرأسمالية خلال هذه الأيام يغلب عليها الطابع الزراعي.

(1) عبد العظيم رمضان، الصرع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩) ص ٤٣ و ٤٤

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية، المرجع السابق، ص ١١٢.

ثانياً : رجال الأعمال وفترة عبد الناصر

لم تقم حركة يوليو (٢٣يوليه ١٩٥٢) بغرض الاستيلاء علي السلطة والاستمرار في الحكم لأن المناخ السياسي كان في ظل حزب سياسي قائم علي الاغلبية الساحقة، وهو حزب الوفد ولم يكن يسمح من قبل المصريين بقيام حركة تضرب هذا الحزب، وهذا ما أكده عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة « لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي علي الحكومة، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء علي الملكية الفاسدة والقضاء علي حكم أعوان الاستعمار» ، وكانت تنوي الحركة تسليم السلطة إلى الأحزاب البورجوازية القديمة، كما لم يكن في مخططها تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيانها الاقتصادي ، بل كانت في حاجة إليها للاستعانة بها في الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعي الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي المتقدم، وكان الغرض فقط هو تحطيم نفوذها السياسي وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية.[١]

وكانت الرأسمالية موزعة بين انتمائها الوطني وتشابك مصالحها مع المستعمر الأجنبي، وصدر أول قانون لتشجيع الاستثمار الخاص في أول أغسطس ١٩٥٢.[٢] وتميز الاقتصاد المصري مع بداية هذه المرحلة باستمرار المكونات الإقطاعية وتخلف

(1) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص٧٧ : ٨٠.

(2) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، مرجع سابق، ص١٢.

أساليب الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، وسيطرة الاحتكارات الاستعمارية والارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي.[١]

وتبنت الدولة الاقتصاد الموجه من خلال وضع أولي خطط التنمية الخمسية عام ١٩٥٧ وترك للقطاع الخاص فرصة كبيرة للمساهمة في هذه الخطة،وعملت علي تشجيع رأس المال المحلي علي توجيه مدخراته للتنمية وقامت بتعديل أحكام الرسوم الجمركية وإعفاء الشركات من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات وإعفاء الشركات القائمة التي ترغب في زيادة رأس مالها خمس سنوات، إلا أن الرأسمالية المحلية لجأت إلى حجب أموالها وتجميد نشاطها الإنتاجي أو مزاولته في أضيق الحدود، وفي مجالات تحقق لها دورة سريعة لرأس المال وعائداً أكبر،نتيجة لعدم الاطمئنان للقيادة الجديدة واتجاهاتها،واستنفذت السلطة كل الوسائل لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام في التنمية ،وبعد سبع سنوات من مغازلة الرأسمالية، اختار النظام طريق رأسمالية الدولة ، وقامت خلال الفترة ما بين فبراير وأغسطس ١٩٦٠، بتأميم مجموعة بنك مصر التي كانت تتحكم في ٤٠٪ من مجمل ودائع الجهاز المصرفي وتسيطر علي ٢٢٧ شركة صناعية وتجارية ، ثم تأميم البنك الأهلي وتصفية مراكز أساسية لسيطرة احتكارات الرأسمالية الكبيرة علي الاقتصاد المصري.[٢] وقضت قرارات التأميم خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ : ١٩٦٣علي النخبة الاقتصادية، وتركت المجال للنخبة البيروقراطية للتربع علي رأس جهاز الدولة، لتظهر صفة رأسمالية الدولة، وانتهت بإحلال بورجوازية الدولة محل

(1) عبد السلام عبد الحليم عامر، الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٥٩، ١٩٩٣) ص٣٠.

(2) ط.ث.شاكر،قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر(بيروت : دار الفارابي،١٩٩٧١)ص ص ٩٦ ، ١٠٥.

البورجوازية الرأسمالية التي تم إضعافها.[(١)]

وأصدر النظام تشريعات خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ لتصفية مراكز الرأسمالية المصرية الكبيرة واستكمال بناء القطاع العام الذي أصبح يسيطر علي أكثر من ٨٠٪ من جملة الاستثمارات بعد التأميم، فجاء قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعروف بقانون الإصلاح الزراعي ليهبط بالحد الاقصي للملكية إلى مائة فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة وأعطي للدولة الحق في مصادرة ما يزيد علي هذا الحد مقابل تعويضات في شكل سندات اسمية بفائدة قدرها ٤٪ تسدد في غضون خمس عشرة سنة.[(٢)]

وإتخذ عبد الناصر موقف عدائي من الرأسمالية حيث يقول « لقد كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥٪من الشعب حرمت من كل شئ لتخدم الطبقة السائدة التي تمثل ٥٪ من الشعب» ويقول«لقد قادت الرأسمالية المصرية حركة الإفساد السياسي والديموقراطية المزيفة وذلك علي الرغم من أن التأثير الحقيقي للرأسماليين لم يأتي من مجرد وجودهم في كرسي السلطة قبل الثورة ذلك أننا نادرا ما كنا نجد رأسمالي في الحكم وإنما سيطرة الرأسماليين علي رجال الحكم».[(٣)] واتجه النظام للتحالف مع الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينيات، والاتجاه نحو الاشتراكية بهدف تعبئة

(1)- برتران بادي، السلطة والمجتمع في الغرب و في بلاد الإسلام، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، ١٩٩٢) ص ص ١٨٧ – ١٨٩.

(2) مصطفي عبد الغني، لطفي منصور بين الثروة والثورة(القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، الطبعة الأولي، يناير ٢٠٠٤) ص ١٣٦ و١٣٧.

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة التاسع بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ (القاهرة: مجموعة خطب وتصريحات و بيانات الرئيس، القسم الثالث من فبراير ١٩٦٠ إلى يناير ١٩٦١، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات القاهرة)، ص ٢٤٩ نقلا عن محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها،مرجع سابق، ص ٣٣٦.

التأييد الشعبي وحشد الجماهير خلف النظام،وهو ما جعل النخبة الحاكمة تعرقل قيام أي قوة تستطيع منازعتها.[١]

واستغلت الدولة ظروف الحرب الباردة للاستفادة من المساعدات من الطرفين لتمويل مشروعها التنموي دون تحمل الطبقات الشعبية في الداخل أي أعباء اقتصادية بما يضمن لها الاحتفاظ بتأييدها ومساندتها، ومع تحول النظام العالمي والاقتراب من الانفراج في علاقة القطبين ضعف دور السياسة الخارجية علي المناورة وتقييد فرصها في استثمار الحرب الباردة ومع حلول منتصف الستينيات باتت المحددات الخارجية عاملا حاسما في التمهيد للتحول نحو الأخذ بسياسة الانفتاح فقد أدى انتكاسه عملية التنمية عام ١٩٦٥ إلى تزايد الضغوط الخارجية علي المستويين العسكري والاقتصادي مما أدى لتعرض نظام عبد الناصر في نهايته إلى أزمة خانقة في الداخل والخارج نتيجة لانقطاع المعونة الأمريكية ومضاعفات التورط في حرب اليمن وتفاقم مشكلات العجز النقدي والتجاري مما جعل النظام يتخلي عن الكثير من سياساته وسهل عملية التحول المضاد بمجرد تولي السادات مقاليد السلطة،فقد تبلورت في نهاية الستينيات أول مظاهر التحسن في هيكل الفرص لصالح رجال الأعمال والذي تمثل في شروع القيادة السياسية في الدعوة إلى توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص مما مهد الطريق للتحول الذي تم في السبعينيات.[٢]

وأضافت الهزيمة (١٩٦٧)اتجاهاً جديداً لتراجع الدولة عن سياستها حيث زادت الضغوط من الدول المانحة الغربية مطالبة بالتراجع عن السياسات

(1) السيناريو المصري للانفتاح الاقتصادي، مجلة الأهرام الاقتصادي، رقم ٦٧٧، تاريخ ١٩٨٢/ ١/ ٤.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص ١٣، ٣٥.

الاقتصادية المتبعة، وطالبت الدول النفطية بنفس الشئ مقابل القروض والمساعدات،وزادت الهزيمة من اعتماد الدولة علي المساعدات الخارجية لتغطية فاتورة الاستهلاك بعد أن زاد الإنفاق العسكري ليصل إلى ٢٥٪ من الدخل القومي خلال الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣ إلى جانب اضطرار الدولة إلى تقديم التنازلات السياسية والاقتصادية لبعض القوي الفاعلة في الداخل بعدما كشفت خطورة هيمنة الفئة البيروقراطية علي الهيكل الاجتماعي. ووفرت الظروف التقارب الملائم لحدوث التقارب بين الرأسمالية المحلية ورأس المال الدولي. وكان ٣٠ بيان مارس ١٩٦٨ أول المؤشرات علي التحول فقد حملت الفترة الانتقالية التالية للهزيمة بشائر بدء مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد السياسي، ففي أواخر فترة عبد الناصر اتجهت الدولة نحو السماح بقدر أكبر من الانفتاح للاقتصاد، وقبول الرئيس عبد الناصر مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبة الدولة في تنمية قوتها العسكرية وتحرير الأرض المحتلة في سيناء علي حساب المضي في خطوات استكمال مشروع التحول الاشتراكي، وبدأ النظام يسمح بالمزيد من المبادرات الفردية، مع الترحيب مجددا بعودة القطاع الخاص إلى استئناف نشاطه في المجال الاقتصادي، ليتبلور في نهاية الستينيات مظاهر التحسن لصالح رجال الأعمال والذي تمثل في شروع القيادة السياسية في الدعوة إلى توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وإتاحة دور اكبر للقطاع الخاص.(١) وهو ما يدل علي أن الهزيمة العسكرية كانت وراء مبادرة الدولة بالتحول الاقتصادي والسياسي، والسماح بعودة الرأسمالية المصرية، وفي السنوات الأخيرة من أيام ناصر، بدأت معالم التغير في أركان النظام.(٢)

(1) المرجع السابق،ص ص٣٤، ٣٥.

(2) عادل حسين، الناصرية والتنمية والديموقراطية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥) ص ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ويبدو أن عبد الناصر كان متأثرا بتجربة محمد علي والتجربة الصناعية في أوروبا، فحاول بناء الدولة من خلال الاهتمام بالصناعة، فخلال الفترة من (١٩٥٩ إلى ١٩٦٦) شهدت مصر مرحلة نهضة كبري، فحاولت تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد تمصير الأصول الأجنبية والإمساك بمقاليد الأمور في يدها والسيطرة على الموارد بهدف توجيهها في خدمة الصناعة الوطنية، ومن ثم كانت إجراءات التأميم وفرض الحراسة تلك الإجراءات التي أصبحت الدولة بموجبها المسيطر الحقيقي على موارد الإنتاج كما استطاعت من خلال تبنى سياسة الاعتماد على الذات أن تستخدم موارد البلاد وتطوعها لخدمة التنمية واستطاعت أن تحقق أعلى المعدلات للنمو داخل القطاع الصناعي بلغ٨,٩٪ في ذلك الوقت واستطاعت أن تغير من هيكل الصناعة لتنتج السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة والوسيطة والصناعات الثقيلة.[1] وعبرت التطورات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال الخمسينيات والستينيات عن محاولة بناء نموذج رأسمالية الدولة الوطنية، إلا أنه أخذ في التحلل السريع مع هزيمة يونيو ١٩٦٧.[2]

وتم خلال هذه الأيام السيطرة علي منظمات رجال الأعمال، فقد أعيد تأسيس اتحاد الصناعات المصرية بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٨ لتنظيمه،وتحديد أساليب عمله وتشكيله بما يتفق مع طبيعة المرحلة وجعل الدخول في الاتحاد إجباري لكل منشأة يزيد رأسمالها عن خمسة ألاف جنية وتضم ٢٥ عامل كحد أدني، وتخضع لرقابة وزارة الصناعة، وهو ما قضي علي استقلالية الاتحاد حتى الآن ،

(1) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٣٥٦.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٢٧ و ٢٨.

وجعلـه بمثابـة جهـاز تـابع لـوزارة الصـناعة ويتسـم بالعضـوية الإجبارية وتعيـين الحكومة لرئيسة، وأصبح جهازاً حكومياً لا يعبر عن مصالح أعضائه.[1]

وتم إنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٥ وهدفه العناية بالتجارة وتوحيد جهود الغرف والتمثيل في الهيئات الدولية، والاشتراك في المؤتمرات الاقتصادية وتنسيق جهود الغرف بهدف النهوض بالتجارة.

خلاصة القول أن أيام عبد الناصر سمحت في البداية لرجال الأعمال بلعب دور من أجل تنمية الاقتصاد إلا أن الصورة السلبية التي كانت في تصور القيادة السياسية أو الضباط الأحرار أدت إلى تحجيم هذا الدور، وبالتالي اختفي أي دور للرأسمالية، وتم تدمير الرأسمالية الموجودة عن طريق التأميم والمصادرة ، إلا أن العوامل الخارجية وهزيمة ٦٧، أدت إلى عودة الدولة إلى النظر للرأسمالية المصرية مرة أخري للمساهمة في القيام بدور تنموي مساعد لدور الدولة.



(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص١١٢.

ثالثًا : رجال الأعمال وفترة السادات

كانت الدعوة للانفتاح تتردد في منتصف الستينيات، وبالتحديد في أعقاب انتهاء أول وأخر خطة تنمية شهدتها مصر ، ثم صارت تتردد كثيرًا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، إلا أنها لم تأخذ شكل الحملة المكثفة إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١، حيث صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذي حظر مصادرة الملكية الخاصة(١) وصدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ والذي أقر بحق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وتأسيس مكاتب للتوكيلات التجارية والسماح للمصريين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وحرية تحويل أرصدتهم النقدية، وهو ما سمح للرأسمالية القديمة بالعودة إلى استئناف نشاطها السابق،واعتبر صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بمثابة الإطار القانوني والتجسيد والبداية الرسمية لعصر الانفتاح،وأهم ما نص عليه القانون هو فتح باب الاقتصاد أمام رأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كافة المجالات.(٢)

وتجربة الانفتاح صاحبها تحول من التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى صيغة التعدد الحزبي، وهي العملية التي بدأت بصدور ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٧٤ مرورًا بإعلان المنابر السياسية في عام ١٩٧٦ وتحويل هذه المنابر إلى أحزاب في نفس العام أثر خطاب للرئيس السادات في

(1) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر(القاهرة: دار ابن خلدون، الطبعة الأولي، مارس ١٩٧٩) ص ١٦.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠٦) ص ٣٤٥.

١١ نوفمبر ١٩٧٦ وصاحب هذه الإجراءات علي الصعيد السياسي تطورات علي كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وتمثلت في دخول القطاع الخاص في العديد من المجالات، منها الاستيراد بدون تحويل عمله وصدر في هذا الشأن القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ وإقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح وكالات للاستيراد ،وسمح للمصدرين الحائزين علي نقد أجنبي من العمل في الخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وبحرية تحويل أرصدتهم بالخارج أو التنازل عنها للغير، فترتب علي ذلك انتشار عمليات التهرب والسوق السوداء،وتجارة العملة،الأمر الذي أضعف من سيطرة الدولة علي موارد الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري، وخلق الاعتماد علي الدولار وقبوله كمخزن للقيمة وخلق نقوداً لا تستطيع الأجهزة الاقتصادية الرقابية المعتادة التحكم فيها وفي هذا المناخ من ظهور التهريب والاتجار في العملة والاستيلاء علي بعض الأموال العامة الذي سمح بها تطور القوانين علي المستوي الاقتصادي، وتعدد حالات الهروب بأموال البنوك إلى الخارج علي امتداد فترة حقبتي السبعينيات والثمانينيات،أظهر الدولة بمظهر العاجز عن التصدي لهذه النوعية من الجرائم والحد من انتشارها في حين أظهرت تشددا وعدم تسامح في مجال المعارضة السياسية وبدأ الأمر أمام الشعب وكأن كل شئ متاح ومباح ويمكن التجاوز عنه والسكوت عليه فيما عدا التآمر أو العمل السياسي ضد النظام القائم.[1]

وخلقت سياسة الانفتاح الاقتصادي مجموعة من الأنشطة الخفية أو غير المعلنة نتيجة للمزايا والإعفاءات العديدة التي أعطتها لرؤوس الأموال العربية والأجنبية

(1) إكرام فتحي إلياس، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفية العامة في مصر، دراسة لبعض قضايا الفساد(جامعة الأزهر بنات:كلية التجارة،شعبة الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة،١٩٩٩)ص ٤٥، ٤٦.

وأصبح الاقتصاد يتكون من التهريب السلعي والمنتجات المستوردة وتجارة المخدرات، كما خلقت منافذاً وقنوات للتكوين السريع للثروات من خلال أنشطة معينة مثل الاستيراد بدون تحويل عملة والسوق السوداء للنقد الأجنبي وتجميع الأموال من المواطنين بغرض توظيفها.[1]

ولم تسفر سياسات الانفتاح الاقتصادي، وما واكبها من توسيع الفرص المتاحة للقطاع الخاص والتحول إلى اقتصاد السوق وأحداث نقله نوعية للاقتصاد المصري تساهم في تنمية حقيقية تحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ،كما أن السياسات والتشريعات التي واكبتها لم تكن تتم لصالح النمو الرأسمالي الحقيقي وتقوية القطاع الخاص المنتج بل كانت تتم لصالح القطاع الخاص غير المنتج، والنمو الرأسمالي الذي غلب عليه الطابع التجاري والمالي، ولم تسفر هذه السياسية عن حل مشكلات المجتمع علي المستوي الاقتصادي ، كما فشلت علي المستوي السياسي عن أحداث الديمقراطية والتعدد الحزبي الحقيقي ولم تسفر عن حل المشاكل الاجتماعي الخاص بالتوزيع شبه العادل لثروة المجتمع القومية.[2]

ويمكن رصد أهم مظاهر رجال الأعمال خلال هذه الفترة كالتالي:

أ- دعم الدولة لرجال الأعمال ومنظمات الأعمال.

اتجهت الدولة إلى تغليب مصالح رأس المال بتشجيع قيام جمعيات لدفاع عن

(1) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في اليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦) ص٢٤٨ :٢٥٩.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٥٤ و ٥٦.

القطاع الخاص، واستخدام نفوذها للتأثير في السياسات الاقتصادية المتبعة، من خلال قنوات عديدة أهمها:وجود ممثلين لهذه المنظمات في اللجان التشريعية المتخصصة بمجلس الشعب وقدرتهم علي التأثير علي الرأي العام، وشهدت نهاية السبعينيات تنامي رأسمالية الانفتاح والتي استمدت رافدها الأساسي جذورها من النخبة التكنوقراطية–البيروقرطية التي خرجت من جهاز الدولة، وهذا الدول لرجال الأعمال جاء تاليا لتطبيق سياسات الانفتاح.(١)

وأدي التحول إلى ظهور شرائح اجتماعية جديدة تملك الثروة دون أن تتمتع بنفوذ سياسي في البداية، مما يلجأ إلى استمالة عناصر وأجهزة النخبة الحاكمة عن طريق استخدام أساليب غير مشروعة مثل الرشوة والعمولات والامتيازات المختلفة للمسئولين مادية أو عينية أو الحصول علي نفوذ سياسي من خلال عضوية البرلمان. (٢)

واتجهت بعض جماعات المصالح وخاصة جمعيات رجال الأعمال إلى استخدام آليات المشاركة السياسية بعد تأسيسها، وبعد إنشاء بعض روابط التنسيق المنظمة وغير المنظمة مع السلطات التنفيذية والاقتصادية، ومن أهم آليات المشاركة السياسية التواجد كأعضاء نشطين في الأحزاب السياسية خاصة التي تتبني برامج تنص علي تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية وتقليص دور القطاع العام ومن أهم الأحزاب الحزب الوطني الحاكم وحزب الوفد الجديد، وقد شهدت انتخابات

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٣٤٩ ، ٣٥٠.

(2) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في آليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٢٤٤.

مجلس الشعب الثلاث في الأعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ ترشيح الحزب الوطني وحزب الوفد لرجال أعمال بارزين سواء كانوا أعضاء في جمعيات رجال الأعمال أو غير المنضمين إليها،ونجح نفوذ رجال الأعمال سواء من خلال مجلس الشعب أو الاجتماعات مع الحكومة في تعديل أو تغيير بعض القوانين.[١]

وارتبطت مصالح الرأسمالية باستمرار ربط مصر بالاقتصاد العالمي حيث كان لسياسية الانفتاح الاقتصادي دوراً في نموها وتدعيمها فقد تركزت أنشطتها علي مجالات الاستيراد والتوكيلات التجارية الأجنبية وهو ما جعل هناك قوي وفئات اجتماعية في الداخل ترتبط مصالحها ارتباطا وطيدا بالخارج وتستفيد من شبكة الروابط معه وتعمل علي استمرارها.[٢]

ب- منظمات رجال الأعمال

بدأت جماعات رجال الأعمال في الظهور من جديد عام ١٩٧٥ (المجلس المصري الأمريكي) وذلك في إطار التوجهات الاقتصادية الجديدة التي عرفت خلال ذلك الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتوالى بعد ذلك تأسيس جمعيات رجال الأعمال مثل جمعيه رجال الأعمال المصريين(١٩٧٨) واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية (١٩٨٠) غرفه التجارة الأمريكية (١٩٨٣) ثم جماعات رجال الأعمال للمدن الصناعية الجديدة ثم جماعات رجال الأعمال ببعض المحافظات [٣]

---

(1) أحمد ثابت، المال والسياسية في مصر دراسة في آليات المشاركة السياسية لبعض جماعات المصالح والمال (١٩٧٤ -١٩٩١) (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر ، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص٢٤٨ :٢٥٩.

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٣٧

(3) تقرير التنمية الشاملة في مصر ١٩٩٩/ ٢٠٠٠(جامعة القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية،٢٠٠١)

وظهرت خلال هذه الفترة منظمات أخري غير اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية تتميز بعضوية محدودة وحضور إعلامي وبتعدد اتصالاتها الخارجية والداخلية. ومنها:

مجلس الرئاسي المصري الأمريكي:

تأسس المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في أغسطس ١٩٧٥ كأول التنظيمات الجديدة المعبرة عن مصالح رجال الأعمال والذي أنشئ بقرار من رئيس الجمهورية تطبيقا لأحد بنود الاتفاق الذي عقد بين الرئيس أنورالسادات والرئيس الأمريكي نيكسون لتنمية الاستثمارات ودعم التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف من ٣٠ عضواً من كبار رجال الصناعة والتجارة والمال ويضم عدداً من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين ويجتمع مرتين سنويا لمناقشة العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومجالات الاستثمار والتعاون بين البلدين ويتم إعادة تشكيلة بقرار من رئيس الجمهورية كل عامين، وقد مارس المجلس دوراً كأحد جماعات المصالح بدعم سياسي وتشجيع شخصي من السادات وظهرت أهميته السياسية في حرص الرئيس علي الاجتماع بأعضائه في مصر وأثناء زياراته المتكررة للولايات المتحدة، وجاء تأسيس المجلس ليكون قناة تنظيمية تسمح لرجال الأعمال من الجانبين بإجراء الحوار حول العلاقات الاقتصادية وتوسيع أشكال التعاون الثنائي في شتئ المجالات وبحث سبل تحفيز التجارة وجذب الاستثمار، واعتبر همزة الوصل بين غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة وجمعية رجال الأعمال المصريين، وحرص المجلس علي التأثير علي السياسة الاقتصادية من خلال إدخال تعديلات هيكلية علي مضمون التشريعات والنظم القائمة وتقديم الديمقراطية كمطلب سياسي وربطه بمتطلبات تحقيق النجاح بسياسة الانفتاح الاقتصادي واستطاع تعديل قانون العمل والتشريعات الأخرى

الحاكمة لعلاقات العمل من خلال مطالبته بذلك إلى جانب تعديل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. (١)

جمعية رجال الأعمال المصريين

أقدم هذه المنظمات المحدودة العضوية وتم إشهارها في سنة(١٩٧٧) وتصف الجمعية نفسها بأنها كيان غير حكومي لا يستهدف الربح وإنما توحيد جهود رجال الأعمال الجادين والراغبين في الإسهام بخبراتهم وطاقاتهم للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتهدف إلى العمل علي تهيئة المناخ الاقتصادي لمساعدة رجال الأعمال علي ممارسة دورهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي وتبني حوار مع الحكومة يرضي جميع الإطراف ووضع تصورات وفكر رجال الأعمال أمام المسئولين بأجهزة الدولة حتى يكون لهم دوراً إيجابياً في المساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية، ودعم سياسة الاقتصاد الحر وتعميق دور المستثمر المصري في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمنح العضوية لرجال الأعمال بصفتهم الشخصية بشرط أن يكون العضو قد باشر عملاً متصلاً بالنشاط الاقتصادي لمدة لا تقل عن عشر سنوات بصفته مالكاً أو رئيساً لمجلس إدارة أو عضواً منتدباً بالإدارة أو مديراً عاماً أي أن يكون متخذ قرار طوال هذه الفترة،ويتم اختيار العضو الجديد من خلال التصويت عليه في مجلس الإدارة ولأي عضو مجلس الإدارة أن يستخدم حق الاعتراض فيتوقف قبول العضو الجديد، مع ضرورة أن يقوم عضوان بالجمعية بتزكية وترشيح الشخص الذي يرغب في الانضمام للجمعية. (٢)

---

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦) ص٤١

(2) نصار حاتم ، دور رجال الأعمال المصريين في التأثير علي السياسة الاقتصادية (جامعة القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، بحث في المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب «التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ -١٩٩٢، ١٩٩٤) ص٥٧١

غرفة التجارة الأمريكية في مصر

تعود نشأتها إلى سنة ١٩٨١ انبثاقاً من مجلس الأعمال المصري الأمريكي وتجاوزت عضوية الغرفة ألف شركة تعمل في مجال العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر، وتعتبر الغرفة من أهم منظمات رجال الأعمال محدودة العدد وأكبرها حجماً وأكثرها نشاطاً وربما نفوذاً بحكم عضويتها العادية والتي تضم كبريات الشركات المصرية ذات العلاقات مع الولايات المتحدة وممثلي الشركات الأمريكية العاملة في مصر،وعضويتها الشرفية تشمل كبار المسئولين في مصر والولايات المتحدة ، وأصبحت من أكثر منظمات الأعمال ثراءاً بحكم ميزانيتها التي تقترب من مليونين ونصف المليون دولار، وهي تمثل مصالح أعضائها أمام الحكومتين المصرية والأمريكية ، وتقوم بعقد لقاءات بصفة مستمرة مع كبار المسئولين في الحكومتين ومن خدماتها تيسير اتصالات الشركات الأمريكية بهم وتنظيم زيارات عمل سنوية لأعضائها إلى الولايات المتحدة ومن أهم هذه الزيارات البعثة السنوية لطرق الأبواب وذلك للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوي. [1]

جـ : مظاهر الطفيلية في مجتمع رجال الأعمال

أفرزت تجربة الانفتاح الاقتصادي رافداً جديداً للرأسمالية يتمثل في الرأسمالية الطفيلية نتيجة للسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير، وتمثيل الشركات الأجنبية، وفتح وكالات للاستيراد، ووصل خلال الفترة (١٩٧٥ : ١٩٨٢) عدد التوكيلات إلى أكثر من ١٨٠٠ وكيل. [2] وسوف يتم ذكر مظاهر الطفيلية بالتفصيل ص١١٧.

---

(1) وردة هاشم، الدور السياسي لجماعات رجال الأعمال في مصر (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بحث في المؤتمر الخامس للباحثين الشباب ٢٢ إلى ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٣ ، ص ٨٣٢ إلى ٨٦٠).

(2) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح (القاهرة: كتاب الأهالي رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٤) ص ١٩٧.

رابعاً : رجال الأعمال وعصر مبارك

حصل رجال الأعمال في عصر مبارك (من عام ١٩٨١ حتى الآن ٢٠١١) علي مميزات لم يكن ليحلموا بها بعد حركة يوليو ، وذلك بفعل الضغوط الخارجية متمثل في البنك الدولي، والضغوط الداخلية متمثل في الفشل في التنمية وتضخم مشكلة البطالة والفقر ، وعجز النظام الحاكم علي القيام بالنهضة الاقتصادية وتفاقم مشكلة الديون وعجز الموازنة قام البنك الدولي بفرض شروطه علي مصر والتي منها إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص.

وشهدت بدايات حقبة التسعينات منعطفاً هاماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وقعت مصر إتفاقية صندوق النقد الدولي (مايو ١٩٩١) واتخذت العديد من الإجراءات، وتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية للتحول نحو السوق الرأسمالي واتبعت الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي، وبدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام، إلى جانب الإصلاح الزراعي من خلال رفع التحصيل الإجباري وإلغاء الدعم لجميع مستلزمات الإنتاج وتقييد ثم إلغاء الائتمان المدعم للفلاحين.[1]

وشرعت الدولة في تطبيق برامج الإصلاح تحت ضغط أزمتها الداخلية وزيادة حدة التوتر الاجتماعي والسياسي الناجم عنها،إلي جانب ضغوط مؤسسات التمويل الدولية، وما أتيح لها من تسهيلات دولية في ظل ظروف استثنائية مواتية في أعقاب حرب تحرير الكويت.

(1) تقرير الاحتجاجات العمالية في بر مصر (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠)ص ٣٠.

ووصف البعض الطبقة الرأسمالية التي نما حجمها وزاد دورها منذ السبعينيات وخلال الثمانينيات بكونها أتت في ركاب رأس المال العالمي، فالنظرة الفاحصة لجمعية رجال الأعمال تكشف النقاب عن أن نسبة كبيرة من أنشطتهم كانت موجهة إلى الخارج فحوالي ٢٨٪ منهم يعملون في مجال التوكيلات والاستيراد والتصدير، والأغلبية تعمل في المجالات الاستهلاكية والمشروعات التجارية ،وسعت إلى توطيد صلاتها بالجهات المانحة فقد شهد عام ١٩٩١ نشاطاً مكثفاً للجمعية في عقد الاجتماعات المشتركة ومنها مثلا لقاء مع مدير وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وغيرها من اللقاءات التي أكدت علي ضرورة مشاركة القطاع الخاص والتزام الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح. [١]

وشهدت حقبة التسعينيات تنامي كبير في نفوذ رجال الأعمال من خلال منظمات وجمعيات رجال الأعمال،ومن خلال التزاوج بين السلطة والثروة[٢]

وظهور بعض الجمعيات الأخرى ودور لسيدات الأعمال. ففي أواخر السبعينيات ظهرت من محاولة لإصلاح هيكل اتحاد الصناعات وتعديل القانون الصادر عام١٩٥٨، ولم يتم تفعيل أي منها حيث بدأت عملية المطالبة بالإصلاح بعد تولي محمد فريد خميس رئاسته عام ١٩٩٣ كأول رئيس للاتحاد ينتمي للقطاع الخاص، ولكن لم تنجح محاولات الإصلاح وظلت وزارة الصناعة التي أصبحت الآن وزارة التجارة والصناعة هي المهيمنة علي الاتحاد، كما استمرت هيمنة الحكومة علي اتحاد الغرف التجارية.

وتعددت جمعيات رجال الأعمال التي ينتمون إليها، مثل اتحاد الصناعات

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦) ص٧٥

(2) مصطفي الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح (القاهرة: دار الشروق ،٢٠٠٤) ص٦٦.

المصرية واتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال المصريين، جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، جمعية رجال الأعمال المصريين - الأمريكيين، جمعية رجال الأعمال المصرية الفرنسية، جمعية رجال الأعمال المصريين واللبنانيين، إلى جانب تجمعات أخرى أحدث وأقل فاعلية وتأثيراً مثل اتحاد المقاولين واتحاد المصدرين والمستوردين.[1]

وهذا التعدد خلق نوعاً من عدم التنسيق بين هذه التجمعات ولا يوجد تنسيق واضح بينها، وهو ما يدفع رجال الأعمال إلى الانتماء إلى أكثر من تجمع حتى يستفيد من مميزات كل تجمع، وهناك من يحتل مناصب قيادية في أكثر من جمعية، وهذا التباين يجعل مجتمع رجال الأعمال في مصر ليس شريحة متجانسة، وإن كان رجال الأعمال يتفقون في تأييد سياسة التحرر الاقتصادي، إلا أن هناك تباين في مواقف رجال الأعمال من القضايا الاقتصادية والسياسية، مثل قضية تحرير التجارة الخارجية،فرجال الصناعة يطالبون بالتأني، والغرف التجارية تشجع تحرير التجارة ، والاتحاد العام للغرف التجارية وبعض جمعيات المستثمرين يدعون لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً بسبب عدم استجابتها لمطالب الشعب الفلسطيني، خاصة بعد في انتفاضة الأقصى التي بدأت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠في حين بعض التجمعات الأخرى لم تتخذ هذا الموقف. وهذا التباين أدي إلى صعوبة تكوين رجال الأعمال الأعضاء في مجلس الشعب لوبي أو جماعة مصلحة داخل مجلس الشعب، أن كانت مصالحهم متقاربة. وظهرت مراكز بحثية وفكرية تبنت قضايا رجال الأعمال في القطاع الخاص، مثل جمعية النداء الجديد والمركز المصري للدراسات الاقتصادية .

---

(١) وردة هاشم، حدود الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي) http://acpss.ahram.org.eg/ahram دخول ٢٢ يناير ٢٠٠٨.

ومن هذه الجمعيات:

جمعية النداء الجديد

نشأت جمعية النداء الجديد في أغسطس ١٩٩٠ وتم تسجيلها كجمعية ثقافية وعلمية وفق قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وتم افتتاحها في ٢٠ فبراير ١٩٩٣ بحضور حوالي ٣٠٠ من المفكرين والسياسيين ،وهدفها الوصول إلى التحرير الشامل للنظام الاقتصادي والسياسي علي النحو الذي يكفل العيش الكريم للشعب ويحقق العدالة الاجتماعية ويرسي قواعد الديمقراطية.

جمعيات سيدات الأعمال:

شهدت حقبة التسعينيات تأسيس جمعيات لسيدات الأعمال بلغ عددهم خمس جمعيات مشهرة ، وتمت الدعوة إلى تأسيس اتحاد لها يضم في عضويته ١٥ سيدة أعمال يمثلن الجمعيات القائمة والموزعة بين القاهرة والإسكندرية والجيزة والمنصورة بمعدل ثلاث عضوات لكل جمعية، ومن هذه الجمعيات جمعية سيدات الأعمال المصرية برئاسة فاطمة أبو العز وتأسست عام ١٩٩٧ ولا تقبل في عضويتها إلا من تمتلك مشروعاً إنتاجياً في حين أن الجمعيات الأخرى تقبل في عضويتها موظفات وسيدات مجتمع وزوجات لرجال الأعمال، وجمعية مصر ٢١ تأسست في عام ١٩٩٨ برئاسة الدكتورة يمني الشريدي وخرجت من الجمعية الأولي بسبب خلاف حول من يمثل مصر في المنتديات الدولية ومن يستحق أن يستقبل الوفود الاقتصادية الأجنبية القادمة لزيارة مصر، وتتميز أغلب مشروعات سيدات الأعمال بحجمها المحدود علي عكس جمعيات رجال الأعمال التي تفرض شروطاً قاسية لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلبيتها. وتعاني جمعيات سيدات الأعمال من عدم الاهتمام الإعلامي وانتباه المسئولين مقارنة بجمعيات رجال الأعمال كما استأثر رجال الأعمال بالتمثيل في أغلب الوفود الرسمية في المنتديات

الاقتصادية الدولية، بينما لم يكن هناك أي تمثيل يذكر لسيدات الأعمال. (١)

جمعيات شباب رجال الأعمال

شهدت حقبة التسعينيات إتجاه مجموعة من شباب رجال الأعمال نحو تأسيس جمعيات خاصة بهم سواء كانوا من أبناء رجال الأعمال الكبار الذين ساندوهم في البداية أو كانوا يبدءون من الصفر، ولكن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي واجهت هؤلاء وهو ما يعود في نظر البعض إلى دور الجماعات الأخرى التي تضم كبار رجال الأعمال، فمثلا لعب كبار رجال الأعمال دوراً ضاغطاً في تعطيل صدور قانون منع الاحتكار مع المطالبة بكثير من الاستثناءات مما أدي إلى إعداد ستة مشاريع للقانون وعدم خروجه إلا في عام ٢٠٠٦، ويعود في نظر فريق أخري إلى دول الدولة التي تميل إلى محاباة كبار رجال الأعمال بما تقدمه من تسهيلات ومنها ما يعود إلى نقاط الضعف والقصور الذاتية التي يعانيها هؤلاء.وتم في عام ١٩٩٤ تأسيس مجموعة شباب رجال الأعمال وجمعية شباب المصدرين بمساعدة الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحت رعاية البنك الأهلي وبمشاركة غرفة التجارة الألمانية العربية.

منتدى مصر الدولي الاقتصادي

تأسيس المنتدى في عام ١٩٩٨ وتم افتتاحه في ١٢ يناير ١٩٩٩ بحضور عمرو موسي وزير الخارجية ، ووصل حجم العضوية نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٩٢ عضو من كبار رجال الأعمال ، ومهمته السعي نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد وأهدافه تتمثل في بناء وتطوير قاعدة للبيانات وشبكة معلومات من خلال إجراء دراسات اقتصادية لاستكشاف فرص الاستثمار والترويج لها فيما فيه مصلحة الاقتصاد وإقامة

---

(١) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر - مرجع سابق ، ص ١٥٧

المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة والعامة من أجل فتح قنوات الحوار وتبادل المعلومات مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية وسائر منظمات وجمعيات رجال الأعمال، والسعي لتسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية لدفع قدرة الاقتصاد المصري نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1] وله مقر في فندق سميراميس ويعتبر محمد شفيق جبر هو رئيس مجلس الإدارة منذ تأسيس الاتحاد ونجح المجلس في عقد لقاءات مهمة مثل لقائه مع بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، ورؤساء بعض الدول.



(1) المرجع السابق، ص ٨٣.

أهم مظاهر عصر مبارك

تعديل الدستور

تعديل الدستور ليس بالمسألة الهينة في أي دولة، وفي مصر يجعل تعديله من الأمور المستحيلة عملياً في الظروف الحالية ما لم يقف وراء التعديل رئيس الجمهورية أو الحزب الحاكم ، فالدستور المصري لا يعطي الحق في اقتراح تعديله إلا لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب (المادة ١٨٩) وإذا جاء الاقتراح من مجلس الشعب فلابد أن يسبقه طلب موقع من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل وأن يوافق مجلس الشعب علي هذا الطلب بعد مناقشته من حيث المبدأ بأغلبية أعضائه. [١]

وتفيد التجربة أن الدستور المصري (دستور١٩٧١) لم يشهد أي تعديل منذ تولي الرئيس مبارك السلطة في اكتوبر١٩٨١ إلا في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عندما أعلن الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور للتحول من طريقة الاستفتاء لطريقة الانتخاب الحر المباشر بين مرشحين متعددين ، هو ما أحدث تحولاً نوعياً في نظرة النخبة الحاكمة في مصر لقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، وعكس هذا التعديل الدستوري أزمة واضحة هيكلية في بنية النظام السياسي المصري جعلت أداءه محكوماً بتوازنات بيروقراطية ضيقة، ولم تقترب من تعديل المادة٧٧ التي تجعل انتخاب رئيس الجمهورية غير مقيد بأي مدة،وأفرغت المادة ٧٦ من أي

(1) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل) (القاهرة: هيئة الكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١) ص ٢٢٥.

دلالة حقيقية للتغيير حيث تنص المادة بعد تعديلها علي أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر مع ضرورة أن يحصل علي تأييد ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب والشورى والمحليات يكون من بينهم ٦٥ عضوا في مجلس الشعب، و٢٥ عضوا بمجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس محلي في ١٤ محافظة بحد أدني، ويستكمل العشرون الآخرون من بين أعضاء المجالس الثلاثة.[١] وتم التعديل الثاني حينما أعلن الرئيس مبارك في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ عن طلب تعديل الدستور ١٩٧١ ، وأبلغ ذلك لمجلس الشعب، عن تعديل ٣٤ مادة من الدستور، وأثار التعديلات جدلاً واسعاً داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.[٢] وتم التعديل في ٢٦ مارس ٢٠٠٧.

يظهر واضحاً أن النظام السياسي المصري تمسك بالآليات التي اتبعها علي مدي ثلاثة عقود في تعامله مع القوي الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، عبر محاولة احتواء هذه الضغوط من خلال تقديم تنازلات جزئية لا تؤثر علي بنيان النظام السلطوي. إلا أن رجال الأعمال حصلوا علي مكسب كبير من التعديلات الدستورية حيث تم إلغاء كلمة اشتراكية من الدستور، والتي كانت تتناقض مع توجهات الدولة نحو الرأسمالية، والسماح بدور كبير لرجال الأعمال في إدارة الشئون الاقتصادية.

الإصلاح الاقتصادي

تعتبر بدأت عملية التحرير الحقيقي للاقتصاد في مصر عام ١٩٩١ بعد التوقيع

(1) وحيد عبد المجيد ، تقرير الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، ص ١٩،٢١.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٦-٢٠٠٧(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص٣٦٣.

علي إتفاقية الإصلاح الهيكلي مع البنك الدولي، وبدأت تنفيذ سياسة الخصخصة، حيث جعل صندوق النقد الدولي عملية تقديم المعونة مشروطة بالتحرر الاقتصادي وبيع القطاع العام(١)

وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ عندما توصلت إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الاستقرار الاقتصادي ، وأعقبه إتفاق مع البنك الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الإصلاح والتثبيت الهيكلي، وأعقبه إتفاقاً مبدئياً في إطار نادي باريس ينص علي إعفاء مصر تدريجياً من جانب كبير من الديون الرسمية الخارجية،ونتيجة لموقف مصر من حرب الخليج تم إعفاء مصر من حوالي ٧,١ مليار دولار قيمة الديون العسكرية الأمريكية و٦,٢ مليار دولار قيمة ديون مستحقة لدول الخليج، وفي مايو ١٩٩١ ذهبت مصر مرة أخري إلى نادي باريس لتعود باتفاقية لتخفيض وإعادة هيكلة مديونيتها الخارجية وتغطي هذه الاتفاقية حوالي ٢٠,٦ مليار دولار من هذه المديونية بنسبة ٦٧,٥٪ من إجمالي المديونية، كما تم توقيع اتفاق المساندة بين مصر وصندوق النقد الدولي في أكتوبر ١٩٩٦ . ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ثلاث مكونات رئيسية: سياسات التثبيت والتكيف والتي تهدف إلى الإصلاح النقدي والمالي. وسياسة الإصلاح الهيكلي وتهدف إلى رفع كفاءة القطاع الإنتاجي والعمل علي تحرير الأسعار والاتجاه نحو الخصخصة وحرية التجارة. وسياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. (٢)

---

(1) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال و رجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (٢٠٠٦) ص٦٧و٧٢.

(2) علي لطفي ، دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بين دروس الماضي وتحديات المستقبل (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص٩.

الإصلاحات في السياسة النقدية

لعبت الإصلاحات المالية والنقدية دوراً رئيساً في برنامج الإصلاح الهيكلي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتم اتخاذ عدد من الإجراءات منها تحرير وتوحيد سعر صرف الجنيه المصري عام ١٩٩٠، وأصبحت قيمة الجنيه تحدد بشكل واقعي من خلال قوي العرض والطلب، وتحرير أسعار الفائدة المصرفية عام ١٩٩١، بهدف الوصول إلى أسعار فائدة واقعية تحدد من خلال قوي العرض والطلب، وإلغاء جميع السقوف الائتمانية في عام ١٩٩٣ بهدف تعزيز الإدارة النقدية غير المباشرة للسيطرة علي حجم الائتمان، وتم استحداث أداة للربط بين السياسة المالية والنقدية في ضوء الاسترشاد بقوي السوق لتفعيل دور سوق النقود، وربط سعر الخصم لدي البنك المركزي بأسعار الفائدة علي أذون الخزانة لتخفيض درجة الجمود التي كان يعاني منها سعر الخصم بهدف ربطه بتوجهات السوق، وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بالعملة المحلية من ٢٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٤٪ عام ٢٠٠١، وتخفيض نسبة السيولة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ للعملة المحلية وتحرير اسعار الخدمات المصرفية. [١] إلا أن فعالية السياسة النقدية تتوقف علي سلوك رجال الأعمال، وكفاءة الجهاز المصرفي في إدارة عملية منح الائتمان، وكلاهما قلل من فاعلية السياسية النقدية، حيث ركز رجال الأعمال علي تحقيق الربح من خلال الاستيراد والتوزيع الداخلي لسلع منتجة في الخارج، أو تجميع مكونات مستوردة، أو عدم احترام المواصفات القياسية، أو الرغبة في الاستيلاء على أموال البنوك والهرب بها للخارج، وركز الجهاز المصرفي علي الضمانات الورقية وليس متابعة وإنجاح المشروعات الممولة من البنوك. [٢]

(1) علي لطفي، المرجع السابق،ص ١٠ :١٣.

(2) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية٢٠٠٧ (مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٨) www.ahram.org.eg/acpss/ دخول ٥ مايو٢٠٠٨.

وكانت مصر خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ تتبع سياسة سعر الصرف (المعوم المدار) أي أنها تترك سعر الصرف حراً، وتديره بطريقة غير مباشرة بهدف تثبيته، وظل خلال هذه الفترة سعره يتراوح حول ٣٣٣ قرشا للدولار، وبدأ يرتفع ليصل إلى ٣٤٧ قرشا للدولار بنهاية عام ١٩٩٨، ودخل سعر صرف الدولار نهاية التسعينيات في عدم الاستقرار وساهم في تدهور الجنيه الكساد الاقتصادي واستمرار الاختلال في ميزان المدفوعات، وارتفاع التوترات بسبب الحشود العسكرية لضرب العراق، والتعثر وهروب الأموال للخارج، وظل عدم الاستقرار حتى وصل سعره إلى ٥٣٥ قرشاً في السوق السوداء عام ٢٠٠٢. وكان لشركات الصرافة دور في عدم الاستقرار، حيث تقرر عند إنشاء السوق الحر للنقد الأجنبي في فبراير ١٩٩١، إدخال نظام الصرافة في مصر، وذلك بالترخيص بإنشاء شركات صرافة تتعامل في النقد الأجنبي إلى جانب البنوك بشروط محددة.[١] وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٣ تم الإعلان عن تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وهو ما عرف بتعويم الجنيه.[٢] وهو ما أدي إلى ارتفاع الدولار أما الجنيه المصري ليصل إلى ٦٠٣,٢٣ قرشا في يونيو ٢٠٠٣ و٦٢٠,٢٣ قرشا في يونيو ٢٠٠٤،وانخفض إلى ٥٠٠,٣٩ قرشاً في ٢٣ ابريل ٢٠٠٨.[٣] واستنزف عدم الاستقرار في سعر الصرف الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي ليصل إلى ١٤,١ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٠٢ مقابل ٢٠,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٨.[٤]

(1) حسني محمد إبراهيم العيوطي، تحليل للسياسة النقدية في مصر وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص١٠.

(2) المرجع السابق، ص١ و٢.

(3) متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية طبقا لبيانات البنك المركزي المصري ٢٣ ابريل ٢٠٠٨.

(4) حسين عبد المطلب الاسرج، أداء السياسة النقدية في مصر خلال (١٩٩٧ – ٢٠٠٤) (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي الرابع=

الخصخصة

بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام ، وأدى إلى إعادة تشكيل القطاع العام علي أساس نوعي من خلال ١٧ شركة قابضة في مختلف الأنشطة ، ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس مجال النشاط، وتم في عام ٢٠٠٨ دمج شركتين قابضتين لتصبح ١٦ شركة.

وأتسم برنامج الخصخصة خلال الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٤) بالبطء حيث اقتصرت عمليات البيع علي ١١ عملية بقيمة ٤١٨ مليون جنيه ، ومن يونيو ١٩٩٤ إلى يونيو ١٩٩٨ بلغت نحو ٨٣ عملية بحصيلة ٩ مليار جنية وخلال الفترة من يونيو ١٩٩٨ إلى يونيو ٢٠٠٤ بلغت ١٢٢ عملية وبلغت الحصيلة ٨,٤ مليار جنيه ، وشهدت الفترة من يوليو ٢٠٠٤ وحتى مارس ٢٠٠٧ بتسارع عملية الخصخصة بعد إنشاء وزارة الاستثمار (يوليو٢٠٠٤) فقد بلغت حصيلة الخصخصة ٣٣,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٧,٩ مليار جنيه من بدايتها حتى يونيو ٢٠٠٤، ونفذ نحو ١٣٧ عملية مقارنة بنحو ٢١٦ عملية. (١)

وظهرت العديد الشبهات والفساد في معظم عمليات الخصخصة مثل البنك المصري الأمريكي ، حيث تم بيع السهم ب٤٠ جنيها لبنك كاليون في حين أن سعره كان ٥٦ جنيها في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، وزاد من الشبهات أن وزيرين في الحكومة ، هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات

=والعشرون للاقتصاديين المصريين حول تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصادي المصري في الفترة من ٥ – ٧ مايو ٢٠٠٥)ص٩.

(١) تطور برنامج الخصخصة في مصر ،(القاهرة: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الستون، العدد الثاني، ٢٠٠٧) ص ٩٠ و ٩١.

العمرانية الجديدة، ومحمد منصور وزير النقل هما من قام بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا كاليون، حيث ستصبح حصة الوزيرين من صفقة الشراء ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ لبنك كاليون. وصفقة عمر أفندي التي أثارت جدل كبير حيث كان سعر التقييم ب هو ١١٣٩ مليون جنيه، ورغم ذلك طلب وزير الاستثمار أن يكون التقييم بأقل من ٤٣٨ مليون جنيه ليكون أقل من السعر المعروض في الصفقة وهو ٤٥٠ مليون جنيه.وهناك كثير من الشركات التي تم خصخصتها أثارات الشبهات مثل استكمال خصخصة الإسكندرية للأسمنت و شبين الكوم للغزل والنسيج والشركة المصرية لتعبئة الزجاجات شركة بيبسى كولا المصرية وبيع شركة النصر للغلايات « المراجل البخارية و شركة الأهرام للمشروبات وشركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وغيرها من الصفقات المشبوهة.[1]

واتجهت مصر إلى خصخصة البنوك بعد توقيعها علي إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية في ديسمبر ١٩٩٧ والذي يلزمها بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية، ومن ناحية أخرى فقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي علي خصخصة أحد البنوك العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطبق منذ عام ١٩٩٠/ ١٩٩٩، وقد تم بالفعل خصخصة بنك الإسكندرية في عام ٢٠٠٧ ليكون بنك الإسكندرية سان بولو. وجاري خصخصة بنك القاهرة بعد تحويله لشركة ملك بنك مصر عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى خصخصة البنوك المشتركة والتي بدأت عملياً في مصر عام ١٩٩٤ حيث كان هناك ٢٧ بنكاً كانت الملكية العامة تتراوح ما بين ٥١٪ و ٩٠٪ وجرى طرح أسهم تلك البنوك العامة للبيع تباعاً حتى أصبح الوضع يشير الآن إلى أنه لا يوجد سوى ٣ بنوك مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية البنوك العامة

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦).

٥١٪ ومنها البنك المصري لتنمية الصادرات كما أن هناك بنكين تتراوح ملكية البنوك ؛ العامة فيها ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ أما باقي البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيه. (١)، وتوقفت الدولة عن سياسة الخصخصة ؛ وتم إلغاء وزارة الاستثمار بعد انتقال أول وآخر وزير لها (الدكتور محمود محي الدين) إلى البنك الدولي.

الإصلاح الزراعي

صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والخاص بتسليم الملاك أراضيهم خلال فترة انتقالية تنتهي في عام ١٩٩٧ ، بعد أن ظلوا مستأجرين للأرض منذ صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٢، وتم إلغاء القيود على التركيب المحصولي وتحرير قرارات المزارعين فيما يتعلق بالدورة الزراعية، وشهد النصف الثاني من التسعينيات تحرير تسويق وتجارة القطن وتحرير العلاقة الإيجازية للأراضي الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (خمس سنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٧) للتحول من الوضع القديم إلى علاقة حرة تستند إلى آليات العرض والطلب وأدت هذه السياسات إلى خلل واضح في الوضع الاجتماعي بالريف المصري،وارتفاع أسعار الإيجار من مائة جنيه للفدان إلى نحو ٣٠٠٠ جنيه. (٢)

ويصل عدد المستأجرين الذين أضيروا من تطبيق القانون نحو ٩٠٤ ألف مستأجر بنسبة ٣١٪ ممن يزرعون الأرض،كانوا يزرعون نحو ٥ , ١ مليون فدان من إجمالي خمسة مليون فدان في الأراضي الزراعية القديمة.وهو ما أفقد نحو ٣ , ٥

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب والأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بحث مقدم في الملتقى العلمي الأول لقطاع البنوك « خصخصة البنوك... إلى أين؟، الثلاثاء والأربعاء ٢٧ –٢٨ فبراير ٢٠٠٧)،ص٤.

(2) تقرير أحوال الفلاحين في مصر(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، الجزء الثاني ٢٠٠٤)ص١٧.

مليون فرد حقهم في الأمان الاجتماعي وفرصة العمل بعد ضياع مصدر دخلهم الوحيد. وصاحب تنفيذ القانون خلال عام ١٩٩٧ أعمال عنف حيث قتل أكثر من مائة فلاح وأكثر من ألف مصاب، بالإضافة إلى وفاة ٨٧ من الفلاحين و٥٤٥ من المصابين خلال تطبيق القانون عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.[١] وقد صاحب ذلك التعدي المستمر علي الفلاحين بالتعذيب والضرب والتهديد بالاعتقال والعقاب والترويع الجماع لقرى بكاملها أو الاحتجاز غير القانوني خاصة للفلاحين الذين اعترضوا على القانون.[٢]

ودخلت المشاركة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ في أول يونيو ٢٠٠٤، إلا أن هذه الاتفاقية لم تراعي قضايا دعم المزارعين وأدت سياسات الحكومة إلى تغيرات سلبية على القطاع الزراعي منها تفتيت الملكية، واستحواذ الأغنياء على الدخل الاكبر للأرض ولا يمثلون أكثر من ١٠٪ من سكان الريف.[٣] وأدى تطبيق سياسات تحرير قطاع الزراعة إلى زيادة معاناة الفلاحين.[٤] وتردى الأوضاع المعيشية والرعاية التعليمية والصحية للفلاحين ونقص وأرتفاع أسعار الأسمدة.[٥]

الاحتكار

يضرب الاحتكار في جذور الاقتصاد المصري، ومحمي بالنظام السياسي في مصر، فعلي الرغم من تحرير الاقتصادي المصري منذ مطلع عام ١٩٩١ وسياسية

(1) مجموعة تقارير من مركز الأرض لحقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣.

(2) تقرير العنف والأرض والدولة في مصر (القاهرة:مركز الأرض لحقوق الإنسان، مايو ٢٠٠٦) ص ٧.

(3) تقرير العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين عام ٢٠٠٦(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان ،سلسلة الأرض والفلاح، العدد رقم (٣٩)،مارس ٢٠٠٧) ص ٢٦ – ٣١.

(4) تقرير أوجاع الزراعة والفلاحين في مصر،مقتل ١٢٦ و إصابة ٤٤٥ والقبض على ٦٣٤ فلاح خلال عام ٢٠٠٧(القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، يناير ٢٠٠٨) ص ٨٧ : ١٠٥.

(5) تقرير العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين ، مرجع سابق، ص ٨.

الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ ، لم يخرج قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلا في مايو عام ٢٠٠٥، وخرج مشوه لا يستطيع حماية السوق من الممارسات الاحتكارية، وقد نجح رجال الأعمال وعلي رأسهم أحمد عز المسيطر صناعة الحديد في مصر (٦٧٪ من إنتاج الحديد) ورئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب والأمين العام للحزب الوطني الحاكم، في عدم خروج القانون للنور منذ تداوله في عام ١٩٩٧ ، كما أنهم نجحوا في أنه يصبح قانون بدون فاعلية، كما أنه جعل تطبيق القانون علي من يمارس الاحتكار وليس من يسيطر علي نسبة ١٠٠٪ من سلعة أو خدمة، وترك تحريك الدعوى الجنائية للوزير المختص(السلطة التنفيذية)، كما أنه لم ينص علي مراقبة عمليات الاندماجات والاستحواذات التي تتم وجاءت العقوبات هزيلة وغير رادعة للمحتكر، وعقوبات مالية لا تعني شئ للمحتكر فأقصي عقوبة ٣٠ألف جنيه وتم التفكير في رفعها إلى ٥٠ ألف جنيه. (١)

وشهد الواقع المصري العديد من الآليات التي أدت إلى نشأة الاحتكار منها الخصخصة والتي أدت إلى تعاظم دور القطاع الخاص وظهور تكتلات كبير قد تسعي إلى احتكار السوق والسيطرة عليه مثل الاحتكارات في قطاع الاسمنت والحديد، أو الحصول علي امتياز سلعة معينة مثل شبكة التليفون المحمول، والاندماج والاستحواذ، أو التوكيلات الأجنبية أو القرارات شبه الحكومية. (٢)

د- الدور الاجتماعي لرجال الأعمال

ظهر في السنوات الأخيرة وبقوة الحديث عن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال،

(1) قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.

(2) ناصر جلال حسنين، الاحتكار وأثره علي كفاءة اقتصاديات السوق (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحث في المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين حول التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق في الفترة من ١٥ -١٦ نوفمبر ٢٠٠٧) ص١١.

كنوع من تحسين صورة رجل الأعمال، وذلك علي الرغم من أن قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تضمن اعترافاً صريحاً من المشرع المصري بأهمية الدور الاجتماعي لتلك المنظمات في حماية حقوق العاملين بها والمتعاملين معها. [١]

أسست مجموعة من رجال الأعمال بنك الطعام للقضاء علي الجوع في مصر ومساعدة الأرامل والمحتاجين وتوفير الغذاء كمرحلة أولي ثم تطوير المشروع لتقديم الدواء للمرضي ويسعى إلى القضاء علي الجوع بنهاية عام ٢٠٢٥ ويقوم بنك الطعام بإطعام ٢٠ ألف أسرة شهريا. [٢] ومؤسسة السلاب الخيرية لعائلة السلاب وخاصة رجل الأعمال مصطفي السلاب والتي أنشأت مستشفي لرعاية غير القادرين صحياً، وجمعيات خيرية لرجال أعمال مثل محمد أبو العنين ومحمد فريد خميس وعائلة الرواس، ومؤسسة مصر الخير التي تم تأسيسها بنهاية ٢٠٠٧ وتضمن كبار رجال الأعمال وتعمل علي استغلال العائد من الاستثمار في تمويل المشروعات الخيرية، ومؤسسة مصر الطيبة التي تتولي مساندة الشباب في تكاليف الزواج ، لرجل الأعمال الدكتور أحمد العزبي رئيس مجلس إدارة شركة مالتي ابيكس للصناعات الدوائية. إلا أن هذا الدور الاجتماعي لرجال الأعمال مازال قاصراً علي جهود فردية وجمعيات في أماكن محددة، ولم تحصل علي التغطية الإعلامية الكافية لإبراز هذا الدور مثل بنك الطعام والجمعيات المختلفة التي يساهم فيها رجال الأعمال، وهناك شركات وبنوك تخصص بند من الميزانية للتبرعات. كما حظي مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات باهتمام في السنوات الأخيرة في ضوء ظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة

---

(1) سمير عبد الغني محمود، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال(القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد٢٤٩، أول يونيو٢٠٠٨)ص٤.

(2) نيازي سلام رئيس مجلس إدارة بنك الطعام ، جريدة العالم اليوم، ٢٢ يناير ٢٠٠٨.

التي تعاني منها الكثير من الدول النامية.[1]

وربما ارتبط التنامي الحديث علي المسئولية الاجتماعية بقضية حوكمة الشركات والذي أصبح المعيار الحاكم لتوسع الشركات ونموها علي المستوي العالمي، فهناك من ركز في قضية الحوكمة علي الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.[2]

وأظهرت دراسة أن رجال الأعمال يقومون بدور في تشغيل الشباب إلا أنهم يستغلون ظروف وفرتهم وتعطلهم بتدني الأجور،كما يساهمون في العملية التعليمية ولكن يركزون في التعليم الخاص علي أكبر قدر من الأرباح بصرف النظر عن مستوي التعليم المقدم، كما يقدمون خدمات صحية ممتازة إلا أنها قاصرة علي الأغنياء فقط وتوجهت إلى الإسكان الفاخرة واستغلت أزمة الإسكان في رفع الأسعار والإيجارات ولم تساهم في الثقافة ، واهتمت جماعة رجال الأعمال بإبراز بعض المؤشرات التي تدل علي وجود دور إيجابي في التنمية الاجتماعية، ويرون أن هناك «إسهال» في القوانين تعوق دورهم، وتشير الدراسة إلى أن الهدف الأساسي من عمالة المرأة والفئات الأخري هي الربح، ويتحدد دور القطاع الخاص في يظهر من خلال إتاحة فرص ومجالات للعمل والمشاركة في تنمية الخدمات العامة أو المساهمة في تمويل مشروعات خدمية ذات طابع عام كالمدارس والجامعات والمستشفيات ، وان يتم في إطار العطاء والمنح. وهناك من ذهب إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يحل محل الدولة في كافة المجالات باستثناء السكك الحديدية

(1) ألكسندر شكولنيكوف ، مواطنة الشركات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، www.cipe.org دخول ٥ مايو ٢٠٠٨.

(2) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي،يونيه ٢٠٠٧، ص ١٥.

والمترو وبشرط أن تتدخل الدولة بالقوانين والرقابة وتحديد الأجور وحماية العاملين والمستهلكين.[1] ويتطلب الأمر ضرورة تنظيم وتدعيم الدور الاجتماعي لرجل الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة تعد من الأمور التي يجب أن تلقي رعاية.[2]

وأصدرت الدولة قانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام «P.P.P»، عام ٢٠١٠ حتى يساهم القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية .

وشهدت هذه الحقبة إعادة ترتيب بيت الحزب الوطني من الداخل سعيا وراء عملية توريث الحكم لابن الرئيس مبارك والذي ظهر نجمه فجأة من بعد عمله في نيويورك وكون لجنة السياسات والتي يقال أنها تحكم بالفعل.



(1) مصطفي كامل السيد و آخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠(جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولي، ٢٠٠١) ص١٣٣:١٦٥ .

(2) سعد جمعة، دور الطبقة الوسطي في مسيرة التنمية،(جامعة القاهرة: كلية الآداب ، بحث غير منشور،٢٠٠٠) ص ٣٢.

دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس

الفصل الثالث

رجال الأعمال بين الفساد والسياسة والمظاهر السلبية والإيجابية



أولاً : رجال الأعمال والفساد

كثير ما يستخدم لفظ الفساد للتعبير عن رشوة الموظف العام لحثة علي القيام بعمل لا تسمح به القواعد والقوانين ولكن الفساد معناه أوسع وأشمل، فهناك من يقسم الفساد إلي:

الفساد الصغير petty corruption الذي يعد ظاهرة يومية متمثل في تقاضي الرشاوى مقابل تقديم الخدمات مثل التراخيص والتصريحات ومرتبط بتردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشية في نفس الوقت الذي تمتعت فيه المستويات القيادية بنمط حياتي ترفي ومرتفع دفع إلى انتشار الفساد في المستويات الدنيا والمتوسطة التي سعت إلى تحسين مستوياتها المعيشية من خلال استغلال الوظيفية العامة . وقد انتشر نتيجة لعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم العدالة أو المساواة في التوزيع.

والفساد الكبير large scale corruption : هي تتمثل في مبالغ كبيرة وتتضمن شبكة معقده من الترتيبات والإجراءات يصعب اكتشافها تضم عادة كبار المسئولين في الدولة وربما رئيس الدولة نفسه وهو الأمر الذي يصغي عليها طابع السرية والكتمان. [١]

وهناك من يقسم الفساد بين فساد القمة top heavy corruption : الذي يعد من أكثر أنماط الفساد شيوعا في العديد من الدول الأفريقية ويطلق عليه الفساد

11) حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا (القاهرة ، دار القارئ العربي ، الطبعة الأولي ١٩٩٣) ص ٣٧.

الرئـاسي وترجـع خطورتـه إلى الـدور المحـوري الـذي يحتلـه الـزعيم في قمـة الهـرم السياسي في معظم أنحاء القارة فقد وصلات إلى السلطة في أفريقيا بعـد الاسـتقلال قيـادات وطنيـة تنتمـي غالبـا في أصـولها الاجتماعيـة إلى الطبقـات الوسـطي المعدمـة فعملـت عـلي تكـريس الحكـم الشـخصي المطلـق وتحقيـق مصـالحها الخاصـة وتملـك ثروات طائلة ، والحصول علي سلطات مطلقة في الدساتير هـو نمـط الحكـم المطلـق الأقرب إلى سياسة القصر palace politics التي محورها حاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مأربهم الخاصة وهو حكم الفرد وليس القانون.

والفساد المؤسسي : حيث اتسمت مؤسسات الدولة بعـد الاسـتقلال بأنهـا هشـة وضعيفة وتعاني من غيـاب القواعـد والتنظيمات التي تحكـم الأعـمال والمشروعـات العامة فالمسئولين الحكوميين عادة ما يتجاهلون ويتحايلون عـلي القـوانين واللـوائح ويدخل موظفي الحكومة في اتفاقيـات مشـبوهة وسريـة مـع رجـال السياسـة وذوي النفوذ لتحقيق مصالح خاصة.

ومن أبرز صور الفساد المؤسسي :

فساد الوزارة : ففـي ظـل نمـط الحكـم الشـخصي يصـبح المعيـار الأسـاسي لتـولي منصب الوزارة هو الحصول علي ثقة الحاكم ومن ثم فإن الوزراء يسعون إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطـرق ، بالإضـافة إلى أن شـعورهم بعـدم الأمـن والقلـق عـلي إمكانيـة الاسـتمرار في السـلطة يـدفعهم إلى العمـل عـلي تحقيـق مصـالحهم الشخصية والاستفادة من المنصب بقدر الإمكان.

فسـاد البرلمـان : حيـث تـدهور وظيفـة المجـالس التشريعيـة منـذ الاسـتقلال وأصبحت مجرد هيئات استشارية تهدف إلى إضفاء الطـابع الـديمقراطي عـلي النظـام الحاكم وهو ما جعلا تشهد صورًا متعددة من الفسـاد وكثـيرًا مـا يسـتغلون نفـوذهم وحصانتهم في القيام بأعمال غير مشروعـة مثـل التهريـب وعقـد صـفقات مريبـة بهـا

يعود عليهم بأموال طائلة. وليس بمستغرب أذن أن يسعى هؤلاء إلى الحصول علي مقعد في البرلمان بأي ثمن سواء من خلال شراء الأصوات أو التزوير أو تملق مسئولي الحزب حتى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر علي الانتخابات.

الفساد الحزبي : فعلي الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد في أفريقيا بعد الاستقلال إلا أنه حتى في الدول التي شهدت تعددية حزبية مجرد تجمع شخصي يدور حول الحاكم ففتح الباب أمام الانتهازية التي أخذت شكل الاستفادة المادية من المناسب الرسمية وأصبحت الاعتبارات الشخصية والذاتية أساسا للترقي في المناصب العليا للحزب. وقد استغلت وضعها السياسي في الحصول علي مزايا مادية ومكاسب شخصية هائلة.

فساد الهيئة القضائية : فقد نصت الدساتير الأفريقية علي مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون غير أن الواقع العملي يؤكد خضوع القضاء لسيطرة رئيس الدولة والحزب الحاكم ، ويتعرض القضاة لمواقف ومغريات عدة تؤثر علي نزاهتهم وحياديتهم مما يؤدي إلى غياب مبدأ العدالة، كما أن وجود محاكم خاصة يضعف النظام القضائي .

فساد المؤسسة العسكرية: فمن المعروف أن تدخل العسكريين في السياسية الأفريقية وسيطرتهم علي السلطة بشكل مباشر في كثير من الدول إنما يرجع إلى انتشار الفساد في الحكم والإدارة وعند حصولهم علي الحكم يصبحونا أكثر فسادًا.[1]

تعريف الفساد:

الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص ، ويري

(1) حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٣٦.

الاقتصاديين أن الفساد يزيد في الحالات التي يزيد فيها التدخل الحكومي في شئون الاقتصاد بما يتجاوز قدرة الحكومة علي التدخل الفعال ويعطل المنافسة وآليات السوق الأخرى أو في الحالات التي تزيد فيها السلطة التقديرية للموظفين القائمين علي توزيع السلع العامة أو تقديم الخدمات العامة أو الدعم الحكومي والتي تكون عقوبة خيانة الأمانة فيها متواضعة. ويري بعض علماء الاجتماع أن الفساد علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج علي القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين وبما يعتبره المجتمع سلوكا سويا بصفة عامة، في حين يري البعض الآخر انه دليل علي خلل اجتماعي نتيجة لعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة وقيم مختلفة في المجتمع الواحد.

ويعتبر علماء السياسة الفساد ظاهرة تعبر عن أوضاع المجتمع سواء فيما يتعلق بطريقة الوصول إلى الحكم أو ممارسته أو مدي توافر الضوابط التي تحول دون إساءة استخدام السلطة مثل المجالس النيابية والصحافة الحرة ومنظمات المجتمع المدني .

ويري رجال القانون أن الفساد حالة، يحاول فيها شخص ابتغاء نفع خاص به والخروج علي القواعد أو التحكم في ممارسة سلطة تقديرية أو استخدام موارد عامة علي نحو غير مشروع، ولا يقتصر مفهوم الفساد علي الرشوة وإنما يشمل أعمال يعاقب عليها القانون الجنائي مثل الاختلاس وتهريب البضائع والأموال والغش والتدليس في أداء الوظيفة العامة أو في دفع الضرائب أو يعاقب عليها القانون الإداري مثل إعطاء أفضلية لمن لا يستحقها بناء علي اعتبارات الوساطة أو المحسوبية.

ويركز علماء الإدارة العامة علي ما يسمي بالفساد البيروقراطي أي الفساد في أجهزة الحكومة ومكاتبها. [1] وترى منظمة الشفافية العالمية أن أكثر المجالات

(1) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١) ص ص ٣٣٧، ٣٤٦.

الحكومية عرضة للفساد في الدول النامية هي المشتريات الحكومية وتقسيم وبيع الأراضي والعقارات ونظم الجباية الضريبية والجمركية والتعيينات الحكومية وإدارات الحكم المحلي بالمحافظات.

ويكاد يتفق الجميع علي أن الفساد شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية، فهو فعل أو مجموعه أفعال تم تعريفه بشكل واسع وقيمي وتحدث في ثقافة بعينها تحت ظروف معينه وتضم في ثناياها علاقة من نوع غريب لممارسة السلطة في مجتمع ما وأحيانا في أكثر من مجتمع في وقت واحد وجود عامل مركزي مشترك يتمثل في استنكار صور الفساد بين جميع الثقافات مثل الرشوة والتزوير والإبتزاز والاختلاس سوء الاستخدام الواضح للأموال العاملة من أجل كسب شخص أو تحقيق أهداف خاصة فإنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف عام ومحدد للفساد. (١)

الآثار الاقتصادية للفساد:

هناك إتجاه يري أن الفساد قد يلعب دورًا مفيدًا في الاقتصاديات التي تتميز بالتعقيدات والقيود الحكومية حيث يؤدي إلى مرونة في التعامل والتغلب علي هذه التعقيدات والقيود. (٢) فهو يرفع كفاءة الأداء ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطيين وتحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين فهو أداة للتأثير علي مسئول ما لكي يتصرف بشكل معين. (٣)

---

(1) الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية «dtca» (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية « CSDHA » بالأمم المتحدة ، لاهاي ، هولندا ، ١١ :١٥ ديسمبر ، ١٩٨٩ المنظمة العربية للتنمية الإدارية « إدارة البحوث» جامعه الدول العربية ، نيويورك ، ١٩٩٠) ص٤٩.

(2) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي ، مرجع سابق ، ص ٣٤١.

(3) أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية(القاهرة : مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤) ص ١٢٨.

كما أنه قد يكون بديلا للعنف فهو يمكن أن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات إذ أن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل علي حماية النظام الفاسد مما يحدث الاستقرار. [١]

ويقبل كثيرين من رجال الأعمال في الدول المختلفة ظاهرة الفساد كقضاء محتوم ويحاولون استخدامها لصالحهم بقدر الإمكان في حين يراها بعضهم ضريبة تزيد من تكلفة الأعمال دون أن تعطل نموها بالضرورة.

إلا أن شيوع الفساد يؤدي إلى اختلاف بين القانون المكتوب والقانون المطبق علي أرض الواقع، وتتحول الحكومة من إدارة عامة تعمل علي أسس وقواعد معروفة للكافة وتسري علي كل من تنطبق عليه شروطها إلى حكومة أفراد يتبعون مصالحهم وأهواءهم الخاصة وتعطل حركة النمو الاقتصادي والتهرب من قواعد حماية البيئة من التلوث ويحدث التوتر في علاقات الأفراد بعضهم ببعض وفي علاقة الحكام بالمحكومين ويهدد هذا التوتر الاجتماعي والسياسي وقدرة الدولة علي التصرف في الداخل والخارج ويتكاثر الفساد كلما اتسمت الأوضاع بالتساهل الشديد أو بالتعقيد الشديد في الأنظمة المعمول بها ، كما يمكن أن يؤدي سلوك الناس إلى إفساد الأنظمة السليمة فالأنظمة الفاسدة كثيراً ما تؤدي إلى إفساد الناس. [٢]

ويعد الفساد عاملا من عوامل أحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ضلوع السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استنادا إلى ما لديهم من مخزون الضرائب

---

(1) علي الدين هلال ، مفهوم الفساد السياسي (القاهرة : المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٤٢٨ ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٨٥).

(2) إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي، ص ٣٢١، ٣٣٤.

العينية وابتزاز أفراد الدولة للأموال العامة.[1] والشركات الكبرى في العالم واتحادات رجال الأعمال أعلنت أن الفساد عامل سلبي مؤثر في قرارات الاستثمار والتجارة وعلي حجم التعامل وتكاليفه وله تأثير سلبي علي معدل الاستثمار والنمو وزيادة التكاليف مما يشكل عبء علي المستهلك والاقتصاد القومي مزيد من الأعباء فما يدفعه رجل الأعمال لتسهيل دخول سلعة أو الحصول علي ترخيص لن يتحمله بل يتم نقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي وهذا يعني أن المستهلك الذي يشتري هذه السلعة هو الذي يتحمل عبء الرشوة، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام الصفقة، وهو ما يمثِّل ضغطًا على العملة المحلية، ويخفض قيمتها، مما يعني أن الاقتصاد القومي يتحمل عبء هذه الرشوة. كما يؤدي الفساد إلى عدم الاهتمام بالجودة وصحة المواطنين واتخاذ قرارات حكومية بإنشاء مشاريع أو شراء سلع غير ضرورية وتأجيل مشاريع أخرى ذات أهمية قومية، مثل منح تسهيلات وقروض لإنشاء القرى السياحية والملاهي لا يقدم هذه التسهيلات لصغار المقترضين ، ويؤدي الفساد إلى تشويه القرارات الاقتصادية، ويؤثر سلبا علي دوائر الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي. والفساد لا يتمثل فقط في المبالغ التي يدفعها رجال الأعمال في الخفاء للمسئولين الحكوميين، ولكن له تكاليف أخرى حيث إنه يجعل رجال الأعمال والشركات تضيع وقتًا طويلاً في التفاوض حول اللوائح والقوانين. وقد أوضح مسح قام به البنك الدولي أن حوالي ٣٨٪ من المؤسسات الخاصة في الشرق

(1) محمد رضا العدل، الفساد الإداري في الدول النامية بعض انعكاساته الاقتصادية (القاهرة: مجلة الجنائية القومية، يوليو ١٩٨٥ ص ٢٣.

الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تضيع ١٥٪ من وقت كبار المديرين فيها في التفاوض مع المسئولين الحكوميين.[١]

وانتشار الفساد من شأنه إحباط المستثمرين وخاصة أن التميز بين رجال الأعمال والمفاضلة بينهم يؤدي إلى أثار عكسية علي التنمية الاقتصادية خاصة في ظل احتكار قله مقربه للسلطة لكثير من المنتجات والسلع.[٢]

والعديد من المستثمرين يواجهون العقبات الإدارية والبيروقراطية، والتغيرات الضريبية والتشريعية الفجائية التي تهدد نشاطهم وتفرض علي المشروع الاستثماري أعباء كثيرة غير متوقعة، تضاف لأعباء الفساد الإداري المتمثل في الرشاوى والعمولات وتعيين الأقارب والمحاسيب لذوي السلطة وهو ما يؤدي لتعثر المنتجين في الوقت يفتح الباب أمام الاستشارات الأجنبية دون مراعاة للإنتاج الاستشاري الوطني.

وتكبد الاقتصاد المصري ضعف الخسائر التي تكبدها خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بسبب الفساد فطبقا لدراسة أعدتها لجنة بوزارة التخطيط عام ١٩٧٤ - وشارك فيها وزير التخطيط الحالي عثمان محمد عثمان - يصل إجمالي تكلفة حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ المباشرة وغير المباشرة بلغت ١٦ مليار دولار في حين الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن حجم أموال البنوك فقط التي تم تهريبها للخارج تصل إلى ٣٢ مليار دولار.[٣]

(1) مغاوري شلبي، الفساد مارد يهدد التنمية www.islam -online.net/Arabic الدخول في ٢٠٠٦/٥/٨

(2) الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية، مرجع سابق، ص ١٤

(3) جريدة الوفد، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤

الفساد في مصر

في كثير من الدول تكون الحكومات علي درجه عالية من الفساد إلى الحد الذي يحرم المواطن من حقه في الاعتراض علي أي استغلال للسلطة فتكون الحكومة قائمة علي احتكار السلطة وعنق الدولة ويتم قمع أو إهمال آية شكوى وقد يتم اعتقال المشتكي ومعاقبته ومثل هذه الحالات قائمة في الحكومات الديكتاتورية أو الحكومات ذات الحزب الواحد إلى تحفظ علي سلطاتها بقوة الجيش وفي ظل هذه الأوضاع يضطر المواطنون عادة إلى رشوة الموظفين لضمان البقاء فقط.[1]

وفي مصر أصبح الفساد ثقافة وسببًا رئيسيًا يحول دون تحقيق أهداف مصر الاستراتيجية بعد أن تضخمت أبعاده في المجتمع المصري عبر العصور حتى اكتسبت كثير من صور الفساد مع الوقت قيما اجتماعية إيجابية، فالفرد الذي ينجح في التهرب من القوانين أو الضرائب يوصف بالمهارة والموظف الكبير الذي يساعد اقرباءة وبلدياته في الحصول علي وظائف علي حساب من هم أولي يوصف بالشهامة ومسئول الضرائب والجمارك الذي يتغاضى عن التحصيل مقابل خدمات تقدم له من الممول بوصف بالعرفان بالجميل، ورجل الأعمال[2] الذي يفسد مناخ المنافسة برشوة المسئول يوصف بالفعالية، ويعفي من العقوبة، والمسئول الذي يحتفظ بالهدايا المقدمة له يوصف بالنبي الذي قبل الهدية وأصبحت الرشوة جزء من التعامل

(1) الفساد في الحكومة ، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية «dtca » ، مرجع سابق ص١٥.

(2) أراد أحد رجال الأعمال أن يقدِّم رشوة إلى موظف حكومي كبير ليحصل على تسهيل معيَّن، وعندما دخل إلى مكتب الموظف غافله وألقى تحت الكرسي الذي يجلس عليه الموظف مبلغ ٥٠ ألف دولار، ثم قال له: سيدي، لقد سقط منك على الأرض مبلغ ٥٠ ألف دولار، فردّ عليه الموظف الحكومي الكبير قائلاً: لا لم يسقط مني ٥٠ ألف دولار، ولكن سقط مني ١٠٠ ألف دولار!!، وذلك في إشارة إلى أنه يريد رفع مبلغ الرشوة إلى ١٠٠ ألف دولار!.

العادي في كثير من الأماكن ، وبدلا من أن تكون الترقية علي أساس الكفاءة تكون علي أساس الأقدمية وإرضاء الرؤساء وبدلا من تقديم المدرسين تعليم حقيقي يتخاذلون من أجل بذل جهد أكبر في الدروس الخصوصية صور مختلفة من الفساد الذي أصبح ثقافة سائدة في مصر.

ومر الفساد في مصر بعدة مراحل منها فساد القصر والأحزاب قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفساد ما بعد ١٩٥٢ إلا أنه لم يكن بهذا الحجم التي تشهده مصر في العصر الحالي، ففي الحقبة الناصرية أقتصر الفساد على بعض رجال الحكم خاصة من العسكريين الذين تولوا وظائف مدنية وظهرت قضايا مثل سرقة مجوهرات أسرة محمد على ،وتجاوزات لجان تصفية الإقطاع ثم فساد إدارات بعض شركات القطاع العام ، وتحول الفساد من الرشوة والعمولات واستغلال الوظيفة في الإثراء غير المشروع إلى استغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الوساطة في كافة المجالات في عهد السادات التي صاحبت مرحلة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ، وحدث تجاوزات من أسرة الرئيس السادات نفسه وقدم شقيق الرئيس للمحاكمة في أول حكم الرئيس مبارك ، كما تمت محاكمات لوزير الكهرباء الأسبق أحمد سلطان ووزير الطيران في قضايا عمولات منها قضية شركة لوكهيد الشهيرة ، وقد ارتبط الفساد في فترة السادات بظاهرة الانفتاح بلا ضوابط وغياب الديمقراطية والتحول لاقتصادي دون وجود قوانين تهيئ هذا التحول وأحدث الانفتاح مزيد من التجاوزات وهو ما أطلق عليها انفتاح السداح مداح ، وفجر طاقات الاستهلاك لدى المواطنين العاديين وظهور شراهة استهلاكية دفعت إلى الفساد من أجل تلبية متطلبات الاستهلاك ، وظهر الفساد الإدارة الحكومية ،وتعدد التشريعات والقرارات الوزارية ، وتعددت أساليب التحايل عليها. [1]

(1) إلهامي الميرغني ، الفساد في بر مصر www.arabmail.de دخول ١٢ يناير ٢٠٠٧.

وبدء عصر مبارك الذي أعلن مبدأ طهارة اليد بتقديم بعض قضايا الفساد مثل قضية عصمت السادات ، وقضية رشاد عثمان وقضية توفيق عبد الحي « الأغذية الفاسدة » وقضية سامي على حسن «تجار العملة » وشركات توظيف الأموال ،ولكن تطور الفساد طوال حكم مبارك ليتحول من مجرد ظاهرة عابرة إلى جزء أصيل من النظام السياسي والاقتصادي في مصر علي الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدء من مجلس الشعب، والرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات،ومباحث الأموال العامة التابع للشرطة ، وجهاز المخابرات العامة المصرية،وبعد أن كانت قضايا الرشوة واستغلال النفوذ تقدم صغار موظفي الدولة صار المتهمون وزراء ولواءات شرطة وكبار موظفي الدولة مثل قضية عبد الحميد حسن محافظ الجيزة الأسبق،وقضية يحيي حسن محافظ المنوفية الأسبق، وقضية ماهر الجندي محافظ الجيزة الأسبق، وقضية سكرتير وزير الثقافة، وقضية الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية الأسبق، وقضية رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للأسمنت، وقضية عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية،وقضية نواب القروض التي شملت وزراء ونواب مجلس الشعب ورجال الأعمال وموظفي البنوك، بالإضافة إلى عشرات القضايا في شركات القطاع العام.

كما ارتبط الفساد في عصر مبارك بغياب الديمقراطية بمعناها الحقيقي المتضمن للتغيير وتداول السلطة، وقصر الديكور الديمقراطي على صحف للصراخ والإثارة مع حصار الأحزاب داخل المقرات الحزبية وفقدانها للتواجد في الشارع وفقدان الأمل في التغيير الديمقراطي عبر صناديق الانتخاب في ظل التزوير الفاضح في جميع الانتخابات البرلمانية والنقابية وأخيراً الرئاسية وفضيحة المادة ٧٦ التي جاءت مسخ ولا تضيف شيء ، والتوسع في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية وما سببته من إفساد لموظفي الدولة على جميع المستويات،وتسرب الفساد إلى النخب

المثقفة والطلائع الشعبية عن طريق التمويل الأجنبي الذي تحصل عليه بعض منظمات حقوق الإنسان وسياسة الخصخصة وما صاحبها من فساد يكاد يظهر في كل الشركات التي تم بيعها مثل البيبسى كولا والمراجل البخارية وبنك المصري الأمريكي وشركات الاسمنت بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري من خلال استمرار عجز الميزان التجاري ، والتوسع في الاستيراد والتوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط حتى تضخمت مديونيات القطاع الخاص، وهرب كثير من رجال الأعمال للخارج وعجز آخرين عن سداد ديونهم فارتفعت الديون المتعثرة بالبنوك وتزايد المضاربات على الجنيه المصري من شبكات دولية لغسيل الأموال واستغلال شركات الصرافة في هذه العمليات في ظل غياب تشريع لمراقبة غسيل الأموال لفترات طويلة والحمى الاستهلاكية التي تصاعدت خلال السنوات الأخيرة وهو ما يظهر واضحا علي استخدام التليفون المحمول ، مما أثرت علي العادات الاستهلاكية وخلقت ضغوط أسرية علي الكثيرين للعمل ضمن آلية الفساد ،وتخلى الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة خاصة في مجالي التعليم والصحة وانتشار التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وما تمثله من ضغوط على ميزانية الأسرة المصرية وانتشار الواسطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء بينما الاستثناءات هي من نصيب العائلات الحاكمة التي يزداد نفوذها لتشكل دوائر الثروة والحكم في مصر ولتعمل بشكل خارج القانون وفوق القانون، وسيادة الشعور بالاغتراب لدي المواطن العادي وظهور قضايا فساد بين القضاة مما يؤدى لشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات.

وهذه العوامل أدت إلى تحول منظومة الفساد من مجرد أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسية من آليات العمل السياسي والاقتصادي. ويلاحظ أن زيادة الفساد وانتشاره

خلال الحكم الجمهور يتمثل في غياب الديمقراطية والتداول الحقيقي للسلطة، وترجع أسباب الفساد عند الكثيرين من علماء السياسة إلى الهيكل السياسي السائد أي تركيبة القوي السياسة في المجتمع حيث تزيد فرص الفساد كلما تركزت هذه القوي في يد فرد واحد وتنخفض كلما اتسعت الممارسات الديموقراطية. وحصلت مصر علي رقم ٢ في مؤشر النزاهة التابع لهيئة الشفافية الدولية [١] عام ١٩٨٥ وكان من المفروض أن تحسن من هذا المؤشر إلا أنها حصلت علي نفس الرقم عام ١٩٩٧، ويعد الفساد الإداري من أكثر المشاكل التي تواجه الدول العربية ومنهم مصر. [٢]

الفساد في مصر متنوع ما بين ظاهر ومستتر وسياسي واقتصادي واجتماعي. وثقافي وصار قانوناً اجتماعياً وكان السبب الرئيس لضياع العديد من فرص التنمية المهدرة وخراب المؤسسات وهجرة الكفاءات وضعف مستوى البناء وارتفاع مستوى الهدم. [٣]

---

(1) أنشأت هيئة الشفافية الدولية مؤشرًا دوليًّا لقياس الفساد -تعده كل ٥ سنوات- وهو يغطي أكثر من ٥٤ دولة في العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و١٠ درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير ١٠ درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل دولة في العالم على تقدير ١٠ أو تقدير صفر، ولكن هناك دول اقتربت منهما؛ فعلى المستوى العالمي تعتبر نيوزيلندة أفضل دولة في العالم من حيث هذا المؤشر، بينما تأتي نيجيريا في المؤخرة.

(2) تقرير منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا عام ١٩٩٨.

(3) من كثرة تكرار جرائم الفساد في مصر اقترح أحمد رجب محرر نصف كلمة بجريدة الأخبار تسميت الحكومة ب« فسادستان » حيث يقول :« حكومة فسادستان هي الحكومة الوحيدة التي لا ترد علي تقارير جهاز المحاسبات، ففي خسائر فوسفات أبوطرطور -١٠ مليارات- لا تبحث الحكومة من الذي هبر.. ومن الذي خنصر.. ومن الذي سمسر، كذلك لا ترد علي تقارير د. جودت الملط في إنفاق ١٠ مليارات أخري بلا وجه حق ودون الرجوع إلى مجلس الشعب.

ويعد الفساد السياسي السبب في انتشار جميع أنواع الفساد، فانتهاك الحريات وتعذيب وتشييد المعتقلات وتخريب المؤسسات واحتكار السلطة وتضخم ميزانيات الأمن واستمرار الحكم بقانون الطوارئ لما يقرب من ثلاثين سنة أدي لتفشي ظاهرة الفساد والواسطة والمحسوبية مما أثر سلبيا علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر.(1) والفساد هو نقيض الإصلاح وهو بغاء القادرين ، وأهم أشكاله الحديثة خراب الدولة والغش والتدليس والرشوة وظهور الرأسمالية الطفيلية وتدمير المنتجين الجدد وأصحاب المشروعات الصغيرة نتيجة لسيطرة أصحاب المال والنفوذ على مجريات السوق ، ونشأة طبقة غير شرعية للفساد مؤلفة من الطبقة الرأسمالية الطفيلية.

وقد انتشر الفساد في مصر وتغلغل إلى الحد الذي دفع أعضاء لجنة الشئون العربية والأمن القومي بمجلس الشورى عام ٢٠٠٤ إلى المطالبة بضرورة مكافحة كافة أنواع الفساد بما فيه الفساد السياسي وتطبيق القانون علي الجميع بدون استثناء من خلال سياسة دائمة وليست وقتيه ووصفوا الفساد بأنه غول يقضي علي كافة جهود التنمية ووصل إلى النخاع وأدي إلى هروب المليارات من أموال المودعين للخارج ويقضي علي الرؤية المشتركة في أحداث تنمية في البلاد تساءل الأعضاء عن أسباب عدم تقديم الحكومة لقانون محاكمة الوزراء إلى مجلس الشعب وعن أسباب عدم محاكمة أي مسئول إذا كان ضالعاً في واقعة الفساد مؤكدين علي ضرورة معاملة الوزير كأي فرد عادي ومحاكمته إذا أفسد في ميزانية الدولة أو في آثارها.(2) واتهم أعضاء لجنة الصناعة بمجلس الشعب الحكومة بحماية الفساد، لعدم تدخلها لضبط

(1) يشير تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٣ إلى أن ٥٢٪ من المصريين يعيشون على أقل من دولارين يومياً وأن نحو ٢٣٪ يعيشون تحت خطر الفقر.

(2) جريدة الوفد ، الثلاثاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤.

الأسعار، وخاصة في السلع الاستراتيجية، وتركها السوق للمحتكرين، وتباطئها في إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار كما شن الأعضاء هجوما علي التقرير التكميلي للجهاز المركزي للمحاسبات عن حديد التسليح. وصف الأعضاء التقرير بأنه مشبوه وملفق، ويخدم مصالح شركات العز.[١]

ووعد الرئيس مبارك بأن الألفية الجديدة سوف تصفي بؤر الفساد مهما كانت الأيدي التي تساعدها، ومهما كان مرتكبيه ،أعلن جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم أنه يجري الآن عملية تنظيف وتطهير داخل الحزب الوطني وأن الشباب سوف يتقلدون المناصب السياسية العليا وأن رجال فوق القانون قد انتهي عهدهم.[٢]

وهناك علاقة قوية بين الفساد ورجال الأعمال، فالرئيس السابق أنور السادات قال لرشاد عثمان «إسكندرية دي عهدتك»، ونسمع أن هذا الرجل تاجر الأخشاب نال رضا السلطة فصار مليونيراً، وعندما غضبت عليه السلطة نفسها تم سجنه، وتوفيق عبدالحي كان «لا شيء»، وفجأة حشد ثروة طائلة من استيراد الدواجن الفاسدة، وممدوح إسماعيل بطل قضية العبارة «يعج» سجله بالمخالفات، وكل مخالفة كفيلة بسجنه ٢٠ سنة، وسجن من سانده بالموافقة علي منحه هذه التراخيص في عدة مواقع مهمة.

فقد ارتبط الثراء بالفساد نتيجة لأن خطوات التحررالاقتصادي تمت قبل استكمال الهيكل التشريعي مثل قانون الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار وتطبيقه وتشجيع المنافسة، والقوانين المنظمة للأسواق، والإصلاح المؤسسي للبنك المركزي

(1) جريدة الوفد ، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

(2) WWW.ARAB2000.NET/WNEWSDETAILS.ASP?A=CS –

دخول ٥ مايو٢٠٠٦.

وأجهزة الرقابة،بالإضافة إلى عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي. [1]

فالبيئة المحيطة هي التي دفعت رجال الأعمال إلى الفساد وانتشار الرشوة بين رجال الأعمال وبعض الوزراء، وهذا الارتباط بين مانح الرخصة وصاحب المصلحة، سيظل ينتج الفساد في غيبة الديمقراطية، وفي ظل عدم وضوح القوانين فرجل الأعمال الشريف سيبحث لنفسه عن حماية سياسية، بإدخال أحد أقاربه الجهاز الإداري أو مجلس الشعب.[2] فالفساد له جذوره السياسية التي تتعلق بنظام الحكم، فكل الإصلاحات مجرد شكلية وإذا توافرت النزاهة في نظام الحكم، لن يكون هناك فاسدون في مجتمع رجال الأعمال « لو كنت رجل أعمال سأكون فاسداً لأحصل علي ما أريد. [3]

كشف التقرير السنوي لهيئة النيابة الإدارية بمصر عن كارثة تفشي الفساد في أجهزة الدولة؛ حيث أشار التقرير إلى أن إجمالي قضايا الفساد بالحكومة عام ٢٠٠٢ بلغ ٧٣ ألف قضية، بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف، كما كشف التقرير أن عام ٢٠٠٢ قد شهد زيادة في معدل قضايا الفساد بأجهزة الحكومة بلغت ١٠ آلاف قضية عن عام ٢٠٠١، بما يعكس حالات التردي التي وصلت إليها المصالح والوزارات والشركات الحكومية.

تصدرت المخالفات المالية لعام ٢٠٠٢ قائمة قضايا الفساد الحكومي، والتي كانت بواقع ٤٣ ألفًا و٨٢٢ قضية مقابل ٢٩ ألفًا و٥٤٥ قضية في عام ٢٠٠١، أغلبها في قطاعات البترول والبنوك والثقافة والمحليات. أما المخالفات الإدارية فقد بلغت ٢٣ ألفًا و٥٥١ قضية تمثلت في الامتناع عن أداء العمل، والانقطاع عنه،

(1) جريدة المصري اليوم، ٣ يونيو ٢٠٠٧.
(2) منير فخري عبد النور، جريدة المصري اليوم، ٣ يونيو ٢٠٠٧.
(3) مجدي مهنا، جريدة مصر اليوم، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

والجمع بين وظيفتين، ومزاولة الأعمال التجارية.

وقفزت الجرائم الجنائية التي تقع من العاملين بالحكومة إلى ١٠ آلاف و٥٠ قضية، منها: ١٢٧٢ قضية اختلاس مال عام، و٢٦٤ قضية رشوة، و١١٨٠ قضية تزوير، واستعمال محررات مزورة، و٤ آلاف و٦٠٦ قضايا، و١٦٢٤ جريمة سلوك شخصي، و١٢٢٤ مخالفة أخلاقية. ولم يختلف تقرير ٢٠٠٢ كثيرًا عن تقرير ٢٠٠١؛ حيث أكدت النيابة الإدارية أن ١٦٧ قضية فساد كان يتم كشفها كل يوم، بواقع ٦٤ ألف قضية في العام، منهم: ٥٠ ألف قضية اختلاس ورشوة، وتربح داخل الأجهزة الحكومية و١٤ ألف قضية لمخالفات إدارية.

رغم هذه الأرقام المخيفة، فقد أكد التقرير أن هناك قضايا أكثر داخل بعض المصالح والوزارات، لكنها لا تخضع لسلطة النيابة الإدارية؛ حيث أن هذه الجهات لديها قوانين تحمي موظفيها من التحقيق معهم في حالة انحرافهم وإخلالهم بواجبات وظيفتهم، وأن مثل هذه القوانين تحمي لصوص المال العام من العقاب. وإن كان هذا ما جاء في تقرير الرقابة الإدارية لعام ٢٠٠٢، فإن عام ١٩٩٩ شهد ضبط ١٤٦ مليون و٤٠٩ ألف جنيه في قضايا الكسب غير المشروع، كما تم ضبط ٢٠ مليون و٥٠٢ ألف جنيه في قضايا استغلال النفوذ، و١٣ مليون و٤٠٠ ألف جنيه في قضايا الاختلاس.

أما الأموال التي تم ضبطها بتهمة الاستيلاء على المال العام، فقد بلغت ١١٩. ٥ مليون جنيه. هذا بخلاف قضايا تهريب البضائع المتورط فيها موظفين حكوميين؛ حيث شهد نفس العام ضبط ما قيمته ٤١. ٦٩٠ مليون جنيه في تهريب الماس والسيارات والذهب وبضائع أخرى، فضلاً عن ٢٠ مليون و٧٩٩ ألف جنيه تهرب من الرسوم الجمركية بمساعدة موظفي الجمارك. وفي عام ١٩٩٨ زادت قضايا نهب المال العام لتصل إلى ٣٩٥ قضية في عام واحد، وانخفضت بواقع ٥٠ قضية عام ١٩٩٩، أما جرائم تسهيل

الاستيلاء على المال العام فقد بلغت عام ١٩٩٨ (١٠٤٤) قضية، زادت إلى ١١٠٢ قضية في عام ١٩٩٩، ثم قفزت إلى ١٢٠٠ قضية عام ٢٠٠١، وزادت زيادة بسيطة عام ٢٠٠٢؛ حيث وصلت ١٢٧٢ قضية. وزادت معدلات القضايا، فبعد أن كانت بواقع قضية كل دقيقتين عام ٢٠٠١م، التي ضبط فيها ٦٣ ألف و٣٦٩ قضية بواقع ٢١١ قضية في اليوم و٣٥ قضية كل ساعة إلى ٧٣ ألف قضية لعام ٢٠٠٢.

أما القضايا التي تم ضبطها عام ٢٠٠٠م، فقد كشف التقرير السنوي للرقابة الإدارية أنها حققت في ٦٣ ألف و٢٦٩ قضية فساد مالي وإداري وجرائم قضائية داخل الهيئات والمصالح والوزارات مقابل ٦٦ ألف و٤٢٢ قضية عام ١٩٩٩. أما عدد الشكاوى التي قدمت للنيابة الإدارية عام ٢٠٠٠، فقد بلغت ٣٤ ألف و٨٠٨ شكوى، إضافة للشكاوى التي تلقتها فروع الدعوة من النيابات الإدارية، والتي وصلت إلى ٣٩١٧ قضية مقابل ٤١٢٩ قضية لعام ١٩٩٩. وكان آخر تقرير لهيئة الرقابة الإدارية بمصر عن عام ٢٠٠٣م قد كشف أن إجمالي قضايا الفساد بالحكومة بلغ ٧٣ ألف قضية بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف، كما كشف التقرير أن عام ٢٠٠٣م قد شهد زيادةً في معدل قضايا الفساد بأجهزة الحكومة بلغت ١٤ ألف قضية عن عام ٢٠٠٢ بما يعكس حالات التردي التي وصلت إليها المصالح والوزارات والشركات الحكومية. وتصدَّرت المخالفات المالية قائمةَ قضايا الفساد الحكومي، والتي كانت بواقع ٤٣ ألفًا و٨٢٢ قضية، وأغلبها في قطاعات البترول والبنوك والثقافة والمحليات؛ أما المخالفات الإدارية فقد بلغت ٢٣ ألفًا و٥٥١ قضية تمثَّلت في الامتناع عن أداء العمل، والانقطاع عنه، والجمع بين وظيفتين، ومزاولة الأعمال التجارية.

وأبرز القضايا التي تمَّ ضبطها لم يكن متورطًا فيها مسئولون كبار؛ بل شملت صغار الموظفين الذي كانوا سببًا في ضياع ملايين الجنيهات على الخزانة العامة، وغالبًا فإن هؤلاء المتهمين هم كبش الفداء للمسئولين الكبار.

وأجرت وحدة قياس الرأي العام- التابعة لبرنامج الدراسات البرلمانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- استطلاعًا للرأي على ٦٨٠ من المتخصصين والخبراء والنواب وكوادر حزبية وإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني أكدت نسبة ٨, ٧٨٪ منهم على أن معدلات الفساد في مصر في تزايد مستمر. وتباينت آراؤهم حول تحديد أخطر صور الفساد؛ حيث رأى ١٨٪ ممن أُجري عليهم البحث أن أخطر صورة الآن هي الرشاوى، ورأت ٢ , ١٤٪ أن أخطر الصور هي المحسوبية والوساطة، أما من يرونها في التحايل على البنوك وتهريب الأموال تساوت نسبتهم مع من يرونها في فساد المناصب العيا وذلك بنسبة ٥ , ٧ ٪. وعن أهم وسائل مواجهة الفساد اتفقت نسبة ٤ , ١٦ ٪ منهم على أهمية تطبيق القانون وسيادته دون تمييز، واتفقت نسبة ٨ , ١٤٪ على ضرورة إيقاظ الضمير وتنمية الجانب الأخلاقي لدى أفراد المجتمع، وجاء بعد ذلك من يرون تفعيل مبدأ الشفافية ودعم الجهات الرقابية ومسألة المفسدين والضرب على أيديهم بشدة بنسبة ٢ , ٨٪. وعن أهم الجهات المطالَبة بالتدخل لمكافحة الفساد اعتبر ٣ , ١٤٪ المؤسسة البرلمانية أولى الجهات التي يجب أن يكون لها دور ملموس في مواجهة ظاهرة الفساد داخل مصر، بينما رأى ١٢٪ منهم المسئولية تقع على عاتق الرقابة الإدارية ،واتفقت نسبة ٥ , ٧٪ على أهمية دور الصحافة والإعلام في مواجهة الفساد.

وأظهر استطلاع لمركز العقد الاجتماعي بمجلس الوزراء المصري بالتعاون مع البنك الدولي على ٥٠ ألف أسرة في ٢٨ محافظة، أن ٨٥٪ من المبحوثين أكدوا وجود الفساد في المجتمع المصري ، ويدفع ٩٢٪ منهم الرشوة أو الإكرامية للحصول على الخدمة وأكد ٩٤٪ أن الفساد أصبح مشكلة كبيرة وجزء من حياتهم اليومية ، وأن كبار المسئولين هم السبب في الفساد بنسبة ٥٩٪[1].

(١) خالد الغريني ، من الجمال ، مكافحة الفساد في مصر [القاهرة - مركز العقد الاجتماعي ٢٠١٠].

ثانيًا : رجال الأعمال مظاهر طفيلية وسلبية

أ: مظاهر طفيلية

أفرزت تجربة الانفتاح الاقتصادي رافداً جديداً للرأسمالية يتمثل في الرأسمالية الطفيلية نتيجة للسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير، وتمثيل الشركات الأجنبية، وفتح وكالات للاستيراد، ووصل خلال الفترة (١٩٧٥ : ١٩٨٢) عدد التوكيلات إلى أكثر من ١٨٠٠ وكيل.[١]

ويشير مفهوم الطفيلي إلى الكائن الذي يعيش متطفلا علي كائن آخر داخله أو خارجه أي أنه يعيش علي حساب غيره يتغذى بغذائه ويستنزف قواه، حيث ارتبط اللفظ بطبيعة نشأة الشريحة الجديدة ونشاطها، وقد ارتبط بالعناصر التي تمارس أنشطة غير إنتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل الإنتاجي أو تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد القومي[٢]

وقد اختلفت الآراء حول الرأسمالية الطفيلية وأنه لفظ هلامي. ولا يمكن اعتبار الطفيلية طبقة ، لهذا سنطلق عليها ظاهرة الطفيلية في المجتمع المصري، ومن الأنشطة الطفيلية التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وعقود المقاولات من الباطن وتجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي

(1) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح (القاهرة: كتاب الأهالي رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٤) ص ١٩٧.

(2) محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي(القاهرة: مجلة الطليعة، مايو١٩٨٤) ص١٩.

وتجارة المخدرات وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة وجمعيات الإسكان وتقسيم الأراضي التعاونية ومقاولات الأراضي التعاونية وعمليات التخليص الجمركي وعقود التوريد للحكومة والقطاع العام ومكاتب السفريات والتسهيلات والاتجار غير المشروع في السلع التموينية. (١)

وساهمت الدولة في ظهور الطفيلية، فقد أتاح الانفتاح الاقتصادي مجالاً لاتجاه كثير من رجال الأعمال إلى الاتجار والاستيراد والتصدير والعزوف عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية والدخول في مجالات تحقق عائداً أسرع وفي نفس الوقت يمكن تسييلها بسهولة (تحويلها إلى سيولة نقدية) يمكن جمعها والهرب بها ،وتساعد الطفيلية علي انتشار التهريب والسوق السوداء والتهرب من الضرائب والرشوة، وتنفق هذه الأموال بشكل بذخي وتباهي زائف، مما قضي علي قيم الأمانة والصدق والوفاء في المجتمع وساعد علي انتشار الفساد والغش والاحتيال والسرقة. وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن رجال الأعمال يحبون التظاهر والتباهي .

وتتمثل أهم خصائص المظاهر الطفيلية في التركيز علي الأنشطة الخدمية وعدم ربط رأس المال بأصول ثابتة إنتاجية مثل المضاربة والسمسرة والعمل في الأنشطة الطفيلية والهامشية بعيد عن العملية الإنتاجية مثل عمليات الشحن أو التفريغ والتخليص الجمركي والمقاولات والمضاربات العقارية والمضاربات في البورصة والحصول علي التوكيلات التجارية والاحتكار والوساطة والسمسرة وغيرها من الأنشطة. (٢)

وجميع الشركات التي تملكها هذه الفئة شركات ذات طبيعة عائلية تدار بواسطة

---

(1) المرجع السابق،ص ١٩٢.

(2) محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، مرجع سابق، ص٦٢.

أفراد العائلة أو بأسماء الأبناء والزوجات.[1] فالأنشطة والشركات يسيطر عليها الطابع العائلي حيث تكون الشركات قاصرة علي الزوجات والأبناء والأقارب وهو ما يقوم علي عملية الدمج الكامل بين الإدارة والملكية والعائلة بما لا يسمح تطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة علي مصادر الأموال واستخداماتها.[2]

وتسعى الطفيلية إلى الربح السريع بأي وسيلة، فتعمل في المضاربة بالعملة وافتعال الندرة لرفع الأسعار وتعمل في شراء وبيع الأراضي بطرق مشروعة وغير مشروعة وتستغل المصارف للحصول على تسهيلات ولو بأساليب ملتوية، الهروب بأموال البنوك وتستورد الأطعمة الفاسدة التي تضر بصحة الناس، وتستخدم كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة من النهب والابتزاز والتهريب وفرض العمولات والاحتكار والتحالف مع أصحاب النفوذ السياسي من أجل تسهيل الأعمال، أو الدخول إلى مجلس الشعب فهي تجمع الثروات في سنوات معدودة.[3]

---

(1) عصمت السادات كان لديه الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارية والتوريدات وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع والشركة العربية للنقل والسياحة، ويقوم علي إدارتها زوجاته وأولاده الخمسة عشر، وتوفيق عبد الحي فلديه الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية صاحبت توزيع الدجاج الفاسد – وشركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع الموارد الغذائية يتم إدارتها بواسطة زوجته وشقيقه وصهرة، ورشاد عثمان شركة للأخشاب، ووضع يده علي أراضي الدولة وبيعها وتهريب بضائع من ميناء الإسكندرية وتدار شركاته بواسطة زوجته وأبنائه، رامي لكح يمتلك مجموعة شركات لكح جروب منها شركة «إنترميديكا» لتصنيع وتوزيع المستلزمات الطبية، واستثمارات في مجالات المصابيح الكهربائية، والزجاج، والمنظفات، والمستشفيات، والطيران والحديد، والسياحة، والمنتجات الغذائية وتدار بواسطة زوجته وأولاده . وغيرها من الأسماء اللامعة في عالم المال.

(2) سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ – ١٩٨٠ ، مرجع سابق،ص ١٣٢.

(3) دخول رامي لكح مجلس الشعب وشراء الصوت بما يزيد علي ٥٠٠ جنية وقضية رشاد عثمان فقد جاء في حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروته ارتفعت من نصف مليون جنية عام ١٩٧٦ =

ونموها مرتبط بتواطؤ الجهاز الإداري أو الحكومة معهم ودورهم السياسي، وهو ما ساهم في حصولهم علي قروض بضمانات وهمية وبطرق مخالفة لقانون البنوك.

ب: المظاهر السلبية لرجل الأعمال

رجال الأعمال أخذوا يحتلون صدارة الساحة الاجتماعية ويؤثرون في القرار السياسي بل وتعتمد عليهم الدولة في دفع عجلة تنمية البلاد وتشغيل العمالة وهم يعدون القوة أو الشريحة الاجتماعية القائدة، وهذه المكانة والقرب من الدوائر السياسية دفعت إلى فساد بعض رجال الأعمال بل وهروبه من الأحكام القضائية أو قبل صدور الأحكام القضائية، وهناك مظاهر متعددة لفساد رجال الأعمال في كافة المجالات والأنشطة كان أكثرها عام ٢٠٠٣ حيث قدرت مجلة الأهرام الاقتصادي قضايا الفساد في مصر خلال عام ٢٠٠٣ بالآلاف، فحجم الكسب غير المشروع بلغ ٩٩ مليار جنيه، وحجم أموال قضايا الرشاوى بلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وحجم الأموال الموضوعة تحت الحراسة بلغ ٦٠٠ مليون، وجرائم غسيل الأموال التي ضبطت بلغت قيمتها أكثر من خمسة مليارات جنيه.

وفي دراسة استطلاعية لثمانمائة شخص من العاملين في القطاع العام نشرت في المجلة المصرية للدراسات التجارية لأهم مظاهر الفساد في الأداء الحكومي تبين تفشي الفساد فقد جاءت نسب الاستطلاع كالتالي :عدم احترام الوقت (٩٣٪) والمحسوبية (٩٢٪) والرشوة (٨٩٪) والتسويف في إنجاز المصالح (٨٩٪) والإهمال في العمل (٦٠٪) وقبول الهدايا (٥٠٪) وإفشاء أسرار العمل (٤٤٪) وسوء استعمال السلطة (٢٥٪) [1]

= إلى ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢، وبلغت ممتلكات عصمت السادات ١٨٠ مليون جنيه وذلك من خلال فرض الإتاوات غير المشروعة علي الشركات.

(1) www.aljazeera.net. دخول ٦ ديسمبر ٢٠٠٧

مظاهر الإسراف والحفلات الصاخبة والانحرافات الجنسية(١)

انتشرت بين رجال الأعمال مظاهر الحفلات الصاخبة في أعياد الميلاد والزواج وغيرها من الحفلات التي يتم نشرها في المجلات وعلي صفحات الجرائد الاقتصادية، وعادة ما تكون بمطربين أجانب ينفق عليهم الملايين، ويتم شراء الأطعمة من الخارج،إلي جانب امتلاكهم للطائرات الخاصة وأسطول من أحدث وأغلي السيارات في العالم وهذه المظاهر السلبية دفعت الرئيس محمد حسني مبارك في إطلاق القمر الصناعي نايل سات في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠ إلى القول «أنه لا يعجبه الظواهر السلبية التي انتشرت بين بعض رجال الأعمال الذين يبالغون في المظهرة والإسراف بالسيارات الفارهة والحفلات الصاخبة التي تثير الاستياء، وأن بعض رجال الأعمال يسرفون بسفه ويقيمون الحفلات ويحضرون الطعام من الخارج بالطائرات، وتساءل الرئيس مبارك لماذا لا يعطون المحتاجين هذه الأموال بدلا من صرفها علي أشياء ليست لها معني سوي المظهرة؟».كما انتشرت الانحرافات الجنسية بين رجال الأعمال وبعض الراقصات أو الزواج العرفي من الفنانات أو غيرها من أساليب الانحرافات التي ساهمت في تشويه صورة رجال الأعمال.

نموذج إعدام هشام طلعت مصطفي:

قبل أيام معدودة من القبض عليه التقيت في حوار مع هشام طلعت مصطفي كانت الدنيا تحت قدمية ، وفجأة أصبح متهم في قضية مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم، وحكمت المحكمة بالإعدام، تم إعادة المحاكمة ، وحكمت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة المتهم الأول محسن السكري ضابط الشرطة السابق بالسجن

(1) قضية حسام أبو الفتوح مع دينا ، وقد تم توزيع اسطوانات عن أفلام جنسية لهم ، وقيل أنه تزوجها عرفي.

المؤبد.وبالسجن المشدد ثلاث سنوات في تهمة حيازة سلاح دون ترخيص، ومعاقبة المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي بالسجن المشدد١٥ عاما ومصادرة مبلغ مليوني دولار والسلاح والذخيرة المضبوطين.وقالت المحكمة برئاسة المستشار عادل عبد السلام جمعة وعضوية المستشارين محمد حماد والدكتور أسامة جامع بحضور المستشارين مصطفي سليمان المحامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة ومصطفي خاطر المحامي الأول لنيابات شرق القاهرة، وسكرتارية سعيد عبد الستار ومحمد فريد. في معرض حيثياتها والتي احتوت علي١٦٠ ورقة استخلاص القضية واطمئنان المحكمة للقصة الكاملة بإدانة المتهمين وأدلة الثبوت ومشاهدة الاسطوانات المدمجة واعتراف المتهم الأول محسن السكري ودليل إدانة هشام طلعت والرد علي الدفاع والاكتفاء بالمرافعة السابقة وأسباب تخفيف الحكم علي المتهمين، وقام النائب العام بالطعن علي حكم التخفيف نهاية عام ٢٠١٠.

وجاء في حيثيات الحكم أن المجني عليها سوزان عبد الستار تميم وهي فنانة لبنانية قد ساقها حظها العاثر في التعرف علي المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي رجل الأعمال المصري حال وجودها في مصر في غضون عام٢٠٠٤ عن طريق صديق مشترك لهما طالبا مساعدتها في حل بعض مشاكلها المالية والأسرية والفنية مع زوجها آنذاك عادل معتوق، وبالفعل ساعدها في حل كثير من تلك المشاكل وتوطدت بينهما تلك العلاقة حتي قيل إنها وصلت إلى الزواج العرفي فقد أنزلها منزلة أهل بيته وكفلها وأسرتها اجتماعيا وخصص لهم إقامة دائمة بأحد الأجنحة بفندق الفور سيزون بالقاهرة والذي يسهم في ملكيته لفترة تقارب السنة، وصارت لا تشاهد إلا بصحبته حتي تعلق بها عاطفيا وأغدق عليها من ماله ليقربها إليه ويحجبها عن الآخرين، وسعي جاهدًا في سبيل الزواج منها، فساوم زوجها عادل معتوق علي طلاقها مقابل مبلغ مليون ومائتين وخمسين ألف دولار تكفلت كلارا

الرميلي المحامية بإنهاء إجراءاته التي مازالت محل خلاف مطروح أمام القضاء اللبناني، ثم دب بينهما انشقاق لأنها ضاقت ذرعا بغيرته الشديدة والرقابة الصارمة التي فرضها عليها بمعرفة رجاله لمراقبتها ورصد تحركاتها مضيقا الخناق علي حريتها التي اعتادت عليها كفنانة، فهجرته وسافرت إلى لندن في غفلة منه، فغضب ونقم عليها معتبرا فعلتها جرحا لكبريائه واستباحة لمشاعره واستهانة بحبه، ونكرانا للجميل واستيلاء علي أمواله، فسعي وراءها جاهدا محاولا أعادتها إليه واصلاح علاقاتها فأوفد إليها من يحاول إعادتها من الأهل والأصدقاء إلا أنها رفضت ذلك فازداد حنقه عليها وتوعدها بالإيذاء وارسل إليها من يراقبها ويرصد تحركاتها حتي علم أنها قد ارتبطت بعلاقة عاطفية من الملاكم رياض العزاوي الإنجليزي الجنسية من أصل عراقي واتخذته حارسا شخصيا لها فأثار ذلك حفيظته وغيرته وراح يهددها بالإيذاء ما لم تستجب لطلبه، فقامت بإبلاغ السلطات الإنجليزية - سكوتلانديارد - ضده وكان مآل تلك الشكوي الحفظ لنقص المعلومات، فلما وجدها قد انصرفت عنه بقلبها رغم حبه له وناكرة للجميل غير مقدرة لما بذله من أجلها وأخذت تستمتع بأمواله التي أغدقها عليها فهانت عليه نفسه، وهو النجم الساطع الذي أرسي كيانًا اقتصاديًا هائلا في مجال المقاولات صاحب الثروة الكبيرة والعضو بالحزب الحاكم فنائبا بمجلس الشوري ووكيلا لإحدي لجانه الذي يشار إليه بالبنان، ذو المكانة الرفيعة المرموقة في مجتمعه، الذي أصبح يحلق في سمائه بجناحي المال، والنفوذ والسلطان، فظن أن الدنيا قد حيزت له وخضعت وأن ما يشتهيه يجب أن يحصل عليه وأنه متي أمر وجبت طاعته.

فعزم علي الانتقام منها.. فأستأجر المتهم الأول محسن منير علي السكري ضابط الشرطة المصري السابق الذي كان يعمل في مجال مكافحة الإرهاب إلا أنه استقال من عمله بجهاز الشرطة لشغفه للمال وعمل مديرا لأمن فندق الفور سيزون بمدينة

شرم الشيخ ثم مديرا لأمن مجموعة شركات أوراسكوم بالعراق ثم عاد إلى مصر ببعض المال فأسس شركة في مجال خدمة السياح وحراسة الشخصيات المهمة الوافدة إلى مصر، والذي حباه الله بقوة البنية واتفق معه علي السفر إلى لندن وساعده في الحصول علي تأشيرة السفر وأعطاه النفقات اللازمة وأرشده عن الأماكن التي تتردد عليها في مدينتي ويلتون وتشيلسي ورقم السيارة التي تستعملها لمراقبتها ورصد تحركاتها وملاحقتها، لخطفها وإعادتها إلى مصر إلا أنه أخفق في ذلك، فطلب منه المتهم الثاني التخلص منها بقتلها بافتعال حادث تصادم بسيارة أو بإلقائها من شرفة مسكنها لتبدو الواقعة انتحار، ورصد في سبيل ذلك مبلغ مليون جنيه استرليني يدفعها للمتهم الأول وقد حصل الأخير من هذا المبلغ علي مائة وخمسين ألف يورو بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٧ كما قام المتهم الثاني بإيداع مبلغ عشرين ألف جنيه استرليني في حساب المتهم الأول ببنك(hsbc) فرع مصدق بالدقي علي دفعتين الأولي بمعرفة أحمد محمود خلف بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨ والثانية بمعرفة أحمد ماجد علي إبراهيم بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ وهما موظفان بإحدي شركات المتهم الثاني هشام طلعت مصطفي، ولكن لم تفلح محاولة قتل المجني عليها في لندن لإمعانها في التخفي وشعورها بالخطر ففرت إلى دبي برفقة المدعو رياض العزاوي للإقامة بها حيث قامت بشراء الشقة رقم٢٢٠٤ ببرج الرمال رقم(١) بدبي، وعلم بذلك المتهم الثاني هشام طلعت فزاد غضبه وحنقه عليها ووهج رغبته في قتلها فحرض المتهم الأول محسن السكري وأتفق معه علي السفر إلى دبي في أثر المجني عليها وقتلها هناك علي أن تبدو الواقعة كحادث انتحار وساعده في الحصول علي تأشيرة دخول دبي وأمده بصورة من عقد شقتها التي تقيم فيها هناك والكائنة بالطابق٢٢ ببرج الرمال(١) شقة٢٢٠٤ ووعده بمكافأة مالية كبيرة بلغت مليوني دولار يحصل عليها بعد تنفيذ الجريمة، ونفاذا لهذا الاتفاق وذاك الغرض سافر

المتهم محسن السكري إلى دبي مساء يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ علي كفالة المؤسسة الشرقية المتحدة ووصل إلى مطار دبي الساعة الثانية وتسع وخمسين دقيقة من صباح يوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ وأقام بفندق هيلتون دبي القريب من محل إقامة المجني عليها وأخذ يدبر أمره لتنفيذ الجريمة فتردد علي مكان الحادث(برج الرمال١) في صباح يوم وصوله لاستطلاعه ودراسة مداخله ومخارجه ومسالكه ومصاعده الكهربائية وكيفية وزمن الوصول إلى شقة المجني عليها الكائنة به، وفي مساء يوم٢٥ يوليو ٢٠٠٨ غادر فندق هيلتون وتوجه للإقامة بفندق شاطئ الواحة الذي يقع أيضا بالقرب من برج الرمال(١) وأقام بالغرفة٨١٧ بالدور الثامن، ثم أعد الأدوات اللازمة لهذا الغرض الإجرامي فاشتري ملابس رياضية عبارة عن حذاء رياضي ـ مخصص للعدو ـ وبنطلون رياضي ماركةnike من محل صان آند ساند سبورت وسكينا قويا حادا ماركةbuck من محل مصطفوي وسدد ثمنها بواسطة بطاقة الائتمان الخاصة به ـ ماستر كارد ـ واصطنع خطابا ومظروفا نسبهما زورا إلى شركة بوند العقارية ـ وهي الشركة الوسيط في شراء المجني عليها لشقتها ـ وصباح يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ خرج من باب فندق شاطئ الواحة الساعة الثامنة وتسعة وعشرين دقيقة وخمسين ثانية(حسب التوقيت المضبوط عليه جهازd.v.r الخاص بهذا المبني) متوجها إليها في البرج السكني الذي تقيم فيه(برج الرمال١) مرتديا تي شيرت داكن اللون بخطوط رفيعة وردية اللون، والبنطلون الأسود، وينتعل الحذاء الرياضي ويضع علي رأسه غطاء رأس(كاب) ليخفي ملامح وجهه ويحمل في إحدي يديه كيسا بلاستيكيا عليه علامة ماركةnike وضع بداخله بروازا من الخشب علي أنه هدية من الشركة الوسيط في شرائها للشقة وباليد الأخري المظروف والخطاب المشار إليهما تحايلا علي المجني عليها لتفتح له باب شقتها، ثم دخل إلى البرج السكني سالف الذكر من ناحية مخرج موقف السيارات ـ حتي لا يثير الانتباه ـ

وذلك في تمام الساعة الثامنة وثمان وأربعين دقيقة وخمس وثلاثين ثانية صباحا (حسب التوقيت المضبوط عليه جهازd.v.r الخاص بهذا البرج السكني) وهو بذات الملابس والهيئة السابقة ثم دلف إلى مدخل البرج السكني من تلك الناحية حيث قابله حارس الأمن(رام ناريان) فأوهمه أنه حضر كمندوب لشركة بوند للعقارات لتسليم المجني عليها رسالة وهدية من الشركة ثم توجه واستقل المصعد مباشرة الساعة الثامنة واثنتين وخمسين دقيقة وأربع وثلاثين ثانية صباحا متجها إلى الطابق الكائن به شقة المجني عليها وطرق جرس الباب وأوهمها أنه مندوب شركة بوند للعقارات، وأنه حضر لتسليمها رسالة شكر وهدية من الشركة فأنست واطمأنت إليه وفتحت الباب فسلمها الرسالة المزعومة ولحظة إطلاعها عليها دلف مسرعا إلى داخل الشقة وباغتها بكتم فيها كاتما صوتها وهجم عليها مستغلا قوته الجسمانية وطرحها أرضا واستل السكين(المطواة من نوعbuck)) التي كان قد أعدها سلفا لقتلها، ودون رحمة أو شفقة، وبقسوة وغلظة الحيوانات الضارية ذبحها ذبح الشاة ومرر السكين بقوة عدة مرات علي عنقها حتي كاد يفصل الرأس عن الجسد فقطع أوردة وشرايين العنق الرئيسية والقصبة الهوائية والمريء والعضلات، فخارت قواها وتحشرج صوتها وسكنت حركاتها وخرجت روحها إلى بارئها فزعة غير مطمئنة لا.. راضية.. ولا مرضية، وقد انفجرت الدماء من عنقها فأغرقت جسدها وما حوله وجدران مسكنها وتلطخت بها ملابس المتهم، وإذ تيقن من إزهاق روحها وأن ملابسه لطخت بالدماء توجه إلى المطبخ وغسل يديه ونزع عن نفسه ملابسه الخارجية وهي التي شيرت الداكن المخطط بقلم وردي اللون والبنطال الطويل الأسود ماركة نايك واستبدل بهما تي شيرت أسود بنقوش ورسومات علي الصدر وبنطال رياضي قصير شورت برمودة فاتح اللون كان يرتديهما أسفل الملابس الخارجية تحسبا لتلوث ملابسه الخارجية بالدماء ولتغيير

هيئته عند هروبه من مكان الواقعة حسب خطته المرسومة مسبقا، وسارع بالخروج من الشقة مرتبكا دون إحكام غلق الباب وناسيا المظروف بجوار الجثة متجها إلى الدور ٢١ تاركا آثار دماء المجني عليها التي علقت بأسفل حذائه الرياضي علي أرضية الشقة ودرج السلم وأخفي الملابس الملوثة بالدماء والخطاب الذي علق بها والذي كان قد سلمه للمجني عليها بصندوق مهمات الحريق بذات الطابق الحادي والعشرين ثم استقل المصعد وهبط ثانية إلى أسفل إلى الطابق فوق الأرضي والكائن به المحلات التجارية، حيث كانت الساعة التاسعة وأربع دقائق وتسع عشرة ثانية صباح ذات اليوم وخرج من باب البرج السكني من ناحية المحلات التجارية من جهة أخري غير التي دخل منها وتخلص من المطواة المستخدمة ثم عاد إلى فندق الواحة الذي كان يقيم فيه ودخله من الباب الخلفي الساعة٩:٩ صباحا بعد أن غير هيئته مرة أخري بخلع غطاء الرأس(الكاب)، ثم صعد إلى غرفته بالدور الثامن وغير ملابسه وجمع أغراضه وغادر الفندق الساعة التاسعة واثنين وثلاثين دقيقة صباح ذات اليوم قبل الأجل الذي حدده مسبقا للفندق للمغادرة ـ يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ ـ وغادر دبي علي الطائرة الإماراتية عائدا إلى القاهرة مساء ذات اليوم حيث اتصل هاتفيا بالمتهم الثاني هشام طلعت مصطفي الذي كان يتابعه هاتفيا وأبلغه بتمام تنفيذ الجريمة المتفق عليها وتواعدا علي اللقاء في فنادق الفور سيزون بشرم الشيخ يوم ١ أغسطس ٢٠٠٨ حيث سلمه المتهم الثاني حقيبة جلدية بداخلها مبلغ المليوني دولار المتفق عليه كأجر نظير قتل المجني عليها، وعقب ذلك استدعي شقيقه أشرف إلى مدينة شرم الشيخ، حيث سلمه مبلغ مائة وعشرة آلاف دولار وحول إلى حساب شريكه في شركة رودس المدعو محمد سمير عبدالقادر ما يعادل مبلغ أربعين ألف دولار، وانفق مبلغ خمسة آلاف دولار في الحصول علي تذكرة سفر إلى دولة البرازيل، وأودع مبلغ ثلاثمائة ألف دولار في حسابه

رقم٠٠٩٠٠٠٩٢٨٠١٧ ببنك hsbc فرع شرم الشيخ واحتفظ بمبلغ مليون وخمسمائة وأربعين ألف دولار داخل الحقيبة وأخفاها بداخل فرن البوتاجاز بشقته رقم١٩ بالطابق الرابع بالعمارة رقم٥٢٨ بمدينة الشيخ زايد.

وإذ اكتشفت الواقعة في الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة مساء ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ بدبي تولت أجهزة البحث الجنائي والنيابة العامة بها المعاينة والبحث والتحقيق والتي توصلت إلى العثور بصندوق مهمات الحريق بالطابق٢١ ببرج الرمال١ الذي تقطن المجني عليها بالطابق٢٢ منه علي بنطال رياضي أسود ماركةnike وتي شيرت داكن اللون مخطط باللون الوردي ماركة بروتيست ملوثين بالدماء وخطاب منسوب لشركة بوند للعقارات، وبفحص كاميرات المراقبة الخاصة بالبرج - بالاستعانة بصورة الملابس المعثور عليها - تبين أن هناك شخصا قوي البنية قد دخل إلى موقف سيارات البرج في نحو الثامنة و٤٨ دقيقة صباح ذلك اليوم مرتديا ذات الملابس المعثور عليها وينتعل حذاء رياضيا أسود ماركةnike ويرتدي قبعة بلون أسود ويحمل في يده كيس بلاستيك أسود عليه علامةnike وبيده اليسري ورقة بيضاء وقد تقابل مع حارس الأمن - رام ناريان - ودار بينهما حديث يبدو منه أنه كان يستعلم منه عن مكان معين فارشده الحارس للتوجه إلى مكتب الأمن إلا أن المتهم انحرف يمينا في اتجاه مصاعد المبني واستقل المصعد رقم٢ التابع للبرج رقم١ في تمام الساعة٥٢ :٨ صباحا وبعد١٢ دقيقة وفي تمام الساعة ٠٤ :٩ شوهد ذلك المتهم وهو يخرج مسرعا من المصعد رقم٢ بالطابق p الخاص بالمحلات التجارية ويرتدي ذات الحذاء والقبعة المشار إليهما ولكن كان يرتدي تي شيرت أسود اللون وشورتا طويلا ابيض اللون، وبتتبع حركاته عبر كاميرات المراقبة الموجودة بالعقارات المحيطة، تبين أنه قد توجه إلى فندق الواحة القريب من المكان ودخله من الباب الخلفي في تمام الساعة١٢ :٩ صباحا حسب توقيت الـ دي.في.آر الخاص بهذا

المبني(٩:٩:٩) حسب توقيت دي.في.آر مبني برج الرمال) وبفحص كاميرات المراقبة بهذا الفندق تبين أن ذلك الشخص كان قد غادر الفندق في الساعة٢٩ :٨ صباحا مرتديا ذات الملابس التي شوهد بها وهو يدخل موقف السيارات ببرج الرمال(١). كما تبين من البحث أن البنطال المدمم المضبوط ماركةnike قد تم شراؤه من محل صن آند سبورت باستخدام بطاقة ائتمان ـ ماستر كارد ـ صادرة من البنك البريطاني بمصر ـ بنكhsbc ـ وقد تبين أنها خاصة بالمتهم الأول محسن منير علي حمدي السكري، كما تبين أنه قام بشراء حذاء رياضي من ذات الماركة من ذات المحل بنفس البطاقة والذي تطابقت آثار مثيله مع طبعات الحذاء المدممة المرفوعة من شقة المجني عليها، وأن ذات المتهم قد قام بشراء سكين ماركةbuck ـ من محلات الصطفوي بالفيزا كارت الخاصة به. ومن ثم أمكن تحديد شخص المتهم الاول من واقع صورة جواز سفره والبيانات المسجلة بفندقي هيلتون وشاطيء الواحة ومصلحة الجوازات بدبي، وتبين أنه المتهم محسن منير السكري وأنه كان يقيم بفندق الواحة بالغرفة رقم٨١٧ وكان حجزه ينتهي في ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ إلا أنه غادر بصورة مفاجئة قرابة الساعة والتاسعة والنصف صباحا يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ متوجها إلى مطار دبي وقام بختم جواز سفره في الساعة الحادية عشر و٢٠ دقيقة صباحا .

أسباب إدانة هشام طلعت مصطفي

وحيث أنه قد ثبت يقينا من أدلة الثبوت سالفة البيان اشتراك المتهم الثاني هشام طلعت مع المتهم الأول محسن السكري في قتل المجني عليها بطرق الاتفاق والتحريض والمساعدة فهو الذي أتفق معه علي قتل المجني عليها وحرضه علي ذلك بالحاح وإصرار، مما أدي إلى إيجاد فكرة الجريمة في نفس المتهم الأول وإيجاد تصميمه عليها برغم أن المتهم الأول لم تكن تربطه أية علاقة أو صلة سابقة بالمجني عليها، وبعد نشأة فكرة الجريمة أتفق معه علي كيفية تنفيذها بأن إقترح عليه إلقاءها من

أعلي مسكنها أو في حادث سيارة لتبدو الواقعة كحادث انتحار، وساعد بأن استخرج له تأشيرة السفر إلى لندن في مرحلة محاولة تنفيذ الجريمة بلندن - وهو ما ثبت من كتاب السفارة البريطانية بالقاهرة من أن المتهم الأول محسن السكري قد حصل علي تأشيرة دخول لندن بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٨ وتمتد صلاحيتها حتي ٥ نوفمبر ٢٠٠٨ ، وقد دعم طلب الحصول علي التأشيرة بخطاب موجه إلى السفارة موقع بأسم هشام طلعت(المتهم الثاني) باعتبار أن المتهم الأول يعمل رئيسا لقسم العلاقات العامة والأمن بمجموعة شركات طلعت مصطفي وأنه سوف يسافر مع السيد هشام طلعت مصطفي في رحلة عمل إلى لندن، وأن مجموعة شركات طلعت مصطفي سوف تغطي جميع التكاليف له - وحجز له الفنادق التي يقيم فيها بواسطة موظفي شركاته، وأمده بمبالغ مالية لمساعدته وتحريضه علي قتل المجني عليه حسبما جاء بأقوال المتهم الأول والتي تأيدت بتقرير وشهادة أيمن نبيه عبدالفتاح وهدان نائب مدير الرقابة علي البنوك بالتحقيقات من أنه قد تبين له من فحص حساب الاسترليني إيداع عشرة آلاف جنيه بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨ بمعرفة المدعو أحمد محمود خلف(أحد الموظفين بشركة المتهم الثاني) وإيداع عشرة آلاف جنيه آخري بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٨) بمعرفة المدعو أحمد ماجد علي - أحد الموظفين بشركة المتهم الثاني - وهو المبلغ الذي قال المتهم الأول بأن المتهم الثاني أرسله له بناء علي طلبه في أثناء وجوده بلندن، وتأييد ذلك بالرسالة الخطية المرسلة من هاتف المتهم الأول علي هاتف المتهم الثاني يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ في الساعة العاشرة و٤٤ دقيقة صباحا، وفيها يطلب المتهم الأول من الثاني إرسال بعض النقود، وقد ثبت من شهادة الشاهد أيمن نبيه وتقريره أنه وفي ذات اليوم - قام المدعو أحمد ماجد علي وهو أحد الموظفين في شركة المتهم الثاني بإيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه استرليني في حساب المتهم الأول لدي بنكhsbc، وبفحص حساب اليورو تبين إيداع

مبلغ ١٥٠ ألف يورو بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧ بمعرفة المتهم(والذي قال عنه المتهم أنه أخذه من المتهم الثاني) كما أمده بعنوانين للمجني عليها بلندن ورقم سيارة كانت تستخدمها في تحركاتها هناك. وفي مرحلة تنفيذ الجريمة بدبي طلب المتهم الثاني من المتهم الأول السفر إلى دبي لقتل المجني عليها مقابل مليوني دولار أمريكي واستخرج له تأشيرة السفر إلى دبي وحجز له الفندق للإقامة، وأمده بصورة من عقد شراء الشقة التي تقطن بها المجني عليها ببرج الرمال١ والذي استعان به المتهم الأول في اصطناع خطاب وظرف نسبهما إلى شركة بوند العقارية بدبي، وهي الشركة الوسيطة في بيع الشقة للمجني عليها ليكونا حيلته لدخول المبني ومقابلة المجني عليها وقتلها. ولاحق وتابع المتهم الأول خلال مراحل التنفيذ سواء في لندن أو دبي هاتفيا حسبما هو ثابت من كشوف المكالمات والرسائل الخطية المتبادلة بين هواتف المتهمين والمرسلة من شركتي موبينيل وفودافون للاتصالات، فقد ثبت منها أنهما تبادلا العديد من المكالمات بالإضافة إلى عدد اثنتي عشرة مكالمة أخري صادرة من هاتف المتهم الثاني خلال فترة وجوده بالخارج إلى هاتف المتهم الأول في الفترة ١٣ يونيو ٢٠٠٨ حتي ٢٣ يونيو ٢٠٠٨ منها خمس مكالمات صادرة من إيطاليا وثلاث صادرة من فرنسا ومكالمتان من أوكرانيا ومكالمتان من سويسرا، بالإضافة إلى عدد اثنتي عشرة مكالمة صادرة من هاتف المتهم الثاني من داخل مصر إلى هاتف المتهم الأول خلال الفترة من ٤ يونيو ٢٠٠٨ حتي ٢٩ يونيو ٢٠٠٨ والثابت من الكشوف أن مدة كل مكالمة من تلك المكالمات قد تراوحت بين ٢٠ ثانية و٤٣٦ ثانية، من ضمنها مكالمتان الأولي الساعة الواحدة وخمس عشرة دقيقة من صباح يوم ارتكاب الجريمة ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ ومدتها ثلاث وعشرون ثانية، والثانية الساعة العاشرة وثلاث وثلاثون دقيقة من مساء يوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ لمدة عشرون ثانية وهو اليوم التالي لوقوع الجريمة وعودة المتهم الأول إلى القاهرة. كما بلغت المكالمات

الصادرة من هاتف المتهم الأول إلى هاتف المتهم الثاني في خلال الفترة من ١٢ يونيو ٢٠٠٨ حتى ١٢ يونيو ٢٠٠٨ ثلاث مكالمات فاجتمعت لديه بذلك وسائل الاشتراك الثلاث علي النحو السالف بيانه تفصيلا.

وفي مجال الحديث عن الباعث علي ارتكاب الجريمة، وأن كان ليس ركنا فيها - فهو لدي المتهم الأول الرغبة في الحصول علي المال فقط، وأما المتهم الثاني فان أوراق الدعوي تفصح بجلاء عن أن باعثه هو الانتقام من المجني عليها لهجرتها له والارتباط برجل آخر بعد الاستيلاء علي أمواله، وما أنفقه عليها، وما قدمه لها من هدايا، والمبلغ الذي سدده للمدعو عادل معتوق والبالغ مليونا ومائتين وخمسين ألف دولار لإنهاء خلافاتها معه، وحسابات في البنوك.

العنف والبلطجة وسلاح المال.

يعد العنف وشراء الأصوات من السمات السلبية التي شهدتها الانتخابات البرلمانية بفعل رجال الأعمال، والتي تعتبر من أكثر الظواهر في الانتخابات البرلمانية وشهدت نمواً متزايداً في انتخابات عام ١٩٩٥ حيث يعد العنف من أبرز ظواهرها وأكثرها خطورة حيث بدأ الأمر وكأن العنف أصبح البديل الفعلي والفعال من الأساليب السلمية في التنافس علي مقاعد مجلس الشعب وإدارة العملية الانتخابية وقد شهدت هذه الفترة طفرة كبيرة في العنف كميا وكيفيا من حيث نطاقه الجغرافي ودرجة حدته وعدد ضحاياه وطبيعة الأسلحة التي استخدمت لممارسته من أجل الحصانة البرلمانية، خصوصا أن الأثرياء الذين خاضوا الانتخابات قد ضخوا أموالا كثيرة في السوق الانتخابي من منطلق نظرتهم إلى الحصانة كمشروع استثماري رابح وقد كان هؤلاء علي أتم الاستعداد لاستخدام أية وسيلة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك إيجار أرباب السوابق لأن عدم الفوز يعني بالنسبة إليهم خسارة آلاف أو ملايين الجنيهات التي أنفقوها وعدم الحصول علي الأداة التي كان يمكن أن

تعوضهم منها. [١]

هروب رجال الأعمال: [٢]

كانت مصر قد شهدت في منتصف التسعينيات حالات هروب لرجال أعمال استولَوا على أموال البنوك، وهو ما عُرف وقتها بالهروب الكبير، وطبقًا لما جاء في النشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد عام ٢٠٠٠، فإن جملةَ ما منحته البنوك من قروض يصل إلى ٢٠٧ مليار دولار، منها حوالي ٢٠ مليارًا تعثَّر أصحابها في سدادها بنسبة ٦٪ تقريبًا؛ مما جعل بنوك القطاع العام تزيد من مخصصات رغم مركزها المالي لمواجهة الديون المشكوك فيها إلى ٢٧ مليار دولار طبقًا لتقرير البنك المركزي عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر عام ١٩٩٩م.

وقد أكدت دراسةٌ للدكتورة سلوى العنتري- مدير البحوث بالبنك الأهلي المصري- أن القطاع الخاص يحصل على ٥٢٪ من القروض بلا ضمانات من الجهاز المصرفي؛ استنادًا على سلامة المركز المالي، وتشير الدراسة إلى أن أكبر ٢٠ عميلاً يحصلون على ١٠٪ من جملة التسهيلات والقروض الممنوحة من البنوك، وأن ٢٥٠

(١) حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٥ العنف الانتخابي وثقافة العنف (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦ ، ابريل ١٩٩٦) ص ٤ :١٠.

(2) للاستزادة: - عادل حمودة،هاربون بمليارات مصر،(القاهرة: الفرسان للنشر، الطبعة الأولي ، أكتوبر ٢٠٠٠) – فاروق فهمي ، هروب علية العيوطي بقرار من النائب العام السابق(القاهرة: مؤسسة آمون الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي ،١٩٩٩) – فاروق فهمي ،القضية المشئومة ، أحكام نواب القروض(القاهرة: مؤسسة آمون الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،٢٠٠٠) – مصباح قطب وعلاء أبوزيد ، البنكير والمليونير علاقات شائكة بالوثائق(القاهرة: الشركة الإعلامية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، أكتوبر١٩٩٧) وwww.rezgar.com دخول ٢ ابريل ٢٠٠٨ وwww.aljazeera.net دخول ٢٠ فبراير٢٠٠٨ وwww.ikhwanonline.com دخول ٥ يناير ٢٠٠٨.

رجل أعمال حصلوا على ٣٦٪ من جملة التسهيلات والقروض للقطاع الخاص، ونسبة القروض المتعثرة تعدت نسبة ٢٠٪ من إجمالي القروض.

كما كشفت الدراسة أن حجم الديون المعدومة في الجهاز المصرفي بلغت ٥ مليارات جنيه، ومع تعثر مشروعات رجال الأعمال- نتيجة أزمة الركود التي كانت متوقعةً- توسع البعض الآخر في مشروعات دون وجود الخبرات الكافية، وبدأ العديد من رجال الأعمال يعاني شبح الإفلاس وعدم القدرة على سداد قروض البنوك؛ فاختفى البعض، وهرب البعض الآخر إلى الخارج، وقد رصد د. حمدي عبد العظيم- رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- أن ٣٦ مليار دولار خرجت من مصر أو هُرِّبت منها خلال عام ١٩٩٨ فقط، منها تحويلات بنكية، وشهادات إيداع دولية، وتحويل عمليات استيراد، منها ٢٥ مليار دولار في صورة خفية.

بينما أكد الدكتور عزيز صدقي- رئيس الوزراء المصري الأسبق- أن الرقم يصل إلى ١٧٠ مليار دولار، في حين ذهب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل في حلقاته لقناة الجزيرة أن المبلغ وصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، وقد افتتح رجل الأعمال توفيق عبد الحي مسلسل الهروب عام ١٩٨٢ ، وكشفت التحقيقات صلاته ببعض المسئولين.

من أمثلة هروب رجال الأعمال:

١- **توفيق عبد الحي** : من أشهر وأوائل من طرقوا باب الهروب إلى الخارج عام ١٩٨٢ اثر فضيحة استيراد ١٤٢٦ طنا من الفراخ الفاسدة وبيعها للمصريين بجانب ٢٥ قضية نصب واحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وذلك بعد أن حصل علي ٤٥ مليون دولار من ثلاثة بنوك كبري بلا أي ضمانات أو مستندات وعندما استدعته النيابة اكتشفت هروبه إلى سويسرا وبعد ذلك كشفت التحقيقات

أنه كان له صلات ببعض الكبار، وهذا يفسر حصوله علي ١١ مليون جنيه من بنك قناة السويس الذي كان يدخل ضمن نفوذ عثمان أحمد عثمان .

٢-**هدى عبد المنعم**: لقبت بالمرأة الحديدية أسست شركة هيديكو مصر للإنشاءات والمقاولات عام ١٩٨٦ ومن خلال حملة إعلانية ضخمة قامت بها في الصحف والتليفزيون تسابق المصريون في حجز دورهم وتمكنت من جمع ٤٥ مليون جنيه، وطلبت من المسئولين وقتها شراء مساحات كبيرة من الأرض قرب المطار ووافق المسئولون علي الرغم من حظر البناء في تلك المنطقة ودفعت ٣٠٪ من قيمة الأرض وأنشأت عددا محدودا من المباني وبعد حملة صحفية لكشف قضية البناء في مناطق محظورة وطالبت بإزالة المباني بدأ الحاجزون في تقديم بلاغات للسلطات ولتهدئة الموقف، وقعت هدي عبد المنعم العديد من الشيكات بدون رصيد وعندما أصدر المدعي العام قرار بمنعها عن السفر بعد أن وصلت مديونيتها إلى ٣٠ مليون جنيه وفرض الحراسة علي أموالها ومحاكمتها فوجئ الجميع بهروبها إلى الخارج في ظروف غامضة . واستمرت التحقيقات في قضية المرأة الحديدية لمدة ١٧ سنة . وعاقبتها محكمة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم رئيس مجلس إدارة شركه هيديكو للإنشاءات بالأشغال الشاقة بـ ١٠ سنوات وبالسجن ٣ سنوات لنائبها لاشتراكهما في تزوير خطابي ضمان وخطاب تعزيز لهما وترخيص بناء للحصول علي تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات وصلت إلى ٤ ملايين جنيه. صدر الحكم برئاسة المستشار أحمد رفعت بعضويه المستشارين محمد عاصم بسيوني وعماد خالد بأمانه سر ماهر حسنين وجمال عفيفي ، وعادت إلى مصر عام ٢٠١٠، ويجري محاكمتها الآن .

٣- **أشرف السعد**: رئيس مجموعة السعد للاستثمار وصاحب إحدي اكبر شركات توظيف الأموال حيث وصلت قيمة الأموال التي يديرها إلى حوالي مليار جنيه ، وفي فبراير عام ١٩٩١ بدأت رحلته الأولي مع الهرب حيث سافر إلى باريس

عام ١٩٩١ بحجة العلاج، وبعد هروبه بثلاثة أشهر وصدر قرار بوضع اسمه علي قوائم الممنوعين من السفر وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة إصدار شيك بدون رصيد ، وفي يناير عام ١٩٩٣ عاد أشرف السعد فجأة حيث تمت إحالته إلى محكمة الجنايات لعدم إعادته ١٨٨ مليون جنيه للمودعين بالإضافة إلى ٨ اتهامات أخري وفي نهاية ديسمبر عام ١٩٩٣ أخلي سبيله بكفالة ٥٠ ألف جنيه وتشكيل لجنة لفحص أعماله المالية إلا أنه سافر مرة أخري للعلاج في باريس في ٤ يونيو عام ١٩٩٥ ولم يعد حتى الآن ومن الغريب أن مسئولين كباراً كانوا من بين المودعين في شركات السعد لتوظيف الأموال إلا أنهم حصلوا علي أموالهم قبل إحالته إلى المحاكمة.

٤- **جورج حكيم** : صاحب أشهر محلات إطارات وبطاريات للسيارات هرب في يونيو عام ١٩٩٤ بعد أن استولي علي ٦٠ مليون جنيه من بنوك الدقهلية والخليج ومصر .

٥-**عبد الغنى عطا** : رئيس الشركة القومية للاسمنت هرب بعد أن استولي علي ٧٠ مليون دولار إثناء عمله بالشركة .

٦- **محمد أنور الجارحى** : صاحب شركة ميجا للاستثمارات هرب بـ ٤٥٦ مليون جنيه من أموال البنوك إلا أنه أتفق مع البنوك المصرية علي تنازلها عن مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من فوائد الديون حتى يتمكن من السداد.

٧- **رجل الأعمال المصري اليوناني مارك عادل فهمي دوارف** ، والملقب بملك التونة هرب وديونه وصلت للبنوك ٤٠٠ مليون جنيه.

٨- **ملك القطن الدكتور محمود وهبه** : هرب بعد أن وصلت مديونيته إلى أكثر من ٣٨٠ مليون جنيه حيث صدر قرار من المدعي العام الاشتراكي : بالتحفظ علي أموال رجل الأعمال محمود وهبه ، ويحمل الجنسية الأمريكية ويقيم بأمريكا، وامتنع

أيضا عن سداد مبلغ ٧ ملايين جنيه إلى بنك القاهرة ليصل إجمالي مديونياته ٣٨٧ مليون جنيه ، كشفت التحقيقات أنه استغل المبالغ التي استولي عليها في شراء عقارات وتأسيس شركات تبين أن بعضها مقام علي أرض غير مملوكه له ، وأنه تصرف بالبيع في بعض المعدات قبل هروبه لأمريكا ، كما أشار تقرير صادر عن هيئه الرقابة الإدارية إلى أن رجل الأعمال تعمد تصفيه أمواله وتهريبها خارج البلاد ، وصدرت ضده أحكام بالحبس في قضايا شيكات بدون رصيد ، ومازال هاربا مع أفراد أسرته للولايات المتحدة الأمريكية .

٩- **رجل الأعمال الشهير رامي لكح** : يحمل الجنسية الفرنسية وشغلت قضيته الرأي العام في الفترة الأخيرة حيث سافر إلى لندن بعد تعثر أعمال شركاته وعدم قدرته علي السداد الذي دخلت عشره بنوك في شراكة لحل مشاكلها معه واستعادة ملياري جنيه نصيب بنك القاهرة منها ١ , ١ مليار جنيه والباقي لـ ١٦ بنكا تعاملت معها شركات لكح . ولكنه عاد بعد الاتفاق علي تسوية ديونه مع البنوك ورشح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن دائرة الظاهر واستطاع الحصول علي العضوية إلا أن المحكمة قضت ببطلان عضويته لحمله جنسية أخرى وهرب إلى باريس وعاد بعد عشر سنوات عام ٢٠١٠ بعد أن وقع بنك مصر معه إتفاقية تسوية في لندن عام ٢٠٠٩، ولكن التسوية كانت سياسية حيث لم يسدد رامي لكح أقساط جدولة ديونه لبنك مصر، وبدأت المشاكل مع البنك .

١٠- في عام ٢٠٠٠ صدر قرار من المدعى الاشتراكي بمنع رجل الأعمال مصطفى محمد البليدى وزوجته وأولاده من التصرف في أموالهم وقد هرب من مصر في منتصف يوليو ٢٠٠٠ م بعد أن باع معظم أملاكه في الشرقية والقاهرة والإسكندرية وقد تأخر قرار المنع الذي أصدره المدعي الاشتراكي لمده أسبوعين وكان بنك القاهرة وهو صاحب الشكوى ضد البليدى قد أوضح أنه مدين له

بمستحقات قيمتها٥٥٥ مليون و١٤٨ ألف جنيه في حين أن أملاكه لا تتجاوز ٢٠ مليون جنيه، وقد كان هروب البليدي وعجزه عن سداد مديونياته مفاجئه كبيره للجميع حتى أن البعض تساءل عما إذا كان البليدي عاجزا عن سداد مديونياته فمن يسدد علي اعتبار أن البليدي رجل أعمال بارز ويحظى بسمعه لا باس بها.

١١- **هروب رجل الأعمال أحمد خفاجة:** بـ ٣٥٠ مليون جنيه.

١٢- **محمود هيمن:** ملك الأخشاب بالإسكندرية ب ٤٠ مليون جنيه .

١٣- **ماهر قيصر:** بـ ٢٥ مليونا من بنك فيصل .

١٤- **عمرو النشرتي:** ٦٠٠ مليون جنيه .

١٥- **عائله الهواري:** كان نصيبها حوالي ٢ مليار جنيه منها ١٥٠٠ مليون لحاتم الهواري فقط .

كارثة عبارة السلام ٩٨

تحاول أن تصوره الدولة علي أنه قضاء وقدر رغم أن راح ضحيته مئات المصريين الغلابة وتحمي صاحب الشركة المالكة للعبارة . تم تهريبه للخارج وهو يمثل نموذج صارخ من التزاوج بين رجال الأعمال والسلطة وذلك علي الرغم من أن الإجراءات القانونية والضمانات الإجرائية يمكن التحايل عليها بالفساد والمحسوبية والغريب أن الشركة التي تملك العبارة ٩٨ هي صاحبة كارثة عبارة سالم اكسبريس والسلام ٩٥، وتمتلك أسطول من السفن للنقل البري، ولكن الشركة فوق القانون ولا تحاسب عن أخطائها،ولا تخضع لإجراءات السلامة والأمن.[١]

قضية نواب القروض

قضية نواب القروض تعد من أضخم قضايا المال في الشرق الأوسط لما حوته

(١) جريدة المصري، ٩ فبراير ٢٠٠٦.

من أرقام تميزت بها وكانت ذات خصوصية شديدة، من حيث عدد المتهمين الذي بلغ ٣٢ متهما، وعدد الدوائر القضائية التي باشرت القضية وبلغت ١٢ دائرة وهو ما لم يحدث في تاريخ القضاء المصري على الإطلاق، وعدد أوراق التحقيقات التي بلغت حتى هذا العام ١٠٠ ألف ورقة، وحجم الأموال التي تم الاستيلاء عليها بلغت ٨٠٠ مليون جنيه مصري، تُوفي عدد من القضاة أشهرهم المستشار حسيب البطراوي رئيس استئناف القاهرة أثناء نظره للقضية. ومات اثنان من المتهمين هما عيسى العيوطي رئيس مجلس إدارة بنك النيل، ورجل الأعمال محمد حسين صالح، كما شهدت هذه القضية هروب عدد كبير من المتهمين هم عضو مجلس الشعب محمود عزام وزوجته علية العيوطي العضو المنتدب لبنك النيل إلى فرنسا، وصدر قرار من السلطات الفرنسية بعدم تسليمهما للسلطات المصرية، وهروب رجل الأعمال أشرف لبيب الذي أعاده الانتربول من بيروت، إلى جانب عدد آخر من رجال الأعمال الذين مازالوا هاربين وهم رجل الأعمال حسام المناوي وأحمد إيمان عدلي مدير الائتمان في بنك الدقهلية التجاري وقد مرت هذه القضية بمراحل عدة حتى انتهت إلى ما آلت إليه، بدأت بتداولها أمام محكمة شمال القاهرة في عام ١٩٩٧ والتي استمرت بها على مدى عام ونصف العام انتهت بتنحي المستشار سمير أبو المعاطي رئيس المحكمة بعد اكتشاف محامي المتهمين أن الشاهد الرئيسي في القضية هو والد زوجة رئيس المحكمة. وفي عام ١٩٩٩ صدر قرار المحكمة بمحاكمة المتهمين محبوسين، وتولت محكمة جنوب القاهرة نظرها وأصدرت في عام ٢٠٠٠ حكمها بالسجن عشر سنوات لسبعة متهمين والسجن لمدد تراوحت من ٢ ـ ٥ سنوات لعشرة آخرين، وسنة مع إيقاف التنفيذ لـ ١٥ آخرين وتم الطعن في الحكم أمام محكمة النقض بعد قيامهم بتسديد كافة المبالغ المستحقة فتم إخلاء سبيلهم بكفالة ٢٠ ألف جنيه لكل منهم إلا أنه صدر قرار مفاجئ من رئيس

المحكمة المستشار عزت العشماوي بمحاكمتهم محبوسين، وبعدها تم رفض سماع أقوال الدفاع والشهود، وأصدر حكمه في عام ٢٠٠٢ بعقاب ٢٤ متهما بالسجن لمدد تراوحت بين ١٢و ١٥ سنة ورد مليار جنيه للبنوك رغم قيامهم بردها، أما باقي المتهمين الذين صدرت ضدهم أحكام غيابية فقد طعنوا في الحكم أمام محكمة النقض التي قضت بإلغاء مسألة رد الأموال بعد التأكد من السداد، وأيدت الحكم بسجن لباقي المتهمين حتى أعيد فتح ملف القضية لأربعة متهمين الذين صدر لهم الحكم بالبراءة في يناير ٢٠٠٦ وأفرج علي مجموعة أخري في مايو ٢٠٠٧ ومتبقي ستة يتوقع الإفراج عنهم عام ٢٠١١.

صفقة البنك المصري الأمريكي وتورط وزراء

صاحب عملية بيع حصة بنك الإسكندرية (تبلغ ٢٤ ٪) في البنك المصري الأمريكي لبنك كاليون الفرنسي الكثير من الأسئلة المفتوحة ذلك أن بنك كاليون الفرنسي يمتلك ربع أسهمه في مصر شركة يساهم فيها الوزيران أحمد المغربي ٣٪ ومحمد لطفى منصور ٢٢ ٪ وتحمل الشركة لقب عائلتهما (الوزيران أبناء خالة) وقعت صفقة بيع البنك المصري الأمريكي بعد خمسة أيام فقط من تشكيل الوزارة التي ضمت في تشكيلها ثمانية من رجال الأعمال وأرسيت الصفقة على الشركة التي يساهم فيها الوزيران وبسعر أقل من سعر السهم في البورصة وبمقارنة بسيطة بين البنكين نكتشف أن البنك الصغير كاليون مصر هو الذي اشترى البنك المصري الأمريكي الأكبر منه حجما حيث يبلغ عدد أسهم كاليون مصر حوالي ثمانية ملايين ونصف المليون سهم ولا يزيد ربحه المتوقع في عام ٢٠٠٥ عن ٥٨ مليون جنيه ويقترب حجم ودائعه من سبعة مليارات جنيه مصري بينما يبلغ عدد أسهم البنك المصري الأمريكي حوالي ٦٤ مليون سهم وربحه في السنة الأخيرة يصل إلى ٢٥٠ مليون جنيه وحجم ودائعه يتجاوز الثمانية مليارات جنيه.

ثالثًا : الدور السياسي لرجال الأعمال

فتحت التغيرات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الباب أمام رجال الأعمال للقيام بدور أكبر في العملية السياسية، وقد برز دورهم بشكل دفع الكثيرين إلى القول بأنهم يصنعون السياسة الاقتصادية للدولة ويؤثرون في صناعة القرار السياسي. ومال أغلب رجال الأعمال إلى الإحجام عن المشاركة في الانتخابات أو الدخول في عضوية الهيئة التشريعية أو الأحزاب السياسية حتى منتصف الثمانينيات، ثم شهد النصف الثاني من هذا العقد تصاعداً ملحوظاً في الاتجاه المعاكس، حيث بدأ بعض رجال الأعمال في استخدام عضويتهم النشطة داخل الحزب الوطني الحاكم كوسيلة للتنسيق مع كبار مسئولي الدولة، في الوقت الذي وجد الحزب الوطني في هؤلاء القدرة علي التمويل والإنفاق علي الحملات الانتخابية والفوز المضمون مما شجعه علي ترشيحهم.

وتعتبر أيام حقبة الإصلاح الاقتصادي هي العلامة الفارقة في تاريخ رجال الأعمال من حيث زيادة نفوذهم في المجتمع وقدرتهم علي صناعة القرار، ودعم الدولة لهذا الدور ومشاركتهم في تشكيل الحكومة الأخير (حكومة نظيف) وتعددت آليات مشاركة رجال الأعمال للاقتراب أكثر من عالم السياسية وصنع القرار بحثاً عن مزيد من النفوذ الذي يضمن تأمين مصالحهم الاقتصادية وذلك أما عن طريق التواجد المباشر في بعض قنوات صنع واتخاذ القرار مثل البرلمان لضمان إصدار تشريعات جديدة معبره عن مصالح التشكيلة الاجتماعية الجديدة الآخذة في التبلور أو تجميد قوانين وقرارات قائمة مضادة لهذه المصالح، أو تعطيل قرارات

مضادة لها ، كذلك القرب من صانعي القرار عن طريق الالتحاق بالحزب الحاكم أو عن طريق توجيه الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة، أو من خلال المنتديات الفكرية التي تعكس مواقفهم من قضايا السياسة الداخلية والخارجية.(١)

لعب رجال الأعمال خلال هذه الفترة دوراً كبيراً في الحياة السياسية والتأثير على صناعة القرار السياسي من خلال:

١ـ التقرب من قمة النظام السياسي.

نجح رجال الأعمال في الاقتراب من المواقع المؤثرة داخل هيكل عملية صنع القرار، وهو ما يؤكده العديد من المؤشرات، مثل اصطحاب الرئيس لكبار رجال الأعمال في جولاته الداخلية والخارجية، واشتراك وزارة الخارجية مع بعض رجال الأعمال في تنظيم زيارات لأعضاء الكونجرس الأمريكي، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن والمعروفة باسم Door Knock visit بعثة طرق الأبواب وذلك للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوى بخصوص التعاون الثنائي ودور القطاع الخاص.(٢) واللقاءات المستمرة من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقد بمنظمات رجال الأعمال مع كبار المسئولين بالدولة والوزراء.

٢ـ مجلس الشعب

برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة تزايد إقبال رجال الأعمال على ترشيح أنفسهم كأعضاء في البرلمان، اكتساباً لمكانة سياسية متميزة تتيح لهم مزيداً من النفوذ والسلطة من جانب، وتسمح بمزيد من التسهيلات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية

(1) رجال الأعمال والسياسة في مصر (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، أحوال مصرية ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٣) ص ١٣٣

(2) وردة هاشم، حدود الدور السياسي لرجال الأعمال في مصر، مرجع سابق، http://acpss.ahram.org.eg/ahram

من جانب آخر، ووجود عدد من رجال الأعمال داخل البرلمان ليس خطيئة أو وضعاً استثنائياً، ولكن القلق أن وصول البعض منهم ارتبط بحجم الإنفاق الضخم أثناء الانتخابات. (١)

ووجود عدد كبير في مجلسي الشعب الشورى وسيطرتهم علي كثير من الجان يجعلهم قادرون علي صناعة القرار من خلال طرح وجهات نظرهم واستمالة أعضاء المجلس الآخرين لآرائهم، وهم بطبيعة الحال يستخدمون هنا حقوقهم الدستورية مثل غيرها من أعضاء المجلسين، وإلا أنهم يتميزون عن الأعضاء الآخرين بنفوذهم ومواردهم المالية. وشهدت انتخابات مجلس الشعب أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠ حضوراً لرجال الأعمال وفوز عدد كبير منهم،وتزايد عددهم بصفة مستمرة داخل المجلس ففي انتخابات ٢٠٠٠ ، فقد شهدت إقبالا واضحاً من رجال الأعمال للترشيح، وصلا عددهم إلى حوالي ١٢٠ عضواً، وتولوا رئاسة عدد من لجان مجلس الشعب المهمة في مقدمتها لجنة الخطة والموازنة واللجنة الاقتصادية ولجنة السكان. (٢)

تلفت دراسة (ياسر كاسب٢٠٠٤) النظر إلى تزايد مشاركة رجال الأعمال في مجلس الشعب بنسبة ارتفاع ٢٤٪ خلال مجلس ٢٠٠٠مقارنة بمجلس١٩٩٥ علي الرغم من أن عددهم زاد بنسبة ٥٪ فقط. ووصل عدد المرشحين من رجال الأعمال في مجلس الشعب الأخرى (٢٠٠٥) نحو ١٤٨٠ مرشحاً من إجمالي ٥٤١٠ مرشح للانتخابات يتنافسون علي ٤٤٤ مقعداً فقط. (محمد فايز ومختار شعيب ٢٠٠٥)

٣ـ الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب المستوي الثاني لتواجد رجال الأعمال في هيئات ذات صلة بدوائر

(1) مصطفي الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح (القاهرة: دار الشروق ،٢٠٠٤) ص ٤٤.

(2) مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص١٩٠.

صنع القرار هو التواجد كأعضاء نشطين وشغل المستويات القيادية في الأحزاب السياسة، خاصة التي تتبني برامج تنص علي تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية وتقليص دور القطاع العام، ومن أهم هذه الأحزاب، الحزب الوطني الحاكم، وحزب الوفد الجديد ودخول رجال الأعمال إلى الحزب الوطني يتم علي أساس صفاتهم وأنشطتهم المالية والتجارية، ولا يميل رجال الأعمال إلى الدخول في أحزاب المعارضة،باستثناء وجود عدد منهم في بعض الأحزاب مثل الوفد. ويحقق دخول رجال الأعمال الأحزاب وخاصة الحاكم مزايا منها مناقشة أدق قضايا السياسة والاقتصادية علي أعلي المستويات وفي اجتماعات يعقدها رئيس الدولة مع مجموعة تشمل رئيس الحكومة والوزراء المختصين.(١) ومساند أجهزة الحكومية – خاصة الشرطة – للمرشح، الأمر الذي وصل في بعض الدوائر إلى إغلاق لجان الانتخابات بواسطة الشرطة ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم لضمان فوز مرشح الحزب الوطني.(٢)

٤ـ امتلاك الصحف ووسائل الإعلام.

يسعى رجال الأعمال إلى التأثير علي صناعة القرار والتواصل مع الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام والمراكز البحثية والفكرية التي تتيح لهم الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، وتحول نفوذ رجال الأعمال في الأيام الأخيرة إلى امتلاك الصحف، فصحيفة العالم اليوم وهي اقتصادية يومية، مملوكة لأحد رجال الأعمال بالإضافة إلى تنامي هذه الظاهرة خاصة الصحف القبرصية حيث يمتلك رجال الأعمال عدد منها وهناك صحف متخصصة في مخاطبة رجال الأعمال فقط مثل المال

(1) مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩/ ٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص١٩٠.

(2)انتخابات ٢٠٠٠ قيود قانونية(القاهرة: تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ٣٣ .

وعالم المال والاقتصادية وغيرها من الصحف المنتشرة حالياً. ويعتبر الإعلان في الصحف أحد قنوات التأثير غير المباشر علي الصحف، والتي أصبحت تعتمد علي الإعلانات في تمويل نفقاتها بأكثر بكثير من اعتمادها علي مجرد التوزيع.[1] وهو ما يجعل رجال الأعمال قادرين علي التأثير من الصحف غير المملوكة لهم، أو استخدام بعضها في الدفاع عن مواقفهم، وامتلك رجل الأعمال رضا إدور صحيفة الدستور ، وغير من سياستها التحريرية من دفع ٧٤ صحفي إلى الاعتصام في نقابة الصحفيين . وكان يشاركه في الملكية الدكتور السيد البدوي صاحب قنوات الحياة الفضائية ورئيس حزب الوفد من عام ٢٠١٠، إلا أنه انسحب بعد ظهور الأزمة . والمصري اليوم تخضع لملكية رجال الأعمال أمثال نجيب ساويرس . وأكمل قرطام ، وصلاح الديب ورغم انتشارها ونجاحها لا تقترب من ملاكها ، وجريدة البديل الذي رفض رجال الأعمال الاستمرار في دعمها فتوقفت . وهذا يظهر مدى سيطرة رجال الأعمال على الصحافة والإعلام .



(١) المرجع السابق، ص١٩٣.

دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس



الفصل الرابع

رجال الأعمال في الصحف المصرية الشكل وعناصر الإبراز

شهدت قضايا رجال الأعمال اهتمام متزايد في الصحف المصرية ، وبدأت الصحف في زيادة المساحة المخصصة للاقتصاد ، وذلك ليتوافق مع توجه الدولة نحو رجال الأعمال إلي جانب زيادة المساحة الإعلانية لهم، وتخصيص صفحات خاصة لتناول قضاياهم بالمخالفة لميثاق الشرف الصحفي حيث يتم تقديم المادة الإعلانية في شكل مادة تحريرية مما يضلل القارئ ويظهر ذلك واضحا في جريدة الأهرام.

ورصدت دراسة تحليل مضمون [1] صحيفتي الوفد والأهرام [2] ، خلال الفترة

---

(1) دراسة قام بها المؤلف ضمن رسالة ماجستير عن صور رجل الأعمال في الصحف المصرية وتضمن ثلاثة محاور: المحور الأول: (تحليل عام) للتعرف علي ملامح وسمات الصورة النمطية لرجال الأعمال في الصحف المصرية محل الدراسة. والمحور الثاني:(تحليل زمني) للتعرف علي مدي تغير الصورة النمطية لرجال الأعمال خلال ثلاث فترات زمنية. والمحور الثالث: (تحليل مقارن) للتعرف علي مدي الاتفاق والاختلاف بين ملامح صورة رجل الأعمال في جريدتي الأهرام والوفد. وقد تم اختيار المحاور الثلاثة حتى يتمكن الباحث من الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار العوامل التي تعوق العرض المتوازن للمضامين الصحفية كما في (نظرية بناء المعني) وهي: سياسة الجريدة وتوجهاتها العامة وطبيعة النظام السياسي وأيديولوجية الدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ، وذلك من خلال تحليل مضمون ٢٠ حدثاً وقضية تمس رجل الأعمال في جريدتي(الأهرام والوفد) ، وتم اختيار الأحداث والقضايا بمشاركة بعض من أساتذة الاقتصاد رجال الاعمال وخبراء المصارف ومحرري الصحف في الأقسام الاقتصادية.

(2) جاء اختيار وسيلة الصحف كوسيلة إعلامية لتحليل المضمون لما اتفقت عليه الدراسات السابقة من أهميتها بالنسبة للقارئ وقادة الرأي وصناع السياسة لما تتمتع به من مميزات ، فقد احتلت الصحافة المركز الأول في تشكيل الصورة الذهنية لدي الشباب المصري عن دولة إسرائيل. (أحمد عبد المغيث، ١٩٩٣) وجاءت في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها الشباب للحصول علي المعلومات والأخبار المتعلقة بالقضايا العربية. (مي إبراهيم حمزة ، ٢٠٠٦) ومن أهم الوسائل التي يتعرض لها الشباب المصري وقادة الرأي (أحمد عبد المغيث، ١٩٩٣) و(إسلام سعد ،٢٠٠٧) و(أماني ألبرت، ٢٠٠٤) بالإضافة إلي خبرة الباحث في مجال العمل الصحفي والتي تزيد علي عشر سنوات. وجاء اختيار جريدتي الأهرام والوفد لما اتفقت عليه أيضا الدراسات السابقة من أهميتها وقدرتها علي=

من (١٩٩١ إلي ٢٠٠٦) [1] اهتمام كبير برجال الأعمال من حيث الشكل والمضمون

=التأثير، فقادة الرأي يفضلون صحيفتي الأهرام والوفد. (أماني ألبرت، ٢٠٠٤) وجريدة الوفد في مقدمة الصحف لدي قادة الرأي وتتميز بصور إيجابية لديهم مثل: صادقة وشجاعة وكبيرة وعريقة ومعتدلة وسياستها التحريرية واضحة. (أماني ألبرت، ٢٠٠٤) وارتفاع نسبة قراءة الصحف المصرية من قبل المبحوثين، وتصدرت صحيفة الأهرام الصحف القومية وجريدة الوفد تصدرت الصحف الحزبية . (وليد محمد عبد الهادي، ٢٠٠٧) ووجدت دراسة(محمود خليل، ١٩٩٨) وجود علاقة بين الإقبال علي قراءة جريدة الوفد وتبني اتجاهات سلبية عند تقييم الأداء الحكومي من جانب القراء.

(١) تم إجراء تحليل زمني للأحداث من خلال ثلاث فترات الأولي: (١٩٩١ -١٩٩٧) جدول رقم (٩٧) والثانية: (٢٠٠٠ -٢٠٠٣) جدول رقم(٩٨) والثالثة: (٢٠٠٤ -٢٠٠٦) جدول رقم (٩٩)، وقد تم اختيار الفترات الثلاث تمثل كل فترة سمات مشتركة، وتغيراً في هيكل الفرص لصالح رجال الأعمال، ففي الفترة الأولي شهدت بداية للإصلاح الاقتصادي وقانون قطاع الأعمال وتحرير سوق النقد، إلا أن النظام السياسي في تجاهل مشاركة رجال الأعمال في هذه الفترة، وفي الفترة الثانية تعامل النظام مع بعض رجال الأعمال بطرق بوليسية، فكانت ظاهرة التعثر في الجهاز المصرفي وظهور هروب بعض رجال الأعمال وظهور قضية نواب القروض والتي أحدثت ردود فعل كبيرة وكان لها تأثير سلبي كبير علي صورة رجل الأعمال والفترة الثالثة وهي دخول رجال الأعمال الوزارة والذي يعتبر تحولاً كبيراً في هيكل الفرص لرجال الأعمال، وبالتالي مشاركتهم في الحكم وصناعة القرار. وقسمت الفترات الزمنية كالتالي:

الفترة الزمنية الأولي للدراسة التحليلية(١٩٩١ - ١٩٩٧)

تحرير سوق النقد الأجنبي ٢٦ فبراير ١٩٩١	11 فبراير إلي ١١ مارس
قانون قطاع الأعمال(١٢ يونيو١٩٩١)	6 يونيو إلي ٦يوليو
قانون سوق المال (وافق عليه مجلس الشعب ٢١ يونيو ١٩٩٢)	6 يونيو إلي ٦ يوليو
سجن احمد الريان (٢٩ ابريل ١٩٩٣) نموذج لتوظيف الأموال	14 ابريل إلي ١٤ مايو
انتخابات مجلس الشعب (٢٩ نوفمبر ١٩٩٥)	14 نوفمبر إلي ١٤ ديسمبر
قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ٦ مايو ١٩٩٧	21 ابريل إلي ٢١مايو

الفترة الزمنية الثانية للدراسة التحليلية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)

نواب القروض الحكم بالسجن (٢٥ يونيو٢٠٠٠)	14يونيو إلي ١٤ يوليو
التحفظ علي ممتلكات مصطفي البليدي وأسرته(٣٠يوليو٢٠٠٠)	15يوليو إلي ١٥اغسطس

في نهاية عام ٢٠٠٦ علي الرغم من ندرة الأخبار التي تناولت رجال الأعمال في بداية ١٩٩١، ولم تقتصر قضايا رجال الأعمال علي الصفحة الاقتصادية فقط بل شملت معظم الصفحات الداخلية والخارجية.

١ـ رجال الأعمال محور الاهتمام:

جاء أصحاب الأعمال في المركز الأول كمصدر للمعلومات المنشورة بنسبة ١٩,٧٥٪، كما في الجدول السابق رقم (١) ويليهم المسئولون الحاليون بنسبة ١٧٪، وأعضاء مجلس الشعب بنسبة ١٥,٣٪، ويليهم خبراء وأساتذة الاقتصاد ٨,٧٪، وجاء في المركز الخامس المصادر غير المحددة أو المجهولة بنسبة ٧,٩٪، والسادس قيادات الأحزاب ٧,٦٪، والسابع المصادر القضائية ٦,٦٪، والثامن خبراء المصارف والتاسع المسئولون السابقون والعاشر خبراء وأساتذة القانون ٢,٣٪،

=

رامي لكح ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	3أغسطس إلي ١٣ سبتمبر
تحرير سعر الصرف ٢٩ يناير ٢٠٠٣	14يناير : ١٤ فبراير
قضية حسام أبو الفتوح ودينا(الحكم بالحبس في ٢٣ مارس ٢٠٠٣)	8مارس إلي ٨ ابريل
قانون البنوك (٣٠ مايو ٢٠٠٣)	15مايو إلي ١٥ يونيو

الفترة الزمنية الثالثة للدراسة التحليلية (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

حكومة نظيف و دخول رجال الأعمال(٩ يوليو ٢٠٠٤)	(٢٤يونيو إلي ٢٤ يوليو)
خنض الجمارك ٩ سبتمبر ٢٠٠٤	(٢٤ أغسطس إلي ٢٤ سبتمبر)
اتفاقية الكويز(التوقيع في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤)	(شهر ديسمبر)
تعديل قانون البنك المركزي ٢١دسيمبر ٢٠٠٤	(٦ ديسمبر إلي ٦ يناير)
قانون الضرائب ٧ يونيو ٢٠٠٥	(٢٢ مايو إلي ٢٢ يونيو)
انتخابات مجلس الشعب (٩نوفمبر ٢٠٠٥)	(٢٤ أكتوبر إلي ٢٤ نوفمبر)
براءة نواب القروض ٢٨ يونيو ٢٠٠٦	(١٣ يونيو إلي ١٣ يوليو)
تعديل الدستور ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦	(١١ ديسمبر٢٠٠٦ إلي ١١ يناير٢٠٠٧)

وكان المواطنون المصدر الأخير بنسبة ٥,١٪. ويشير إلي هذا إلي أن أصحاب الأعمال كانوا المصدر الأول للمضامين مما يعطي مؤشراً علي أهمية أصحاب الأعمال كمصدر للمعلومات، وحرص الصحف محل الدراسة علي تناول آرائهم في القضايا والأحداث المتعلقة بهم، إلا أنه يلاحظ أن آراء رجال الأعمال تكون فيما يتعلق بالقضايا والأحداث الإيجابية أو الخاصة بصدور قانون أو قرار، ويتم تجاهل آرائهم في الأحداث السلبية مثل حبس الريان أو مصطفي البليدي أو نواب القروض حيث يتم الاكتفاء بما يتم في المحاكمة دون سماع أقوال رجال الأعمال. فمثلا يتم اتخاذ أراء رجال الأعمال فيما يخص دخولهم الوزارة، فرئيس جمعية الأعمال الزراعيين (الدكتور سمير النجار) يري أنه إتجاه واضح وصريح لدعم الحكومة للقطاع الخاص واعتباره شريكاً أساسياً في التنمية، ويري الدكتور عبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن القطاع الخاص سيخرج العمل الحكومي من دهاليز المكاتب والبيروقراطية للعمل بفكر القطاع الخاص.[١] وأعلن المستثمر السعودي الوليد بن طلال رجل الأعمال أن تحرير سعر الصرف يعد خطوة جريئة ومهمة ويعكس الثقة الكبيرة في الاقتصاد المصري.[٢] وقد يرجع التركيز علي رجال الأعمال كمصدر في القضايا والأحداث الإيجابية فقط إلي عدم اهتمام الصحفي بالحصول علي مزيد من المعلومات، خاصة أن محرري الحوادث هم الذين يحررون مثل هذه القضايا، أو إلي رجال الأعمال الذين يفضلون الصمت في مثل هذه الأحداث.

وتفوق الجانب الإخباري علي المضامين الصحفية المقدمة عن رجال الأعمال، إن كان لم يعكس انخفاض التدخل الذاتي في المضامين المقدمة عن رجال الأعمال، حيث بلغت القوالب الصحفية التي يتدخل القائم بالاتصال بذاتها فيها بنحو ٤٥٪.

(١) جريدة الوفد،٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

(2) جريدة الأهرام ،٢٩ يناير ٢٠٠٣.

واحتل الخبر كما في الجدول (١)المركز الأول في القوالب الصحفية التي قدمت من خلالها المضمون الصحفي لرجال الأعمال بنسبة ٢٦,٥٪ بعدد تكرارات ١٤٠، ويليه التقرير الصحفي ٢٢٪، والتحقيق ٢٠٪، والعمود ١١,٩٪، والرأي ١١٪، وفي المركز السادس جاء الحديث ٢,٦٪، ويليه الكاريكاتير ٢٪، والافتتاحية ٠,٩٪، والمركز الأخير بريد القراء ٠,٦٪. وارتفع إجمالي المضامين التي تناولت رجال الأعمال من ٢٠٪ خلال الفترة الأولي (١٩٩١ – ١٩٩٧) إلي ٣٥,٥٪ خلال الفترة الثانية (٢٠٠٠ –٢٠٠٣) إلي ٤٤,٥٪ خلال الفترة الثالثة (٢٠٠٤–٢٠٠٦) وشغل الخبر المركز الأول في القوالب الصحفية التي قدم من خلالها المضمون الصحفي خلال الفترتين الأولي والثانية بنسبة ٦,٧٪ بعدد تكرارات ٣٥ تكراراً و١٠,٧٪ بعدد تكرارات ٥٧ تكراراً علي التوالي، في حين جاء التقرير في المركز الأول في الفترة الثالثة بنسبة ١٠,٧٪ بعدد تكرارات ٥٧ تكرار،في الوقت الذي جاء التقرير في المركز الثاني بنسبة ٤,٢٥٪ بعدد تكرارات ٣٤ تكرار في الفترة الأولي بعدد تكرارات ٢٥ تكراراً وجاء التحقيق في المركز الثاني في الفترتين الثانية والثالثة بنسبة ٨,٢٪ وبعدد تكرارات ٤٣ تكراراً وبنسبة ٩,٨٪ بعدد تكرارات ٥٢٪.

ويلاحظ ندرة الأخبار الاقتصادية المتعلقة برجال الأعمال في بداية التسعينيات نتيجة لأزمة الخليج واحتلال الكويت، فقد بدأت الحرب علي العراق لتحرير الكويت في ١٨ يناير ١٩٩١ وهو ما عرف بعاصفة الصحراء وسيطرت أخبار هذه الحرب علي معظم صفحات الأهرام والوفد. وهو ما أثر علي طبيعة الأخبار المنشورة ، وشهدت الفترة الأولي عدداً من الأحداث التي أثرت علي الاقتصاد المصري منها أزمة الخليج والتي أدت إلي خسائر تصل إلي ٢٧ مليار جنيه نتيجة لتخفيض تحولات العاملين بالخارج وتدهور السياحة، ودفعت مصر إلي توقيع إتفاقية مع الصندوق والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي، كما تم إسقاط ١٣,٣

مليار دولار ديونا خارجية عن مصر منها ١ , ٧ مليار دولار ديوناً عسكرية لأمريكا و٢ , ٦ مليار دولار إجمالي الديون المستحقة لدول الخليج نتيجة لمشاركتها في تحرير الكويت، وحدث ارتفاع كبير في سعر الدولار ليصل إلي ٥ , ٣ جنيه في السوق السوداء و٢٢٨ قرشا. [1] في الوقت الذي شهدت تزايد للمضامين الصحفية المتعلقة برجال الأعمال خلال الفترتين التاليتين، مما يشير إلي اهتمام الصحف برجال الأعمال، وتحول في هيكل الفرص لصالح رجال الأعمال.

ويوضح التحليل المقارن أن التقرير الصحفي يحتل المرتبة الأولي في الأهرام بنسبة ٦٧ , ٢٥٪ وبتكرارات بلغت ٦٧ خلال أحداث الدراسة، ويليها التحقيق الصحفي بنسبة ٩٨ , ٢٢٪ ، والخبر بنسبة ٣٠ , ٢٠٪ و الرأي بنسبة ٤٠ , ١٣٪ ، وجاء في ذيل القائمة الكاريكاتير بنسبة ٧٦ , ٠٪. في حين يحتل الخبر الصحفي المرتبة الأولي في الوفد بنسبة ٤٦ , ٣٢٪ من القوالب الصحفية كلها بتكرارات بلغت ٨٧ خلال أحداث الدراسة، ويليها التقرير بنسبة ٢٨ , ١٨٪ والتحقيق بنسبة ٥٣ , ١٧٪ و العمود بنسبة ١٧ , ١٤٪ في حين لم تنشر الوفد إلا مقالاً افتتاحياً حول الأحداث محل الدراسة وجاء في ذيل الفنون الصحفية الحديث الصحفي بنسبة ٧٤ , ٠٪. وهو ما يعكس تركيز جريدة الوفد علي الجانب الخبري، مما يعطها نوعاً من الموضوعية، حيث ينخفض التدخل الذاتي في المادة الخبرية، في الوقت الذي نجد الأهرام تركز علي التقرير الذي يكثر فيه التدخل الذاتي للقائم بالاتصال أو السياسة التحريرية للجريدة. واستخدمت الأهرام جميع القوالب الصحفية في عرض المضمون الخاص برجل الأعمال، في حين أن جريدة الوفد أغفلت المقال الافتتاحي. وكان للسياسة التحريرية ونمط الملكية تأثير علي اختيار القوالب الصحفية، فالوفد لم يهتم بالمقال الافتتاحي إلا في الأحداث المتعلقة بالحياة

(1) جريدة الأهرام وجريدة الوفد يناير وفبراير ١٩٩١.

السياسية(التعديلات الدستورية) أو الخارجية علي سبيل المثال الحرب علي العراق ورفض التدخل العسكري ونشر صفحة كاملة في الأول (لا لضرب العراق) ، والأهرام استخدمت المقال الافتتاحي في عرض توجهات الدولة ، والحزب الحاكم.، عدم استخدام الكاريكاتير في الأحداث السلبية الخاصة برجال الأعمال، وفي مقابلة مع عمرو عكاشة رسام الكاريكاتير بالوفد (٥ فبراير ٢٠٠٨)حول أسباب هذه الظاهرة قال إن رسام الكاريكاتير يرسم في العموم حتى لا يقع تحت طائلة القوانين المتعددة، والتي تنتهي إلي سجن الصحفيين، مشيرا إلي أن الأحداث السلبية الخاصة برجال الأعمال يمكن أن تؤدي إلي الوقوع تحت طائلة القانون.

وقلة اعتماد الوفد علي الأحاديث الصحفية، قد يرجع إلي أنها جريدة معارضة ويخشى المسئولون من إجراء الحوارات الصحفية داخلها، لهذا ندرت الحوارات الصحفية مع المسئولين(دراسة أماني ألبرت،٢٠٠٤). وهذا ما أكد رئيس مجلس إدارة بنك في لقاء معه ، موضحًا أن الحديث للصحف المعارضة يأخذ عليهم .

القوالب	تحليل عام		تحليل زمنى						تحليل مقارن			
			١٩٩١-١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
الخبر	١٤٠	٢٦,٤٦	٣٥	٦,٦٩	٥٧	١٠,٧٧	٤٨	٩,٠٧	٥٣	٢٠,٣	٨٧	٣٢,٤٦
التحقيق	١٠٧	٢٠,٢٢	١٢	٢,٢٦	٤٣	٨,١٢	٥٢	٩,٨٢	٦٠	٢٢,٩٨	٤٧	١٧,٥٣
حديث	١٤	٢,٦٤	٨	١,٥٥	١	٠,١٨	٥	٠,٩	١٢	٤,٥٩	٢	٠,٧٤
تقرير	١١٦	٢١,٩٢	٢٥	٤,٧٢	٣٤	٦,٤	٥٧	١٠,٧٧	٦٧	٢٥,٦٧	٤٩	١٨,٢٨
افتتاحية	٥	٠,٩٤	٢	٠,٣٧	١	٠,١٨	٢	٠,٣٧	٥	١,٩١	٠	٠
رأى	٥٩	١١,١٥	١١	٢,٠٧	١٩	٣,٥٩	٢٩	٥,٤٨	٣٥	١٣,٤	٢٤	٨,٩٥
عمود	٦٣	١١,٩	١٢	٢,٢٦	١٨	٣,٤	٣٣	٦,٢٣	٢٥	٩,٥٧	٣٨	١٤,١٧
كاريكاتير	١١	٢,٠٧	٠	٠	٦	١,١٣	٥	٠,٩	٢	٠,٧٦	٩	٣,٣٥
بريد قراء	٣	٠,٥٦	١	٠,١٨	٩	١,٧	٤	٠,٧٥	٢	٠,٧٦	١٢	٤,٤٧
أخرى	١١	٢,٠٧	١٠٦	٢٠,٠٣	١٨٨	٣٥,٥٣	٢٣٥	٤٤,٤٢	٢٦١	١٠٠	٢٦٨	١٠٠
الإجمالى	٥٢٩	١٠٠										

جدول (١) القوالب الصحفية التي قدمت من خلالها المضمون

٢ـ موقع المضمون في الصحيفة

وتفوقت المضامين المنشورة في الصفحات الأخرى عن المتخصصة، بما يعني أن قضايا وأحداث رجال الأعمال لا تقتصر علي الصفحة الاقتصادية ، وإنما تتوزع علي معظم الصفحات الداخلية والخارجية والأخيرة، وهو ما يعكس اهتمام الصحف برجال الأعمال ،ووردت المضامين المنشورة عن رجال الأعمال في الصفحات الداخلية بنسبة ٥ , ٣٦٪، ويليها الصفحات المتخصصة ٣ , ٣٦٪، والصفحة الأولي ٦ , ٢٠٪، والأخيرة ٧ , ٥٪، في الملاحق ٩ , ٠٪ والذي اقتصر علي صحيفة (الأهرام) فقط، حيث لم تنشر (الوفد) ملاحق صحفية وفقا للتحليل العام.

ويلاحظ تطور في الصفحات المتخصصة (الاقتصاد) الخاصة برجال الأعمال، حيث كانت مقصورة علي ثلثي صفحة في الأهرام، والثلث الآخر مخصص لمؤشرات البورصة وفي أيام محددة عام ١٩٩١ ، وأصبحت تحتل صفحتين يوميتين في الأسبوع، بالإضافة إلي مؤشر البورصة في عام ٢٠٠٥ ، مع وجود صفحات متخصصة.[(١)]

شهد موقع القوالب في الصحيفة تزايداً مستمراً خلال المراحل الزمنية الثلاث، حيث ارتفع من ١٠٦ تكرارات بنسبة ٢٠٪ ،خلال الفترة الزمنية الأولي إلي ١٨٨ تكرار بنسبة ٣ , ٣٥٪ خلال الفترة الزمنية الثانية إلي ٢٣٥ تكراراً بنسبة ٤ , ٤٤ ٪ خلال الفترة الزمنية الثلاثة. واحتلت الصفحات المتخصصة المركز الأول في الفترتين الأولي والثانية بنسبة ٣ , ٨٪ وبعدد تكرارات ٤٤ تكرار، وبنسبة ٣ , ١٣٪ وبعدد تكرارات ٧٠ تكرار، في حين جاءت الصفحات الداخلية في المركز الأولي في الفترة الثالثة بنسبة ٦ , ١٨٪ وعدد تكرارات ٩٩ تكراراً.كما في التحليل الزمني في

(١) هي صفحات تترك للمحرر ينشر فيها ما يريد بعيد عن (حارس البوابة) وتكون مدفوعة الآجر أو إعلانية في شكل تحريري، وقد تم استبعاد هذه الصفحات من تحليل المضمون لأنها تعتبر صفحات إعلانية ولم تشمل الدراسة المادة الإعلانية.، ويقصد بالصفحات المتخصصة (صفحات الاقتصاد أو الحوادث أو السياسة الخ).

الجدول (٢) ويرجع ذلك إلي صغر المساحات المخصصة للأقسام الاقتصادية (ثلث صفحة يومية في الأهرام وثلث صفحة للوفد أسبوعية في الفترة الأولي) ، وانعكس أوضاع المجتمع الداخلية والخارجية في الفترة الأولي والثانية والثالثة مثل (حرب الكويت وحوادث الإرهاب والأزمات الاقتصادية)، فكان لها الأولوية علي صفحات الأهرام والوفد، فمثلاً تحرير سوق النقد الأجنبي (١٩٩١)وقانون قطاع الأعمال(١٩٩١) وقانون سوق المال(١٩٩٢) وقانون ضمانات حوافز الاستثمار(١٩٩٧) وتحرير سعر الصرف (٢٠٠٣)وقانون البنوك(٢٠٠٣) قضايا تمت مناقشتها في صفحة الاقتصاد وسجن الريان(١٩٩٣) ونواب القروض(٢٠٠٠) والتحفظ علي ممتلكات مصطفي البليدي(٢٠٠٠) وقضية حسام أبو الفتوح(٢٠٠٣) تم مناقشتها علي صفحات الحوادث ويتبقى قضيتان فقط هما انتخابات مجلس الشعب (١٩٩٥) ورامي لكح(٢٠٠١) فتم مناقشتهما علي الصفحات الداخلية وأحيانا المتخصصة. في حين أن حكومة نظيف (٢٠٠٤) وتعديل قانون البنك المركزي (٢٠٠٤)واتفاقية الكويز(٢٠٠٤) وانتخابات مجلس الشعب(٢٠٠٥) وتعديل الدستور(٢٠٠٦) تم مناقشتها أكثر في الصفحات الداخلية،في حين أن قانون الضرائب (٢٠٠٤) و براءة نواب القروض فكان في الصفحات المتخصصة.

إحتلت الصفحات المتخصصة في جريدة الأهرام المرتبة الأولي بنسبة ٧٣, ٥١٪ بنسبة تكرار ١٣٥ من أحداث الدراسة ، وتليها الصفحات الداخلية بنسبة ٠٣, ٣١٪ ، والصفحات الأولي بنسبة ٤٠, ١٣٪ ، وفي حين جاء في ذيل القائمة الصفحات الأخيرة والملاحق بنسبة ٩١, ١٪. أما جريدة الوفد، فالصفحات الداخلية احتلت المرتبة الأولي بنسبة ٧٩, ٤١٪ ، وتليها الأولي بنسبة ٦١, ٢٧٪ ، والداخلية المتخصصة بنسبة ٣٢, ٩٪، وفي ذيل القائمة الصفحات الأخيرة بنسبة ٣٢, ٩٪. كما في التحليل المقارن في الجدول(٢)

إختلفت الصحيفتان في أن الوفد أعطت للأحداث المتعلقة برجال الأعمال أهمية أكبر من خلال نشرها في الصفحة الأولي والتي بلغت نسبتها ٦, ٢٧٪ من إجمالي ما نشر في الوفد بعدد تكرارات ٧٤ خبراً، في حين أن جريدة الأهرام بلغت نسبة ما نشر في الصفحة الأولي ٤٠, ١٣٪ بعدد تكرارات ٣٥ خبراً.

إختلاف الاهتمامات بين الصحيفتين، ففي الوقت الذي تفتح فيه الأهرام الصفحات الأولي للأخبار الرسمية والخارجية ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء حتى العادية والمستهلكة منها، نجد أن الوفد يخصص الصفحات الأولي للأخبار التي تكشف عن القضايا السياسية وقضايا الفساد وحقوق الإنسان ،والمشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية، والتركيز علي الجوانب السلبية أكثر من الإيجابية، وتتفق الصحيفتان (الأهرام والوفد)في مراحل تطور الصفحات الاقتصادية، وإن كانت الأهرام تعطي مساحة أكبر للصفحات الاقتصادية لما تتمتع بها من إمكانيات مادية ، ففي الوقت الذي كانت تمثل ثلث صفحة يومية في الأهرام منذ بداية التسعينيات، ثم تحولت إلي صفحة في نهاية التسعينيات، وإلي صفحتين منذ عام ٢٠٠٣ تقريبا إلي جانب نشر مؤشرات سوق المال طوال هذه الفترة. وهو ما يعبر عن اهتمام كبير من قبل جريدة الأهرام بالأحداث الاقتصادية، ودعم دور القطاع الخاص، نجد أن الصفحات الاقتصادية في جريدة الوفد تطورت من ثلث صفحة أسبوعية في بداية التسعينيات، إلي نصف صفحة يومية ما عدا العدد الأسبوعي (الخميس)، في نهاية التسعينيات، إلي صفحة يومية بها مؤشرات سوق المال ما عدا العدد الأسبوعي (الخميس)، وهو تحول يصاحب تنامي دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في الدولة، وقدمت الوفد في عام ١٩٩٧ صفحة كاملة لحركة تداول الأوراق المالية في البورصة كتب عليها خدمة لرجال المال والأعمال، وهو ما يعطي دلالة إلي أن الصحف زادت المساحة للقطاع الخاص بما يتفق مع أيديولوجية الدولة، وفتح

قنوات اتصال مع رجال الأعمال.

ظهور الصفحات الإعلانية في شكل تحرير سواء في قطاعات العقارات أو البنوك أو غيرها، وهي تعتبر صفحات إعلانية في شكل تحرير، وتعتبر مظهراً من مظاهر الخلل في الصحافة حالياً، حيث يتم الخلط بين التحرير والإعلان، كما أنه مخالف لميثاق الشرف الصحفي. وهذا الخلل يظهر بوضوح في الأهرام، ونادراً ما يكون موجوداً في جريدة الوفد. وإذا كان مقبولا مهنيا وماليا وسياسيا، أن يدخل هذا المال عبر مسالكه الشرعية، -الإعلانات الصريحة- ، فمن غير المقبول مهنيا وأخلاقيا ، أن يتسرب هذا المال عبر مسالك أخري غير شرعية، مثل خلط الإعلان بالتحرير، لخداع القارئ والتدليس عليه، فلا يعرف إن كان ما يقرأ مقالا للرأي أو خبرا أو معلومة، أو هو إعلان غير صريح ، والنماذج لا تعد ولا تحصي.[1]

كان للتوجهات السياسية للصحيفتين انعكاس علي إبراز المضامين الصحفية، فتوجهات السياسية التحريرية للأهرام لها تأثير كبير علي إبراز المضامين التي تتبناها الدولة فقد استخدمت الأهرام جميع عناصر الإبراز من أجل اتفاقية(الكويز) التي اعتبرها الكثيرون أنها ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية، فقد تم تناول القضية علي صفحات كاملة واحتلت نصف الصفحة الأولي بالأهرام بعد توقيع الاتفاقية (١٥ ديسمبر ٢٠٠٤) وخصصت الصفحات المتخصصة(الاقتصاد) صفحات كاملة لتناول آراء رجال الأعمال الذين شاركوا أو تشملهم مميزات الاتفاقية، وبالتالي كانت إيجابية بالنسبة للاتفاقية، في حين أهملت الآراء الأخرى التي كانت أشد معارضة للاتفاقية، ونشرت علي سبيل المثال: تفاؤل رجال الأعمال باتفاقية

(١) صلاح الدين حافظ، اختراق الصحافة... إفساد السياسة، الأهرام، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

الكـويز.[1] وزيـادة حجـم الاستثمارات الأمريكيـة في مصر بنسبه ٣٠٪ بعـد تطبيـق بروتوكول الكويز.[2] في الوقت الذي أثرت توجهات حزب الوفد علي الصحيفة فلم تنشر غير خبر في الصفحة الأولي وقامت بنقد الاتفاقية قبل توقيعها، وكشف تضارب التصريحات الحكومية، مثل الحكومة المصرية تقول أن الكويز مازالت تحت الدراسة أيهود أولمرت وزير التجارة الإسرائيلي يقول التوقيع يوم ١٤ ديسمبر القادم أمام مؤتمر لرجال الأعمال.[3] جلال الزوربا رئيس اتحاد الصناعات يشارك في اتفاقية الكويز لمصالحه الشخصية و(شلته) وأصحاب المصانع بالإسماعيلية يهددون باللجوء للسفير الأمريكي.[4] في حين أن كليهما استخدام عناوين أكثر في إبراز تشكيل حكومة نظيف الجديدة.[5]

(1) جريدة الأهرام- ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤.

(2) جريدة الأهرام- محمد منصور رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

(3) جريدة الوفد- ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤.

(4) صلاح السعدني،صحفي ،جريدة الوفد، ٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

(5) جريدة الأهرام والوفد ١٠ يوليو ٢٠٠٤.

موقع القوالب في الصحيفة	عام		زمني						قارن			
			١٩٩١-١٩٩٧		٢٠٠٠-٢٠٠٣		٢٠٠٤-٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
أولي	١٠٩	٢٠,٦	٢٧	٥,١٥	٤٤	٨,٣١	٣٨	٧,١٨	٣٥	١٣,٤	٧٤	٢٧,٦١
داخلية	١٩٣	٣٦,٤٨	٣٢	٦,٠٤	٦٢	١١,٧٢	٩٩	١٨,٧	٨١	٣١,٠٣	١١٢	٤١,٧٩
داخلية	١٩٢	٣٦,٢٩	٤٤	٨,٣١	٧٠	١٣,٢٣	٧٨	١٤,٨	١٣٥	٥١,٧٢	٥٧	٢١,٢٦
أخيرة	٣٠	٥,٦٧	١	٠,١٨	١٠	١,٨٩	١٩	٣,٥٩	٥	١,٩١	٢٥	٩,٣٢
ملحق	٥	٠,٩٤	٢	٠,٣٧	٢	٠,٣٧	١	٠,١٩	٥	١,٩١	٠	٠
الإجمالي	٥٢٩	١٠٠	١٠٦	٢٠,٠٣	١٨٨	٣٥,٥٣	٢٣٥	٤٤,٤	٢٦١	١٠٠	٢٦٨	١٠٠

جدول رقم(٢) موقع القوالب في الصحيفة

٣ـ موقع المضمون على الصفحة

جاءت المضامين الصحفية الخاصة بقضايا رجال الأعمال جدول (٣) وسط الصفحة بنسبة ٩ ,٢٨٪ ، ويليه أعلي يسار الصفحة بنسبة ٢٧٪ ، والمركز الثالث أعلي يمين ٢٥ ٪، أما أسفل يسار فجاء في المركز الرابع ٢ , ١٠٪ ، وأعلي يمين في المركز الأخير ٧ ,٨٪. وهو ما يشير إلي أن المضامين المنشورة عن الأحداث والقضايا الخاصة برجال الأعمال تحتل الصدارة في الصفحات التي تنشر فيها مما يدل علي أهميتها واتجاه الصحف إلي إبراز هذه القضايا والأحداث،كما يعكس الدور المهم لرجال الأعمال وحرص الصحف علي نقل أخبارهم إلي المجتمع.

وعكست الفترات الثلاث الاهتمام بإبراز المضامين الخاصة برجال الأعمال، إلا أن كان النصيب الأكبر للاهتمام بإبراز هذه المضامين في الفترة الأولي حيث جاء أعلي يسار في المركز الأولي بنسبة ٥ , ٧٪ وبعدد تكرارات ٤٠ تكراراً ، في حين جاء وسطها في الفترة الثانية بنسبة ٧ , ١٠٪ وبعدد تكرارات ٥٧ تكراراً ، وجاء أعلي يمين بنسبة ٩ , ١٢٪ وبعدد تكرارات ٩ , ١٢٪، ويرجع ذلك إلي صغر مساحـ الصفحات المتخصصة في الفترة الأولي في كل من الأهرام والوفد وبداية عمليـ الإصلاح الاقتصادي ورغبة الصحف محل الدراسة في إبراز المضامين المتعلقة بهـ الإصلاح في أماكن بارزه من الصفحة، خاصة عملية خصخصة القطاع العام والتي قوبلت باعتراض شديد، مما دفع الرئيس خلال اجتماعه بالنادي السياسي للحزب الوطني إلي التأكيد علي أن قانون قطاع الأعمال لا يهدف إلي تصفية القطاع العام، وأن لدينا قلاعاً صناعية وقطاعاً عاماً يقوم بدوره الاقتصادي والاجتماعي. وأن الهدف من القانون هو تحرير الإدارة وفصلها عن سلطة المالك وأبعادها تمامـ عن الهيمنة أو التدخل في شئونها حتى تستطيع أن تتخذ القرار وأن تدير المال العام

وأن تستثمر أفضل لصالح المجتمع. [1] ولا تصفية للقطاع العام ولا خصخصة ما يتم تطوير فقط . [2] وهو ما ثبت عكسه بعد ذلك.

وإحتل أعلي يسار المرتبة الأولي بنسبة ٠٣ , ٣١٪ بعدد تكرارات بلغت ٨١ تكراراً، في جريدة الأهرام ويليها وسط الصفحة بنسبة ٢٠ , ٢٧٪ وأعلي يمين بنسبة ٦٧ , ٢٥٪، وفي المؤخرة أسفل يسار وأسفل يمين بنسب ٨١ , ٨٪ و ٢٧ , ٧٪ علي التوالي. في حين شغل المرتبة الأولي في جريدة الوفد وسط الصفحة بنسبة ٥٩ , ٣٠٪ بتكرارات بلغت ٨٢ ، ويليها أعلي يمين وأعلي يسار بنسب ٦٢ , ٢٤٪ و١٣ , ٢٣٪ علي التوالي ، وجاء في المؤخرة أسفل يسار وأسفل يمين بنسب ٥٦ , ١١٪ و٠٧ , ١٠٪ . وهو ما يعكس اهتمام الصحيفتين بإبراز المضامين الخاصة برجال الأعمال، إلا أن صحيفة الأهرام تعكس بدرجة أكبر لإبراز هذه المضامين، وبذلك تعكس توجه الدولة نحو أبراز القضايا والأحداث الخاصة برجال الأعمال. ففي الوقت الذي لم يشهد قانون قطاع الأعمال(١٩٩١) وقانون سوق المال(١٩٩٢) إبرازاً أكبر علي صفحات الأهرام نجد أن قانون الضرائب وتخفيض الجمارك والتعديلات الدستورية وغيرها من القرارات والقوانين بعد عام ٢٠٠٤ كانت تشغل مساحة كبيرة علي صفحات الأهرام.

(1) جريدة الأهرام، ٧يونيو١٩٩١.

(2) عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ،الوفد-١٣ يونيو١٩٩١.

	عام		زمني						مقارن			
موقع المضمون			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
أعلي يسار	١٤٣	٢٧,٠٣	٤٠	٧,٦	٤٢	٧,٩	٦١	١١,٥	٨١	٣١,٠٣	٦٢	٢٣,١٣
أعلي يمين	١٣٣	٢٥,١٤	١٩	٣,٦	٤٦	٨,٧	٦٨	١٢,٩	٦٧	٢٥,٦٧	٦٦	٢٤,٦٢
وسطها	١٥٣	٢٨,٩٢	٣٦	٦,٨	٥٧	١٠,٧	٦٠	١١,٣	٧١	٢٧,٢	٨٢	٣٠,٥٩
أسفل يسار	٥٤	١٠,٢	٦	١,٢	٢٢	٤,٢	٢٦	٤,٩	٢٣	٨,٨١	٣١	١١,٥٦
أسفل يمين	٤٦	٨,٦٩	٥	٠,٩	٢١	٣,٩	٢٠	٣,٨	١٩	٧,٢٧	٢٧	١٠,٠٧
الإجمالي	٥٢٩	١٠٠	١٠٦	٢٠,١	١٨٨	٣٥,٥	٢٣٥	٤٤,٤	٢٦١	١٠٠	٢٦٨	١٠٠

جدول(٣) موقع المضمون علي الصفحة

٤. عناصر الإبراز:

تلعب عناصر الإبراز دوراً مهماً في جذب انتباه القارئ ودفعه إلي قراءة المادة الصحفية ولذلك فإنها تعد أحد المعايير المهمة في تحديد مدي حرص الصحيفة علي إبراز المادة، وجذب القارئ لقراءتها، وقد تكون عناصر الإبراز أداة تشويه أو تحسين للصورة الذهنية وفقا لنوع السمات التي تبرزها المادة التي ظهرت فيها. ويشير الجدول(٤) إلي أن الصورة الشخصية احتلت المركز الأولي بنسبة ٣٥,٧٪ وعدد تكرارات ٤٢٣ ، وجاءت العناوين الرئيسية الممتدة في المركز الثاني بنسبة .والرسوم التعبيرية والبيانية والصور الموضوعية نسبة ٢٩,٥٪.

وهو ما يشير إلي اهتمام الصحف محل الدراسة بإبراز المضامين المقدمة عن رجال الأعمال من خلال الاعتماد علي العناوين الرئيسية الممتدة التي تجذب انتباه القارئ بالإضافة إلي الصور الشخصية.

وتجاوز استخدام الصورة إجمالي المضامين الصحفية المنشورة، بما يقترب من ١,١ صورة في الموضوع، حيث بلغت نسبتها ١١٠,٤٥ من إجمالي العينة ٥٢٩ موضوعاً، جاء استخدام الصورة الشخصية في المرتبة الأولي بنسبة ٨٠٪، ويليها الصورة الموضوعية ٢٧٪، والرسوم التعبيرية ٣٪. مما يدل علي محاولة الصحيفتين إبراز القضايا والأحداث الخاصة برجال الأعمال من خلال استخدام الصور.

إحتل العنوان الرئيسي الممتد والصورة الشخصية المرتبة الأولي والثانية خلال الفترات الزمنية الثلاثة، مما يشير إلي أن المضامين الخاصة برجال الأعمال ظلت مهمة خلال المراحل الزمنية الثلاثة، وأن هذا الاهتمام في تزايد مستمر، وتحرص جريدتا الأهرام والوفد علي استخدام عناصر الإبراز لأهمية هذه المضامين، كما أن عناصر الإبراز ارتفعت من ١٦,٤٪ وبعدد تكرار ١٩٤ في الفترة الأولي إلي ٤٩,٧٪ وبعدد تكرارات ٥٨٨ تكراراً في الفترة الثالثة. كانت صحيفة الأهرام كانت أكثر

إبرازاً للمضامين الخاصة برجال الأعمال، حيث بلغت عدد التكرارات ٦٤٨ تكراراً بنسبة ٥٤,٧٪، مقابل ٥٣٥ تكرار في صحيفة الوفد بنسبة٤٥,٣٪. واستخدمت الأهرام الصور الشخصية بعدد تكرارات ٢٤٠ تكراراً بنسبة ٢٠,٢٪ وتليها العناوين الرئيسية بنسبة ١٨,٣٪ والصور الموضوعية بنسبة ٦,٣٪. وجاءت العناوين الرئيسية في مقدمة عناصر الإبراز في جريدة الوفد بنسبة١٦,٥٪ وعدد تكرارات ١٩٦ تكراراً، وتليه الصور الشخصية بنسبة١٥,٥٪ بعدد تكرارات ١٨٣ تكراراً، والصور الموضوعية بنسبة ٥,٨٪ بعدد تكرارات ٦٩ تكراراً . ويلاحظ عدم استخدام الأهرام والوفد للرسوم التعبيرية والبيانية في الصحيفتين طوال فترة الدراسة، ورغم تخصيص مساحات أكبر فيما بعد للصفحات الاقتصادية.

تأثير العامل الحزبي علي الصحيفتين، ففي الأهرام يسيطر الحزب الوطني علي الصحيفة ويظهر هذا واضحا في مؤتمرات الحزب وخطب الرئيس ولقاءات الحزب الوطني في تحيز واضح للحزب علي حساب الأحزاب الأخرى وإن كان هذا التحيز مقبولاً من جريدة الوفد علي اعتبار أنها لسان الحزب، فغير مقبول من جريدة الأهرام لأنها جريدة قومية ولسان كل التيارات والاتجاهات في المجتمع، وليس لسان الحزب الوطني.ويسيطر حزب الوفد علي الصحيفة بشكل يحولها في بعض الأيام إلي مجرد نشرة للحزب، وهذا يظهر واضحا خلال فترة رئاسة الدكتور نعمان جمعة للحزب، حيث ظهرت الرسائل القصيرة ذات العناوين الكبيرة في الصفحة الأولي سواء لموقف داخلي أو خارجي وهو لا يرتبط بفنون العمل الصحفي ويفقد ثقة القراء في الصحيفة(تعليقات مستمرة من القراء والقائمين بالاتصال حول هذه الظاهرة من خلال الاتصال الشخصي بهم) وقد تخضع للانطباعات الشخصية لرئيس الحزب وليس لسياسة الحزب، حيث كانت تنشر كلمات بسيطة في الصفحة الأولي علي هيئة مانشتات وعناوين كبيرة علي سبيل المثال ١٧٠ كلمة في الصفحة

الأولي مثل: أصوليات .. مصر بلدنا ولسنا ضيوفا فيها بقلم نعمان جمعة.[١]

وتبني قضية رجل الأعمال إيهاب طلعت ،الذي سيطر علي الصفحات الأولي والداخلية في أثناء الانتخابات، مما يشير إلي شخصنة القضية، خاصة أن المتحكم في الجريدة هو نعمان جمعة وزوج ابنته يعمل في نفسه المجال الذي يعمل به طلعت مصطفي، كما أن استخدام جميع عناصر الإبراز وصور كبيرة لإيهاب طلعت في الصفحة الأولي وعلي حساب الانتخابات التي يخوضها مرشحو الوفد في مجلس الشعب، وتقديم قضيته علي نصف الصفحة الأولي ومانشتات متقدماً علي أخبار الانتخابات وصفحات داخلية، وصفحة كاملة في الأولي يوم ٦ نوفمبر ٢٠٠٥ ونصف صفحة يوميا في الأولي يثير كثيراً من الشبهات.ويؤكد سيطرة رئيس مجلس الإدارة علي سياسة الصحيفة، وليس التوجهات الحزبية فقط. واستمرار الحملة يوميا إلي أن تم منعه وزوجته المطربة شرين وجدي من السفر لإهدار المال العام.[٢] بالإضافة إلي أنه يظهر واضحا خلال الاحتفال بذكري وفدية مثل عيد الجهاد حيث تصبح الصفحات كلها مجرد خطب لرئيس الحزب وأعضائه في الوقت الذي تخاطب فيه صحيفة الوفد جموع الشعب المصري وليس الوفديين فقط.[٣] ونقترح عمل ملحق في الجريدة خاص بمثل هذه المناسبات.

(1) جريدة الوفد-٢٣ يوليو ٢٠٠٤.

(2) جريدة الوفد، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥.

(3) جريدة الوفد- ٧ يوليو ٢٠٠٤.

عناصر الإبراز للمضمون الصحفي	زمني						مقارن			
	١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الوفد		الأهرام	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
رئيسي ممتد	٨٢	٦,٩	١٤٦	١٢,٤	١٨٤	١٥,٥	١٩٦	١٦,٥٦	٢١٦	١٨,٢٥
رئيسي عمودي	٢٤	٢	٤٢	٣,٥	٥١	٤,٣	٦٥	٥,٤٩	٥٢	٤,٣٩
عنوان فرعي	١١	٠,٩	٢١	١,٧	٣٨	٣,٢	١٠	٠,٨٤	٦٠	٥,٠٧
صور تعبيرية	٦	٠,٥	٨	٠,٧	٢	٠,٢	١٢	١,٠١	٤	٠,٣٣
صور بيانية	٠	٠	٠	٠	١	٠,١	٠	٠	١	٠,٠٨٤
صور موضوعية	٢٤	٢	٥٤	٤,٦	٦٦	٥,٦	٦٩	٥,٨٣	٧٥	٦,٣٣
صور شخصية	٤٧	٣,٩	١٣٠	١٠,٩	٢٤٦	٢٠,٨	١٨٣	١٥,٤٦	٢٤٠	٢٠,٢٨
الإجمالي	١٩٤	١٦,٤	٤٠١	٣٣,٩	٥٨٨	٤٩,٧	٥٣٥	٤٥,٢٢	٦٤٨	٥٤,٧٧
العينة	١١٨٣		١١٨٣		١١٨٣		١١٨٣		١١٨٣	

جدول (٤) عناصر الإبراز للمضمون الصحفي

٥ـ الصورة الفوتوغرافية

ظهر الدراسة اهتمام الصحف برجال الأعمال عن طريق استخدام الصور الفوتوغرافية الخاصة بهم مقارنة باستخدام الصور الفوتوغرافية بالمسئولين، فقد جاء استخدام صور رجل الأعمال الشخصية كما في الجدول (٥) في المركز الأول بنسبة ٣١,٨٪، وتليها صور المسئول الحالي ٢١,٦٪ ، وصور الخبير الاقتصادي وأساتذة الاقتصاد ١٢٪، وصور أعضاء مجلس الشعب ٧٪، وصور المسئول السابق ٦,٨٪ ، وصور الخبير المصرفي ٦٪ ، وصور الخبير القانوني وأساتذة القانون ٥٪، وصور المواطنين ٣٪، وصور القيادات في الأحزاب ١,٤٪، وصور المصادر القضائية ٠,٧٪. ويدل ذلك علي الاهتمام بإبراز الصور الشخصية لرجال الأعمال في المضامين المتعلقة بهم بشكل يتفوق علي صور المسئولين، مما يشير إلي حجم الاهتمام التي يلقاها رجال الأعمال في الصحف محل الدراسة.

ونلاحظ أنه علي الرغم من اهتمام بمضامين رجال الأعمال، إلا أن الصحف لم تحرص علي نشر صورهم الشخصية في الفترة الزمنية الأول (١٩٩١-١٩٩٧) حيث جاءت صور رجال الأعمال الشخصية في المرتبة الثانية متساوية مع عضو البرلماني بنسبة ١,٤٪ وبتكرار ٦ تكرارات في حين جاء في المركز الأولي صور المسئولين بنسبة ٤,٥٪ وبعدد تكرارات ١٩٪، في حين احتلت صور رجال الأعمال الشخصية المركز الأول خلال الفترة الزمنية الثانية بنسبة ١٠,٥٪ وبعدد تكرارات ٤٤ تكراراً، وخلال الفترة الزمنية الثالثة بنسبة ١٩,٥٪ بعدد تكرارات ٨٢ تكرار، وتراجع نصيب المسئول الحالي إلي المركز الثالث في الفترة الزمنية الثانية بنسبة ٤,٣٪ وبعدد تكرارات ١٨ تكراراً وتقدم عليه صور الخبير المصرفي بنسبة ٤,٧٪ وبعدد تكرارات ٢٠ تكرارا.

ويرجع ذلك إلي قضية نواب القروض وأزمة التعثر في الجهاز المصرفي وقضايا

تلاحق رجال الأعمال من قبل البنوك مثل رامي لكح وحسام أبو الفتوح ومصطفي البليدي وغيرهم. مما جعل الصحف تركز علي صور خبراء المصارف.

وجاءت صور المسئول الحالي في المرتبة الثانية في الفترة الزمنية الأخيرة بنسبة ٨ , ١٢٪ وبعدد تكرارات ٥٤ تكراراً، ويليه خبراء الاقتصاد بنسبة ٩٪ وبعدد تكرارات ٣٨ تكراراً ويرجع ذلك وجود طفرة في التشريعات التي تخدم رجال الأعمال، مما جعل الصحف محل الدراسة تركز أكثر علي صورة رجال الأعمال والمسئولين وخبراء الاقتصاد، فقد صدرت أهم قوانين وقرارات تخدم رجال الأعمال لدخولهم في حكومة نظيف (٩ يوليو ٢٠٠٤) وتعديل قانون البنك المركزي (٢١ دسيمبر ٢٠٠٤) وقانون الضرائب (٧ يونيو ٢٠٠٥) وبراءة نواب القروض (٢٨ يونيو ٢٠٠٦) وانتهاء عهد الاشتراكية بشكل رسمي تعديل الدستور (٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦) واتفاقية الكويز (التوقيع في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤) وما تركته من جدل حول قدرة رجال الأعمال علي صناعة القرار وانتخابات مجلس الشعب (٩ نوفمبر ٢٠٠٥) ودخول رجال الأعمال بكثافة وثقل مالي.

ويلاحظ عدم الاهتمام بصور المواطن المصري في الفترة الأولي إلا أنه بدأ الاهتمام به بشكل محدود في الفترة الثانية بنسبة ٢٣ , ٠٪ وعدد تكرار واحد فقط ، والفترة الثالثة بنسبة ٨ , ٢٪ بعدد تكرارات ١٢ تكراراً. وقد شهدت الدراسة تطوراً في استخدام الصور الشخصية من ٤٧ تكرار بنسبة ١١٪ في الفترة الأولي إلي ١٢٩ تكراراً بنسبة ٦ , ٣٠٪ في الفترة الزمنية الثانية، إلي ٢٤٣ تكراراً بنسبة ٧ , ٥٧٪ في الفترة الزمنية الثالثة ،وهو ما يعكس اهتمام الصحف محل الدراسة بالاهتمام المتدرج ببعض الصور الشخصية لأصحاب المضامين الصحفية.

وجاء رجال الأعمال في المرتبة الأولي من فئة الصورة الشخصية المنشورة في جريدتي الأهرام والوفد بنسب ٩٨ , ٤٠٪ و ٥٨ , ٢٤٪ علي التوالي، وفي المرتبة

الثانية صور المسئولين الحاليين بنسب ٧, ٢٠٪ و٢٢٪ في(الأهرام) و(الوفد) علي التوالي، وفي المرتبة الثالثة خبراء وأساتذة الاقتصاد بنسب ٨, ٩٪ و ٧, ١٣٪ في الأهرام والوفد علي التوالي، واختلفت الجريدتان في المركز الرابع حيث جاء في الأهرام المسئول السابق بنسبة ٢٨, ٩٪ ثم يليه الخبير المصرفي بنسبة ١٩, ٨٪ والبرلماني بنسبة ٣٧٥, ٤٪ والقانوني بنسبة ٢٧, ٣٪ والحزبي بنسبة ٦, ١٪، في حين لم تنشر صور للمصادر القضائية أو المواطنين وجاءت أخري بنسبة ٣٪. أما في الوفد فقد جاء في المرتبة الرابعة صور عضو مجلس الشعب (البرلماني) بنسبة ١٦, ٩٪ ويليه الخبير القانوني أو أساتذة القانون بنسبة ٢٥, ٦٪، ويليه صور لمواطنين بنسبة ٤١, ٥٪، وخبير مصرفي بنسبة ٥٨, ٤٪، وحزبي بنسبة ٢٪ وقضائي بنسبة ٢٥, ١٪، وأخري بنسبة ٨, ٥٪.

اتفقت الأهرام والوفد علي إبراز الصور الشخصية لرجال الأعمال،حيث جاءت صورهم الشخصية في المرتبة الأولي وكذلك صور المسئولين الحاليين وخبراء وأساتذة، وهو ما يشير إلي محاولتها ، تقديم تفسيرات وتحاليل من خلال الخبراء حول المضامين الصحفية محل الدراسة. وجريدة الوفد كانت الأكثر في استخدام صور أعضاء مجلس الشعب، خاصة من حزب الوفد، وبدرجة أقل أعضاء الأحزاب الأخرى، والمستقلون، وبدرجة نادرة الحزب الوطني، وعلي العكس كانت الأهرام، أكثر نشراً لصور أعضاء الحزب الوطني، وبصورة نادرة الأحزاب الأخرى ، وإن كان هذا التحيز مقبولاً من جريدة الوفد علي اعتبار أنها لسان الحزب، فغير مقبول من جريدة الأهرام لأنها جريدة قومية ولسان كل التيارات والاتجاهات في المجتمع، وليس لسان الحزب الوطني. واهتمت جريدة الوفد بمشاركة المواطنين، ونشر صورهم في حين أن جريدة الأهرام لم تهتم ولم تنشر صورهم.

مضامين الصور الصحفية	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
رجل أعمال	١٣٤	٣١,٨٢	٦	١,٤	٤٤	١٠,٥	٨٢	١٩,٥	٧٥	٤٠,٩٨	٥٩	٢٤,٥٨
مسئول حالي	٩١	٢١,٦١	١٩	٤,٥	١٨	٤,٣	٥٤	١٢,٨	٣٨	٢٠,٧٦	٥٣	٢٢,٠٨
مسئول سابق	٢٩	٦,٨٨	٠	٠	١٧	٤,١	١٢	٢,٨	١٧	٩,٢٨	١٢	٥
مصرفي	٢٦	٦,١٧	٢	٠,٥	٢٠	٤,٧	٤	٠,٩	١٥	٨,١٩	١١	٤,٥٨
اقتصادي	٥١	١٢,١١	٥	١,٢	٨	١,٩	٣٨	٩	١٨	٩,٨٣	٣٣	١٣,٧٥
قانوني	٢١	٤,٩٨	٣	٠,٧	٣	٠,٧	١٥	٣,٦	٦	٣,٢٧	١٥	٦,٢٥
حزبي	٦	١,٤٢	٥	١,٢	٠	٠	٣	٠,٧	٣	١,٦٣	٥	٢,٠٨٣
مواطن	١٣	٣,٠٨	٠	٠	١	٠,٣	١٢	٢,٨	٠	٠	١٣	٥,٤١
برلماني	٣٠	٧,١٢	٦	١,٤	١١	٢,٦	١١	٢,٦	٨	٤,٣٧	٢٢	٩,١٦
قضائي	٣	٠,٧١	٠	٠	٢	٠,٥	١	٠,٣	٠	٠	٣	١,٢٥
أخري	١٧	٤,٠٣	١	٠,٣	٥	١,٢	١١	٢,٦	٣	١,٦٣	١٤	٥,٨٣
الإجمالي	٤٢١	١٠٠	٤٧	١١,٢	١٢٩	٣٠,٦	٢٤٣	٥٧,٧	١٨٣	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

جدول(٥) مضامين الصور المصاحبة للمتن

٦ـ المساحة

عرضت المضامين التي تم تحليلها علي ١٠٩,٧٧ صفحة ، من خلال عرض ٥٢٩ موضوعاً استخدم خلالها غالبية فنون العمل الصحفي كما في الجدول (٦). وهذه المساحة تشير إلي حجم الاهتمام بمجتمع رجال الأعمال، خاصة أنه تم إعطاء مساحة أكبر للموضوعات الإيجابية علي حساب السلبية، والتركز علي مطالب رجال الأعمال، دون النظر إلي الدور الذي يمكن أن يقدمه رجال الأعمال للمجتمع، فجميع القوانين التي صدرت كانت مطلباً لرجال الأعمال (قوانين حوافز الاستثمار، والبنوك، والضرائب)، والقرارات (تحرير سعر الصرف، وتخفيض الجمارك).

الفترة	١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	
عدد الصفحات	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الإجمالي	٢١,٨	٢٠	٣٧,٩	٣٤,٧٧	٤٩,٣	٤٥,٢٢
العينة	١٠٩		١٠٩		١٠٩	

جدول (٦) فئة المساحة وفقا للتحليل الزمني

شغلت مضامين الفترة الأولي نحو ٢١,٨ صفحة والفترة الثانية ٣٧,٩ صفحة والفترة الثالثة ٤٩,٣ صفحة، وهو ما يعكس اتساع دائرة الاهتمام برجال الأعمال ، وهذا الاتساع جاء نتيجة لرغبة النظام في توسيع هذه الدائرة وإعطاء دور أكبر لرجال الأعمال في الفترات الزمنية المتتالية،ففي الفترة الأولي كان فكر الحكومة متذبذباً بين مع أو ضد قيام رجال الأعمال بدور في الاقتصاد المصري ، وانتهي هذا التذبذب في الفترة الزمنية الثانية بصدام وفتح ملفات رجال الأعمال أمام البنوك ، وهو ما أدي إلي سجن بعضهم وهروب بعضهم وتعثر بعضهم ووصف بأنها حملة

شرسة ضد رجال الأعمال. وفي الفترة الثالثة انتهي الصدام بتزاوج بين السلطة ورجال الأعمال ومشاركتهم في صناعة القرار الاقتصادي من خلال دخولهم في الحكومة أو مجلس الشعب أو منظمات الأعمال أو غيرها من الأدوات التي تم عرضها في الباب الثاني؛ الفصل الثالث.

ففي بداية التسعينيات (الفترة الأولي) ضغطت الحكومة علي هيئة الاستثمار للحد من نشاط القطاع الخاص، ووضع قائمة سوداء تمنع القطاع الخاص من الدخول فيها ورفع المكون المحلي في بعض المنتجات ما بين ٦٠٪ إلي ٨٠٪.[١] ويحذر الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للشئون الإدارية من التحول السريع نحو الاقتصاد الحر (يشير إلي عدم وضوح رؤية الحكومة نحو التوجه لاقتصاديات السوق).[٢] وفي الوقت نفسه يقول: إن القطاع الخاص ليس بدعة، وأن قانون قطاع الأعمال جاء متأخراً ٢٦ عاماً ،حيث صدرت التوصيات عن مؤتمر الإنتاج الأول عام ١٩٦٥، يطالب بتحرير القطاع العام.[٣] ورفض الوزراء المسئولون في قطاع العام التنازل عن سلطاتهم ونفوذهم علي الشركات والهيئات التابعة لوزاراتهم ومنهم المهندس محمد عبد الوهاب ووزير الصناعة والدكتور راغب دويدار وزير الصحة والمهندس سليمان متولي وزير النقل طبقا للقانون الجديد.[٤]

وتحول عدم وضوح الرؤية نحو القطاع الخاص ورجال الأعمال إلي صدام مع رجال الأعمال خلال الفترة الثانية وقدم عدد كبير للمحاكمة، وكانت قضية نواب القروض هي أكبر قضية تشهدها مصر من حيث عدد المتهمين وطول فترة التقاضي، مما دفع بعض الكتاب إلي المطالبة بدور أكبر للدولة لوقف نزيف الأموال

(1) جريدة الوفد، ١٩ يوليو ١٩٩١ .

(2) جريدة الوفد، ٢١ يوليو ١٩٩١.

(3) جريدة الأهرام ، ١٢ يونيو ١٩٩١ .

(4) جريدة الوفد، ٢٨ يوليو ١٩٩١.

كما في أوروبا وأمريكا، دون تجاهل آليات السوق.[1] وهو ما دفع إلي ظهور اتجاه يطالب بوقف الحملة الشرسة المنظمة ضد رجال الأعمال والجهاز المصرفي.[2] وقال بعضهم متي تنتهي الهجمة الشرسة علي رجال الأعمال من ملاحقات قانونية إلي تشهير بحياتهم الشخصية.[3]

وانتهت في الفترة الثالثة بعد تعديل قانون البنوك وسن تشريعات في صالح رجال الأعمال ودخولهم الوزارة وبأعداد كبيرة في مجلس الشعب والحزب الوطني، واستخدام أموالهم في التبرع لانتخابات الحزب الوطني، وما ينظمه من مؤتمرات، ووصفت هذه المرحلة بأنها مؤشر علي نهاية للهجمة الشرسة التي واجهها القطاع الخاص خلال الأعوام الماضية منذ حكومة الجنزوري حتى نهاية حكومة عبيد، خاصة أن القطاع الخاص ظل فترة طويلة محبطاً بسبب تجاهل الحكومة للتقارير التي تصدر عن منظمات الأعمال.[4] وهو مؤشر جيد ونوع من رد الاعتبار لأسوأ حقبة مرت علي رجال الأعمال خلال السنوات القليلة الماضية.[5]

المساحة	عدد	٪
الوفد	٥٢,٧٩	٤٨,٠٩
الأهرام	٥٦,٩٨	٥١,٩١
الإجمالي	١٠٩,٧٧	100

جدول (٧) فئة المساحة وفقا للتحليل المقارن

(1) محمود المراغي، قليل من الخيال يصلح الاقتصاد وشئون المجتمع، جريدة الأهرام ، ٤ يوليو٢٠٠٢ .

(2) وحيد عبد المجيد، جريدة الوفد،٨ أغسطس ٢٠٠٠ .

(3) الدكتور عبد المجيد العبد، جريدة الوفد ، ٢٧ مايو٢٠٠٣ .

(4) المهندس حسن الشافعي عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال، جريدة الوفد، ٢٥ يوليو ٢٠٠٤ .

(5) محمد الجنيدي رئيس المجلس السلعي للصناعات الهندسية، جريدة الوفد، ٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

بلغ إجمالي المادة التي تم تحليلها في جريدة الوفد ما يقرب من ٥٣ صفحة، وفي الأهرام بلغ ما يقرب من ٥٧ صفحة كما يظهر في الجدول رقم (٧)، مما يشير إلي أن الأهرام أعطت مساحة أكبر للمضامين الصحفية الخاصة برجال الأعمال. أعطت الأهرام مساحة أكبر للمضامين الايجابية أو التي تتبناها الدولة ، فمثلا نجد صفحات كاملة ومستمرة للترويج والإشادة باتفاقية (الكويز) أو قانون الضرائب أو تخفيض الجمارك أو حكومة د.نظيف ودخول رجال الأعمال أو تعديل الدستور، في حين تعطي مساحات محدودة لحبس حسام أبو الفتوح أو التحفظ علي أموال مصطفي البليدي ولم تنشر شيئاً عن هروب رامي لكح أو مصطفي البليدي، في الوقت التي أعطت مساحة لحبس أحمد الريان ونواب القروض ، وذلك لأنه يتفق مع توجهات الدولة،أما الوفد فقد أعطت مساحات أكبر للمضامين السلبية، وانتقد القرارات والقوانين التي تصدر عن الدولة بما يتفق مع سياسة حزب الوفد. ولكن مقارنة بعدد صفحات كل جريدة نجد أن جريدة الوفد هي التي أعطت مساحة اكبر لقضايا وأحداث رجال الأعمال ففي الوقت الذي يصل متوسط عدد صفحات جريدة الأهرام خلال فترة الدراسة ٣٤ صفحة نجد أن جريدة الوفد ١٦ صفحة فقط .

استخلاصات

أولا: التحليل العام للصورة النمطية لرجل الأعمال

* اهتمام كبير برجال الأعمال من أحداث وقضايا اقتصادية ، بل وزيادة المساحة المخصصة لهم (الصفحات الاقتصادية)، وهو ما يتماشى مع التوجه العام للدولة التي تتبني قضايا رجال الأعمال وتساندهم وتهيئ لهم الظروف لزيادة ثرواتهم سواء عن طريق سن القوانين أو صدور القرارات. ويظهر ذلك واضحا من خلال الفئات الشكلية كالتالي:

* إحتل الخبر المركز الأول بنسبة ٥ , ٢٦٪ في حين أن التقرير والرأي والعمود ٤٥٪ مما يشير إلي التدخل الذاتي للقائم بالاتصال في المضامين المقدمة عن رجال الأعمال.

* لم تقتصر المضامين علي الصفحات المتخصصة فقط بل نشرت في مختلف الصفحات ، وتركزت في وسط وأعلي يسار وأعلي يمين الصفحة بنسبة ٨١٪ ، ما يعكس اهتمام الصحف محل الدراسة برجال الأعمال، وهو ما دفعهم إلي زيادة المساحة المخصصة للصفحات الاقتصادية بحيث ارتفعت من نصف صفحة في الأهرام في بداية التسعينيات إلي صفحتين نهاية فترة الدراسة، والوفد من نصف صفحة أسبوعية إلي صفحة يومية. بما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة .

* استخدمت عناصر الإبراز المختلفة لزيادة الاهتمام بالمضامين المنشورة سواء خاصة العناوين الرئيسية بنسبة ٥ , ١٩٪ التي تجذب انتباه القارئ والصورة الشخصية بنسبة ٧ , ٣٥٪ والتي تجذب اهتمام رجال الأعمال إما لشراء مزيد من الصحيفة، وإما للإعلان فيها .خاصة أن استخدام الصور بلغ نحو ١ , ١ صورة في الموضوع، حيث بلغت نسبتها ٤٥ , ١١٠ من إجمالي العينة ٥٢٩ موضوعاً، جاء استخدام الصورة الشخصية في المرتبة الأولي بنسبة ٨٠٪، ويليها الصورة الموضوعية ٢٧٪. ويدعم هذه النتيجة هو أن استخدام صور رجل الأعمال الشخصية جاء في المركز الأول بنسبة ٨ , ٣١٪، وتليها صور المسئول الحالي ٦ , ٢١٪ ، وصور الخبير الاقتصادي وأساتذة الاقتصاد ١٢٪، مما يشير إلي أن الصحف تهتم بنشر صور رجال الأعمال بشكل يتفوق علي صور المسئولين، مما يشير إلي حجم الاهتمام التي يلقاها رجال الأعمال من الصحف.

* عرضت المضامين التي تم تحليلها علي ٧٧ , ١٠٩ صفحة ، من خلال عرض

٥٢٩ موضوعاً استخدم خلالها غالبية فنون العمل الصحفي . وقد تم إعطاء مساحة أكبر للموضوعات الإيجابية علي حساب السلبية، والتركز علي مطالب رجال الأعمال، دون النظر إلي الدور الذي يمكن أن يقدمه رجال الأعمال للمجتمع، فجميع القوانين التي صدرت كانت مطلباً لرجال الأعمال (قوانين حوافز الاستثمار، والبنوك، والضرائب)، والقرارات (تحرير سعر الصرف، وتخفيض الجمارك).

ثانيا: التحليل الزمني لصورة رجال الأعمال

* - تزايد الاهتمام بالمضامين الصحفية الخاصة برجل الأعمال ، وعناصر إبرازها ،وانعكاس أيديولوجية الدولة وتطور اهتمامها برجال الأعمال علي الفئات الشكلية لصورة رجال الأعمال كالتالي:

* فقد ارتفع إجمالي المضامين التي تناولت رجال الأعمال من ٢٠٪ خلال الفترة الأولي (١٩٩١ – ١٩٩٧) إلي ٥ , ٣٥٪ خلال الفترة الثانية (٢٠٠٠ -٢٠٠٣) إلي ٥ , ٤٤٪ خلال الفترة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) وشغل الخبر المركز الأول في القوالب الصحفية التي قدم من خلالها المضمون الصحفي خلال الفترتين الأولي والثانية بنسبة ٧ , ٦٪ بعدد تكرارات ٣٥ تكراراً و٧ , ١٠٪ بعدد تكرارات ٥٧ تكراراً علي التوالي، في حين جاء التقرير في المركز الأول في الفترة الثالثة بنسبة ٧ , ١٠٪ بعدد تكرارات ٥٧ تكراراً،وهو ما يشير إلي التدخل الذاتي من قبل القائم بالاتصال في المضامين الخاصة برجال الأعمال في الفترة الزمنية الثالثة.

* يلاحظ ندرة المضامين الصحفية المتعلقة برجال الأعمال في بداية التسعينيات (الفترة الأولي) نتيجة لاهتمام الصحف بالأوضاع الخارجية (أزمة الخليج واحتلال الكويت)، في حين شهدت تزايداً للمضامين الصحفية المتعلقة برجال الأعمال خلال الفترتين التاليتين، بما يتماشى مع أيديولوجية الدولة التي تركت الفكر

الاشتراكي وتبنت الفكر الرأسمالي، اهتمامها برجال الأعمال باعتبارهم أداة لهذه الأيديولوجية. ويظهر ذلك واضحا في تزايد مواقع القوالب علي الصحفية المستخدمة ، حيث ارتفع من ١٠٦ تكرارات بنسبة ٢٠٪ ،خلال الفترة الزمنية الأولي إلي ١٨٨ تكراراً بنسبة ٣, ٣٥٪ خلال الفترة الزمنية الثانية إلي ٢٣٥ تكراراً بنسبة ٤, ٤٤ ٪ خلال الفترات الزمنية الثلاث.

ويؤكد هذه النتيجة هو عدم اهتمام الصحف محل الدراسة بنشر صورة رجل الأعمال الشخصية في الفترة الزمنية الأولي (١٩٩١-١٩٩٧) حيث جاءت صور رجل الأعمال الشخصية في المرتبة الثانية متساوية مع عضو البرلمان بنسبة ٤, ١٪ وبتكرار ٦ تكرارات في حين جاءت في المركز الأولي صور المسئولين بنسبة ٥, ٤٪ وبعدد تكرارات ١٩٪ ، في حين احتلت صور رجال الأعمال الشخصية المركز الأول خلال الفترة الزمنية الثانية بنسبة ٥, ١٠٪ وبعدد تكرارات ٤٤ تكراراً، وخلال الفترة الزمنية الثالثة بنسبة ٥, ١٩٪ بعدد تكرارات ٨٢ تكراراً، وتراجع نصيب المسئول الحالي إلي المركز الثالث في الفترة الزمنية الثانية بنسبة ٣, ٤٪ وبعدد تكرارات ١٨ تكراراً.

* هناك تزايد في الاهتمام برجال الأعمال من خلال فئة المساحة، حيث شغلت المضامين في الفترة الأولي نحو ٨, ٢١ صفحة والفترة الثانية ٩, ٣٧ صفحة والفترة الثالثة ٣, ٤٩ صفحة، وهو ما يعكس اتساع دائرة الاهتمام برجال الأعمال.

ثالثا: التحليل المقارن لصورة رجال الأعمال

* يعد القائم بالاتصال في جريدة الوفد أقل تدخلاً في المضامين، حيث جاء الخبر الصحفي في المرتبة الأولي من القوالب الصحفية بنسبة ٥, ٣٢٪، في حين أن التقرير جاء في المرتبة الأولي بنسبة ٧, ٢٥٪.

* استخدمت الأهرام جميع القوالب ونمط الملكية علي الصحيفتين ، حيث نجد

الأهرام تركز علي القضايا التي تخدم توجهات الحزب الحاكم والدولة وتبرز هذه القضايا بمختلف القوالب الصحفية وعناصر الإبراز، ونجد جريدة الوفد تهتم بإبراز القضايا التي تخدم توجهات الحزب، وتنتقد كل توجهات الحزب الوطني.

* عدم استخدام الكاريكاتير في الأحداث السلبية الخاصة برجال الأعمال

* قلة اعتماد الوفد علي الأحاديث الصحفية، وقد يرجع ذلك إلي أنها جريدة معارضة ويخشى المسئولون من إجراء الحوارات الصحفية داخلها، لهذا ندرت الحوارات الصحفية مع المسئولين.

* تأثير سياسة التحرير وتوجهاتها ونمط الملكية علي القوالب الصحفية في اختيار القوالب الصحفية في الصحيفتين فالوفد لم تهتم بالمقال الافتتاحي إلا في الأحداث المتعلقة بالحياة السياسية أو الخارجية ، والأهرام استخدمت المقال الافتتاحي في عرض توجهات الدولة ، والحزب الحاكم. وظهر هذا اختيار الموضوعات التي تنشر في الصفحة الأولي، حيث اهتمت الأهرام بالأخبار الرسمية والخارجية ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء حتى العادية والمستهلكة منها، واهتمت الوفد بالقضايا السياسة وقضايا الفساد والتركيز علي الجوانب السلبية أكثر من الإيجابية. كما كان للسياسة التحريرية انعكاس علي إبراز المضامين الصحفية ، فتوجهات السياسية التحريرية للأهرام لها تأثير كبير علي إبراز المضامين التي تتبناها الدولة فقد استخدمت الأهرام جميع عناصر الإبراز من أجل اتفاقية(الكويز) وخصصت صفحات كاملة تتناول آراء مؤيدة للاتفاقية وأهملت الآراء في الوقت الذي أثرت توجهات حزب الوفد علي الصحيفة فلم تنشر غير خبر في الصفحة الأولي وقامت بنقد الاتفاقية قبل توقيعها، وعرضت الآراء المعارضة للاتفاقية.

* - ظهور الصفحات الإعلانية في شكل تحرير سواء في قطاعات العقارات أو البنوك أو غيرها، وهي تعتبر صفحات إعلانية في شكل تحرير، وتعتبر مظهراً من

مظاهر الخلل في الصحافة حالياً، حيث يتم الخلط بين التحرير والإعلان، كما أنه مخالف لميثاق الشرف الصحفي. وهذا الخلل يظهر بوضوح في الأهرام، ونادراً ما يكون موجوداً في جريدة الوفد. مما يعكس عاملاً آخر يؤثر علي العرض المتوازن المضامين الصحفية وهو الإعلان.

* يعكس هذا التحليل مدى اهتمام الصحف برجال الأعمال من حيث عناصر الإبراز في الصحيفة، واستخدام الصور الشخصية ، والأماكن البارزة في الصفحة . وزيادة المساحات التي تغطي قضايا رجال الأعمال ودفع الاتجاه الرسمي «الحكومي» بالاهتمام برجال الأعمال إلى ظهور صحف متخصصة في الاقتصاد مثل: عالم اليوم والمال، وعالم المال والاقتصادية، والبورصة، وغيرها من الصحف التي تهتم برجال الأعمال .



الفصل الخامس

رجال الأعمال في الصحف المصرية «المضمون»

◆◆◆

أولاً : تنامي التطلعات السياسية

يظهر التحليل التالي المضامين التي نتشرت عن رجال الأعمال خلال فترة الدارسة والتي تعطي دلالة علي مدي إهتمام الصحافة بتناول القضايا التي تخص رجال الأعمال ويأتي هذا الإهتمام كنتيجة طبيعية لتزايد إهتمام الدولة برجال الأعمال، وتزايد مكانة رجال الأعمال في النظام السياسي والمجتمع بشكل عام.

١ ـ فئة المنشأ:

نصيب المناطق الجغرافية من المضمون الصحفي لرجال الأعمال

ظهرت محافظات القاهرة الكبرى في المقدمة وكان لها النصيب الأكبر من المضمون الصحفي بنسبة ٦ , ٣٥٪ ، ويليها محافظات الدلتا ٨ , ٢٨٪، ومحافظات السواحل ٧ , ٢٣٪، وجاءت محافظات الصعيد في أدني نصيب بنسبة ٨ , ١١٪. مما يشير إلي تركز الاهتمام في محافظات القاهرة الكبرى والدلتا والسواحل علي حساب محافظات الصعيد، ويعكس ذلك ضعف مؤشرات التنمية في الصعيد ، وتوجه الدولة إلي إنشاء شركة قابضة لتنمية الصعيد(٢٠٠٧)، علي عكس توجه الدولة الذي يتجه إلي خصخصة الشركات الحالية. كما يشير إلي قلة القضايا والأحداث التي تخص رجال الأعمال في الصعيد خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (١).

وتفاوتت المضامين المنشورة عن المناطق الجغرافية، وإن ظلت السمة الغالبة خلال الفترات الثلاث تجاهلاً لمحافظات الصعيد، حيث لم تذكر خلال الفترة الأولي والثانية في عينة الدراسة، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة في الفترة الثالثة بعدد تكرار ٧ وبنسبة ٨ , ١١٪، في الوقت الذي احتلت محافظات الدلتا المركز الأول

خلال الفترة الأولي ويليها القاهرة الكبرى، وفي الفترة الثانية احتلت القاهرة الكبرى وتليها محافظات الدلتا، وفي الفترة الأخيرة احتلت محافظات السواحل، وتليها محافظات الدلتا.

واحتلت القاهرة في الأهرام والوفد المرتبة الأولي فمن حيث نصيب المناطق الجغرافية بنسب ٤٦ , ٣٨٪ و٣٣ , ٣٣٪ علي التوالي ، وجاءت محافظات الدلتا في المرتبة الثانية في الصحيفتين نسب ٧٦ , ٣٠٪ و٢٧ , ٢٧٪ ، ويليها محافظات السواحل في المرتبة الثالثة بنسب ٢٣٪ و٢٤٪ ، وفي المرتبة الأخيرة كانت محافظات الصعيد في الأهرام بنسبة ٦٩ , ٧٪، والوفد بنسبة ١٥ , ١٥٪. ويتضح أن تركيز الأهرام علي القاهرة الكبرى ومحافظات الدلتا بنسب متقاربة، وفي الوقت الذي ركزت الوفد فيه علي القاهرة الكبرى ومحافظات الدلتا والسواحل بنسب متقاربة، وأهملت الاثنتان: الأهرام والوفد محافظات الصعيد كما في الجدول رقم (١)

نصيب المناطق الجغرافية من المضمون	عام		زمني						قارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
القاهرة الكبرى	٢١	٣٥,٥٩	٣	٥,٠٨	٩	١٥,٢٥	٩	١٥,٢٥	١٠	٣٨,٤٦	١١	٣٣,٣٣
محافظات	٧	١١,٨٦	٠	٠	٠	٠	٧	١١,٨٦	٢	٧,٦٩	٥	١٥,١٥
محافظات الدلتا	١٧	٢٨,٨١	٥	٨,٤٧	١	١,٦٩	١١	١٨,٦٤	٨	٣٠,٧٦	٩	٢٧,٢٧
محافظات	١٤	٢٣,٧٢	٢	٣,٣٨	٠	٠	١٢	٢٠,٣٣	٦	٢٣,٠٧	٨	٢٤,٢٤
الإجمالي	٥٩	١٠٠	١٠	١٦,٩٤	١٠	١٦,٩	٣٩	٦٦,١	٢٦		٣٣	

جدول (١) نصيب المناطق الجغرافية من المضمون الصحفي

٢ـ فئة التصنيف الاقتصادي

حجم رجل الأعمال في المضمون الصحفي

ذكر تصنيف كبار رجال الأعمال في المضامين الإعلامية بصور أكبر لتصل نسبتها ٨٥,٧٪، وجاء في المركز الثاني صغار رجال الأعمال ٩, ١١٪ ، وفي المركز الأخير متوسط رجال الأعمال ٤, ٢٪، كما في الجدول (٢) وعلي الرغم من عدم اهتمام المضمون بذكر التصنيف الاقتصادي لرجال الأعمال، حيث بلغ عدد تكرارات التصنيف ٤٢ تكراراً ، إلا أن هذا يعطي مؤشراً علي أن المضامين الصحفية تهتم بكبار رجال الأعمال علي حساب التصنيفات الأخري، رغم قدرة هذه الفئة علي الوصول إلي وسائل الإعلام بسهولة من خلال الحملات الإعلانية الضخمة لهم أو من خلال صحفهم والتي بدأت تنتشر في الفترة الأخيرة، بل إن الحزب الحاكم يعتمد عليهم في الانتخابات البرلمانية، فمعظم قائمة انتخابات الحزب الحاكم مأخوذة من قائمة كبار رجال الأعمال، خمس أعضاء البرلمان الحالي من الأثرياء.[1] وقد يرجع التركيز علي هذه الفئة إلي مكانتهم الاقتصادية وقدرتهم المالية أو لجذبهم بطريقة غير مباشرة للإعلان في الصحيفة.

واقتصرت جريدة الأهرام علي إبراز فئة كبار رجال الأعمال فقط ، والتي احتلت ١٠٠٪ في حين ذكرت الوفد الفئات الثلاث لرجال الأعمال، وإن كانت قد ركزت أيضا علي كبار رجال الأعمال بنسبة ٨٥٪ ، ويليها صغار رجال الأعمال بنسبة ١٢,٥٪ ، ومتوسطي رجال الأعمال بنسبة ٥, ٢٪ ويشير ذلك إلي تركز الأهرام علي كبار رجال الأعمال لقدراتهم المادية ونفوذهم السياسي، واهتمام الدولة بهم، وإعلاناتهم علي سبيل المثال افتتاح مركز لكبار العملاء المستوردين من رجال الأعمال لتقليص زمن الإفراج الجمركي لهم خلال يومين بدلا من ٢٧ ساعة

(١) جريدة الوفد،٢ نوفمبر ٢٠٠٥ ، نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية.

وتسهيل عملية الإفراج السريع عن البضائع الشركات.[1]

فئة التصنيف	عام		مقارن			
			الأهرام		الوفد	
التصنيف	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
كبار	٣٦	٨٥,٧١	٢	١٠٠	٣٤	٨٥
متوسط	١	٢,٣٨	٠	٠	١	٢,٥
صغار	٥	١١,٩	٠	٠	٥	١٢,٥
الإجمالي	٤٢	١٠٠	٢	١٠٠	٤٠	١٠٠

جدول (٢) فئة التصنيف الاقتصادي لرجال الأعمال

٣ـ المهنة أو الصفة كما جاءت في المضمون الصحفي لرجال الأعمال.

جاء رجل الأعمال في قائمة الصدارة للمهنة أو الصفة التي تلحق بأصحاب الأعمال عند الحديث عنهم أو الحصول منهم علي المعلومات بنسبة ٢٧,٦٪ ،كما في الجدول(٣) .

وفي المركز الثاني جاء قيادي في غرفة تجارية ١٤,٥٪، ويليه عضو برلماني ١٢,٣٪، وفي المركز الرابع قيادي في شركة ٧,٥٪ ، ويليه قيادي في غرفة صناعية ٧,٤٪،وفي المركز السادس رجل صناعة بنسبة ٦,٢٪، ويليه عضو جمعية مستثمرين ٥,٥٪، ويليه عضو جمعية رجال الأعمال ٤٪، وصاحب مصنع ٣٪، وقيادي في حزب ٢,٣٪،ومسئول سابق ٢٪ وعضو في مجلس أعمال ١,٨٪ ، أما أصحاب الأعمال الأعضاء في جمعية أهلية فقد جاءوا في نهاية القائمة.

(١) جريدة الأهرام، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥.

يدل ذلك علي أن مسمي أو لفظ رجل الأعمال له الصفة الغالبة في المضامين الصحفية ، خاصة في صفحات الحوادث، حيث يتم ذكر رجل الأعمال دون ذكر لشركات أو الجمعيات والمنظمات التي يمثلها، وقد يعكس هذا الصورة السلبية التي ظهرت عن رجال الأعمال بصفة عامة ، علي الرغم من أن أصحاب الأعمال الذين ظهروا في الأحداث السلبية كانوا أعضاء في مثل هذه التجمعات ومنظمات الأعمال ، ومجلس الشعب. كما يعطي والجدول(٣) دلالة تفوق مسمي عضو الغرف التجارية وعضو البرلمان علي باقي الصفات والمهن، مما يشير إلي ارتفاع فئة رجال الأعمال العاملين في التجارة ذات العائد السريع والمخاطر المحدودة، والحالة الثانية (عضو البرلمان) مما يعكس نفوذ رجال الأعمال السياسي ، وقدرتهم علي صناعة القرار.

ويلاحظ قلة الصفات الخاصة بإنتماء رجال الأعمال إلي الجمعيات الأهلية أو الخيرية، وهو ما يزيد النظرة السلبية لرجال الأعمال، وربما إدراك رجال الأعمال هذا في الفترة الأخيرة، وبدأوا يلعبون دوراً اجتماعياً في المجتمع من خلال مشاركتهم في جمعيات خيرية مثل بنك الطعام وجمعية مصر الخير، ولكن يبقي أن يدرك القائم بالاتصال هذا الدور، فيتم لصق صفة الجمعية مع رجل الأعمال في المضامين الصحفية التي يظهر بها، وربما يكون هذا من الصعوبة. لما يؤخذ عن الصحفي الذي يميل إلي نشر الصور الإيجابية عن رجال الأعمال، فالاقتراب من دائرة رجال الأعمال يحمل كثيراً من القيل والقال، فإن مدح اتهموه بأنه قبض(حصل علي رشوة من رجال الأعمال) وإن ذم وهاجم نزلت عليه اللعنات، ولصقت به النعوت أقلها أنه حاقد. (١)

وربما دفعت الصورة السلبية عن صفة رجل الأعمال إلي اختيار صفات أخري بديلة مثل رجل صناعة ورجال المال،كما ظهرت مسميات جديدة في حالة نقدهم

(1) عباس الطرابيلي رئيس تحرير الوفد ، جريدة الوفد،٢٢ يوليو ٢٠٠٠.

مثل الأغنياء الجدد وأصحاب الثروات وأصحاب النفوذ، كما أنه يتم ذكر أكثر من صفة لرجل الأعمال عند أخذ رائهم في موضوع مثل أحمد خيري عضو جمعية رجال الأعمال وأمين عام الحزب الوطني بالإسكندرية ويعمل في مجالات النقل البحري والسياحة والزراعة والنقل والاتصالات. [1]

ويشير الجدول(٣) إلي أن صفة رجل الأعمال جاءت في مقدمة المهن التي وصف بها أصحاب الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاث،بنسبة ٣ , ٢٪ بعدد تكرارات ١١ تكرار في الفترة الزمنية الأولي ، و٥ , ١١٪ بعدد تكرارات ٥٦ تكراراً في الفترة الثانية و٩ , ١٣٪ بعدد تكرارات ٦٨ تكراراً،وجاء في المركز الثاني قيادي في شركة في الفترة الأولي وعضو برلماني في الفترة الثانية وقيادي في غرفة تجارية في الفترة الثالثة. في حين جاء في ذيل القائمة رجل صناعة بنسبة ٢ , ٠٪ و٤ , ٠٪ و٤ , ١٪ خلال الفترات الثلاث وعضو في جمعية أهلية بنسبة صفر ٪ و٢ , ٠٪ و٢ , ٠٪ ، وهو ما يعكس تركيز الصحف محل الدراسة علي ذكر مسمي رجل الأعمال باعتباره الأسهل وبعيدا عن الوقوع في خطأ ذكر صفة، قد لا تتطابق مع واقع رجل الأعمال. كما يلاحظ زيادة عدد تكرارات رجال الأعمال خلال الفترات الثلاثة حيث جاء في الفترة الزمنية الأولي ١١ تكراراً والثانية ٥٦ تكراراً والأخيرة ٦٨ تكراراً ، وهو ما يعكس تزايد الاهتمام برجال الأعمال بما يتماشى مع التوجهات العامة للدولة، وأيدلوجية النظام. ويلاحظ أن عضو في جمعية أهلية لم تذكر في الفترة الأولي في حين ذكرت بتكرار واحد فقط في الفترتين الثانية والثالثة.

يوضح الجدول (٣) أن مهنة رجل الأعمال جاءت في المرتبة الأولي في جريدتي الأهرام والوفد بنسب متفاوتة بلغت في الأهرام ٣٦ , ٣١٪ ، والوفد ٧٠ , ٢٥٪ ،

(1) في تحليل المضمون تم الاكتفاء باختيار الصفة الأولي لرجل الأعمال علي اعتبار أنها الأهم لهذا قدمها القائم بالاتصال عن باقي الصفات.

وجاء قيادي في غرفة تجارية في جريدة الأهرام في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣٪ ، ويليه قيادي في شركة بنسبة ٨,٨٪، وقيادي في غرفة صناعية وعضو في جمعية رجال الأعمال وعضو في جمعية مستثمرين بنسب متساوية ٣,٥٪ . وجاء في المرتبة السابعة عضو برلماني ٧,٤٪ ، في الثامنة عضو مجلس أعمال ٩,٢٪ ويليه صاحب مصنع وقيادي في حزب بنسب متساوية ٧,١٪ ، ورجل صناعة بنسبة ٥٩,٠٪ ، وأخري ٨,٨٪ في حين لم يذكر مسئول سابق وعضو جمعية أهلية.

وجاء في (جريدة الوفد) عضو مجلس الشعب من رجال الأعمال في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٣٪ ويليه رجل الأعمال القيادي في غرفة تجارية ١٠٪ ، وقيادي في غرفة صناعية ٤,٨٪، وقيادي في شركة ٩,٦٪، وعضو جمعية مستثمرين ٦,٥٪، وصاحب مصنع ٧,٣٪، وعضو جمعية رجال الأعمال ٤,٣٪، ومسئول سابق ٣٪ وفي المرتبة العاشرة جاء رجل صناعة ٨,٢٪ ويليه قيادي في حزب ٥,٢٪، وعضو جمعية مجلس أعمال ٢,١٪ وعضو جمعية أهلية ٦,٠٪ ، وأخري ٤,٩٪.

* تشير النسب إلي اهتمام (الأهرام والوفد) بذكر مسمي رجال الأعمال في مهنة رجال الأعمال، خاصة في القضايا السلبية الخاصة برجال الأعمال مثل التعثر أو سجن بعضهم أو هروب بعضهم أو التحفظ علي أموال بعضهم، حيث لا يتم ذكر لفظ رجل الأعمال – إلا في مواقف قليلة- إنه صاحب شركات ،مما جعل صفة رجل الأعمال مقترنة بالصور السلبية، ويظهر هذا واضحا في صفحة الحوادث، ربما لعدم علم المحرر بالمسمي الحقيقي لرجل الأعمال أو للإثارة أو السرعة في نقل الخبر.

* أن قيادي في غرفة تجارية جاء في المركز الثاني في الجريدتين، في دلالة واضحة علي غلبة الأنشطة التجارية علي الصناعية، حيث جاء قيادي في غرفة صناعية في المرتبة الرابعة في الأهرام والمركز الثالث في الوفد ، كما أن صاحب مصنع جاء في التاسعة في الأهرام والسابعة في الوفد ، كما جاء مسمي رجل الصناعة والذي يفضل

رجال الأعمال أن يطلق عليهم اليوم بدلا من رجل الأعمال في المركز العاشر في الوفد والحادية عشرة في الأهرام.

* رجل الأعمال عضو البرلمان بدأ يظهر بقوة في جريدتي الأهرام والوفد في حين عضويته في الجمعيات الأهلية، ومجالس الأعمال جاءت منخفضة، وتعتبر الحصانة مصدر حماية لرجل الأعمال، فبعد إعلان حكم المحكمة بإسقاط عضوية رامي لكح في مجلس الشعب بدأت الدعاوى القضائية تلاحقه (رئيس بنك القاهرة يطالب باتخاذ الإجراءات القانونية ضده. [١] إلا أنه هرب قبل أيام من رفع الحصانة عنه مع أسرته. [٢]

* تناولت الوفد دخول رجال الأعمال إلي البرلمان بصورة سلبية رجال الأعمال يدخلون مجلس الشعب لفتح الأبواب المغلقة من خلال احتكاكهم بالمسئولين والوزراء والمفتاح السحري لمزيد من السيطرة والتسلط والاحتكار وعلاقة رجال الأعمال بالحكومة زواج غير شرعي. [٣] ويستغل الأثرياء ورجال الأعمال بالحزب بالوطني البلطجية لشراء الأصوات ومنع مرشحي المعارضة، مما رفع سعر البلطجي ما بين ٣٠٠ إلي ٧٠٠ جنيه في اليوم. [٤] بعكس الأهرام التي لا تذكر إلا الصورة الايجابية لرجال الأعمال.

* تعكس المؤشرات أن منظمات الأعمال ليست علي درجة واحدة في تناول الصحف محل الدراسة لأنشطتها أو استضافة أعضائها. ويشير التحليل السابق إلي تأثير السياسة التحريرية وتوجهاتها العامة علي تناول المضامين الصحفية في جريدتي الأهرام والوفد.

(1) جريدة الأهرام، ١٩ أغسطس ٢٠٠١.

(2) جريدة الوفد، ٦ سبتمبر ٢٠٠١.

(3) نيفين ياسين، صحفية، جريدة الوفد، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

(4) جريدة الوفد، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

المهنة أو الصفة كما جاءت في المضمون الصحفي	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
رجل أعمال	١٣٥	٢٧,٦٦	١١	٢,٢٥	٥٦	١١,٥	68	١٣,٩	٥٣	٣١,٣٦	٨٢	٢٥,٧
صاحب مصنع	١٥	٣,٠٧	٠	٠	٥	١,١	10	٢,١	٣	١,٧٩	١٢	٣,٧٦
قيادي في شركة	٣٧	٧,٥٨	٨	١,٦٣	٢١	٤,٣	8	١,٦	١٥	٨,٨٧	٢٢	٦,٨٩
قيادي في حزب	١١	٢,٢٥	٤	٠,٨١	١	٠,٢	6	١,٢	٣	١,٧٧	٨	٢,٥
عضو برلماني	٦٠	١٢,٢٩	٥	١,٠٢	٣٥	٧,٢	20	٤,١	٨	٤,٧٣	٥٢	١٦,٣
قيادي في غرفة تجارية	٧١	١٤,٥٤	٤	٠,٨١	٣٥	٧,٢	32	٦,٥	٣٩	٢٣,٠٧	٣٢	١٠,٠٣
قيادي في غرفة صناعية	٣٦	٧,٣٧	١	٠,٢	١١	٢,٣	24	٤,٩	٩	٥,٣٢	٢٧	٨,٤٦
عضو جمعية رجال أعمال	٢٠	٤,٠٩	٢	٠,٤	٥	١,١	13	٢,٦	٩	٥,٣٢	١١	٣,٤٤
عضو جمعية مستثمرين	٢٧	٥,٥٣	٠	٠	١٢	٢,٥	15	٣,١	٩	٥,٣٢	١٨	٥,٦٤
عضو مجلس أعمال	٩	١,٨٤	٠	٠	٢	٠,٤	7	١,٤	٥	٢,٩٥	٤	١,٢٥

المهنة أو الصفة كما جاءت في المضمون الصحفي	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مسئول سابق	١٠	٢,٠٤	٠	٠	١٠	٢,١	0	٠	٠	٠	١٠	٣,١٣
عضو جمعية أهلية	٢	٠,٤	٠	٠	١	٠,٢	1	٠,٢	٠	٠	٢	٠,٦٢
رجل صناعة	٣٠	٦,١٤	١	٠,٢	٢	٠,٤	7	١,٤	١	٠,٥٩	٩	٢,٨٢
أخري	٢٥	٥,١٢	١١	٢,٢٥	٩	١,٨	25	٥,٢	١٥	٨,٨٧	٣٠	٩,٤
الإجمالي	٤٨٨	١٠٠	٤٧	٩,٦٣	٢٠٥	٤٢	٢٣٦	٤٨,٤	١٦٩	١٠٠	٣١٩	١٠٠

جدول رقم (٣) المهنة أو الصفة كما جاءت في المضمون الصحفي

٤ـ فئة تطلعات رجال الأعمال.

جاءت التطلعات السياسية في المركز الأول من فئة تطلعات رجال الأعمال بنسبة ٨, ٦٠٪، ويليها التطلعات المادية بنسبة ٣, ٢٨٪، والاجتماعية ٨, ١٠٪، كما في الجدول رقم (٤) يرجع ذلك إلي ارتفاع عدد المرشحين من رجال الأعمال في انتخابات مجلس الشعب وتزايد عدد المقاعد التي يحصلون عليها ، ورئاستهم للجان الاقتصادية والخطة والموازنة والإسكان وغيرها ، إلي جانب دورهم البارز في الأحزاب خاصة الحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر السلطة.

وبدأت التطلعات السياسة بدخولهم عضوية الحزب الحاكم ثم مجلس الشعب وانتهت إلي دخولهم الوزارة، وذلك لحماية مصالحهم، فقد نجحت ضغوط رجال الأعمال والمستثمرين من أعضاء مجلس الشعب في تغيير وجهة نظر الحكومة في معظم مواد قانون الاستثمار (١٩٩٧) وفشلت فيه جهود ممثلي النقابات العمالية في ضمان فرص أحسن للعاملين حيث تمسك رجال الأعمال بحرية صاحب العمل في تعيين العمال وفصلهم والاحتفاظ بحق العمال في المعاش.[١]

ويقول (البدري فرغلي عضو مجلس الشعب): إن هناك ظاهرة كانت تسبق دخول رجال الأعمال في مجلس الشعب وهي ظاهرة النائب عنهم وحماية مصالحهم وتنفيذ أهدافهم حتى بدأت سياسة الخصخصة ودخولهم مجلس الشعب في التسعينيات، إلا أنهم لم يكن لهم دور لقلة عددهم، أما في برلمان ٢٠٠٢ / ٢٠٠٥ فقد شهد سطوة رجال الأعمال فتولوا رئاسة اللجان المهمة مثل الموازنة والخطة والإسكان واللجنة الاقتصادية.[٢]

ومع تزايد عدد رجال الأعمال في مجلس الشعب من ٨ أعضاء في الدورة

(1) جريدة الوفد ، ٢٧ ابريل١٩٩٧.

(2) جريدة الوفد، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣.

البرلمانية ٩٠/ ١٩٩١ إلي ٨٤ نائباً في ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥ وفي تقديرات أخري ١٥٠ رجل أعمال، وهذا ما جعل أغلب القوانين التي سنها مجلس الشعب منذ الدورة البرلمانية ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ قوانين اقتصادية تخدم رجال المال والأعمال وهي قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ ، وقانون التأجير التمويلي رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ والقوانين الخاصة بتطبيق ضريبة المبيعات بمراحلها الثلاث وقانون التمويل العقاري وقانون الشيك وقوانين البنوك والتصدير. [١] ولم يقتصر النفوذ السياسي علي مجلس الشعب بل دخل بعضهم كوزراء في حكومة نظيف، ويتخوف المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق من تزايد عدد رجال الأعمال في الحكومة مما يؤدي إلي الانحياز لمصالحهم كما حدث في مجلس الشعب وتعطيل بعض التشريعات المهمة التي تتعلق بالمنافسة ومنع الاحتكار». [٢]

وجاء توقيع اتفاقية الكويز مع إسرائيل والتي واجهت معارضة شعبية كبيرة تنفيذاً لمطالب رجال الصناعة ووفقا لما ذكره الرئيس مبارك «أن توقيع البروتوكول كان مطلبا من رجال الصناعة واتهم المعارضة بالمزايدة قائلاً« لا نريد للأهداف الوطنية أن تضيع وسط المعارضة التي لا تستهدف إلا المزايدة». [٣] وتعكس هذه التطلعات طبيعة النظام وأيديولوجية الدولة التي سمحت لرجال الأعمال بالمشاركة في صناعة القرارات الاقتصادية وتوجهها نحو قيام القطاع بدور أكبر في الناتج القومي وتشغيل الشباب .

تشير بيانات الجدول(٤) إلي أن تطلعات رجال الأعمال في الفترة الأولي (١٩٩١-١٩٩٧) كانت مادية فقط بنسبة٧,٨٪ بعدد تكرارات ٤ تكرارات، وفي الفترة الثانية

(1) جريدة الوفد، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣.

(2) جريدة الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

(3) جريدة الأهرام ، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٠٠٠-٢٠٠٣)، ظهرت التطلعات السياسية والاجتماعية إلي جانب التطلعات المادية والتي جاءت في المركز الأولي بنسبة ٨, ١٠٪ وتليها السياسية والاجتماعية، أما في الفترة الأخيرة(٢٠٠٤-٢٠٠٦) جاءت التطلعات السياسة في المركز الأولي بنسبة ٤, ٥٤٪ ويليها التطلعات الاجتماعية والمادية بنسب متساوية٩, ٨٪.

ويرجع ذلك إلي إدراك رجال الأعمال بأن الاقتراب من السلطة يسهل لهم مصالحهم الشخصية، فهناك فئة محدودة من رجال الأعمال ارتبطوا بعلاقات وثيقة بالحزب الحاكم أو بأفراد في الحكومة نجحوا في تحقيق مكاسب شخصية أو إلغاء أعباء عامة أو الحصول علي فرص تمويل أكثر يسراً. (١)

وانحصر مفهوم رجال الأعمال للسلطة علي كونها وسيلة للعمل فوق القانون، وتعامل رجال الأعمال بمنطق الإقطاع لا الرأسمالية مبتغين الثروة من خلال النفوذ السياسي لا المنافسة في السوق، وهو ما جعل مؤسسات الأعمال تنشط بشكل انتهازي قصير الأجل لعدم اطمئنانها للمستقبل من جهة وعدم استقرار السياسات الاقتصادية من جهة أخري.(٢)

تنامي التطلعات السياسية من خلال مجلس الشعب:

يلاحظ تنامي التطلعات السياسية من لا شئ في الفترة الزمنية الأولي إلي ٥, ٦٪ في الفترة الثانية إلي ٣, ٥٤٪ في الفترة الثالثة ، ففي انتخابات عام ١٩٩٥ لم يكن هناك تركيز علي سيطرة المال أو رجال الأعمال أو القطاع الخاص،إلا خبر تلميح بسيط (ظاهرة جديدة في الانتخابات هي إنفاق الأموال بسفه) (٣) وفي انتخابات ٢٠٠٥ كان التركيز علي سيطرة رأس المال علي أصوات الناخبين واستغلال حالة

(1) مصطفي عبيد، أوهام دولة رجال الأعمال، جريدة الوفد،٢٥ أغسطس ٢٠٠٧.

(2)شريف دلاور، الاقتصاد المصري والعولمة، جريدة الأهرام، ١٧ يوليو٢٠٠٢ .

(3) جريدة الأهرام،١٥ نوفمبر١٩٩٥.

الفقر لشراء الأصوات في الوفد أكثر من الأهرام [١] وسعي قوي رأسمالية للسيطرة علي الحياة السياسية والتأثير في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بما يهدد الأمن القومي المصري. [٢] واتسمت الانتخابات بتحالف المال مع السلطة وهذه كارثة، بمعني أن البرلمان والتشريعات التي تصدر ستكون لمصلحة هؤلاء المحتكرين ولن توجد حكومة تبحث عن مصلحة الشعب لأن أصحاب المليارات لا يعرفون سوي مصالحهم. [٣] نحن نريد مجلس شعب ولا نريد جمعية لرجال الأعمال تتنافس فيها مراكز القوة من أجل مصلحة زائلة. [٤] ووصلت الرشاوي الانتخابية إلي أن تاجر كبير ينظم رحلات عمرة مجانية لنحو ٣٠٠ شخص من أبناء دائرته بتكلفة مليون جنيه، وصاحب شركة استثمارية يقوم بتوزيع سلع معمرة من غسالات وثلاجات لأهلي دائرته، ولأول مرة الاتفاق مع مطربين شعبيين مشهورين بمناسبة الانتخابات بنحو ١٠٠ ألف جنية للحفلة الواحدة. [٥] وارتفع حجم الإنفاق علي الانتخابات من ٤ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ إلي ١٠ مليارات جنيه عام ٢٠٠٠. [٦]

وتلخصت نظرة رجال الأعمال في قول مرشح جديد، لعضو قديم (اترك لي البقرة ، أنت بتحلبها منذ دورتين). [٧] وارتفع عدد أعضاء مجلس الشعب من رجال الأعمال من ثمانية نواب عام ١٩٩٠ إلي ٣٧ نائباً عام ١٩٩٥ ووصلوا إلي ٨٤ نائباً عام ٢٠٠٠ بزيادة ٩٥٪ منذ عشر سنوات [٨] وبلغ عدد المرشحين من رجال

---

(1) الوفد، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥.

(2) حسين عبد الرازق،الوفد، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥.

(3) نعمان جمعة رئيس الحزب في حديثه مع قناة الجزيرة، الوفد، ١١ نوفمبر ٢٠٠٥.

(4) محمد أمين ،الوفد، ٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

(5) الوفد، ٣٠ اكتوبر٢٠٠٥.

(6) الوفد، ٣٠ اكتوبر٢٠٠٥.

(7) الوفد،٣ نوفمبر٢٠٠٥.

(8) الوفد، ٢٤ نوفمبر٢٠٠٥.

الأعمال في انتخابات ٢٠٠٥ نحو ٥٠٠ مرشح من رجال الأعمال.[1]

ويوضح الجدول(٤) أن التطلعات السياسية جاءت في المركز الأول في جريدتي الأهرام والوفد بنسب ٦٦,٦٪ و٥٨٪، والتطلعات المادية في المركز الثاني بنسب ٢٦,٦٪ بالأهرام، و٢٩٪ بالوفد، في حين جاءت التطلعات الاجتماعية في المركز الأخير وبنسبة محدودة بلغت ٦,٦٪ بالأهرام و١٢,٩٪ بالوفد. وأظهرت المضامين الصحفية الخاصة بالانتخابات وتشكيل الوزارة وتوقيع اتفاقية (الكويز) وغيرها من المضامين مدي تأثير السياسة التحريرية وتوجهاتها علي جريدة الوفد وتأثير توجهات الحزب الوطني علي صحيفة الأهرام المملوكة للدولة وليس الحزب الوطني علي سبيل المثال:

انتخابات ١٩٩٥:

اتفقت الصحيفتان من حيث الشكل واختلفتا من حيث المضمون، فمن حيث الشكل خصصت الأهرام والوفد أكثر من أربع صفحات يومية لمتابعة الانتخابات، مع وضع شكل بوتيفة تبرز أن هذه الصفحات خاصة بالانتخابات، وحدث هذا في انتخابات عام ١٩٩٥ إلا أن المضمون اختلف.

ففي الوفد: سقوط ٥١ قتيلاً و٩٠٠ مصاب و١٧١٢ معتقلاً، نزع قضبان السكك الحديدية واشتعال النيران في المباني الحكومية وقطع الطرق وتحطيم السيارات واستخدام القنابل المسيلة للدموع.[2]

وتصف التقارير الانتخابات بأنها الأسوأ في تاريخ مصر وتدخل أمني وحكومي لمساندة مرشحي الحزب الوطني، السجن ٢٤ ساعة لمن يزور الانتخابات فقط،

(1) الوفد، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥.

(2) وكالات الأنباء، جريدة الوفد ١٣ ديسمبر ١٩٩٥.

وإعلانات تناشد الرئيس بوقف التزوير من مرشحين مستقلين وأحزاب.[1] وبيان من أمريكا يطالب بالتحقق في فضية تزوير الانتخابات، حكومتنا تعود بنا الوراء إلي عصر الشمولية والتزوير والحزب الأوحد.[2] وتزوير الانتخابات بنسبة ٨٥٪ في الجولة الأولي و٩٥٪ في الإعادة وتواطؤ أجهزة الأمن مع البلطجية وتقفيل الصناديق قبل بدء التصويت واستغلال المال العام في دعم مرشحي الحزب الوطني وتهديد القرى والمدن بالحرمان من الخدمات.[3] وإجراء الانتخابات في سريه ومنع المرشحين من المؤتمرات مما دفعهم إلي مقابلة الناخبين علي المقاهي بمن فيهم رجال الأعمال.[4]

في الأهرام: إقبال غير مسبوق علي التصويت في الانتخابات، ويقول مبارك: «مؤشرات النزاهة واضحة والإقبال دليل علي تقدم الديمقراطية» ويقول صفوت الشريف وزير الإعلام: «الانتخابات حرة ونزيهة».[5] ويقول عاطف عبيد رئيس الحكومة:«نتيجة الانتخابات عبرت تماما عن إرادة الجماهير وتجاوبها مع مسيرة الإصلاح».[6] وحياد كامل في الانتخابات وفي نفس الوقت خبر عن بيع أراضي الإصلاح المقام عليها المباني بسعر ٢٥ قرش للمتر ، وإعفاء الحاصلين علي البراءة من رسوم المصالحة في قضايا الانتخابات (رشاوى انتخابية من الدولة).[7] وتركز جريدة الوفد علي مرشحي الوفد فقط، والأهرام تدعم مرشحي الوطني، رغم أنها

---

(1) الوفد- ٢ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٥.

(2) الوفد- ٦ ديسمبر ١٩٩٥.

(3) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ،الوفد- ١٩ ديسمبر١٩٩٥ .

(4) جمال بدوي، الوفد، ١٤ نوفمبر١٩٩٥ .

(5) الأهرام،٢ ديسمبر١٩٩٥ .

(6) الأهرام،١٠ ديسمبر ١٩٩٥ .

(7) الأهرام،٢٧،نوفمبر١٩٩٥ .

ليست صحيفة الحزب الوطني.

انتخابات ٢٠٠٥

وظهر أيضا التناقض بين الأهرام والوفد في المضمون الخاص بانتخابات عام ٢٠٠٥ . ففي الوفد: فضيحة عالمية للحزب الوطني،وكالة رويترز : الحزب الوطني يشرف بنفسه علي العصابات التي تحمل السيوف والكلاب،فاينانشيال تايمز: سفاحو الحزب الوطني حرموا الناخبين من حق التصويت ،واشنطن بوست خطف مراقبي الانتخابات وأعضاء منظمات حقوق الإنسان،الوكالة الفرنسية بلطجية الحزب الوطني بالإسكندرية قتلوا سائق مرشح مستقل. [١] والتصويت ممنوع بأمر الداخلية ، كردونات أمنية مكثفة في دوائر المعارضة لمنع الناخبين من دخول اللجان. [٢] والحزب الوطني يفقد أعصابه ويستخدم البلطجية للسيطرة علي اللجان وضرب الناخبين والمراقبين والمرشحين بالرصاص المطاطي والزجاجات الحارقة والأمن يقف علي الحياد. [٣] وأزمة سياسية بين القاهرة وواشنطن الصحف الأمريكية تتهم النظام المصري بعرقلة الإصلاح السياسي والديمقراطي. [٤] وبيان من أمريكا يطالب بتمكين المصريين من التعبير عن إرادتهم دون عنف أو ترهيب. [٥]

وفي الأهرام الوطني يحصد ٧٥٪ من المقاعد والتيارات الدينية ٧ , ٢٠٪ والمعارضة ٨ , ٤٪ والنتائج ترد علي الادعاءات التي روجت بوقوع عمليات تزوير في بعض اللجان. [٦] وتؤكد تقارير منظمات المتابعة الدولية أن مناخ الانتخابات

(1) الوفد،٢٢ نوفمبر٢٠٠٥.

(2) الوفد، ٢٧ نوفمبر٢٠٠٥.

(3) الوفد،٢١ نوفمبر٢٠٠٥.

(4) الوفد، ٤ نوفمبر٢٠٠٥.

(5) الوفد،٣٠ نوفمبر٢٠٠٥.

(6) الأهرام، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥.

إيجابية والتيارات الدينية تعتمد علي إثارة القلاقل والشائعات في مقدمة هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية والمعهدان الديمقراطي والجمهوري الأمريكان، وتؤكد أن هناك مناخ إيجابي ويسهم في التحول الديمقراطي وأنه يوجد حراك سياسي وشعبي يسهم في تطور المجتمع المصري.(١) وصفوت الشريف يقول الحزب الوطني يخوض الانتخابات في ظل حرية غير مسبوقة، والقلة غير الواعية تريد تحويل مصر إلي بؤرة صراع.(٢)

والحكومة تؤكد التزامها بالحياده والنزاهة في الانتخابات(٣) وعشرة آلاف مواطن يحتشدون في ميدان عابدين لدعم مرشحي الحزب الوطني.(٤) في الوقت الذي تمنع باقي الأحزاب والمرشحين من تنظم المؤتمرات الجماهيرية. كما خصصت الأهرام والوفد صفحات للانتخابات ٢٠٠٥ وشملت أيام الانتخابات خمس صفحات لمتابعة الانتخابات في الدوائر الانتخابية، إلا أن الأهرام ركزت أكثر علي مرشحي الحزب الوطني وهذا يعكس الخلل الذي تعاني منه المؤسسة التي تعتبر ملكاً للشعب وليس للحزب الوطني، وإذا كان هذا مقبولاً من جريدة الوفد باعتبار أنها ناطقة باسم الحزب ولسانه، فهذا غير مقبول من الأهرام لأن الحزب الحاكم لديه صحيفة تعبر عنه وهي جريدة مايو ثم أصبحت جريدة الوطني اليوم.

تشكيل حكومة نظيف ٢٠٠٤:

ويظهر الاختلاف أيضا بين الصحيفتين في تعليقهما علي حكومة نظيف، مما يظهر التأثير الواضح للسياسة التحريرية وتوجه الصحيفة علي المضمون.

---

(1) الأهرام، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥.

(2) صفوت الشريف،الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥.

(3) الأهرام، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥.

(4) الأهرام،٣٠اكتوبر٢٠٠٥.

عرضت جريدة الوفد مشاكل القرى والمدن علي نظيف مع بدء حكومته مثل (ناهيا تموت عطشاً يا دكتور نظيف نريد كوب ماء نظيف. [1] وانتقدت استقبال رئيس الوزراء الجديد للوزراء في مقر الحزب الوطني والذي يعد أول مرة منذ ثورة يوليو ،وهو مقر للاتحاد الاشتراكي سابقا ليصبح رئيس وزراء الحزب الوطني وليس رئيساً لوزراء مصر. [2] وكيف يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي في ظل وجود مافيا تهيمن علي ثروات البلاد وتتحكم في الاقتصاد وتعيش في بروج عاجية وتستفز المواطن الفقير المعدوم ببذخها وحياتها الفارهة. [3] وطالبت رجال الأعمال الذين دخلوا الوزارة بالكشف عن حجم أعمالهم، مؤكده أنه لا يجوز في معظم الدساتير العالمية للوزير أو شاغل المنصب السياسي أن يجمع بين منصبه وما يتحقق له من سلطات وحصانه تتيح له التعرف علي جميع المعلومات الاقتصادية والمالية وبين إمكانية مباشرة لأعماله الخاصة التي كان يزاولها قبل تولي منصبه ، فمهما كان الوزير أمينا تنهار قواه في لحظة ويمكن أن ينحاز لنشاطه الخاص ويكثر في سلطاته لتحقيق أعلي الأرباح والمكاسب. [4] في الوقت الذي لا يوجد نص قانوني يلزم رجال الأعمال الذين تم تعينهم كوزراء بوقف علاقاتهم بالشركات التي يديرونها. [5]

وتناولت الأهرام القضية بزاوية تخدم سياستها وتوجهاتها التي تنطلق من توجهات النظام السياسي الحاكم، حيث قدمت نماذج من رجال الأعمال متفائلة بدخول رجال الأعمال إلي الوزارة، ورجال الأعمال علي دراية كاملة بكل المشاكل

---

(1) الوفد،٢٤ يوليو ٢٠٠٤.

(2) الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

(3) الوفد،٢٢ يوليو ٢٠٠٤.

(4) المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق ،الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

(5) الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

التي يعانيها القطاع الخاص، الأمر الذي سيسهم بقدر كبير في إيجاد حلول سريعة وعملية لهذه المعوقات.[١] ورجل الأعمال ستكون لديه حلول عملية لمواجهة هذه المشاكل، وأكد ضرورة أن ينظر المجتمع المصري بشكل عام ومجتمع رجال الأعمال لهذه التجربة بنظرة إيجابية، خاصة أنها الأولي في مصر منذ زمن طويل.[٢] اختيار نظيف يعمل علي تجاوز المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري خاصة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والانتقال بمصر إلي عصر الحكومة الالكترونية. وتفاؤل كبير في مجال الصناعة المصرية باختيار أحد رجال الصناعة لمنصب وزير التجارة الخارجية والصناعة.[٣] والقطاع الخاص شريك أساسي في التنمية وأكثر قدرة علي تفهم مشاكل المستثمرين ورجال الأعمال وهو اتجاه معمول به في كثير من الدول المتقدمة مثل أمريكا.[٤]

* يظهر الاختلاف وتأثير السياسية التحريرية وتوجهاتها العامة واضحا علي المضامين التي تنشر في الصحيفتين، ففي الوفد: تعيش أسواق المال والبنوك حالة من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة لتطبيق النظام الجديد للنقد الأجنبي وبعد ساعة واحدة من تطبيقه ارتفع سعر الدولار في السوق الأولية بمقدار عشرة قروش ليصل إلي ٣٠٩ قروش في شركات الصرافة ٣٢٤ قرشاً وفي السوق السوداء ٣٣٠ قرشاً.[٥]، وفي الأهرام: هدوء في التعامل علي النقد الأجنبي في السوق الحرة في اليوم الثالث.[٦] والقرارات المنظمة لسوق الصرف تقضي تماماً علي السوق السوداء

(1) خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية،الأهرام ،١٤ يوليو ٢٠٠٤.

(2) محمد المصري نائب رئيس اتحاد الغرف ،الأهرام ،١٤ يوليو ٢٠٠٤.

(3) الأهرام،١١ يوليو ٢٠٠٤.

(4) المهندس صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية، الأهرام ،١٧ يوليو ٢٠٠٤.

(5) جريدة الوفد ، ٥ مارس ١٩٩١.

(6) جريدة الأهرام ،٤ مارس ١٩٩١.

وهي خطوة لتحرير سعر الصرف (حكومة عاطف صدقي). [1] ونشرت قبل ذلك (الهدف هو دعم الجنيه المصري رمز السيادة الوطنية ومنع التعامل بالعملات الأجنبية في شراء السلع الوطنية وضبط العلاقة بين الجنية والعملات الأخري في السوق الحرة. [2]

(1) جريدة الأهرام- ٧ فبراير ١٩٩١...

(2)جريدة الأهرام- ٢٨ فبراير ١٩٩١ .

تطلعات رجال الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ -٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مادية	١٣	٢٨,٢	٤	٨,٧	٥	١٠,٨	٤	٨,٧	٤	٢٦,٦	٩	٢٩
سياسية	٢٨	٦٠,٨	٠	٠	٣	٦,٥	٢٥	٥٤,٤	١٠	٦٦,٦	١٨	٥٨,١
اجتماعية	٥	١٠,٨	٠	٠	١	٢,٢	٤	٨,٩	١	٦,٦	٤	١٢,٩
إجمالي	٤٦	١٠٠	٤	٨,٧	٩	١٩,٦	٣٣	٧١,٧	١٥	١٠٠	٣١	١٠٠

جدول (٤) فئة تطلعات رجال الأعمال .

٥ـ فئة الجنسية

جاء مزدوجو الجنسية (جنسية مصرية وأخري) في المركز الأول بنسبة ٥٢,٧٪، ويليها الجنسية المصرية ٢١,٨٪، والأجنبية ١٩٪، والعربية ٦,٣٪. كما في الجدول(٥) وهو ما يدل علي أن رجال الأعمال يسعون إلي الحصول علي جنسيات أخري، إما لتسهيل أعمالهم في هذه الدولة، أو تكون الملجأ في حالة ارتكاب مخالفات تؤدي بهم إلي السجن، وبالتالي الهروب إليها أو في حالة تضييق النظام السياسي عليهم. ويدير رجل الأعمال الأزمة من الخارج فإذا شعر أن الأمور في صالحه عاد إلي مصر وإذا كان العكس ظل بالخارج، مستغلاً الجنسية الثانية في حمايته، خاصة أنه يستطيع توكيل عدد كبير من المحامين للدفاع عنه.[(١)]

وقد ظهر مزدوجو الجنسية بقوة في أزمة رامي لكح، وإلغاء عضويته في مجلس الشعب بسبب ازدواج الجنسية، وهو ما أعطي مساحة أكبر لمناقشة قضية مزدوجي الجنسية. وتم طرح العديد من التساؤلات حول باقي الأعضاء في مجلس الشعب من مزدوجي الجنسية، والذي ينطبق عليهم الوضع نفسه ثم ماذا عن غيرهم الذي يعلم جيدا الرأي العام أنهم مزدوجو الجنسية وإلي الآن لم يقترب منهم أحد، ولم ترفع دعوى حتى الآن مثل رامي لكح ،من هو(المتعوس) الذي يفقد جنسيته في الأيام المقبلة ليستوي مصيره مع مصير لكح، ومن المحظوظ الذي يفلت من هذا المصير رغم إصابته بنفس الداء..؟![(٢)] وربما غضب علي رامي لكح سياسياً، فتم إبطال عضويته في مجلس الشعب، ودفع بنوك القطاع العام الدائنة له إلي تحريك الدعاوي القضائية له، في حين ترك رجال أعمال آخرون مثل أحمد عز وأحمد بهجت، كما أنه لم يتم إثارة قضية مزدوجي الجنسية مرة أخري ولم تتم إبطال عضوية حاملي الجنسيات

---

(1) جريدة الوفد، ٤ سبتمبر ٢٠٠١.

(2) شريف العبد في حواره مع فتحي سرور، جريدة الأهرام ،١٨ يوليو ٢٠٠٤.

الأخري داخل مجلس الشعب، بل إن الحكومة الجديدة كان بها مزدوجو الجنسية مثل أحمد المغربي وزير السياحة،ونشر في الوفد يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٤ أنه تم استبعاد أحمد المغربي في البداية لحصوله علي الجنسية السعودية وامتلاكه لشركات متعددة في السياحة إلا أنه تم اختياره وزيراً للسياحة.

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلي أن قضية مزدوجي الجنسية تمت إثارتها بقوة في الفترة الثانية والتي ارتبطت بقضية رامي لكح وبطلان عضويته في مجلس الشعب، حيث جاء مزدوجو الجنسية في المرتبة الأولي بنسبة ٩ , ٥٠٪ بعدد تكرارات ٥٦ تكراراً، في حين لم تذكر في الفترة الأولي ، وجاءت في المرتبة الثانية في الفترة الأخيرة بنسبة ٣ , ٧٪ بعدد تكرارات ٨ تكرارات،وهو ما يوضح أن الحدث هو الذي يعكس تضخيم الصحافة، فلم تكن قضية مزدوجو الجنسية مثارة من قبل رغم وجود عدد كبير من مزدوجي الجنسية في مجلس الشعب، ومع قضية رامي لكح (الجنسية الفرنسية) تم تضخيم الصحافة للقضية ثم تراجعت مع انتهاء رامي لكح ورغم ذلك مازال مزدوجي الجنسية في مجلس الشعب، وقال الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب :أن الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا بشأن رامي لكح عضو مجلس الشعب لا ينطبق علي بقية النواب مزدوجي الجنسية.[1]

احتل مزدوجو الجنسية من رجال الأعمال المرتبة الأولي في جريدتي (الوفد والأهرام) بنسب ٥٦٪ و٦ , ٤٤٪ علي التوالي ، وجاء في المرتبة الثانية أجنبي بنسبة ٤٠٪ في الوفد و٣٠٪ في الأهرام، أما الجنسية المصرية فقد جاءت في المرتبة الثالثة في الأهرام ٤ , ١٩٪ ويليها العربي بنسبة ٨ , ٥٪ أما الوفد فلم تذكر الجنسية المصرية، وجاءت العربية بنسبة ٤٪. وارتفع تناول مزدوجي الجنسية خلال أزمة رامي لكح، الأهرام اكتفت بنشر قرار بطلان عضوية رامي لكح لثبوت تمتعه بالجنسية الفرنسية،

(١) جريدة الأهرام، ٢٩ أغسطس ٢٠٠١.

وعدم أدائه الخدمة الوطنية.[1] ونشرت تحقيقات حول مزدوجي الجنسية وهل سينطبق القرار علي باقي الأعضاء، في حين تساءلت الوفد عن كيفية صعود رامي لكح وعمره ٣٧ سنة وكيف سقط بسرعة.[2] وذكرت أن الشاب المعجزة يطلب من البنوك ٢٠٠ مليون جنيه لإنشاء مركز تجاري ويحاول إقناع البنوك رغم عجزه عن سداد ما عليه من أموال للبنوك تقدر ١,٧ مليار جنيه.[3]

(1) جريدة الأهرام، ٢٨ أغسطس ٢٠٠١.

(2) الوفد، ٤ سبتمبر ٢٠٠١.

(3) جريدة الوفد، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١.

فئة الجنسية	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
مصري	٢٤	٢١,٨	٢	١,٨٢	١٦	١٤,٥	٢	١,٨	٢٠	١٩,٤١	٠	٠
مزدوج	٥٨	٥٢,٧	٠	٠	٥٦	٥٠,٩	٤	٣,٦	٤٦	٤٤,٦٦	١٤	٥٦
عربي	٧	٦,٣	٢	١,٨٢	٣	٢,٧	٢	١,٨	٦	٥,٨٢	١	٤
أجنبي	٢١	١٩,١	٢	١,٨٢	٣١	٢٨,٢	٨	٧,٣	٣١	٣٠,٠٩	١٠	٤٠
أخري	٠	٠	٦	٥,٤٥	١٠٦	٩٦,٤	١٦	١٤,٥	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	١١٠	١٠٠	١١٠		١١٠		١١٠		١٠٣	١٠٠	٢٥	١٠٠

جدول (٥) فئة الجنسية

ثانيًا : رجل الأعمال = فاسد وجشع ومستغل

٦ـ فئة ملكية رأس المال(شكل الملكية)

يوضح الجدول (٦) تفوق ملكية رأس المال العائلي عن باقي التصنيفات بنسبة ٤٤,٤٪ ويليها رأس المال الموزع في شكل شركة مساهمة مصرية ٢٢,٢٢٪ ، وفي المركز الثالث شكل شركة مساهمة مصرية أجنبية ١٦,٦٪. وهو ما يدل إلي أن رجال الأعمال في مصر مازالوا يفضلون الشركات العائلية علي دخول مساهمين جدد بعيداً عن أفراد العائلة الواحدة.

ويلاحظ أن ملكية رأس المال العائلية ظهرت بشكل أكبر خلال الفترة الثانية بنسبة ٢٧,٧٪ مقابل نسبة ٣٪ فقط خلال الفترة الأولي وصفر في المائة خلال الفترة الثالثة وهو ما يتفق مع ما طبيعة أوضاع المجتمع ، حيث ظهرت قضايا التعثر المصرفي ومشكلة البنوك التي تمتلكها العائلات، مما دفع إلي طرح قضية الشركات العائلية. وقد دفعت الصورة السلبية التي تكونت خلال هذه الفترة عن الشركات العائلية إلي منع رجال الأعمال المصريين من شراء البنوك بحصة تزيد علي ١٠٪ ، حيث يتطلب ذلك موافقة البنك المركزي ، ونتيجة لهذه الصورة يرفض البنك المركزي دخول أي مستثمر لشراء البنوك (حدث مع بنكي الإسكندرية والقاهرة)

ويشير الجدول رقم (٦) إلي أن الطابع العائلي لفئة لرأس المال جاء في المركز الأول في فئة ملكية رأس المال بنسبة ٤٥,٤٥٪ في الوفد ، و٤٢,٨٥٪ في الأهرام ، وفي الوقت الذي جاءت شركة مساهمة مصرية في المركز الثاني في الوفد والأهرام

بنسب ٢٧, ٢٧٪ ، و٢٨, ١٤٪ وجاءت بنفس النسبة شركة مساهمة مصرية أجنبية في جريدة الأهرام ،إلا أنها جاءت في المركز الثالث بنسبة ١٨, ١٨٪ في الوفد، في حين لم تذكر شركات فردية. مما يشير إلي سيطرة القطاع العائلي علي نسبة كبيرة من الشركات. وعلي سبيل المثال شركات عائلة ساويرس تستحوذ علي أكثر من ٥٠٪ من مؤشر البورصة المصرية.

فئة ملكية رأس المال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١-		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤ -		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
عائلي	٨	٤٤,٤٤	٣	١٦,٦	٥	٢٧,٧	٠	٠	٣	٤٢,٨	٥	٤٥,٤
فردي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ش مساهمة	٤	٢٢,٢٢	٠	٠	٣	١٦,٦	٠	٠	١	١٤,٢	٣	٢٧,٢
ش مساهمة	٣	١٦,٦٧	١	٥,٥	٠	٠	٣	١٦,٦	١	١٤,٢	٢	١٨,١
أخري	٣	١٦,٦٧	٠	٠	٢	١١,١	١	٥,٥	٢	٢٨,٥	١	٩
الإجمالي	١٨	١٠٠	٤	٢٢,٢	١٠	٥٥,٥	٤	٢٢,٢	٧	١٠٠	١١	١٠٠

جدول (٦) فئة ملكية رأس المال

٧ـ فئة طبيعة النشاط الاقتصادي.

إحتل القطاع التجاري المرتبة الأولي في المضامين الصحفية محل الدراسة بنسبة مرتفعة بلغت ٣٨٪، ويليها القطاع السياحي بنسبة ١٩,٣٪، وفي المركز الثالث قطاع الصناعة ١٢,٦٪ ، ويليه قطاع العقارات ١٢٪، وفي المركز الرابع قطاع الزراعة ٥,٣٪، ويليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤,٦٪. ويشير هذا إلي تفضيل رجال الأعمال للقطاعات الخدمية عن الإنتاجية لما تحققه من عائد مرتفع وسريع، خاصة إذا ما جمعنا قطاعات العقارات والسياحة والاتصالات والمعلومات والتجارة، وهي قطاعات خدمية ستصل إلي ٧٤٪ .

ويظهر الجدول (٧) أن النشاط التجاري يعد السمة الغالبة لأنشطة رجال الأعمال في الفترات الزمنية الثلاث بنسب ٦٪ و١٢٪ و٢٠٪ علي التوالي في حين جاء في المركز الثاني قطاع السياحة في الفترتين الزمنيتين الأولي والثانية بنسبة ٥,٣٪ و٧,٣٪ وقد يرجع ذلك إلي حادث ضرب السياح الأجانب في الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ والذي كان من أضخم الحوادث الإرهابية من حيث الضحايا والتأثير، وبالتالي طالب مستثمرو هذا القطاع بالتعويض ومطالبته بجدولة الديون، وإرجاع أزمة نقص السيولة والركود في قطاع العقارات في نهاية التسعينيات إلي ضخ أموال كبيرة في القرى السياحية والفنادق. كما شهدت مطالبة جمعية رجال الأعمال المصريين بزيادة الإعفاء الضريبي للمشروعات السياحية لمدة سنة إضافة تعويضا عن خسائر أزمة الخليج، وأوصت بتطبيق الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات بدلا من خمس سنوات علي المشروعات السياحية المقامة في المناطق النائية والسماح بسنة لسداد ديون الشركات وخفض القائدة البنكية لتصبح ٨٪ و دعم الصناديق الحكومية للمشروعات السيادية.(١)

(١) جريدة الوفد، ٨ يونيو ١٩٩١.

وجاء في المركز الثاني في الفترة الأخيرة قطاع الصناعة بنسبة٣, ٩٪. ويليه القطاع السياحي والعقارات والاتصالات والخدمات، وأخيراً قطاع الزراعة. ويلاحظ تفوق قطاعات الخدمات(التجارة والسياحة والعقارات والاتصالات) عن القطاعات الإنتاجية(الصناعة والزراعة) في الفترات الزمنية الثلاثة بنسبة ١٥٪ تقريبا مقارنة ٦, ٢٪ للقطاعات الإنتاجية في الفترة الأولي ،٢٦٪ مقارنة بـ٤٪ في الفترة الثانية،و٣٤٪ مقارنة بـ٣, ١١٪ في الفترة الثالثة، وهو ما يعكس ميل رجال الأعمال إلي الاستثمار قصير الأجل، وتحقيق عائد أسرع.

واحتل القطاع التجاري المركز الأول في الأنشطة التي يمارسها رجال الأعمال خلال فترة الدراسة في جريدتي الوفد والأهرام بنسب ٤٥, ٣٦٪ و٧٤, ٤٠٪ علي التوالي، وجاء في المركز الثاني بالوفد القطاع السياحي بنسبة٩, ٢٢ ٪ والقطاع الصناعي في الأهرام بنسبة ٦, ١٦٪ ، وفي المركز الثالث جاء قطاع العقارات في الوفد ٥, ١٢٪ والقطاع السياحي في الأهرام ٩, ١٢٪، وفي المركز الرابع جاء القطاع الصناعي في الوفد ٤, ١٠٪ وقطاع العقارات في الأهرام ١١٪ والمركز الخامس القطاع الزراعي بنسبة ٦٪ في الوفد وقطاع الاتصالات والمعلومات بنسبة ٤, ٧٪ في الأهرام ، وفي المركز الأخير جاء قطاع الاتصالات والمعلومات في الوفد بنسبة ٣٪ والقطاع الزراعي في الأهرام بنسبة ٧, ٣٪. ويدل هذا الاتفاق علي ميل رجال الأعمال إلي الاستثمار قصير الأجل ويحقق عائداً سريعاً بدون مخاطرة، وذلك في قطاعات التجارة والعقارات والسياحة بعكس الأنشطة الصناعية التي تمثل استثماراً طويل المدى، وعائده منخفض وارتفاع المخاطر، وهناك صعوبة في تسييل الأصول الثابتة.

فئة طبيعة النشاط الاقتصادي	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -		٢٠٠٠-٢٠٠٣		٢٠٠٤-٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
صناعي	١٩	١٢,٦٦	١	٠,٦٦	٤	٢,٦	١٤	٩,٣	٩	١٦,٦٦	١٠	١٠,٤١
زراعي	٨	٥,٣٣	٣	٢	٢	١,٣	٣	٢	٢	٣,٧	٦	٦,٢٥
سياحي	٢٩	١٩,٣٣	٨	٥,٣٣	١١	٧,٣	١٠	٦,٧	٧	١٢,٩٦	٢٢	٢٢,٩١
تجاري	٥٧	٣٨	٩	٦	١٨	١٢	٣٠	٢٠	٢٢	٤٠,٧٤	٣٥	٣٦,٤٥
عقارات	١٨	١٢	٣	٢	٩	٦	٦	٤	٦	١١,١١	١٢	١٢,٥
اتصالات	٧	٤,٦٦	١	٠,٦٦	١	٠,٧	٥	٣,٣	٤	٧,٤	٣	٣,١٢٥
أخري	١٢	٨	٥	٣,٣٣	٠	٠	٧	٤,٧	٤	٧,٤	٨	٨,٣٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠	٣٠	٢٠	٤٥	٣٠	٧٥	٥٠	٥٤	١٠٠	٩٦	١٠٠

جدول (٧) طبيعة النشاط الاقتصادي

٨- فئة الملامح والسمات السلبية التي يقدمها المضمون الصحفي لرجال الأعمال.

بلغ إجمالي تكرار السمات والملامح السلبية لرجال الأعمال ٢٥٦ تكراراً، وجاء في مقدمة هذه السمات والملامح فاسد بنسبة ٤, ١٤٪، ويليها هارب ١٤٪، ومستغل ٦, ١٣٪، وطفيلي ١٢٪، وفي المركز الخامس جشع ٥, ١٠٪، ويليه مسرف ٧٪، وغشاش ٨, ٥٪، ومحتكر ٩, ٣٪، ومطارد للنساء ٣٪، بلطجي ٣, ٢٪، وفي المركز الأخير لا يخدم مجتمعه ووصولي ٢, ١٪. وأخري ٥٤, ١٠٪. كما في الجدول رقم (٨)، حيث قدمت مصاحبة باثنتي عشرة سمة سلبية تكررت ١٧٢ مرة، مما دفعه إلي المطالبة بوقفة موضوعية أمام الصورة التي تقدم عن رجال الأعمال.

ويلاحظ أن النسب المرتفعة تعكس مدلولات متعددة، فوصف رجل الأعمال بالفاسد هو انعكاس لانتشار الفساد في المجتمع، وغيبة دولة القانون، واستمرار عملية الاحتكار للسلطة من قبل الحزب الوطني، ونجاح الكثير من رجال الأعمال في الدخول مجال السياسية والتزاوج مع السياسة بشكل لم يكن متوقعاً، وأصبحت العلاقة هي عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة علي تغيير القوانين، وعدم تنفيذها علي المقربين من النظام. فقد ارتبط الثراء بالفساد نتيجة لأن خطوات التحرر الاقتصادي تمت قبل استكمال الهيكل التشريعي مثل قانون الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار وتطبيقه وتشجيع المنافسة، والقوانين المنظمة للأسواق، والإصلاح المؤسسي للبنك المركزي وأجهزة الرقابة،بالإضافة إلي عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي. وهو ما أدي إلي اهتزت صورة رجل الأعمال في السبعينيات علي يد مستوردي الأغذية الفاسدة

وعمارات الموت وناهبي مدخرات المصريين، ومن هنا ظهرت مشكلة عدم الثقة في رجال الأعمال نتيجة للخبرات السابقة والتجارب المريرة التي أفرزتها الرأسمالية الطفيلية. [(١)] ودفعت البيئة المحيطة رجال الأعمال إلي الفساد وانتشار الرشوة بين رجال الأعمال وبعض الوزراء، وهذا الارتباط بين مانح الرخصة وصاحب المصلحة، سيظل ينتج الفساد في غيبة الديمقراطية، وفي ظل عدم وضوح القوانين، فرجل الأعمال الشريف سيبحث لنفسه عن حماية سياسية، بإدخال أحد أقاربه الجهاز الإداري أو مجلس الشعب. [(٢)] و(مستغل) تعكس الوضع القائم، والذي مبدأه الغاية تبرر الوسيلة و(طفيلي) هي انعكاس للاستثمار في البورصة، والمضاربة، والمكسب السريع ، دون الدخول في أنشطة إنتاجية، خاصة أن من ضمن الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار هو قلة الإنتاج في الوقت الذي يزيد الطلب، وانسحاب الدولة من عملية الإنتاج. ويستغل رجل الأعمال كل فرصة من أجل السيطرة علي الأسواق، فعبد الحديث عن التغيير الوزاري يتم اتباع أساليب انحراف مثل المضاربة علي الدولار والتلاعب بالأسعار. [(٣)] وكذلك جشع ومسرف وغشاش ومحتكر كلها مظاهر واضحة في المجتمع المصري، وواضحة أكثر في رجال الأعمال لأنهم الأكثر قدرة علي التأثير في الاقتصاد والمجتمع. ويصف الاتحاد العام للغرف التجارية بعض أعضائه بالجشع والتلاعب بالأسعار[(٤)]

ويلاحظ تزايد الملامح والسمات السلبية للصورة النمطية لرجال الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاثة، رغم اتجاه الدولة إلي دعم رجال الأعمال وتحسين صورتهم، من خلال الاستجابة لمطالبهم ومشاركتهم في الحكومة، إلا أن الصورة النمطية

(1) رجب البنا، كيف يفكر رجال الأعمال، جريدة الأهرام ، ٣٠ يونيو ١٩٩١.

(2) منير فخري عبد النور(رجل أعمال، جريدة المصري اليوم ، ٣ يونيو ٢٠٠٧.

(3) جريدة الوفد،٧ يوليو ٢٠٠٤.

(4) جريدة الوفد ٣ يوليو ٢٠٠٤.

ظلت مستمرة وتتزايد، ففي الفترة الزمنية الأولي بلغت الملامح والسمات السلبية ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، وفي الفترة الثانية ٣٩,٨٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكراراً، والفترة الاخيرة٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً، وهو ما يؤكد سلبية صورة رجل الأعمال في الصحف المصرية، ففي الوقت الذي تحسنت كل العوامل الخاصة لرجال الأعمال في الفترة الزمنية الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) وجميع القضايا التي تم تحليلها خلال هذه الفترة في صالح رجال الأعمال مثل قانون الضرائب وتخفيض الجمارك وبراءة نواب القروض وتعديل الدستور،ولم تظهر قضايا وأحداث سلبية ضد رجال الأعمال، وهو ما يشير إلي أن الصورة النمطية السلبية عن رجال الأعمال ليست مرتبطة بالأحداث والقضايا السلبية لرجال الأعمال - وإن كانت تظهر بصورة أكبر في هذه الأحداث والقضايا- وإنما هي صورة نمطية سائدة مع تغير الأحداث والقضايا ، حتى التي في صالح رجال الأعمال. وقد يرجع ذلك إلي الصحافة نفسها التي تغذي هذه الصور السلبية من خلال استرجاع الأحداث والقضايا السلبية برجال الأعمال، كما يلاحظ عدم اهتمام الصحف محل الدراسة بالقضايا الايجابية لرجال الأعمال ففي الوقت التي ظلت قضية نواب القروض عشر سنوات تنظر أمام المحاكم ومحل إتهام مستمر لرجال الأعمال، وعندما قضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين في القضية وانقضاء الدعوة المدنية المقامة من بعض المواطنين وشركة المهندسين المصريين للاستثمار ضدهم. ونشرت الوفد والأهرام [١] الخبر علي استحياء في أسفل الصفحة وعلي مساحة صغيرة، ودون وجود تعليق من الكتاب علي حكم البراءة. فصحيفة الوفد نشرت خبراً صغيراً في الصفحة الأولي عن براءة نواب القروض ، ونشرت جريدة الأهرام خبراً صغيراً في صفحة الحوادث عن البراءة، رغم أنه جاء في حيثيات الحكم: أن القضية

(١) جريدة الوفد، وجريدة الأهرام، ٧ يونيو ٢٠٠٦.

برمتها لم تكن إلا مجرد تصفية حسابات بين بعض العاملين بالبنوك، فقاموا بتسريب معلومات مغلوطة إلي أجهزة الرقابة الإدارية التي سارعت بإبلاغ النيابة العامة دون التحقق من صدق تلك المعلومات، مما أضر بأعمال تلك البنوك والتي تناولتها التحقيقات بعد استباحة أوراقها وأسرارها ومستنداتها وفضح عملائها وتعرض أموالهم للخطر وتوقف استثماراتها.

ويشير هذا إلي أن مصر ليست دولة قانون وإنما يحكمها نظام يصرف الأمور كيفما يشاء، وإذا احتاج للقانون، فمن السهل أن يصدره بين يوم وليلة سواء عن طريق رئيس الجمهورية التي منحه الدستور سلطة إصدار القوانين أو عن طريق مجلس الشعب الذي يسيطر عليه الحزب الوطني والسلطة التنفيذية،ولدينا مثال قانون البنوك قدم به العشرات من رجال الأعمال وتم حبس بعضهم وهرب بعضهم ، وهو نفسه القانون الذي برأ ساحة الكثير من رجال الأعمال، حيث تم تعديله في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤، بحيث يسمح لرجال الأعمال بالتصالح مع البنوك في حالة تسديد ما عليهم من ديون، بل أن سمح للبنوك العامة بالتنازل عن جزء كبير من أموالهم لتسوية مديونيات بعض رجال الأعمال. فعلي سبيل المثال وليس الحصر بلغت قيمة مديونيات مجموعة شركات أحد العملاء في نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ نحو ٢ مليار و٦٤٤ مليون جنيه منها ما يعادل ٤٨١ مليون جنيه بالعملة الأجنبية، بخلاف نحو ٢١٣ مليون جنية مساهمات في رأسمال بعض شركات المجموعة،ووافق البنك الأهلي المصري علي التسوية في نوفمبر ٢٠٠٤ علي الرغم من ملاحظات مكاتب المحاسبة في مايو ٢٠٠٥ والتي أكدت وجود مديونيات مستحقة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قبل رئيس مجلس إدارة المجموعة تبلغ ٣٧٠ مليون جنيه ولا يوجد كشوف تحديد للأراضي المملوكة للمجموعة ورسملة فوائد علي مشروعات متوقفة لشركات المجموعة بلغت ٨٦,٥ مليون جنيه،

وتنازل البنك عن مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه للمجموعة ومنحها قروضاً بنحو ٤٠٠ مليون جنيه بعد الاتفاقية وصرف راتب ٢٤,٥ مليون جنية لرئيس مجلس الإدارة خلال المدة من أول يناير ٢٠٠٣ إلي ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، إلي جانب ٦,٨٥ مليون جنيه أتعاباً مسددة لفريق المفاوضة.[1] وهذا العميل بالطبع محظوظ ومقرب إلي السلطة، وإلا لما سمح له بالاستمرار خارج السجن.

ويشير الجدول (٨) إلي أن طفيلي جاءت في مقدمة السمات في الفترة الأولي بنسبة ٩,٣٪ وبعدد تكرارات ١٠ تكرارات ، وفي الفترة الثالثة بنسبة ٦,٦٪ وبنسبة١٧٪، وهي سمة مستمدة من عصر الانفتاح الاقتصادي ، ومن الكلمات التي صنعتها الصحافة مثل نواب القروض ونواب الكيف ونواب سميحة، حوت السكر وملك التونة وحيتان البناء وغيرها من المسميات التي تصنعها الصحافة.

أما في الفترة الثانية فجاءت كلمة هارب في المقدمة بنسبة ٨,٢٪ وعدد تكرارات ٢١ تكراراً كنتيجة لحالات الهروب المتكررة في هذه الفترة والمعاملة البوليسية مع بعض رجال الأعمال، وعكست هذه السمة فترة من عمر الاقتصاد المصري، تمت محاربة رجال الأعمال، وفتح قضايا التعثر في البنوك، وتحويلها إلي القضاء، وسجن بعضهم مما دفع الكثير إلي الهرب، خاصة أن أوراق اللعبة كانت غير معروفة، وذات طابع سياسي بحت،والغريب أن قضية نواب القروض التي استمرت أكثر من ١٢ سنة وعدد المتهمين ٣٢ متهماً،حبس من حبس وهرب من هرب ومات من مات أخذت براءة في عام ٢٠٠٦، دون أن نصل لنتيجة لماذا تفجرت القضية؟ ولماذا انتهت؟

وجاء في المركز الثاني سمة جشع في الفترة الأولي وفاسد في الفترة الثانية ومستغل في الفترة الثالثة وهي سمات عكست أوضاع المجتمع في هذه الفترة، حيث ارتفاع

(١) تقرير الجهاز المركز للمحاسبات(سري جداً)، عن بنوك القطاع العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، ص ١٩.

الأسعار واستغلال رجال الأعمال للظروف واتجاههم إلي رفع الأسعار، وفاسد ارتبطت بنهب أموال البنوك والهروب للخارج. وفي المركز الثالث جاءت سمة مستغل ومسرف في الفترة الأولي بنسب متساوية ومستغل في الفترة الثانية وهارب في الفترة الثالثة.

ودفعت الصورة النمطية السلبية إلي انتقاد جمعية رجال الأعمال تعرض القطاع الخاص لهجمة شرسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة أدت إلي آثار سلبية كبيرة علي مجتمع الأعمال في مصر وإيجاد إحساس بعدم الأمان وفقدان المصدقية داخل السوق المصري. وأكدت أن انحراف قلة معدودة من القطاع الخاص لا يعني اتهام الحكومة للقطاع الخاص بأكمله وأشارت في تقرير سنوي لها إلي أن انحراف بعض رجال الأعمال جاء نتيجة لتوافر العناصر المشجعة علي الانحراف، ولسوء السياسات والإجراءات المالية والاستثمارية والقانونية وسوء إدارة المنشآت والظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة والعالم،وذكرت أن تفاقم أزمة المتعثرين وتضخمها بهذه الصورة يعكس وضعا مبالغا فيه حول رجال الأعمال ويؤثر سلبا علي رؤية المستثمرين الأجانب فضلا عن زيادة عدم الثقة في مناخ الاستثمار في مصر والذي يرجع بصورة أساسية إلي الإجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة ضد رجال الأعمال والعاملين في البنوك، وهو ما أدي إلي امتناع الجهاز المصرفي عن منح الائتمان وحدوث شلل في النشاط الاقتصادي وخلق مناخ من عدم الثقة بين مجتمع الأعمال والبنوك.وانتقدت الحملة الإعلامية الشرسة الموجهة للقطاع الخاص دون تميز بين القلة المنحرفة والغالبية الملتزمة. [1]

ودفعت عملية الهروب المتكررة في الفترتين الأولي والثانية إلي طرح تساؤل حول لماذا يهرب رجال الأعمال، وأجاب الكاتب محمد الحيوان«إلي أن هناك قرارات

(1) جريدة الأهرام، ٣ يونيو ٢٠٠٣.

حكومية تتسبب في تعثرهم، وهناك أجهزة تتربص برجال الأعمال وتخيفهم وترهبهم، مما يجعلهم يؤثرون السلامة ويهربون خوفاً من الفضائح والقضايا الملفقة، وقبل أن نسأل لماذا يهرب رجال الأعمال من مصر يجب أن نسأل لماذا لا يعود رجال الأعمال بعد نجاحهم في الخارج، لماذا يتخوفون من دخول مشروعاتهم إلي مصر».[1] واحتلت سمة فاسد المرتبة الأولي في الوفد بنسبة ٣, ١٥٪، في حين جاءت هارب في المركز الأول في الأهرام بنسبة٤ , ٢٤٪، علي الرغم من أنها لم تنشر عن قصص الهروب ، وإنما جاءت في معظمها في قالب المقال ، وفي المركز الثاني جاء مستغل في الوفد والأهرام بنسب ١٣٪ و١٧٪ علي التوالي ،وفي المركز الثالث جاء جشع وهارب في الوفد بنسب متساوية ١٢٪ ، وطفيلي في الأهرام بنسبة ٦ , ١٤٪، وفي المركز الرابع جاء طفيلي في الوفد بنسبة ٦ , ١١٪ ، وفاسد في الأهرام بنسبة ٧٥ , ٩٪، وفي المركز الخامس غشاش بنسبة ٩ , ٦٪ بالوفد، وبلطجي بنسبة ٨ , ٤٪ بالأهرام، وفي المركز السادس جاء مسرف بنسبة ٦٪ بالوفد ، وجشع ووصولي في الأهرام بنسب متساوية ٤ , ٢٪، وفي المركز السابع جاء محتكر بنسبة ٦ , ٤٪ ، ويليه مطارد للنساء بنسبة ٧ , ٣٪ وبلطجي ٨ , ١٪ ،ولا يخدم مجتمعه ٤ , ١٪ ، ووصولي ٩ , ٠٪.

* يلاحظ أن الوفد كانت أكثر ذكراً للسمات السلبية عن رجل الأعمال عن الأهرام، حيث بلغت تكرارات السمات السلبية ٢١٥ مرة في حين في الأهرام ٤١ مرة.

* ذكر الوفد جميع السمات السلبية التي اختارها الباحث في حين أن سمات محتكر وغشاش ومطارد للنساء ولا يخدم مجتمعه لم تنشر إليها صحيفة الأهرام خلال فترة الدراسة.

* كانت قضية نواب القروض أكبر عامل علي سلبية صورة رجل الأعمال، في

(١) جريدة الوفد ١٨ يونيو ٢٠٠٠.

حين لم تفرد الأهرام أي مساحة لهروب رامي لكح أو مصطفي البليدي ومساحات محدودة لحسام أبو الفتوح مقصورة علي أخبار من المحكمة، وقدمت مساحة أكبر لنواب القروض وسجن الريان، في حين خصصت الوفد مساحات تكاد تكون متقاربة لمثل هذه الحوادث ماعدا نواب القروض.

* تحرص جريدة الوفد علي استرجاع هذه الصورة السلبية لرجال الأعمال في الانتخابات خاصة أنهم يدعمون الحزب الوطني.

* ركزت جريدة الوفد علي الجانب السلبي لرجال الأعمال في الحزب الوطني مثل رشاوى انتخابية من أحمد عز رجل أعمال وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني عبارة عن شكائر سماد مجاناً. (١) ووزير السياحة يدير إمبراطورية سياحية في مصر، فهو مسئول عن هيئة تنشيط التنمية السياحية التي تمنح الأراضي للفنادق وللشركات السياحية ولديه قطع ممتازة وعادية. (٢) وعلي الرغم من ارتفاع السمات السلبية في جريدة الوفد إلا أنه كتابها يطالبون بوقف حملة التشهير ضد رجال الأعمال، (قلوبنا مع رجال الأعمال بسبب حملة التشهير والتعقيدات والإجراءات الروتينية والكساد والشائعات وملاحقة التبرعات الإجبارية التي يفرضها عليهم بعض كبار المسئولين. (٣).

(1) الوفد، ٢٦ اكتوبر ١٩٩٥.

(2) الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

(3) سعيد عبد الخالق، الوفد، ٢٦ فبراير ١٩٩٨.

الملامح والسمات السلبية	عام		زمني						مقارنة			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤ -		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
طفيلي	٣١	١٢,١	١٠	٣,٩	٤	١,٦	١٧	٦,٦	٦	١٤,٦٣	٢٥	١١,٦٢
جشع	٢٧	١٠,٥٤	٤	١,٥٦	١٠	٣,٩	١٣	٥,١	١	٢,٤٣	٢٦	١٢,٠٩
مستغل	٣٥	١٣,٦٧	٣	١,١٧	١٦	٦,٣	١٦	٦,٣	٧	١٧,٠٧	٢٨	١٣,٠٢
لا يخدم مجتمعه	٣	١,١٧	٠	٠	٠	٠	٣	١,٢	٠	٠	٣	١,٣٩
مسرف	١٨	٧,٠٣	٣	١,١٧	٨	٣,٢	٧	٢,٧	٥	١٢,١٩	١٣	٦,٠٤
هارب	٣٦	١٤,٠٦	١	٠,٣٩	٢١	٨,٢	١٤	٥,٥	١٠	٢٤,٣٩	٢٦	١٢,٠٩
وصولي	٣	١,١٧	١	٠,٣٩	٠	٠	٢	٠,٨	١	٢,٤٣	٢	٠,٩٣
مطارد للنساء	٨	٣,١٢	٠	٠	٤	١,٦	٤	١,٦	٠	٠	٨	٣,٧٢
بلطجي	٦	٢,٣٤	٢	٠,٧٨	٠	٠	٤	١,٦	٢	٤,٨٧	٤	١,٨٦
غشاش	١٥	٥,٨٥	٢	٠,٧٨	١١	٤,٣	٢	٠,٨	٠	٠	١٥	٦,٩٧

الملامح والسمات السلبية	عام		زمني						مقارنة			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤ -		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
محتكر	١٠	٣,٩	١	٠,٣٩	٠	٠	٩	٣,٥	٠	٠	١٠	٤,٦٥
فاسد	٣٧	١٤,٤٥	٢	٠,٧٨	٢٠	٧,٨	١٥	٥,٨	٤	٩,٧٥	٣٣	١٥,٣٤
أخري	٢٧	١٠,٥٤	٧	٢,٧٤	٨	٣,٢	١٢	٤,٧	٥	١٢,١٩	٢٢	١٠,٢٣
الإجمالي	٢٥٦	١٠٠	٣٦	١٤,٠٦	١٠٢	٣٩,٨	١١٨	٤٦,١	٤١	١٠٠	٢١٥	١٠٠

جدول (٨) الملامح والسمات السلبية التي يقدمها المضمون الصحفي

٩ـ فئة الملامح والسمات الايجابية التي يقدمها المضمون الصحفي لرجل الأعمال.

جاءت أهم السمات والملامح الإيجابية لرجال الأعمال سمة ناجح بنسبة ٢٥٪، ويليه وطني ٦ , ١٦٪ وقيادي وذكي بنسبة ٨ , ١٣٪، وفي المركز الخامس شريف وأمين ويخدم مجتمعه ٥ , ٥٪ ، والأخير متعاون وصادق، كما في الجدول رقم (٩) وبلغ إجمالي عدد تكرارات السمات الإيجابية ٣٦ تكراراً ، وهو مؤشر علي تفوق السمات السلبية لرجال الأعمال عن الإيجابية، حيث بلغت السمات السلبية ٢٥٦ تكراراً ، أي أن كل تكرار واحد إيجابي عن رجل الأعمال يقابله تقريبا ٨ , ٩ تكرار سلبي. وهو ما أكدته دراسات أكاديمية سابقة (محمد نبيل طلب، ١٩٨٦) [١] و(لبني محمد الكناني، ١٩٩٦) [٢] و(عدلي سيد محمد، ١٩٩٩) [٣] في أن رجال الأعمال من أكثر المهن التي تأتي بصورة سلبية في وسائل الإعلام. ففي دراسة (لبني محمد الكناني، ١٩٩٦) علي سبيل المثال قدمت شخصيات رجال الأعمال بصورة سلبية بنسبة ٧ , ٦٦٪ ، وبصورة إيجابية بنسبة ٣ , ٣٣٪. وما زال الرأي العام يصف رجال الأعمال ومنظماتهم بأنهم مرتزقة ينبغي محاربتهم، والأخطر أن هناك من ينظر إليهم علي أنهم مجرمون يستحقون المحاكمة، مما أدي إلي هروب الأموال وتخويف المستثمرين.[٤] وبعض رجال الأعمال قادم من عالم الاقتصاد الأسود، والأعمال

(1) محمد نبيل طلب ، الصورة التي تعرض بها المهن من خلال الدراما التليفزيونية وتأثيرها علي الجمهور ، دراسة تحليلية(جامعة القاهرة: كلية الإعلام رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٦) .

(2) لبني محمد الكناني، صورة رجل الدين في التليفزيون المصري ، دراسة تحليلية وميدانية (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الآداب ، قسم إعلام ، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٦) .

(3) عدلي سيد محمد، صورة الأب و الأم في المسلسلات العربية التليفزيونية(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩).

(4) أسامة سرايا ، الحكومة الجديدة.. وكتائب التخويف، جريدة الأهرام ، ١٨ يوليو ٢٠٠٤.

المنافية للآداب والسطو والفاسدين من كبار موظفي الدولة.[1] مما يستدعي ضرورة العمل علي تغيير الصورة السلبية لرجال الأعمال، من خلال مخاطبة الصحف بذكر المسمي الحقيقي لأصحاب الأعمال المتهمين في قضايا معينة ، دون إطلاق صفة رجل الأعمال علي العموم ومشاركة رجال الأعمال بدور أكبر في الرعاية الاجتماعية للفقراء، وتحمل المسئولية الاجتماعية بشكل قوي ومؤثر دون النظر إلي الدعاية الإعلامية لعملهم ،ونشر الوعي بأهمية دور رجال الأعمال في المجتمع والعمل علي فتح مجال للحوار والتلاقي مع القائم بالاتصال لتصحيح بعض المفاهيم السلبية التي اكتسبها عن رجال الأعمال. كما أن أي محاولة لتغيير أو البحث عن مسمي أخر مثل رجل الصناعة أو التجارة أو المال أو غير ذلك سيكون مصيره الفشل، لأسباب عديدة منها عمومية لفظ رجل الأعمال، وانخراط رجال الأعمال في مشروعات مختلفة ما بين تجارية وصناعية وسياحية ومالية وغيرها، فأصبح من الصعب التفرقة من خلال هذه المسميات مما يتطلب العمل علي مراجعة السمات السلبية.

وارتبطت الصفات الإيجابية بأوضاع المجتمع ، فقد ارتفعت السمات الإيجابية لرجال الأعمال في الفترة الأخيرة والتي تم فيها دخول رجال الأعمال الحكومة، فجاءت سمة ناجح في المركز الأول بنسبة ٢ , ٢٢٪ بعدد تكرارات ٨ تكرارات ويليها وطني بنسبة ٦ , ١٦٪ وبعدد تكرارات ٦ تكرار وقيادي في المركز الثالث بنسبة ١١٪ وبعدد تكرارات ٤ تكرارات، هو ما يعكس تحسناً نسبياً في صورة رجل الأعمال في الصحف محل الدراسة، وفي الفترة الثانية جاءت سمة ذكي في المركز الأول بنسبة٥ , ٥٪ ويليها قيادي بنسبة ٧ , ٢٪ ، وفي الفترة الأولي جاءت سمة ناجح بنسبة١١٪ ويليها قيادي وذكي، ويلاحظ عدم وجود أي تكرار لسمات وطني ويخدم مجتمعه ومتعاون وصادق وأمين وكريم في الفترتين الأولي والثانية، كما أن عدد السمات

(١) أحمد السيد النجار، رأس المال والحكم والانتخابات البرلمانية، الأهرام ، ٣٠ نوفمبر٢٠٠٥.

الإيجابية في الفترتين الأولي والثانية بلغت ١٣ تكراراً مقابل ٢٩ تكراراً في الفترة الأخيرة ، وهو ما يعكس أن الفترة الأولي والثانية كانتا من أسوأ فترات الدراسة بالنسبة لصورة رجل الأعمال وتكاد تشكلان الصورة النمطية السلبية لها.

ويوضح الجدول(٩) السمات الإيجابية لرجال الأعمال خلال فترة الدراسة ، وجاء في المرتبة الأولي ناجح في جريدتي الأهرام والوفد بنسب ٢ , ٢٢٪ و٧ , ٢٧٪ علي التوالي، ووطني وقيادي في المرتبة الثانية في جريدة الأهرام بنسبة ٦ , ١٦٪، ووطني وذكي بنسبة ٦ , ١٦٪ في الوفد، وفي المرتبة الثالثة جاء ذكي وشريف في الأهرام بنسبة ١١ , ١١٪، وقيادي في الوفد بنفس النسبة، وفي المرتبة الرابعة جاء يخدم مجتمعه ومتعاون وصادق وأمين في الأهرام بنسب متساوية ٥ , ٥٪ ، وأمين وكريم ويخدم مجتمعه بنفس النسبة بالوفد. في حين لم تأتي سمات متعاون وكريم وشريف في الوفد ولم تأت سمات كريم في الأهرام.

* يلاحظ تساوي السمات الإيجابية بين الأهرام والوفد وإن كانت الأهرام قد ذكرت جميع السمات الإيجابية التي شملتها عينة الدراسة ما عدا كريم.

* قلة السمات الإيجابية بشكل عام في الأهرام والوفد، علي الرغم من أن كلتيهما تمثلان صحفاً ذات توجهات تدعم رجال الأعمال ودورهم في المجتمع، «فالوفد حزبا وصحيفة ليس ضد رجال الأعمال الوطنيين.[١] والدولة تدعم وتشجع هذا القطاع الخاص، ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلي٧٥٪.[٢] واللواء هتلر طنطاوي رئيس الرقابة الإدارية أشاد برجال الأعمال الشرفاء الذين يحملون علي أكتافهم مسئولية الاقتصاد المصري، وهروبهم حالات فردية بخلاف ما يسعى إليه المتربصون لضرب وهز الثقة في الجهاز المصرفي.[٣]».

(1) الوفد-٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.
(2) أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في جمعية رجال الأعمال المصريين، الأهرام ١٣ ديسمبر٢٠٠٤.
(3) الأهرام،٨أغسطس٢٠٠٠.

الملامح والسمات الايجابية	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
وطني	٦	١٦,٦	٠	٠	٠	٠	٦	١٦,٧	٣	١٦,٦	٣	١٦,٦
يخدم مجتمعه	٢	٥,٥	٠	٠	٠	٠	٢	٥,٦	١	٥,٥	١	٥,٥
متعاون	١	٢,٧	٠	٠	٠	٠	١	٢,٨	١	٥,٥	٠	٠
صادق	١	٢,٧	٠	٠	٠	٠	١	٢,٨	١	٥,٥	٠	٠
أمين	٢	٥,٥	٠	٠	٠	٠	٢	٥,٦	١	٥,٥	١	٥,٥
كريم	١	٢,٧	٠	٠	٠	٠	١	٢,٨	٠	٠	١	٥,٥
قيادي	٥	١٣,٨	١	٢,٧٧	١	٢,٨	٤	١١,١	٣	١٦,٦	٢	١١,١
ذكي	٥	١٣,٨	١	٢,٧٧	٢	٥,٦	٢	٥,٦	٢	١١,١	٣	١٦,٦
شريف	٢	٥,٥	١	٢,٧٧	٠	٠	٢	٥,٦	٢	١١,١	٠	٠
ناجح	٩	٢٥	٤	١١,١١	١	٢,٨	٨	٢٢,٢	٤	٢٢,٢	٥	٢٧,٧
أخري	٢	٥,٥	٠	٠	٢	٥,٦	٠	٠	٠	٠	٢	١١,١
الإجمالي	٣٦	١٠٠	٧	١٩,٤٤	٦	١٦,٧	٢٩	٨٠,٩	١٨	١٠٠	١٨	١٠٠

جدول (٩) الملامح والسمات الايجابية التي يقدمها المضمون الصحفي لرجال الأعمال

١٠ ـ أساليب الانحراف و الجريمة التي ظهرت في المضمون الصحفي لرجال الأعمال:

جاءت في مقدمة أساليب الانحراف الاستيلاء علي المال العام بنسبة ٨, ٢٨٪، ويليها استغلال النفوذ ٢, ٩٪ ، والتربح ٧, ٨٪ ، وفي المركز الرابع التهرب الجمركي والنصب والاحتيال والرشوة ٦٪ والخامس الاتجار بالعملة ٧, ٥٪، والسادس التهرب الجمركي ٦, ٤٪ ، والضريبي ٤٪، والثامن الاتجار في المخدرات والتزوير ٦, ٢٪ ، والتاسع انتهاك حقوق العاملين والأخير غسيل الأموال والاختلاس وتهريب الآثار. وأخري ٣, ١٠٪ . كما في الجدول رقم (١٠) يلاحظ أن الانحراف الأول لرجال الأعمال هو الاستيلاء علي المال العام، كنتيجة للاستيلاء علي أموال البنوك والهرب للخارج في نهاية التسعينيات، إلي جانب استغلال النفوذ، خاصة أن الاستيلاء علي هذه الأموال وهروبهم للخارج لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة أصحاب النفوذ في النظام السياسي، وبالإضافة إلي التربح والتهرب الجمركي والضريبي والاتجار في العملة والمخدرات وغيرها من الأساليب الانحراف والجريمة التي تكشف عن مدي تنوع الانحراف الذي يمارسه رجل الأعمال في المضامين الصحفية محل الدراسة.

ولا يقتصر الاستيلاء علي المال علي الرجال فقط بل وسيدات الأعمال أيضا فقد كشفت هيئة الرقابة الإدارية عن تواطؤ بعض المسئولين بشركة النصر للاستيراد والتصدير التابعة للشركة القابضة للتجارة الدولية والقطن مع سيدة الأعمال مني الشافعي في تسهيل استيلائها علي مبلغ٥ , ٩٢ مليون جنيه من أموال البنوك،وتمكنت الهيئة خلال الفترة من أول يوليو ١٩٩٨ إلي ٣٠ يونيو ١٩٩٩ من تحقيق عائد مادي للدولة يقدر بمبلغ(٧, ٣١٧) مليون جنيه تم توريده فعلا للخزينة العامة، ويمثل مالاً عاماً مختلساً أو مستولي عليه.[١]

---

(1) جريدة الأهرام ، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩.

وقد يكون الدافع لأساليب الانحراف هو تغلغل الفساد في المجتمع، فقد كشف (رشاد نبيه) ممثل المشترين في قضية الريان عن استيلاء بعض الوزراء والشخصيات المهمة بالدولة علي قطعة أرض بمحافظة الإسماعيلية وأطلق عليها جزيرة الأحلام أو لسان الوزراء وقدرت قيمتها بمليار جنيه. [1] كما أن سياسات المحسوبية والسلبية والفساد أفرزت المقامرين مما أدي إلي نهب أموال البنوك من فئة قيل عنها إنها من رجال الأعمال. [2]

وارتبطت أساليب الانحراف والجريمة الخاصة برجال الأعمال بطبيعة الظروف التي كانت سائدة في المجتمع ، فقد كان سائداً في الفترة الأولي المضاربة علي الدولار وتجارة العملة، وبالتالي جاءت في المقدمة بنسبة ٥ , ١٪ ، ويليها انتهاك حقوق العاملين والذي ارتبط بعمليات خصخصة الشركات، وفي الفترة الزمنية الثانية جاء الاستيلاء علي المال العام في المقدمة بنسبة ٢٠٪ كانعكاس لواقع هذه الفترة والتي شهدت هروب بعض رجال الأعمال ودخول بعضهم السجن نتيجة للاستيلاء علي المال العام، وصاحب ذلك سمات أخري مثل التربح واستغلال النفوذ والتي جاءت بنسب متساوية بلغت ٦ , ٥٪ ويليهما سمة نصب واحتيال بنسبة ٥٪. أما في الفترة الثالثة فظلت الصورة النمطية المكتسبة من الفترة الثانية مستمرة، حيث جاء أسلوب الاستيلاء علي المال العام في المرتبة الأولي بنسبة ٧ , ٨٪ علي الرغم من عدم ظهور قضايا أو أحداث تمس رجال الأعمال في هذه الفترة ويليها الرشوة واستغلال النفوذ.

قدمت المضامين الصحفية خلال فترة الدراسة أساليب الانحراف والجريمة التي مارسها رجال الأعمال، وجاءت في المركز الأولي جريمة الاستيلاء علي المال العام

(1) جريدة الوفد، أول يناير ١٩٩١.

(2) جريدة الوفد، ٥ يوليو ٢٠٠٤.

في الصحيفتين الأهرام والوفد بنسب ٢٥٪ و٥ , ٢٩٪ علي التوالي ، وفي المركز الثاني جاء الاتجار بالعملة في الأهرام ٨ , ١٧٪، وفي الوفد استغلال النفوذ ٤ , ٨٪ والمركز الثالث التربح واستغلال النفوذ في الأهرام بنسب متساوية ٣ , ١٤٪ ، والتربح في الوفد ٨ , ٧٪ ، والمركز الرابع تهريب جمركي في الأهرام ١٤ , ٧٪ ، و الرشوة والتهرب الجمركي والنصب والاحتيال بنسب متساوية ٦ , ٦٪ ، وفي المركز الخامس الرشوة والنصب والاحتيال والتهرب الجمركي وانتهاك العاملين في الأهرام بنسب متساوية ٦ , ٣٪ والاتجار بالعملة في الوفد ٦ , ٣٪ وفي المركز السادس الاتجار في المخدرات والتزوير ٣٪ في الوفد ويليها تهريب آثار وغسيل أموال وانتهاك العاملين والاختلاس بنسبة ٢ , ١٪.

* يلاحظ أساليب الانحراف والجريمة جاءت في جريدة الوفد بصورة أكبر وصلت إلي ١٦٦ تكراراً، في حين أن الأهرام بلغت ٢٨ تكراراً.

* جميع أساليب الجريمة والانحرافات جاءت في المضمون الصحفي المعروض بالوفد ماعدا إدارة نشاط بدون ترخيص، في حين أن الأهرام لم يشتمل علي أساليب الانحراف الخاصة بالاختلاس والتزوير والمخالفات الأخلاقية وغسيل الأموال وتهريب الآثار والاتجار في المخدرات. فقد جاء في الأهرام والوفد قرر المستشار جابر ريحان المدعي العام الاشتراكي بمنع رجل الأعمال مصطفي محمد البليدي صاحب شركات البليدي من التصرف في أمواله لتضخم ثروته بطريقة غير مشروعة،والاستيلاء علي المال العام من البنوك. [1]

(١) الأهرام والوفد،٣٠ يوليو ٢٠٠٠.

أساليب الانحراف والجريمة	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
الاتجار	١١	٥,٦٧	٣	١,٥٤	٧	٣,٦	١	٠,٥	٥	١٧,٨٥	٦	٣,٦١
الاتجار في	٥	٢,٥٧	٠	٠	٠	٠	٥	٢,٦	٠	٠	٥	٣,٠١
رشوة	١٢	٦,١٨	٠	٠	٣	١,٥	٩	٤,٦	١	٣,٥٧	١١	٦,٦٢
استيلاء	٥٦	٢٨,٨٦	٠	٠	٣٩	٢٠,١	١٧	٨,٧	٧	٢٥	٤٩	٢٩,٥١
إدارة نشاط	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تهرب	١٢	٦,١٨	١	٠,٥	٨	٤,٢	٣	١,٥	١	٣,٥٧	١١	٦,٦٢
تهرب	٩	٤,٦٣	١	٠,٥	٤	٢,١	٤	٢,١	٢	٧,١٤	٧	٤,٢١
مخالفات	٨	٤,١٢	٠	٠	٨	٤,٢	٠	٠	٠	٠	٨	٤,٨١
غسيل	٢	١,٠٣	٠	٠	١	٠,٥	١	٠,٥	٠	٠	٢	١,٢
تهريب آثار	٢	١,٠٣	٠	٠	٠	٠	٢	١,١	٠	٠	٢	١,٢

أساليب الانحراف والجريمة	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ - ١٩٩٧		٢٠٠٠ - ٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
تزوير	٥	٢,٥٧	٠	٠	٤	٢,١	١	٠,٥	٠	٠	٥	٣,٠١
نصب و	١٢	٦,١٨	١	٠,٥	١٠	٥,٢	١	٠,٥	١	٣,٥٧	١١	٦,٦٢
انتهاك	٣	١,٥٤	٢	١,٠٣	٠	٠	١	٠,٥	١	٣,٥٧	٢	١,٢
تربح	١٧	٨,٧٦	١	٠,٥	١١	٥,٧	٥	٢,٦	٤	١٤,٢٨	١٣	٧,٨٣
اختلاس	٢	١,٠٣	٠	٠	٠	٠	٢	١	٠	٠	٢	١,٢
استغلال	١٨	٩,٢٧	٠	٠	١١	٥,٧	٧	٣,٦	٤	١٤,٢٨	١٤	٨,٤٣
أخري	٢٠	١٠,٣	٤	٢,٠٦	٩	٤,٦	٧	٣,٦	٢	٧,١٤	١٨	١٠,٨٤
الإجمالي	١٩٤	١٠٠	١٣	٦,٧	١١٥	٥٩,٣	٦٦	٣٤	٢٨	100	١٦٦	100

جدول(١٠) أساليب الانحراف والجريمة التي ظهرت في المضمون الصحفي

١١ـ فئة أسباب لجوء رجال الأعمال إلي أساليب الانحراف.

قوة المال : هي الدافع الأول الذي يؤدي إلي إنحراف رجال الأعمال وإرتكابهم الجريمة بنسبة ٥٠٪، ويليه النفوذ السياسي بنسبة ٧ , ٣٠٪ ، والثراء السريع ٤ , ١٥٪ ، وأخيراً عجز القانون ٨ , ٣٪. ومما يشير إلي أن اجتماع المال مع النفوذ السياسي يضاعف من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف بنسبة ٨٠٪، وهو ما يعطي مؤشر خطورة علي عملية التزاوج التي تتم حالياً بين النظام السياسي ورجال الأعمال ، ويتطلب تفعيل دولة القانون، وأن يطبق علي الجميع دون استثناء بمن فيهم رئيس الجمهورية خاصة أن إقصاء رجال الأعمال عن السياسية هو ضرب من الخيال، وغير شرعي باعتبارهم فئة في المجتمع من حقهم ممارسة العمل السياسي، ولكن ليس من حق النظام حماية المقربين إليهم. ويتهم الاتحاد العام للغرف التجارية. [1] الذي يضم أكثر من ثلاث ملايين تاجر أعضاءه باستغلال أنباء التغيير الوزاري ويرفعون الأسعار من أجل الثراء السريع وغير الشرعي.

وكشف محمد شريف فهمي رئيس نيابة الأموال العامة عن كشوف البركة نظير خدمات شخصية من الريان لتوظيف الأموال شملت المرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق نصف مليون جنية مقابل الإفراج عن الأموال المودعة في البنوك الرسمية باسم كابكوم الإنجليزية والتي كانت تقوم بتهريب الأموال إلي الخارج وشقيقه، وشملت اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق وكبار المسئولين السابقين، رشوة لكمال الدين رضا وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس مصلحة الضرائب وعضو بمجلس الشعب سابقا ومحافظ [2] وقام رامي لكح بتعيين ابن رئيساً وزراء سابق رئيس لشركاته ولم يشاركه القرار فأدي إلي

(1) جريدة الوفد،٣ يوليو٢٠٠٤.

(2) جريدة الوفد-٢١ يونيو١٩٩١.

إفلاس شركته وهدايا للمسئولين عربيات مرسيدس وغيرها ومرتبات أسطورية وتعيين لأبناء المسئولين وشراء طائرة وخدمات خرافية لأبناء دائرته. وهذا الأسلوب مستمد من فترة أيام الاحتلال حيث كان يتم تعيين أصحاب النفوذ أعضاء في مجالس الإدارات للاستفادة من نفوذهم واتصالاتهم.

ويرصد التحليل الزمني كما في الجدول (١١) أن النفوذ السياسي كان العامل الوحيد لأسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الأولي بنسبة ٩, ١٪ في حين ظهر في مقدمة العوامل في الفترة الثانية بنسبة ٢٣٪، ويليها قوة المال بنسبة ٥, ١١٪، والشراء السريع بنسبة ٦, ٧٪، إلا أن قوة المال جاءت في مقدمة أسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الثالثة بنسبة ٤, ٣٨٪ نتيجة لتضخم ثروات بعض رجال الأعمال، ويليها الثراء السريع ٦, ٧٪ و٧, ٥٪ للنفوذ السياسي و٨, ٣٪ لعجز القانون.

يبين الجدول رقم (١١) أن النفوذ السياسي كان السبب في اللجوء للانحراف والجريمة في جريدة الوفد بنسبة ٦, ٤١٪، ويليها قوة المال ٨, ٣٨٪ والرغبة في الثراء السريع ٨, ١٣٪، عجز القانون بنسبة ٥, ٥٪. أما الأهرام فجاء في المقدمة قوة المال بنسبة ٧٥٪، ويليها الثراء السريع بنسبة ٧, ١٨٪، والنفوذ السياسي ٢, ٦٪. وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه نظرية بناء المعني في أن السياسية التحريرية وتوجهاتها تؤثر علي توازن المضامين الصحفية، فجريدة الوفد تؤكد أن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة قرر منح الأولوية في بيع الشركات لرجال الأعمال الأعضاء في الحزب الوطني.[1] والنفوذ السياسي يأتي في المركز الأخير بالأهرام بتكرار واحد فقط.

(١) جريدة الوفد، ٤ سبتمبر ٢٠٠١.

أسباب اللجوء إلي الانحراف	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤ -		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
الثراء السريع	٨	١٥,٣	٠	٠	٤	٧,٧	٤	٧,٧	٣	١٨,٧٥	٥	١٣,٨٨
عجز القانون	٢	٣,٨	٠	٠	٠	٠	٢	٣,٨	٠	٠	٢	٥,٥٥
النفوذ السياسي	١٦	٣٠,٧	١	١,٩٢	١٢	٢٣,١	٣	٥,٧	١	٦,٢٥	١٥	٤١,٦٦
قوة المال	٢٦	٥٠	٠	٠	٦	١١,٥	٢٠	٣٨,٥	١٢	٧٥	١٤	٣٨,٨٨
الإجمالي	٥٢	١٠٠	١	١,٩٢	٢٢	٤٢,٣	٢٩	٥٥,٧	١٦	١٠٠	٣٦	١٠٠

جدول(١١) أسباب اللجوء إلي أساليب الانحراف

ثالثاً : رجال الأعمال = نفوذ سياسي وفساد

١٢ـ فئة المعوقات والمشاكل التي تواجه رجل الأعمال

جاءت البيروقراطية في مقدمة المعوقات والمشاكل التي يواجهها رجال الأعمال بنسبة ٥ , ١١٪، ويليها الضرائب ٤ , ١٠٪ والجمارك ١٠٪،والقوانين ٥ , ٩٪، والبنوك ٩٪، والتعثر ٥ , ٨٪، وضعف استخدام التكنولوجيا ٨٪، وفي المركز الثامن الأزمات ٥ , ٧٪، ويليها الاحتكار والحكومة ٥ , ٥٪ (قرارات الحكومة كانت السبب، فقد بدأ رجال الأعمال والمستثمرون في الاستعداد لتصفية أعمالهم في مصر لعجزهم عن تمويل مشروعاتهم والاستمرار في نشاطهم بسبب قرار تقييد الائتمان الذي تمنحه البنوك للشركات العامة والخاصة والاستثمار، ورغم ذلك الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي يتمسك برأيه في سريان القرار لمدة ٦ شهور قادمة. [1] وكان قد طالب البنوك بضرورة استرداد القروض الممنوحة قبل ٢٨ فبراير الماضي وخلال مدة تنتهي يوم ٣٠ يونيو وحجمها ٢ , ٣ مليار جنيه. [2]

وجاء ارتفاع الأسعار بنسبة ٩ , ٢٪ ، والشائعات ٢ , ٢٪ ، وفي المركز الثاني عشر الإعلام ٦ , ١٪ ، والإفلاس ٣ , ١٪، والرابع عشر النفوذ السياسي والعمالة والقرارات المفاجئة ٩ , ٠٪ ، والأخير الفساد ٦ , ٠٪. كما في الجدول (١٢) وتعطي هذه الأرقام مدلولات تعكس الصورة السلبية لرجال الأعمال حيث جاء في

(1) جريدة الوفد، ٢١ يونيو ١٩٩١.

(2) جريدة الوفد، ٤ يونيو ١٩٩١.

مضامين الدراسة محل الدراسة الفساد والنفوذ السياسي من أقل المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال وبنسب محدودة، مما يعكس طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال، والنفوذ السياسي والفساد وتتطلب دراسة هذه الظاهرة، ووضع قواعد للحد من زيادة هذه العلاقة التي ستنعكس علي المجتمع المصري بمزيد من الفقر والفساد وانهيار مؤسسات الدولة.

النفوذ السياسي:

جاء في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة٩٨, ٠٪ ، مما يعد من أقل المعوقات التي يوجهها رجال الأعمال، بل أن النفوذ السياسي عامل مساعد لهم، فقد أعطت الحكومة لرجال الأعمال قروضاً ليس علي أساس اقتصادي ولكن لهدف سياسي، وكانت الوسيلة إغداق الهبات والمميزات علي رجال البنوك من خلال مرتبات ضخمة وامتدادات في فترة بقائهم في مناصبهم واختيارات لأشخاص يتميزون بالولاء والطاعة ولا يتميزون بالكفاءة والقدرة. [1] وساهم النفوذ السياسي في حصول أحمد عز علي قروض تقدر بنحو ٤ ,٨ مليار جنيه حتى ٣٠ يونيو٢٠٠٤، ليستحوذ علي ٤ ,٦٧٪ من حجم الائتمان الممنوح في الجهاز المصرفي بمفرده في ٢٨ فبراير٢٠٠٣،(هذا مخالف لكل القوانين والأعراف المصرفية، ولا يمكن أن يحدث إلا إذا كان أحمد عز يتمتع بنفوذ سياسي قوي) وتنقسم هذه القروض بين ٧ ,٥ مليار جنيه لشركة الوطنية للحديد والصلب بالدخيلة بنسبة ٢٢١٪ من حقوق الملكية(أقصي ما يمكن أن يعطيه البنك من قروض ١٠٠٪ من حقوق الملكية طبقاً لما ذكره بعض خبراء المصارف) و٧ ,٢ مليار جنية لشركة (عز) لصناعة الصلب المسطح بالسويس بنسبة ١٤٦٪ من حقوق الملكية.[2] وحصل رامي لكح علي من

(1)عبد المجيد العبد، الحكومة ورجال الأعمال والبنوك،الوفد،٢٧ مايو٢٠٠٣.

(2) تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، الوفد،١٢ اكتوبر٢٠٠٤.

البنوك خلال الفترة من ١٩٩٥ إلي ١٩٩٩ نحو ١,٧ مليار جنيه بنحو مليون جنيه يومياً.[١] ونتيجة لهذه السياسة قدر حجم الأموال التي تم تهريبها بنحو ١٠٠ مليار جنيه من المال العام يعادل ما أنفقته مصر علي حروبها الأربع الأخيرة (١٩٤٨ و١٩٥٦ و ١٩٦٧ و١٩٧٣).[٢] وما تم تهريبه كان بمعرفة الدولة والبنك المركزي، فغير مسموح لمجلس إدارة البنك بتحويل هذه الأموال الضخمة للخارج، وإنما هناك تعليمات بالتليفون من كبار المسئولين بالدولة بتحويل هذه الأموال للخارج.[٣] ويؤدي النفوذ السياسي إلي تحالف المال مع السلطة، واستفاد النظام السياسي من رجال الأعمال، كما استفاد رجال الأعمال من علاقتهم بالنظام.

توقع بعض المحللين أن يكون البرلمان القادم تحالفاً بين سياسيين وانتهازيين ورجال أعمال أغنياء، وقد لعب رجال الأعمال عن طريق المال دوراً مهماً في انتخابات الرئاسة وسيلعبون دوراً أكبر في انتخابات مجلس الشعب، لقد أنفقوا ملايين الجنيهات من حملة الرئيس مبارك ويتوقعون مقابل ذلك بأشكال مختلفة وبما يزيد عما قدمه الحزب لهم خلال المؤتمر وقبله، وقد لعب الحزب والحكومة لصالح هؤلاء بصورة فجة أبرزها تسهيل احتكار حديد التسليح لأحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني، وهو ما أدي إلي رفع سعر طن الحديد من ١٢٠٠ جنيه عام ٢٠٠١ إلي ٣٢٠٠ عام ٢٠٠٥ (وصل إلي ٦٠٠٠ جنية للطن خلال يونيو ٢٠٠٨ طبقا لنشرة وزعها أحمد عز علي الصحفيين لتبرير ارتفاع أسعار الحديد، في الوقت الذي كان سعر الطن ٣٤٥٤ جنيه عام ٢٠٠٧ و١١٨٥ جنيه للطن عام ٢٠٠٠) وسيطر عز علي ٦٥٪ من إجمالي

(1) جريدة الوفد، ١٣ سبتمبر ٢٠٠١.

(2) جريدة الوفد، ١٢ يوليو ٢٠٠٤.

(3) لقاء مع عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق، ١٨ أغسطس ٢٠٠٧.

إنتاج الحديد في مصر، وقد ارتفع سعر حديد التسليح عقب انتخابات الرئاسة مباشرة كمكافأة علي ما قدمه من مال لحملة الرئيس ونفس الوضع الاحتكاري يتكرر في صناعة الأسمنت، ووصل تأثيره استعداداً لانتخابات مجلس الشعب إلي شراء أصوات داخل المجمعات الانتخابية التي تشكلها الحزب الوطني لاختيار مرشحيه في هذه الانتخابات.[1] والزواج العرفي بين المال والسياسة كان سبباً في صعود إيهاب طلعت(من رجال الحزب الوطني) والذي جمع الملايين ليحتكر ٧ قنوات تليفزيونية ويمتلك طائرة خاصة، لأنه صديق لنجل صفوت الشريف وزير الإعلام.[2] وسهل النفوذ السياسي عملية التلاعب في البورصة علي حساب صغار ومتوسطي المستثمرين فإنه شكل واحدة من أهم آليات النهب التي تعرضت لها الطبقة الوسطي التي ضخت مدخراتها للبورصة ونهبها حفنة من رجال الأعمال ذوي النفوذ المالي والسياسي بالتواطؤ مع بعض شركات الوساطة المالية. ودفع هذا إلي المطالبة بإنهاء استغلال النفوذ السياسي لبعض رجال الأعمال الذين يحتلون مواقع مهمة في الحزب الحاكم أو الحكومة والذي يودي إلي وجود تمييز في مجتمع الأعمال يمكن أن يدمر مصداقية أي مناخ استثماري.[3] وتري دراسة(محمد السعيد٢٠٠١)[4] أن رجال الأعمال مضطرون لإنشاء صلات وعلاقات منتظمة مع السلطة السياسة، لإنجاز مصالحهم.

---

(1) حسين عبد الرازق، الوفد،٨ أكتوبر ٢٠٠٥.

(2) جريدة الوفد، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥.

(3) أحمد السيد النجار، الاحتكار والتلاعب في البورصة..آليات للنهب فلماذا لا نوقفها؟، الأهرام، ١٠ يوليو٢٠٠٦

(4) محمد السيد السعيد، رجال الأعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١).

الفساد:

جاء الفساد أقل المعوقات التي يوجهها رجال الأعمال بنسبة ٦٥, ٠٪، علي الرغم من انتشار الفساد في مصر، ويقول عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق الفساد الموجود الآن لم يحدث منذ الفراعنة وفي عصور كثيرة كان يوجد فساد، إلا أن ما نعيشه الآن مختلف في الكم والحجم والنوع، وأصبح مكشوفا، ولا أحد يخفيه، بدليل هل تمت محاسبة أحد؟ وإذا لم تتم محاسبة أحد فهذا يعني أن الفساد هو الذي يحكم.[١]

ويقول المستشار صبري البيلي رئيس هيئة النيابة الإدارية ومحافظ القليوبية السابق: باختصار شديد الفساد توحش، حتى أن ما يتم ضبطه وكشفه من قضايا لا يزيد علي ١٠٪ فقط من حجم الفساد الحقيقي. وقال: الفساد وصل إلي الكبار كنتيجة طبيعية لتربعهم علي السلطة لمدة طويلة وأي شئ يوجد في مكانه لمدة طويلة دون تحريك أو تجديد فإنه يصيبه العفن.[٢] وتكبد الاقتصاد المصري ضعف الخسائر التي تكبدها خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بسبب الفساد فطبقا لدراسة أعدتها لجنة بوزارة التخطيط عام ١٩٧٤ - وشارك فيها وزير التخطيط الحالي عثمان محمد عثمان -وصل إجمالي تكلفة حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ المباشرة وغير المباشرة إلي ١٦ مليار دولار، في حين الدراسات الاقتصادية تشير إلي أن حجم أموال البنوك فقط التي تم تهريبها للخارج يصل إلي ٣٢ مليار دولار.[٣] وانتشر الفساد في مصر وتغلغل إلي الحد الذي دفع أعضاء لجنة الشئون العربية والأمن القومي بمجلس الشورى عام ٢٠٠٤ إلي المطالبة بضرورة مكافحة جميع أنواع الفساد بما فيه الفساد السياسي وتطبيق القانون علي الجميع ووصفوا الفساد بأنه غول يقضي علي جميع

(1) لقاء مع عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق، ١٨ أغسطس ٢٠٠٧.

(2) جريدة الوفد، ١٢ يوليو ٢٠٠٤

(3) جريدة الوفد، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

جهود التنمية ووصل إلي النخاع ، وتساءل الأعضاء عن أسباب عدم تقديم الحكومة لقانون محاكمة الوزراء إلي مجلس الشعب وعن أسباب عدم محاكمة أي مسئول إذا كان ضالعاً في واقعة الفساد مؤكدين ضرورة معاملة الوزير كأي فرد عادي ومحاكمته إذا أفسد. (١) وإتهم أعضاء لجنة الصناعة بمجلس الشعب الحكومة بحماية الفساد، لعدم تدخلها لضبط الأسعار، وخاصة في السلع الاستراتيجية، وتركها السوق للمحتكرين، وتباطئها في إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، كما شنَّ الأعضاء هجوما علي التقرير التكميلي للجهاز المركزي للمحاسبات عن حديد التسليح. وصف الأعضاء التقرير بأنه مشبوه وملفق، ويخدم مصالح شركات العز. (٢) .

وتري دراسة (إكرام فتحي الياس ١٩٩٩) (٣) أن انتشار الفساد أدي إلي ضعف هيبة الدولة وتراخي قبضتها.

البيروقراطية والهجمة الإعلامية:

أغلب الانتقادات التي أثارها رجال الأعمال هي البيروقراطية والهجمة الإعلامية ، فقد انتقدت جمعية رجال الأعمال من البيروقراطية والهجمة الإعلامية علي رجال الأعمال. (٤) وانتقدت تعدد القوانين الضريبية وتعقيدها.(٥) في حين رحبت منظمات الأعمال بخفض الجمارك وأنه مطلب منذ خمس سنوات لعلاج

(1) جريدة الوفد، الثلاثاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤.

(2) جريدة الوفد، الأربعاء ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

(3) إكرام فتحي الياس،الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفية العامة في مصر « دراسة لبعض قضايا الفساد » (جامعة الأزهر بنات: كلية التجارة ،شعبة الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩).

(4) جريدة الأهرام ، ٣ يونيو ٢٠٠٣.

(5) جريدة الوفد، ١٢ فبراير ١٩٩١.

التشوهات،مؤكدين أنه سيؤدي إلي خفض الأسعار.[١] ولم يحدث. وكان للهجمة الإعلامية أثر كبير علي انهيار شركات توظيف الأموال(كان نشاطاً معترفاً به من قبل الدول وتساانده في الثمانينيات)، بل واقترن بمسميات سلبية عديدة مثل النهب والسرقة، وقد دفع ذلك شركات توظيف الأموال في بداية التسعينيات إلي مناشدة المجلس الأعلى للصحافة بالتنبيه علي الصحف القومية بتوخي الدقة فيما تنشره عن شركات توظيف الأموال باعتبارها مؤسسات مالية يشارك فيها ١٥ مليون مواطن مصري متصل بحياتهم المعيشية.[٢]

وكانت الصحف القومية قد بدأت حملات منظمة ضد شركات توظيف الأموال في الثمانينيات، وقال مصطفي شردي رئيس تحرير الوفد: المسئولية فوق رأس الحكومة إذا انهارت شركات توظيف الأموال، وانتقد الحرب التي تشنها الصحف القومية عليها(٢١ يونيو ١٩٨٨) نقابة المحامين تندد بالحملات الإعلامية ضد شركات توظيف الأموال.[٣] وطارق أبو حسين رئيس مجلس إدارة شركة الهدي مصر يؤكد أن هناك تقارير سرية خرجت من السفارة الأمريكية والبنك الدولي تحث علي تصفية هذه الشركات.[٤] وأدت الحملة إلي استنزاف أموال شركات توظيف الأموال في إعلانات لتهدئة المودعين، وانتهي بانهيار هذه الشركات.

إعلانات التهاني :

يعد إعلانات التهاني التي تملأ الصحف القومية، وأحياناً الحزبية من أكثر الوسائل التي يتقرب بها رجال الأعمال إلي المسئول، وتجسد علاقة المصلحة بين الطرفين، فخلال حكومة نظيف يلاحظ أن كل شركة كانت تهنئ الوزير المسئول

(1) جريدة الوفد، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤.

(2) إعلان من شركة الهدي في الوفد ١٨ يوليو١٩٩١.

(3) جريدة الوفد-١٣ يونيو١٩٨٨.

(4) جريدة الوفد-١٣ يونيو ١٩٨٨.

عن القطاع التابع له،فشركات الاتصالات والإنترنت والمعلومات قامت بتهنئة رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات السابق، وشركات البترول وهيئة البترول لوزير البترول وشركات المقاولات والإسكان لوزير الإسكان والسياحة لشركات السياحة لوزير السياحة والتعليم الخاص لوزير التعليم.

وتعد إعلانات تهاني رجال الأعمال للمسئولين لغزاً يثير كثيراً من الشكوك، خاصة أنه من المعروف أن رجال الأعمال في مصر والعالم لا ينفقون أموالهم في عمل ما إلا إذا كان لديهم يقين كامل علي أن ما أنفقوه سيعود عليهم بمنافع ومكاسب تزيد كثيراً عن قيمة ما دفعوه،فقد أنفق رجال الأعمال ما يقرب من ٥ ملايين جنيه في عشرة أيام علي تهاني الوزراء والمحافظين،حصل نظيف علي نصيب الأسد من التهاني وجاء بعده وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمرو عزت سلامة ووزير البترول سامح فهمي ووزير القوي العاملة أحمد العماوي ووزير السياحة أحمد المغربي ووزير الصناعة المهندس رشيد محمد رشيد ووزير الاستثمار محمود محيي الدين ووزير شئون مجلس الشعب كمال الشاذلي.[١]

ونشر اتحاد الصناعات إعلاناً قال فيه: بعد تهنئة لعدد كبير من الوزراء الاتحاد يتطلع اتحاد الصناعات إلي التعاون البناء مع الحكومة الجديدة لتحقيق طموحات التنمية ويعرب عن التزامه بتواصل التشاور والتفكير المشترك مع الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.[٢] وكذلك غرفة الصناعات الغذائية بعد تهنئة لعدد من الوزراء (لهم علاقة بالغرفة)، الغرفة تؤكد ثقتها بجدوى إقامة جسور تعاون وحوار بناء في سبيل وصول الصناعات المصرية إلي موقعها اللائق.[٣] بالإضافة إلي

(1) مجدي سلامة، تهاني الوزراء، الوفد،٢٣ يوليو٢٠٠٤.

(2) جريدة الأهرام ،٢٣ يوليو٢٠٠٤.

(3) جريدة الأهرام ،٢٣ يوليو٢٠٠٤.

إعلانات (سلامتك يا ريس) من الهيئات والوزارات الحكومية ورجال الأعمال واتحاد العام للغرف التجارية باسم ٣,٥ مليون تاجر.[١]

المناخ الصحفي:

جذور مشكلة الصحافة تعود منذ عامين تقريبا عندما صدر قانون الصحافة الجديد بعد إسقاط القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وأعطي لأول مرة للشخصيات الاعتبارية الخاصة بإنشاء صحف جديدة، وحدث نمو في الصحف القبرصية التي تتسلل إلي مصر وتتخذ مواقعها وترسم لنفسها أدواراً تراها وفي سباق من أجل رفع أرقام التوزيع، واتجهت إلي الابتزاز والتشهير، وفي هذا الجو المشحون تصاعدت خلافات كثيرة من رجال الأعمال وتعالت أصوات معاركهم الطاحنة من أجل مصالحهم الخاصة.[٢]

واختلطت ظاهرة الصحافة الصفراء بقضية حرية الصحف وتحولت عملية إصدار الصحف إلي تجارة غير مشروعة يمارسها كل من يملك رخصة يتنازل عنها مقابل أجر باهظ إلي تجار الأعراض،والمؤسف أن هؤلاء التجار يشترون الرخص من بعض الأحزاب التي حصلت علي تراخيص قديمة تحت دعوى إصدار الصحف وتشغيل الشباب، ثم تحولت هذه الرخص إلي منجم لاستلاب الأموال وتسهيل مهمة(الدكاكين)، وحرب أهلية بين الصحف وكل صحيفة تمثل كتيبة أو كتائب تقف مع واحد من رجال الأعمال أو أكثر ضد الآخرين، وبعض رجال الأعمال كان يسعي لامتلاك صحف وتوجيهها والسيطرة عليها، ولسنا بالطبع ضد أن يكون للرأسمالية المصرية الصحافة التي تعبر عنها ولكن المشكلة أن بعض هؤلاء يستخدمون الصحف لإدارة صراعاتهم.[٣]

(1) جريدة الأهرام،٩ يوليو ٢٠٠٤.

(2) مكرم محمد احمد نقيب الصحفيين،الوفد-١٢ مارس ١٩٩٨.

(3) جمال بدوي،حرية الصحافة وحرية الدعارة،الوفد، ٥ مارس ١٩٩٨.

ويمارس السياسيون وأصحاب القرار ورجال المال والإعلان والأعمال بقوة اختراق الصحافة، ذهب جزء كبير من الأموال التي أنفقت علي الانتخابات الأخيرة إلي الصحف لأنها أصبحت سلاحاً قوياً في مناخ المنافسة، ووصل الاختراق إلي دفع الرشاوى الخفية والمكافآت العلنية التي تعودت وزارات وأجهزة وأحزاب بل ودول أجنبية، علي دفعها لبعض مندوبي الصحف ووسائل الإعلام من ذوي النفوس الضعيفة. [1] ويشير ذلك إلي أن رجال الأعمال والنظام ساهموا في إفساد المناخ الصحفي ، كما ساهم رجال الأعمال في تشويه صور بعضهم البعض عبر الصحف.

اختلفت المعوقات التي يعاني منها رجال الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاث، فقد جاء في مقدمة المعوقات في الفترة الأولي القوانين بنسبة ٣, ٥٪ بعدد تكرارات ١٦ تكراراً ، ويليه البيروقراطية بنسبة ٦, ٣٪ وبعدد تكرارات ١١ تكراراً ، وفي المرحلة الثانية كانت الأزمات الاقتصادية في مقدمة المعوقات في الفترة الثانية بنسبة٢٢, ٦٪ وبعدد تكرارات ١٩ تكراراً ، ويليها الجمارك ٦, ٣٪ بعدد تكرارات ١١ تكراراً ، وفي الفترة الأخيرة جاء التعثر في المقدمة بنسبة ٨, ٧٪ بعدد تكرارات ٢٦ تكراراً ، وفي المركز الثاني البيروقراطية والجمارك بنسب متساوية ٢, ٦٪ بعدد تكرارات ١٩ تكراراً.

ويعكس الجدول رقم (١٢) ارتباط معوقات رجال الأعمال بالواقع، حيث كانت في الفترة الأولي القوانين والبيروقراطية والضرائب والبنوك والحكومة وهي الفترة التي في بداية الإصلاح الاقتصادي، والفترة الثانية كانت الأزمات الاقتصادية(حيث مرّت بمصر أزمات مثل أزمة ضرب السياحة بالأقصر وأزمة النمور الأسيوية وأزمة ١١ سبتمبر٢٠٠١ وأزمة الركود والكساد وغيرها)، وتليها

(١) صلاح الدين حافظ، اختراق الصحافة... إفساد السياسة، الأهرام، ١٤ ديسمبر٢٠٠٥.

مشاكل الجمارك والبنوك والضرائب وارتفاع الأسعار وضعف استخدام التكنولوجيا ، وفي المرحلة الثالثة كان التعثر والمقترن بأزمة الجهاز المصرفي والجمارك والبيروقراطية والضرائب وضعف استخدام التكنولوجي ويلاحظ أن مشاكل الجمارك والضرائب اختفت بعد صدور قانون الضرائب الجديد والتي وجد ترحيباً كبيراً ،فقد وافق مجلس الشعب علي القانون بالإجماع وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت وتم تخفيض الضرائب ٥٠٪ لتصل إلي ٢٠٪ بدلا من ٤٠٪.[(١)] وشهد القانون تغطية غير عادية من جريدة الأهرام ثلث الصفحة الأولي وصورة كبيرة لمبارك وبجواره نظيف وخلفه لافتة كبيرة كتب عليها جيل ثالث للإصلاح الاقتصادي ، بالإضافة إلي الصفحات الداخلية واستطلاع آراء المختصين حول القوانين علي مدي فترة الدراسة، ووقع مبارك القانون في حفل جمع أكثر من ١٨٠ من المهتمين من رجال الأعمال (تقليد لأول مرة) وقال:(إننا نشهد اليوم ميلاد الجيل الثالث من خطوات وقوانين الإصلاح الاقتصادي)[(٢)] وتري منظمات رجال الأعمال، أن القانون يسهم في دفع عجلة الاستثمار بما يضمه من مزايا.[(٣)]

الاحتكار:

يعتبر الاحتكار من المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال ويستفيد منها قلة مرتبطة بالحاكم علي حساب معظم رجال الأعمال وارتفعت نسبة الاحتكار من ١ , ٠٪ في الفترة الأولي إلي ٦ , ١٪ الفترة الثانية إلي ٩ , ٢٪ الفترة الثالثة، وشهدت مصر في الفترة الأخيرة تناميا لنوعين من الاحتكار: الأول هو احتكار الفرد المهيمن والموجه لسوق إحدى السلع (أحمد عز) والثاني هو احتكار عدد محدود من

(1) جريدة الأهرام، ٧ يونيو ٢٠٠٥.

(2) جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٤.

(3) محمد منصور رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي،جريدة الأهرام ،٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

الشركات(احتكار الفئة) مثل الأسمنت التي تسيطر عليها مجموعة من الشركات الأجنبية بعد أن ارتكبت الحكومة المصرية خطأ تاريخيا ببيع شركات الأسمنت الرابحة للأجانب وبأقل بكثير من القيمة الحقيقية.[١] ورغم صدور قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار إلا أنه فشل في حماية السوق من الاحتكار. فقد جاء القانون ضعيفا للغاية، وغير قادر علي حماية المنافسة أو منع الاحتكار.[٢] وبدأ الحديث عن الانتهاء من صياغة مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار في عام ١٩٩٧.[٣] ولم يصدر إلا في ٢٠٠٥ علي الرغم من أن هذا القانون طالبت به منظمات الأعمال لمواجهة ارتفاع الأسعار.[٤]

مما يشير إلي أن استمرار الوضع الاحتكاري خلال هذه الفترة هدفه تضخيم ثروات المقربين من النظام السياسي والحزب الحاكم علي حساب منظمات الأعمال نفسها ، حتى بعد صدور القانون والذي جاء كواجهة لتحسن مناخ الاستثمار في مصر وليس لضبط السوق، كان أضعف من أن يحمي السوق من الممارسات الاحتكارية أو حتى يقترب من رجال الأعمال الحزب الوطني.

ويشير الجدول رقم (١٢) إلي أن جريدة الوفد كانت أكثر عرضاً للمشاكل والمعوقات التي تواجه رجال الأعمال بعدد تكرارات بلغت ٢٣١ تكراراً في حين أن الأهرام بلغ ٦٥ تكراراً.وجاءت أهم المعوقات والمشاكل في جريدة الوفد الجمارك بنسبة٣, ١٠٪، ويليها التعثر ٥, ٩٪، ويليها البيروقراطية ، والبنوك، والأزمات بنسب متساوية٩٪، وفي المركز الرابع الضرائب ٦, ٨٪ ، والخامس القوانين ٨, ٧٪،

(1) أحمد السيد النجار، الاحتكار والتلاعب في البورصة..آليات للنهب فلماذا لا نوقفها؟، الأهرام ، ١٠ يوليو٢٠٠٦.

(2) أحمد السيد النجار، رأس المال والحكم والانتخابات البرلمانية، الأهرام ، ٣٠ نوفمبر٢٠٠٥.

(3) الوفد-٢ مايو ١٩٩٧.

(4) الوفد، ٣ يوليو ٢٠٠٤.

والاحتكار والحكومة في المركز السادس بنسب متساوية ٩ , ٦٪ ، ويليها ضعف التكنولوجيا ٥ , ٦٪ ، وفي المركز الثامن ارتفاع الأسعار والشائعات ٣٪، والتاسع الإعلام والإفلاس ٧ , ١٪ ، والنفوذ السياسي ٣ , ١٪ ، والمركز الأخير الفساد والعمالة ٨ , ٠٪.

وفي الأهرام جاءت البيروقراطية في المركز الأولي ٥ , ٢١٪ ويليها الضرائب في المركز الثاني من المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال ٥ , ١٨٪، ويليها القوانين ٩ , ١٦٪، وفي المركز الرابع الجمارك والبنوك ٧ , ١٠٪، ويليها التعثر ٢ , ٦٪، وفي المركز السادس ارتفاع الأسعار والأزمات ٣٪،وفي المركز الأخير جاء الإعلام والاحتكار والحكومة وضعف التكنولوجيا والقرارات المفاجئة بنسب متساوية ٥ , ١٪. في حين لم يكن الفساد أو النفوذ السياسي أو الشائعات معوقاً لرجال الأعمال خلال فترة الدراسة. ويبدوا أن الفساد مرتبط برجال الأعمال، حيث لم يشر إلي أنه معوق أو يسبب مشكلة لرجال الأعمال إلا بنسبة ضئيلة في جريدة الوفد ، وجاءت علي لسان خبراء القانون في تعليقهم علي الأحداث الخاصة برجال الأعمال ، أي أن رجال الأعمال في الصحيفتين لا يعتبرون الفساد معوقاً لهم. وإنما المعوقات هي البيروقراطية والجمارك والبنوك والضرائب.

المعوقات والمشاكل التي تواجه رجال الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤-		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
البيروقراطية	٣٥	١١,٤	١١	٣,٦	٥	١,٦	١٩	٦,٣	١٤	٢١,٥٣	٢١	٩
القرارات المفاجئة	٣	٠,٩	١	٠,٣٢	٠	٠	٢	٠,٦	١	١,٥٣	٢	٠,٨
القوانين	٢٩	٩,٥	١٦	٥,٢٤	٢	٠,٦	١١	٣,٦	١١	١٦,٩٢	١٨	٧,٧
الجمارك	٣١	١٠,١	١	٠,٣٢	١١	٣,٦	١٩	٦,٣	٧	١٠,٧٦	٢٤	١٠,٣
الضرائب	٣٢	١٠,٤	٦	١,٩٦	٨	٢,٦	١٨	٥,٩	١٢	١٨,٤٦	٢٠	٨,٦
البنوك	٢٨	٩,٢	٤	١,٣١	٩	٢,٩	١٥	٤,٩	٧	١٠,٧٦	٢١	٩
الإعلام	٥	١,٦	١	٠,٣٢	١	٠,٣	٣	٠,٩	١	١,٥٣	٤	١,٧
النفوذ السياسي	٣	٠,٩	٠	٠	٠	٠	٣	٠,٩	٠	٠	٣	١,٢
الفساد	٢	٠,٦	٠	٠	٠	٠	٢	٠,٦	٠	٠	٢	٠,٨
التعثر	٢٦	٨,٥	٠	٠	٢	٠,٦	٢٤	٧,٨	٤	٦,١٥	٢٢	٩,٥
الإفلاس	٤	١,٣	٠	٠	١	٠,٣	٣	٠,٩	٠	٠	٤	١,٧
الاحتكار	١٧	٥,٥	٣	٠,٩٨	٥	١,٦	٩	٢,٩	١	١,٥٣	١٦	٦,٩

المعوقات والمشاكل التي تواجه رجال الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -		٢٠٠٠ -		٢٠٠٤-		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
الحكومة	١٧	٥,٥	٤	١,٣١	٥	١,٦	٨	٢,٦	١	١,٥٣	١٦	٦,٩
الشائعات	٧	٢,٣	٠	٠	١	٠,٣	٦	١,٩	٠	٠	٧	٣
العاملة	٣	٠,٩	٠	٠	٢	٠,٦	١	٠,٣	١	١,٥٣	٢	٠,٨
ضعف	٢٥	٨,٢	٠	٠	٧	٢,٣	١٨	٥,٩	١	١,٥٣	١٥	٦,٤
ارتفاع الأسعار	٩	٢,٩	٠	٠	٧	٢,٣	٢	٠,٦	٢	٣,٠٧	٧	٣
الأزمات	٢٣	٧,٥	٠	٠	١٩	٦,٣	٤	١,٣	٢	٣,٠٧	٢١	٩
أخرى	٦	١,٩	٠	٠	٤	١,٣	٢	٠,٦	٠	٠	٦	٢,٥
الإجمالي	٣٠٥	١٠٠	٤٧	١٥,٤	٨٩	٢٩,٢	١٦٩	٥٥,٤	٦٥	١٠٠	٢٣١	١٠٠

جدول (١٢) المعوقات والمشاكل التي تواجه رجال الأعمال كما جاء في المضمون الصحفي

١٣- فئة الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات و تفعيل دور رجل الأعمال

جاءت أهم الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات التي تواجه رجال الأعمال وتفعيل دورهم في المجتمع، في المرتبة الأولي: تحسين البيئة التنافسية (منع الاحتكار وحرية السوق وحماية المنافسة وتحسين مناخ الاستثمار وخفض التكاليف الإنتاجية والعدالة في المعاملة مع رجال الأعمال) بنسبة ٢٢٪، ويليه تحسين البيئة التشريعية ٨, ٢٠٪ ، وفي المركز الثالث إصلاح الجهاز المصرفي ٨, ١١٪، وفي المركز الرابع تسهيل الإجراءات وإصلاح الجمارك وإصلاح الضرائب بنسب متساوية ٤٨ , ٧٪ ،والمركز الخامس مشاركة رجال الأعمال ٧٪، والسادس الإصلاح السياسي (أكدت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية أن تعدد الأحزاب والديمقراطية (الإصلاح السياسي)هو الضمان الوحيد لرؤوس الأموال. [1]، وجاء في المركز السادس تفعيل دور الدولة، والسابع النقد الموضوعي ٢ , ١٪ ، والأخير استخدام التكنولوجيا ٤ , ٠٪.

تلقي الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء تقريراً مفصلاً من رجال الأعمال حول الأولويات العاجلة لإنقاذ الاقتصاد المصري، منها تطوير مناخ الاستثمار، والقضاء علي البيروقراطية والنهوض بقطاع التشييد وإزالة المعوقات الخاصة بقطاع الاستيراد والجمارك والنهوض بالصناعة المصرية. [2] وطالب محمود سليمان رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان بتهيئة المناخ لجذب المستثمرين واستقرار التشريعات والقوانين ووضع المزايا والحوافز للمستثمرين وتعديل قوانين الضرائب وتفعيل دور هيئة الاستثمار وتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية وتوفير الأراضي بأسعار ملائمة وتوعية الرأي العام والمساندة الإيجابية وإصلاح صورة

(1) جريدة الوفد أول مارس ١٩٩١.

(2) جريدة الأهرام، ٢٧ يوليو ٢٠٠٤.

رجال الأعمال وتفعيل الجهاز المصرفي لعمليات التمويل وثبات سعر الصرف وإقرار السياسات المالية والنقدية والإصلاح الجمركي.[1]

يلاحظ من خلال التحليل الزمني كما في الجدول رقم (١٣) أن الحلول المطروحة للقضاء علي معوقات رجال الأعمال تغيرات خلال الفترات الزمنية الثلاث محل الدراسة حيث بلغ عدد تكرارات الحلول المطروحة خلال الفترة الأولي ٦٠ تكراراً بنسبة ٦ , ٢٣٪، وفي الفترة الثانية ٤٤ تكراراً بنسبة ٣ , ١٧٪ والفترة الأخيرة ١٥٠ تكراراً بنسبة ٥٩٪ مما يشير إلي انعكاس الأوضاع السائدة في المجتمع علي نسبة الحلول المطروحة ، ففي الوقت الذي كان يتم تجاهل رجال الأعمال وبالتالي مطالبهم وعدم حصولهم علي مساحات كبيرة في وسائل الإعلام انعكس علي حجم الحلول المطروحة لتفعيل دورهم والقضاء علي المعوقات التي تواجههم ، وبعد عام ٢٠٠٤ ودخولهم الوزارة واتجاه الدولة بقوة نحو دعم القطاع الخاص ارتفعت الحلول المطروحة لتصل إلي ٥٩٪ في فترة واحدة وجاء تحسين البيئة التشريعية في المركز الأول بنسبة ٩ , ١٤٪ وبعدد تكرارات ٣٨ تكراراً ويليها تحسين البيئة التنافسية بنسبة ٤ , ٩٪ وعدد تكرارات ٢٤ تكراراً، ويليها الإصلاح الجمركي بنسبة٢ , ٦٪ ويليها إصلاح الجهاز المصرفي وتسهيل الإجراءات بنسبة ٧ , ٤٪،ويليها مشاركة رجال الأعمال بنسبة٩ , ٣٪. وفي الفترة الأولي جاء في المركز الأول تحسين البيئة التنافسية بنسبة٢ , ١٢٪ وعدد تكرارات ٣١ تكراراً وإصلاح الجهاز المصرفي وتحسين البيئة التشريعية بنسبة ٤ , ٢٪ وعدد تكرارات ٦ تكرارات وفي الفترة الثانية جاء في المركز الأولي إصلاح الجهاز المصرفي بنسبة ٧ , ٤٪ وعدد تكرارات ١٢٪، وارتبطت هذه الفترة بقضايا التعثر في الجهاز المصرفي، وهروب بعض رجال الأعمال وجاء في المركز الثاني تحسين البيئة التشريعية بنسبة ٥ , ٣٪

(١) جريدة الوفد،١٥ يوليو ٢٠٠٤.

وعدد تكرارات ٩ تكرارات ومشاركة رجال الأعمال بنسبة٤ , ٢٪ وعدد تكرارات ٦ تكرارات.

مشاركة رجال الأعمال:

يلاحظ أن مشاركة رجال الأعمال تغيّرت بشكل جذري من تجاهل تام لهم إلي مشاركة في صنع القرار علي مدي الفترات الزمنية،حيث اقتصرت مطالب مشاركة رجال الأعمال في الفترة الأولي علي نسبة ٧ , ٠٪ وارتفعت في الفترة الثانية إلي ٤ , ٢٪ والفترة الثالثة إلي ٩ , ٣٪. وهذا ما ينطبق علي واقع المجتمع المصري خلال هذه الفترات ، حيث لم يأخذ آراء رجال الأعمال في قانون قطاع الأعمال، علي الرغم من أن القانون يخاطبهم في الأصل من خلال السماح لهم بالدخول لشراء حصة في شركات القطاع العام لا تزيد علي ٤٩٪. سواء في الوفد أو الأهرام ،كما أن اجتماعات الحكومة في الفترة الأولي علي جميع المستويات كانت تتجاهل رجال الأعمال ومنظماتها، ففي الوقت الذي دعت وزارة الصناعة إلي اجتماع طارئ لبحث تأثير السقوف الائتمانية علي الشركات المتعثرة لم يهتموا بدعوة منظمات الأعمال للمشاركة في هذا الاجتماع.[1] ورجال الأعمال يطالبون بالمساواة بالقطاع العام في اللائحة الجديدة للاستيراد والتصدير.[2] وتم عقد اجتماعات مكثفة لمناقشة قرار تحجيم القروض التي تمنحها البنوك للعملاء وصدر القرار في ١٢ مايو دون مناقشة البنوك أو رجال الأعمال أو المستثمرين، عقدت الحكومة اجتماعات مع البنك المركزي ولم تغير القرار ورغم تكبد البنوك لخسائر سنوية تصل إلي ٧ مليارات جنيه نتيجة لفوائد قروض المودعين، تري الحكومة أن القرار خطوة التزمت بها مع صندوق النقد الدولي للإصلاح.وعلي الجانب الآخر عقدت جمعية رجال الأعمال

(1) جريدة الوفد، وجريدة الأهرام.

(2) الوفد، ٦ فبراير ١٩٩١.

والغرف الصناعية والتجارية والتجمعات الاقتصادية اجتماعات مكثفة لإنقاذ الشركات من الانهيار.(١)

ويلاحظ أن الجانبين الحكومة ومنظمات رجال الأعمال عبارة عن جزر منعزلة، لا يوجد لقاءات بينهما،ولا تستمع الحكومة لمطالبهم ، كما اختفي أسماء رجال الأعمال من الأخبار والاكتفاء بذكر مسمي الجمعية أو الغرفة والتجمع الاقتصادي.وربما دفع هذا مجلس الشورى إلي المطالبة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وطالب بتحفيز وتعديل التشريعات وتبسيط الإجراءات الجمركية.(٢) وعلي الرغم من أن قضية تقييد القروض تهم في المقام الأولي رجال الأعمال إلا أن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبق اجتمع مع قيادات الجهاز المصرفي لمناقشة القضية.(٣) وتجاهل رجال الأعمال والمستثمرين الذين استعدوا لتصفية أعمالهم. كما تمت الموافقة علي قانون سوق المال(١٩٩٢) دون عرضه علي رجال الأعمال.(٤) ويقول إسماعيل حسن رئيس بنك الإسكندرية: الذين وضعوا قانون سوق المال لا يعرفون إجابة عن هذه التساؤلات فقد حضرنا معهم اجتماعات عديدة ولم يستفيدوا مما قلنا ونكتشف صدور قانون لا نعرف شيئاً عنه فهذا القانون لا يعرف ماذا يريد.(٥) ولم تتم الاستعانة برجال الأعمال في المضامين الصحفية خلال السنوات الأولي من الدراسة في الوفد والأهرام بشكل محدود.

وجاءت الفترة الثانية في بدايتها بتجاهل مشاركة رجال الأعمال، حيث صدر قرار تحرير سعر الصرف واستقبلته منظمات الأعمال بدهشة لأنه صدر بصورة

(1) الوفد،الأهرام ،٧ يوليو١٩٩١.
(2) الوفد،٣٠ يوليو١٩٩١.
(3) الأهرام،٢٥ يونيو ١٩٩١.
(4) الوفد-١١ يونيو ١٩٩٢.
(5) الأهرام ٢٦ يونيو١٩٩٢.

مفاجئة دون مناقشة أو تنبيه، وتخوف من إفلاس مزيد من الشركات. [1] وهو ما جعل رجال الأعمال يطالبون بضرورة مشاركة منظمات الأعمال في القرارات التي تمس العملية الاستثمارية. [2] وتوفير الشفافية. [3] ومارست مراكز الضغط من رجال الأعمال تدخلات ومناورات لفرض سياسات تتركز علي فتح الطريق أمام المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص ومنحه قروضاً بالمليارات وبفوائد وأقساط ميسرة. [4] ودفعت مطالب رجال الأعمال إلي تأكيد الحكومة علي أن برامج التنمية الاقتصادية تستهدف إعطاء دفعة لاستثمارات القطاع الخاص. [5] وضم رجال الأعمال إلي البعثات الترويجية للدول المختلفة مثل بعثات ترويجية إلي أوكرانيا وروسيا تضم ٨٢ رجل أعمال وبرئاسة حسن خضر وزير التموين وفايزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية وخالد أبو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية. [6] تم خلال هاتين الفترتين الأولي والثانية تجاهل مطالب رجال الأعمال في قانون اتحاد الصناعات وقانون سوق المال وقانون حوافز الاستثمار وتعديل قانون التجارة الجديد وقانون العمل، وقانون ضريبة المبيعات.

وتعاملت الحكومة في الفترة الأولي وبداية الثانية مع رجال الأعمال بشكل بوليسي وأمني، فتحرير سعر سوق النقد الأجنبي عام ١٩٩١ واجه تحذيرات كبيرة من الداخلية، كما أن تحرير سعر الصرف واجه أيضا اعتقالات وتحذيرات، فمحافظ البنك المركزي محمود أبو العيون يحذر شركات الصرافة والبنوك من إفشال النظام

(1) الوفد، ٣ يناير ٢٠٠٣.

(2) مصطفي السلاب رئيس جمعية مستثمري العبور ،الوفد، ٣ يناير ٢٠٠٣.

(3) المهندس شريف دولاور بجمعية رجال الأعمال ،الوفد، ٤ فبراير ٢٠٠٣.

(4) الوفد، ٧ يوليو ٢٠٠٤.

(5) الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ،الأهرام،٦ نوفمبر٢٠٠٣.

(6) الأهرام والوفد، ٧ فبراير ٢٠٠٣.

الجديد لتحرير سعر الصرف، ويهدد بسحب تراخيص البنوك وشركات الصرافة المخالفة للنظام، ورفض التدخل لدي وزارة الداخلية للإفراج عن أصحاب شركات الصرافة المعتقلين والبالغ عددهم ٩ أشخاص. (١) والعادلي يحذّر من إثارة المواطنين بعد تحرير سعر الصرف،إجراءات أمنية مشددة ضد مروجي الشائعات حول الوضع الاقتصادي. (٢) وعبيد يتهم مروجي الشائعات بالخيانة ويؤكد نجاح سياسة سعر الصرف الجديد (٣) وهو ما أدي إلي سيطرة القلق علي منظمات الأعمال مما دفعها إلي تأييد سياسة الحكومة في تحرير سوق الصرف الأجنبي. (٤) إلا أن شكل التعامل تغيّر جذرياً في الفترة الثالثة.

وبدأ رجال الأعمال يشاركون في صناعة القرار في الفترة الثالثة، فقد لعبت منظمات رجال الأعمال (٣١ منظمة) خاصة مجلس الأعمال المصري الأمريكي وغرفة التجارة الأمريكية ولجنة السياسات بالحزب الوطني دوراً في تشكيل هذه الحكومة والدفع برجالها فيها. (٥) وجاء تشكيل الحكومة دليلاً واضحاً علي تغير ميزان القوي لصالح فئات معينة صارت أقوي من أن تكمن في الظل ورأت أن تمسك بزمام الأمور في يدها مجموعة تمثل تحالفا قويا بين أمانة السياسات ومجموعة رجال الأعمال وهم بالتحديد المرتبطين بعلاقات قوية بالولايات المتحدة ومعظم الفريقين يتمتعون بعلاقات واسعة وقوية مع بعضهم البعض. (٦) ودخول رجال

---

(1) الأهرام، ٢٩ يناير ٢٠٠٣.

(2) الوفد، ٤ فبراير ٢٠٠٣.

(3) الوفد، ٩ فبراير ٢٠٠٣.

(4) إعلان من اتحاد الصناعات والاتحاد الغرف التجارية واتحاد بنوك ،الوفد والأهرام ، ٢٣ فبراير ٢٠٠٣.

(5) حسين عبد الرازق،الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

(6) حسين عبد الرازق،الوفد، ١٦ يوليو ٢٠٠٤.

الأعمال الوزارة يعكس فكر الرئيس مبارك ورؤيته المستقبلية للنشاط الاقتصادي في مصر، والرامية إلي تفعيل دور القطاع الخاص المصري في النشاط الاقتصادي.[١] ووصف دخول رجال الأعمال الحكومة بأنه عودة الروح لمنظمات الأعمال.[٢] وهناك من يري أنه ليس مؤشراً لعودة النشاط لمنظمات الأعمال ومساهمتها في صنع القرار، إلا أن هذه المنظمات نجحت في إفراز نماذج ممتازة تصلح لتولي أعلي المناصب.[٣]

استغلال الفرص:

استغل رجال الأعمال فرصة دخول بعضهم إلي الحكومة، وقدموا مطالبهم التي تخدم مصالحهم دون مراعاة لمصالح قطاع عريض من المجتمع المصري. وطالبت جمعية رجال الأعمال بسرعة إصدار قانون الجمارك الجديد ومشاركة مجتمع رجال الأعمال في وضعه ومراجعة بنود قانون تملك الأراضي في مصر خاصة الصحراوية ومراجعة قانون العمل وإجراءات استقدام الأجانب والخبراء.[٤] وقد استجابت الحكومة لبعض مطالبهم مما دعا البعض إلي القول بأن الحكومة تدلل رجال الأعمال واستجابت لضغوط رجال الأعمال وأصحاب المصالح، في حين أن قوانين منع الاحتكار وحماية المستهلك معطلة.[٥]

صناعة القرار:

ظهر أكثر من مرة دور رجال الأعمال في صناعة القرار خلال الفترة الأخيرة،

(1) خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، الأهرام ،١٤ يوليو ٢٠٠٤.
(2) محمد المنوفي رئيس جمعية مستثمري ٦ أكتوبر، الوفد،٢٥ يوليو ٢٠٠٤.
(3) المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمري برج العرب الجديدة وعضو مجلس الشورى، الوفد،٢٥ يوليو ٢٠٠٤.
(4) لقاء رئيس الوزراء أحمد نظيف مع أعضاء جمعية رجال الأعمال، الأهرام، ٢٢ يوليو ٢٠٠٤.
(5) الوفد، ١١ سبتمبر ٢٠٠٤.

ومنها اتفاقية الكويز، حيث يقول المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية: أن فكرة الكويز بدأت من القطاع الخاص المصري، حيث سافر وفد منهم لإسرائيل والتقوا بنظرائهم واتفقوا جميعا علي بنود الاتفاقية في مجال النسيج، وقال: إن الحكومات وقعت بعد ما توصل رجال الأعمال إليها ،وأشار إلي أن رجال الأعمال هم صانعو الاتفاقية.[1] وشكلت الاتفاقية علامة فارقة في مسار صعود رأس المال إلي مواقع مسيطرة في الحكم، حيث تركت مجموعة صغيرة من الرأسماليين العاملين في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة والمرتبطين بصلات ومصالح وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل يتفاوضون مع نظرائهم الإسرائيليين تحت رعاية أمريكية حتى توصلوا إلي صياغة الاتفاق الذي باركته الحكومة في مصر، وهو ما يشكل علامة فارقه في تاريخ الدولة في مصر، حيث تركت هذه المجموعة من رجال الأعمال يقررون مسار العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، رغم كل ما تنطوي عليه هذه العلاقات من حساسيات سياسية واقتصاديه واجتماعية. وتم تمرير الاتفاق دون أن يعرض علي مجلس الشعب مما يشكل اعتداءً صريحاً من السلطة التنفيذية. وساهم وجودهم في البرلمان علي صناعة القرار، فوجود عدد ضخم من رجال الأعمال بالذات من كبار الرأسماليين في البرلمان وعلي رأس لجانه المختلفة، بما يكفل من خلال تحالفهم مع القوي التقليدية وبيروقراطية الدولة، لإصدار كل القوانين التي تحقق مصالحهم وصعود عدد من رجال الأعمال إلي مقاعد وزارة الدكتور أحمد نظيف دلاله واضحة علي تنامي سيطرة رأس المال علي الحكم.[2] وصدور قانون الضرائب الجديد والذي حمل أعباء أكبر علي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وصدرت قرارات تخفيض الرسوم الجمركية.

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط،الوفد، الأهرام، ١٥ ديسمبر٢٠٠٤.

(2) أحمد السيد النجار، رأس المال والحكم والانتخابات البرلمانية، الأهرام ، ٣٠ نوفمبر٢٠٠٥.

تأثير رجال الأعمال مرهون بالقبول السياسي:

إحتل رجال الأعمال موقعاً متقدماً في صناعة القرار، ولكن يظل هذا مرهوناً بالقبول السياسي ، ورغبة النظام الحاكم في هذا الفعل، فلا يمكن القول: إن قدرة رجال الأعمال علي صناعة القرار مستقلة بذاتها وأنهم يشكلون(لوبي) للضغط علي النظام لتنفيذ مطالبهم، وإنما هم مرتبطون بالبيروقراطية الحاكمة.

ويتضح أن رجال الأعمال مرتبطون بالنظام السياسي وما يسمح به النظام لهم بممارسة هذا الدور، فقد حدث تحالف مع البيروقراطية الحاكمة، وكل طرف يستفيد من الآخر، بل إن الدولة تستخدم رجال الأعمال لتنفيذ بعض السياسات الخارجية والداخلية. ويميلون إلي الاحتماء بالسلطة والتعفر بترابها وتأييدها فهم أكثر التصاقاً بالسلطة. وهم خائفون ومستعدون لطاعة الزعماء والحكومة ولا يجرأون علي النقد السياسي وليسوا أصحاب رؤية سياسية لأن ذلك قد يكلفهم ثرواتهم وأحيانا حريتهم، لذلك فإن الطاعة وتنفيذ الأوامر والعلاقات الشخصية، وأحيانا العلاقات الغامضة هي الطريق للحصول علي مكافأة السلطة وهباتها. [1] ويرجع الصعود السريع لسطوة رأس المال وسيطرته المتزايدة علي السلطة إلي أن البيروقراطية الأمنية المسيطرة، والتي تحولت جزئيا إلي رأسمالية فردية خاصة، لأنه مع تراكم الثروات لدي أفراد هذه البيروقراطية والرأسمالية البيروقراطية الحاكمة قد دخلت في علاقات متشابكة مع الرأسمالية التقليدية، بما اقتضي تشاركهما معا في السلطة وحزبها الحاكم. [2] ويشير الواقع إلي أن منظمات رجال الأعمال لا تمتلك القدرة علي السيطرة علي أعضائها، بما يؤكد أن ما تم من مكتسبات لرجال الأعمال ليس نتيجة لضغوط رجال الأعمال بقدر ما هو نتيجة لضغوط خارجية وداخلية

---

(1) جمال يونس، البرجوازية المصرية،الوفد،٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

(2) أحمد السيد النجار، رأس المال والحكم والانتخابات البرلمانية، الأهرام ، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

واتفاق تم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩١.

ويتهم اتحاد العام للغرف التجارية الذي يضم أكثر من ثلاثة ملايين تاجر أعضاؤه باستغلال أنباء التغيير الوزاري و يرفعون الأسعار، وطالبوا بصدور قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار وتدخل الأجهزة الرقابية بعقوبات رادعة لضبط السوق وتثبيت الأسعار وردع المتلاعبين والمحتكرين لأسعار السلع. [(١)]

ويرجع بعضهم ارتفاع الأسعار إلي ارتفاع البضائع التي تم استيرادها قبل انخفاض الدولار وأن الارتفاع يخضع لقانون العرض والطلب. [(٢)] واتفقوا علي عجز منظمات الأعمال عن مواجهة الأساليب المنحرفة لبعض أعضائها محمد المصري نائب رئيس الاتحاد يقول: كيف يستطيع الاتحاد كمنظمة أعمال أن تفرض علي التجار أسعاراً معينة، بينما فشلت وزارة التموين في وضع سياسة جبرية بالإضافة إلي معارضة ذلك للعرض والطلب ويقول أحمد الوكيل نائب غرفة الإسكندرية التجارية: عدم قدرة الاتحاد علي تطبيق ميثاق الشرف علي التجار بدون مسوغ أو تشريع يؤهله لتنفيذه. [(٣)]

وتحسين البيئة التشريعية سواء بإصدار قوانين جديدة أو تعديل الحالية جاء في مقدمة الحلول المطروحة للقضاء علي المشاكل والمعوقات التي تواجه رجال الأعمال وتفعيل دورهم في المجتمع بنسبة ٢٧٪ في جريدة الوفد، في حين جاء في الأهرام تحسين البيئة التنافسية (منع الاحتكار والمعاملة المتساوية بين رجال الأعمال، وحرية السوق وتحسين مناخ الاستثمار) في المركز الأول بنسبة ٣٥٪، وجاء في المركز الثاني إصلاح الجهاز المصرفي بنسبة ١٢٪ في الوفد، وتحسين البيئة التشريعية ١٣٪ في

(1) الوفد، ٣ يوليو ٢٠٠٤.

(2) الوفد، ٣ يوليو ٢٠٠٤.

(3) الوفد، ٣ يوليو ٢٠٠٤.

الأهـرام ، وفي المركـز الثالـث تحسـين البيئـة التنافسـية ٤ , ١١٪ في الوفـد ، وتسـهيل الإجـراءات(القضـاء عـلي البيروقراطيـة) وإصـلاح الجهـاز المصرفي ٤ , ١١٪ ،وفي المركـز الرابـع مشـاركة رجـال الأعـمال ١٠٪ ، والإصـلاح الجمركـي والإصـلاح الضريبي ٦ , ٩٪ في الأهرام ، وفي المركـز الخامس الإصلاح السياسي ٧٪ في الوفـد ومشاركة رجال الأعـمال ٥ , ٣٪ في الأهـرام ، والمركـز السـادس تفعيـل دور الدولـة والإصـلاح الضريبـي والإصـلاح الجمركـي ٧ , ٥٪ في الوفـد،وتفعيل دور الدولـة ٦ , ٢٪ في الأهــرام، وفي المركــز الســابع تســهيل الإجــراءات(القضــاء عــلي البيروقراطية) ٣ , ٤٪ بالوفد، والإصلاح السياسي والنقد الموضوعي في الأهرام .

الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات وتفعيل دور رجال الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
تسهيل الإجراءات	١٩	٥.٧	٣	١,١٨	٤	١,٥	١٢	٤,٧	١٣	١١,٤	٦	٤,٢٨
تحسين البيئة	٥٣	٢٠,٨	٦	٢,٣٦	٩	٣,٥	٣٨	١٤,٩	١٥	١٣,١٥	٣٨	٢٧,١٤
إصلاح الجهاز	٣٠	١١,٨	٦	٢,٣٦	١٢	٤,٧	١٢	٤,٧	١٣	١١,٤	١٧	١٢,١٤
إصلاح الجمارك	١٩	٥.٧	١	٠,٣٩	٢	٠,٨	١٦	٦,٣	١١	٩,٦٤	٨	٥,٧١
إصلاح ضريبي	١٩	٥.٧	٣	١,١٨	٢	٠,٨	١٤	٥,٥	١١	٩,٦٤	٨	٥,٧١
النقد الموضوعي	٣	٢.١	٠	٠	٠	٠	٣	١,٢	١	٠,٨٧	٢	١,٤٢
تحسين البيئة	٥٦	٢٢,١	31	١٢,٢	١	٠,٤	٢٤	٩,٤	٤٠	٣٥,٠٨	١٦	١١,٤٢
استخدام	١	٠,٤	٠	٠	٠	٠	١	٠,٤	٠	٠	١	٠,٧١
الإصلاح السياسي	١١	٤,٤	٥	١,٩٦	١	٠,٨	٤	١,٦	١	٠,٨٧	١٠	٧,١٤
مشاركة رجال	١٨	٧,١	٢	٠,٧٨	٦	٢,٤	١٠	٣,٩	٤	٣,٥	١٤	١٠

الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات وتفعيل دور رجال الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -١٩٩٧		٢٠٠٠ -٢٠٠٣		٢٠٠٤ - ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
تفعيل دور الدولة	١١	٤,٤	١	٠,٣٩	٤	١,٦	٦	٢,٤	٣	٢,٦٣	٨	٥,٧١
أخري	١٤	٥,٥	٢	٠,٧٨	٢	٠,٨	١٠	٣,٩	٢	١,٧٥	١٢	٨,٥٧
الإجمالي	٢٥٤	١٠٠	٦٠	٢٣,٦٢	٤٤	١٧,٣	١٥٠	٥٩	١١٤	١٠٠	١٤٠	١٠٠

جدول (١٣) الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات وتفعيل دور رجال الأعمال

١٤ -فئة تكرار كلمة رجال الأعمال

تكرار لفظ رجل الأعمال في المضامين الصحفية محل الدراسة نحو ٤٨٥ تكراراً، بنسبة ٧, ٩١٪ من إجمالي الموضوعات المنشورة، كان أكثرها في المتن بنسبة ٩٣٪، وبعدد تكرارات بلغت ٤٥٢ تكراراً، تليه العناوين الفرعية بنسبة ٤٪، والعنوان الرئيسي ٥, ٢٪، وفي حين لم يذكر لفظ رجل الأعمال في الكاريكاتير وتعليق الصور أو الرسوم.(١)

وجاء المتن في المركز الأول من تكرار لفظ رجل الأعمال،حيث بلغت نسبته في الفترة الأولي ٣, ١١٪ والثانية ٣, ٣٠٪ والثالثة ٥, ٥١٪ مما يشير إلي أن هناك اهتماماً متنامياً خلال الفترات الزمنية الثلاثة لمشاركة رجال الأعمال في المضامين الصحفية،كما تنامي استخدام لفظ رجل الأعمال في العنوان الرئيسي من ٤, ٠٪ إلي ٦, ٠٪ إلي ٤, ١٪ خلال الفترات الزمنية الثلاث. في الوقت الذي لم يتم استخدام لفظ رجل الأعمال في تعليق الصورة أو الرسوم أو الكاريكاتير، كما في الجدول رقم (١٤).

جاءت جريدة الوفد الأكثر في تكرار لفظ رجل الأعمال بعدد تكرارات بلغ ٣٢٣ في حين أن الأهرام بلغت ١٦٢، وإحتل المتن المركز الأول في الأهرام والوفد بنسب ٧, ٩٥٪ و٩٢٪ علي التوالي، وفي المركز الثاني العنوان الفرعي في الوفد ٦٪ والعنوان الرئيسي في الأهرام ٣, ٤٪، والمركز الثالث العنوان الرئيسي في الوفد ٥, ١٪. في حين لم يذكر لفظ رجال الأعمال في تعليق الصور أو الرسومات أو الكاريكاتير في الصحيفتين.

(١) تم اختيار حد أقصي لتكرار الألفاظ في المضامين خمسة تكرارات بعد استشارة الدكتورة عزة عزت أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، خاصة أنه وجد مثلا كلمة فساد تذكر أكثر من ٥٠ مرة في تحقيق واحد بالوفد و تكرار لفظ رجل الأعمال أكثر من ٢٥ مرة في تحقيق.

تكرار لفظ رجل الأعمال	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١_١٩٩٧		٢٠٠٠_٢٠٠٣		٢٠٠٤_ ٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرا	٪	تكرار	٪
العنوان الرئيسى	١٢	٢,	٢	٠,٤١	٣	٠,٦	٧	١,٤	٧	٤,	٥	١,٥
العنوان الفرعى	٢٠	٤,	٠	٠	١	٠,٢	١٩	٣,٩	٠	٠	٢٠	٦,١
المتن	٤٥٢	٩٣	٥٥	١١,٣	١٤٧	٣٠,	٢٥٠	٥١,	١٥	٩٥	٢٩٧	٩١,
تعليق الصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تعليق الرسوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الكاريكاتير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	١	٠,	٠	٠	١	٠,٢	٠	٠	٠	٠	١	٠,٣
الإجمالى	٤٨٥	١٠	٥٧	١١,٧	١٥٢	٣١,	٢٧٦	٥٦,	١٦	١٠	٣٢٣	١٠٠

جدول (١٤) تكرار كلمة رجل الأعمال

١٥ـ فئة إتجاه المضمون الصحفي من رجل الأعمال.

تفوق الاتجاه السلبي للمضامين الصحفية، علي الاتجاه الإيجابي بما يقترب من أن كل موضوع إيجابي يقابله ٤ , ٣ موضوع سلبي عن رجال الأعمال،علي الرغم من أن الأحداث التي تم اختيارها يغلب عليها الطابع الإيجابي أو قضايا عام، ويشير الجدول رقم (١٥) إلي أن الاتجاه السلبي تكرر بنحو ١٠١ مرة بنسبة ٦٥٪ ، في حين أن الاتجاه الإيجابي تكرر ٣٠ بنسبة ١٩,٣٪ والاتجاه المحايد تكرر ٢٤ بنسبة ١٥,٥٪.

ورجال الأعمال مسئولون عما وصلوا إليه، فتوالي كوارثهم من كارثة شركات توظيف الأموال إلي الفراخ الفاسدة والمرأة الحديدية، وهو ما جعل صفة رجال الأعمال مرادفة للصوص ورجال الثلاث ورقات ونصاب، بل إن كلمة رجال الأعمال فقدت مصداقيتها لأن من يعمل في (شوية) خردة يطلق علي نفسه صفة رجال الأعمال وأدواته في ذلك سيارة شبح وبودي جارد وبدلة شيك وسكرتيرة حسناء وشقة مفروشة بعناية فائقة ثم (هالة) يصنعها حوله حواريوه لزوم التجميل حتى يسهل اختراق البنوك والشركات، والجو العام هو الذي خلق هذه الفئة من المتسلقين الذين يصفون أنفسهم كذباً برجال الأعمال تماما كما أصبحنا نطلق علي السمكري باشمهندس والشاويش باشا. ويشير إلي أن الخوف من سقوط رجل أعمال شريف واحد لأنه سيؤدي إلي انقطاع السبحة، وسوف يتوالى السقوط والانهيار وينهار القطاع الخاص.[(١)] وظهر مفهوم رجل الأعمال في الانفتاح في ١٩٧٤ واستخدمه الصالح والطالح، مما دفع رجال الأعمال إلي تقنين الاسم فتم تأسيس جمعية رجال الأعمال في يوليو١٩٧٩ .[(٢)]

اتسمت المضامين الصحفية بالاتجاه السلبي خلال الفترات الزمنية الثلاث إلا

(1) عباس الطرابيلي رئيس تحرير الوفد ، جريدة الوفد،٢٢ يوليو٢٠٠٠.

(2) جريدة الوفد، ٦ ديسمبر ١٩٩٥.

أنه يلاحظ أن الفترة الثانية(٢٠٠٠-٢٠٠٣) كانت أكثر الفترات سلبية للمضامين الخاصة برجل الأعمال بنسبة ٤, ٣٥٪ مقارنة ٤, ٦٪ في الفترة الأولي و٢, ٢٣٪ في الفترة الثالثة(٢٠٠٤-٢٠٠٦).

ويشير ذلك إلي أن المضامين الصحفية المقدمة في الصحف محل الدراسة مرتبطة بواقع رجال الأعمال، فقد حدث خلال هذه الفترة تجاوزات كبيرة مثل قضية نواب القروض وهروب مصطفي البليدي ورامي لكح،وغيرها، مما ساهم بصورة كبيرة تقديم مضامين سلبية كانت سبباً في تكوين الصورة النمطية السلبية عن رجال الأعمال وارتفعت من ٤, ٦٪ إلي ٤, ٣٥٪ ، كما يلاحظ أن التحسن في واقع رجال الأعمال خلال الفترة الثالثة (دخول رجال الأعمال الحكومة وبراءة نواب القروض وعدم وجود قضايا هروب أخري وغيرها) ساهم في تقديم مضامين إيجابية كانت سبباً في انخفاض الصورة السلبية إلي ٢, ٢٣٪ ، إلا أن الصورة ظلت سلبية، وهذا يعطي مؤشر أن الصورة مرتبطة بالواقع وأنه يمكن تغييرها، خاصة أن الملامح الايجابية ارتفعت في الفترة الأخيرة إلي ٥, ١٣٪ مقارنة بنحو ٩, ١٪ خلال الفترة الثانية و٨, ٣٪ خلال الفترة الأولي.

يظهر من الجدول رقم (١٥) أن اتجاه جريدة الأهرام في المضامين الصحفية المقدمة عن رجال الأعمال أكثر إيجابية بنسبة ٤١٪ مقارنة بالاتجاه السلبي ٣٨٪ في الوقت الذي بلغت نسبة الحيادية ٥, ٢٠٪. أما جريدة الوفد فكانت المضامين الصحفية أكثر سلبية بنسبة ٧, ٧٢٪ ، مقارنة بالإيجابية ١٣٪ والمحايدة ١٤٪.

اتجاه المضمون من صورة	عام		زمني						مقارن			
			١٩٩١ -١٩٩٧		٢٠٠٠-٢٠٠٣		٢٠٠٤-٢٠٠٦		الأهرام		الوفد	
	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
سلبية	١٠١	٦٥,٢	١٠	٦,٤٥	٥٥	٣٥,٤٨	٣٦	٢٣,٢٢	١٣	٣٨,٢٣	٨٨	٧٢,٧٢
إيجابية	٣٠	١٩,٤	٦	٣,٨٧	٣	١,٩٣	٢١	١٣,٥٤	١٤	٤١,١٧	١٦	١٣,٢٢
محايدة	٢٤	١٥,٥	٣	١,٩٣	٩	٥,٨	١٢	٧,٧	٧	٢٠,٥٨	١٧	١٤,٠٤
الإجمالي	١٥٥	١٠٠	١٩	١٢,٢٥	٦٧	٤٣,٢٢	٦٩	٤٤,٥١	٣٤	١٠٠	١٢١	١٠٠

جدول (١٥) اتجاه المضمون من صورة رجل الأعمال

استخلاصات

أولا: التحليل العام للصورة النمطية لرجل الأعمال

* تفوق الاتجاه السلبي للمضامين الصحفية، علي الاتجاه الإيجابي بما يقترب من أن كل موضوع إيجابي يقابله ٣,٤ موضوع سلبي عن رجال الأعمال، حيث تكرر الاتجاه السلبي بنحو ١٠١ مرة بنسبة ٦٥٪، في حين أن الاتجاه الإيجابي تكرر ٣٠ مرة بنسبة ١٩,٣٪ والاتجاه المحايد تكرر ٢٤ مرة بنسبة ١٥,٥٪.

* بلغ إجمالي تكرار السمات والملامح السلبية لرجال الأعمال ٢٥٦ تكراراً، وجاء في مقدمة هذه السمات والملامح فاسد بنسبة ١٤,٤٪، ويليها هارب ١٤٪، ومستغل ١٣,٦٪، وطفيلي ١٢٪، وتعكس هذه السمات مدلولات متعددة، فوصف رجل الأعمال بالفاسد هو انعكاس لانتشار الفساد في المجتمع، وغيبة دولة القانون، واستمرار عملية الاحتكار للسلطة من قبل الحزب الوطني، ونجاح الكثير من رجال الأعمال في الدخول مجال السياسة والتزاوج مع السياسة بشكل لم يكن متوقعاً، وأصبحت العلاقة هي عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة علي تغيير القوانين، وعدم تنفيذها علي المقربين من النظام. وجاءت هذه النتائج متسقة مع ما توصلت إليه دراسات (محمد نبيل طلب ،١٩٨٦) [1] و(لبني محمد الكناني،١٩٩٦) [2] و(عدلي سيد

---

(1) محمد نبيل طلب، الصورة التي تعرض بها المهن من خلال الدراما التليفزيونية وتأثيرها علي الجمهور، دراسة تحليلية(جامعة القاهرة: كلية الإعلام رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٦).

(2)- لبني محمد الكناني، صورة رجل الدين في التليفزيون المصري، دراسة تحليلية وميدانية (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم إعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٦).

محمد،١٩٩٩) [1] و(ناهد عز الدين،٢٠٠٣) [2] وأشارت ناهد إلي استمرار الصورة السلبية لرجال الأعمال ليس فقط لدي الرأي العام ، وفي بعض وسائل الإعلام، وإنما كذلك لدي بعض عناصر النخبة الحاكمة ذاتها، مما يشكل أكبر معوق أمام دور رجال الأعمال.(ناهد عز الدين،٢٠٠٣) [3]

* جاءت أهم السمات والملامح الإيجابية لرجال الأعمال سمة ناجح بنسبة ٢٥٪، ويليه وطني ٦ ,١٦٪ وقيادي وذكي بنسبة ٨ ,١٣٪، وفي المركز الخامس شريف وأمين ويخدم مجتمعه ٥ ,٥٪ ، والأخير متعاون وصادق،بلغ إجمالي عدد تكرارات السمات الإيجابية ٣٦ تكراراً ، وهو مؤشر علي تفوق السمات السلبية لرجال الأعمال عن الإيجابية، حيث بلغت السمات السلبية ٢٥٦ تكراراً ، أي أن كل تكرار واحد إيجابي عن رجل الأعمال يقابله تقريبا ٨ ,٩ تكرار سلبي.

* قوة المال هي الدافع الأول الذي يؤدي إلي انحراف رجال الأعمال وارتكابهم الجريمة بنسبة ٥٠٪، ويليه النفوذ السياسي بنسبة ٧ ,٣٠٪ ، والثراء السريع ٤ ,١٥٪ ، وأخيراً عجز القانون ٨ ,٣٪. ومما يشير إلي أن اجتماع المال مع النفوذ السياسي يضاعف من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف بنسبة ٨٠٪، وهو ما يعطي مؤشر خطورة علي عملية التزاوج التي تتم حالياً بين النظام السياسي ورجال الأعمال ، ويتطلب تفعيل دولة القانون، وأن يطبق علي الجميع دون استثناء بمن فيهم رئيس الجمهورية خاصة أن إقصاء رجال الأعمال عن السياسة هو ضرب من

(1) عدلي سيد محمد، صورة الأب و الأم في المسلسلات العربية التليفزيونية(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩).

(2) ناهد عز الدين عبد الفتاح، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي علي التغير في هيكل الفرص لكل من العمال ورجال الأعمال، دراسة لحالة مصر في حقبة التسعينيات (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٣).

(3) ناهد عز الدين، نفس المرجع.

الخيال، وغير شرعي باعتبارهم فئة في المجتمع من حقهم ممارسة العمل السياسي، ولكن ليس من حق النظام حماية المقربين إليهم. فهناك علاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسي، حيث يعتمد النظام السياسي علي مال رجال الأعمال في الانتخابات ، ورجال الأعمال يحتاجون إلي التسهيلات والحماية والتعرف علي صدور القوانين والقرارات قبل إقرارها، والسماح لهم بالاحتكار والسيطرة علي الأسواق، وبالتالي تتضخم ثرواتهم، وأدي هذا إلي عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم، ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة علي تغيير القوانين، وعدم تنفيذها علي المقربين من النظام. خاصة أنه في كثير من الحالات اقترن الثراء بالفساد.

* جاءت في مقدمة أساليب الانحراف الاستيلاء علي المال العام بنسبة ٢٨,٨٪، كنتيجة للاستيلاء علي أموال البنوك والهرب للخارج في نهاية التسعينيات، إلي جانب استغلال النفوذ ، خاصة أن الاستيلاء علي هذه الأموال وهروبهم للخارج لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة أصحاب النفوذ في النظام السياسي، ويليها استغلال النفوذ ٩,٢٪ ، والتربح ٨,٧٪ ، وفي المركز الرابع التهرب الجمركي والنصب والاحتيال والرشوة ٦٪ والخامس الاتجار بالعملة ٥,٧٪ ، والسادس التهرب الجمركي ٤,٦٪ ، والضريبي ٤٪، والثامن الاتجار في المخدرات والتزوير ٢,٦٪ ، والتاسع انتهاك حقوق العاملين والأخير غسيل الأموال والاختلاس وتهريب الآثار، وغيرها من الأساليب الانحراف والجريمة التي تكشف عن مدي تنوع الانحراف الذي يمارسه رجل الأعمال في المضامين الصحفية محل الدراسة.

* يسعى رجال الأعمال إلي الحصول علي جنسيات أخري، إما لتسهيل أعمالهم في هذه الدولة، أو تكون الملجأ في حالة ارتكاب مخالفات تؤدي بهم إلي السجن،

وبالتالي الهروب إليها أو في حالة تضييق النظام السياسي عليهم. ويدير رجل الأعمال الأزمة من الخارج فإذا شعر أن الأمور في صالحه عاد إلي مصر وإذا كان العكس ظل بالخارج، مستغلاً الجنسية الثانية في حمايته، خاصة أنه يستطيع توكيل عدد كبير من المحامين للدفاع عنه.

* جاءت التطلعات السياسية في المركز الأول من فئة تطلعات رجال الأعمال بنسبة ٨, ٦٠٪، ويليها التطلعات المادية بنسبة ٣, ٢٨٪، والاجتماعية ٨, ١٠٪، وهو ما يتضح من ارتفاع عدد المرشحين من رجال الأعمال في انتخابات مجلس الشعب وتزايد عدد المقاعد التي يحصلون عليها، بدأت التطلعات السياسية بدخولهم عضوية الحزب الحاكم ثم مجلس الشعب وانتهت إلي دخولهم الوزارة.

* إحتل القطاع التجاري المرتبة الأولي في المضامين الصحفية محل الدراسة بنسبة مرتفعة بلغت ٣٨٪، ويليها القطاع السياحي بنسبة ٣, ١٩٪، وفي المركز الثالث قطاع الصناعة ٦, ١٢٪، ويليه قطاع العقارات ١٢٪، وفي المركز الرابع قطاع الزراعة ٣, ٥٪، ويليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٦, ٤٪. ومما يشير إلي تفضيل رجال الأعمال للقطاعات الخدمية عن الإنتاجية لما تحققه من عائد مرتفع وسريع، خاصة إذا ما جمعنا قطاعات العقارات والسياحة والاتصالات والمعلومات والتجارة، وهي قطاعات خدمية ستصل إلي ٧٤٪ .

* جاء رجل الأعمال في قائمة الصدارة للمهنة أو الصفة التي تلحق بأصحاب الأعمال عند الحديث عنهم أو الحصول منهم علي المعلومات بنسبة ٦, ٢٧٪، وجاء في المركز الثاني قيادي في غرفة تجارية ٥, ١٤٪، ويليه عضو برلماني ٣, ١٢٪، وفي المركز الرابع قيادي في شركة ٥, ٧٪، مما يشير إلي أن مسمي أو لفظ رجل الأعمال له الصفة الغالبة في المضامين الصحفية، خاصة في صفحات الحوادث، حيث يتم ذكر رجل الأعمال دون ذكر لشركات أو الجمعيات والمنظمات التي يمثلها، وقد

يعكس هذا الصورة السلبية التي ظهرت عن رجال الأعمال بصفة عامة. وتفوق مسمي قيادي في غرفة تجارية يتفق مع نتيجة فئات النشاط التي أكدت اتجاه رجال الأعمال نحو الاستثمار السريع في مجال الخدمات، و التجارة ذات العائد السريع والمخاطر المحدودة.

* يوضح تفوق ملكية رأس المال العائلي عن باقي التصنيفات بنسبة ٤ , ٤٤٪ ويليها رأس المال الموزع في شكل شركة مساهمة مصرية ٢٢ , ٢٢٪ ، وفي المركز الثالث شكل شركة مساهمة مصرية أجنبية ٦ , ١٦٪. وهو ما يدل إلي تفوق الشركات ذات الطابع العائلي المغلق علي الشركات المساهمة التي تسمح بتنوع الملكية بعيدا عن العائلة الواحدة

* تكرار لفظ رجل الأعمال في المضامين الصحفية محل الدراسة نحو ٤٨٥ تكراراً، بنسبة ٧ , ٩١٪ من إجمالي الموضوعات المنشورة ، كان أكثرها في المتن بنسبة ٩٣٪ ، وبعدد تكرارات بلغت ٤٥٢ تكراراً، تليه العناوين الفرعية بنسبة ٤٪ ، والعنوان الرئيسي ٥ , ٢٪، وفي حين لم يذكر لفظ رجل الأعمال في الكاريكاتير وتعليق الصور أو الرسوم.

* جاءت البيروقراطية في مقدمة المعوقات والمشاكل التي يواجهها رجال الأعمال بنسبة ٥ , ١١٪، ويليها الضرائب ٤ , ١٠٪ والجمارك ١٠٪،والقوانين ٥ , ٩٪، والبنوك ٩٪، والتعثر ٥ , ٨٪، وضعف استخدام التكنولوجيا ٨٪، وفي المركز الثامن الأزمات ٥ , ٧٪، ويليها الاحتكار والحكومة ٥ , ٥٪ ، جاء النفوذ السياسي في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة٩٨ , ٠٪ ، بما يعني أن النفوذ السياسي من أقل المعوقات التي يوجهها رجال الأعمال، بل إن النفوذ السياسي عامل مساعد لهم، فقد أعطت الحكومة لرجال الأعمال قروضاً ليس علي أساس اقتصادي ولكن لهدف سياسي، وكانت الوسيلة إغداق الهبات والمميزات علي رجال البنوك من خلال

مرتبات ضخمة وامتدادات في فترة بقائهم في مناصبهم واختيارات لأشخاص يتميزون بالولاء والطاعة ولا يتميزون بالكفاءة والقدرة، وكانت النتيجة أن بعضهم دخل السجن. كما جاء الفساد أقل المعوقات التي يوجهها رجال الأعمال بنسبة ٦٥ , ٠٪ ،هذا علي الرغم من انتشار الفساد في مصر.

* إعلانات التهاني من أكثر الوسائل التي يتقرب بها رجال الأعمال إلي المسئول، وتجسد علاقة المصلحة بين الطرفين، فخلال حكومة نظيف يلاحظ أن كل شركة كانت تهنئ الوزير المسئول عن القطاع التابع له،فشركات الاتصالات والإنترنت والمعلومات قامت بتهنئة رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات السابق، وشركات البترول وهيئة البترول لوزير البترول ، وتعد إعلانات تهاني رجال الأعمال للمسئولين لغزاً يثير كثيراً من الشكوك، خاصة أنه من المعروف أن رجال الأعمال في مصر والعالم لا ينفقون أموالهم في عمل ما إلا إذا كان لديهم يقين كامل علي أن ما أنفقوه سيعود عليهم بمنافع ومكاسب تزيد كثيراً علي قيمة ما دفعوه.

* تركز الاهتمام في محافظات القاهرة الكبرى والدلتا والسواحل علي حساب محافظات الصعيد، ويعكس ذلك ضعف مؤشرات التنمية في الصعيد، فقد كان النصيب الأكبر للقاهرة الكبرى بنسبة ٦ , ٣٥٪ ، ويليها محافظات الدلتا ٨ , ٢٨٪، ومحافظات السواحل ٧ , ٢٣٪، ومحافظات الصعيد بنسبة ٨ , ١١٪.

* جاء أصحاب الأعمال كالمصدر أول للمضامين مما يعطي مؤشراً علي أهمية أصحاب الأعمال كمصدر للمعلومات، وحرص الصحف محل الدراسة علي تناول آرائهم في القضايا والأحداث المتعلقة بهم، إلا أنه يلاحظ أن آراء رجال الأعمال تكون فيما يتعلق بالقضايا والأحداث الإيجابية أو الخاصة بصدور قانون أو قرار، ويتم تجاهل آرائهم في الأحداث السلبية ويتم الاكتفاء بما يتم في المحاكمة.وقد

يرجع التركيز إلي عدم اهتمام الصحفي بالحصول علي مزيد من المعلومات، خاصة أن محرري الحوادث هم الذين يحررون مثل هذه القضايا، أو إلي رجال الأعمال الذين يفضلون الصمت في مثل هذه الأحداث. فقد جاء أصحاب الأعمال في المركز بنسبة ١٩,٧٥٪، ويليهم المسئولون الحاليون بنسبة ١٧٪، وأعضاء مجلس الشعب بنسبة ١٥,٣٪ ، ويليهم خبراء وأساتذة الاقتصاد ٨,٧٪، وجاء في المركز الخامس المصادر غير المحددة أو المجهولة بنسبة ٧,٩٪.

* جاءت أهم الحلول المطروحة للقضاء علي المعوقات التي تواجه رجال الأعمال وتفعيل دورهم في المجتمع، تحسين البيئة التنافسية في المرتبة الأولي بسبة ٢٢٪، ويليه تحسين البيئة التشريعية ٢٠,٨٪ ، وفي المركز الثالث إصلاح الجهاز المصرفي ١١,٨٪، وفي المركز الرابع تسهيل الإجراءات وإصلاح الجمارك وإصلاح الضرائب بنسب متساوية ٧,٤٨٪ ،والمركز الخامس مشاركة رجال الأعمال ٧٪، والسادس الإصلاح السياسي.

* استهدفت المضامين مجتمع الأعمال بنسبة ٤١,٤٪، ويليها الجهاز الإداري ٣٥,٥٪، والجمهور العام ٢٣,١٪ ، مما يعطي دلالة علي أن الصحف تخاطب بشكل أكبر مجتمع الأعمال.

* اهتمام المضامين الصحفية بفئة كبار رجال الأعمال علي حساب التصنيفات الأخرى، رغم قدرة هذه الفئة علي الوصول إلي وسائل الإعلام بسهولة من خلال الحملات الإعلانية أو من خلال صحفهم والتي بدأت تنتشر في الفترة الأخيرة، بل إن الحزب الحاكم يعتمد عليهم في الانتخابات البرلمانية، فقد بلغ نسبة تكرارات كبار رجال الأعمال ٨٥,٧٪، في حين صغار رجال الأعمال ١١,٩٪ ، ومتوسط رجال الأعمال ٢,٤٪.

***

ثانيا: التحليل الزمني لصورة رجال الأعمال

* يلاحظ تزايد الملامح والسمات السلبية للصورة النمطية لرجال الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاثة، رغم اتجاه الدولة إلي دعم رجال الأعمال وتحسين صورتهم، من خلال الاستجابة لمطالبهم ومشاركتهم في الحكومة، إلا أن الصورة النمطية ظلت مستمرة وتتزايد، ففي الفترة الزمنية الأولي بلغت الملامح والسمات السلبية ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، وفي الفترة الثانية ٣٩,٨٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات ، والفترة الأخيرة٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً، وهو ما يؤكد سلبية صورة رجل الأعمال في الصحف المصرية، ففي الوقت الذي تحسنت كل العوامل الخاصة لرجال الأعمال في الفترة الزمنية الأخيرة(٢٠٠٤-٢٠٠٦) وجميع القضايا التي تم تحليلها خلال هذه الفترة في صالح رجال الأعمال مثل قانون الضرائب وتخفيض الجمارك وبراءة نواب القروض وتعديل الدستور،ولم تظهر قضايا وأحداث سلبية ضد رجال الأعمال، وهو ما يشير إلي أن الصورة النمطية السلبية عن رجال الأعمال ليست مرتبطة بالأحداث والقضايا السلبية لرجال الأعمال وإنما هي صورة نمطية سائدة مع تغير الأحداث والقضايا ، حتى التي في صالح رجال الأعمال. كما يلاحظ عدم اهتمام الصحف محل الدراسة بالقضايا الإيجابية لرجال الأعمال، ففي الوقت التي ظلت قضية نواب القروض عشر سنوات تنظر أمام المحاكم ومحل إتهام مستمر لرجال الإعلام، وعندما قضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين ، ونشرت صحيفتا الوفد والأهرام الخبر في أسفل الصفحة وعلي مساحة صغيرة، ودون وجود تعليق من الكتاب علي حكم البراءة.

* ارتبطت المضامين الصحفية المقدمة في الصحف محل الدراسة بالواقع المجتمع المصري ، فقد حدث خلال هذه الفترة الثانية تجاوزات كثيرة مثل قضية نواب القروض وهروب مصطفي البليدي ورامي لكح،وغيرها، مما ساهم بصورة كبيرة

في تقديم مضامين سلبية كانت سبباً في تكوين الصورة النمطية السلبية عن رجال الأعمال وارتفعت من ٤ , ٦٪ خلال الفترة الأولي إلي ٤ , ٣٥٪ خلال الفترة الثانية، وساهم التحسن في واقع رجال الأعمال خلال الفترة الثالثة (دخول رجال الأعمال الحكومة وبراءة نواب القروض وعدم وجود قضايا هروب أخري وغيرها) في تقديم مضامين إيجابية كانت سبباً في انخفاض الصورة السلبية إلي ٢ , ٢٣٪ ، إلا أن الصورة ظلت سلبية، وهذا يعطي مؤشراً أن الصورة مرتبطة بالواقع وأنه يمكن تغيرها، خاصة أن الملامح الايجابية ارتفعت في الفترة الأخيرة إلي ٥ , ١٣٪ مقارنة بنحو ٩ , ١٪ خلال الفترة الثانية و٨ , ٣٪ خلال الفترة الأولي.

* يلاحظ أن الحلول المطروحة للقضاء علي معوقات رجال الأعمال تغيرت خلال الفترات الزمنية الثلاث محل الدراسة، حيث بلغ عدد تكرارات الحلول المطروحة خلال الفترة الأولي ٦٠ تكراراً بنسبة ٦ , ٢٣٪، وفي الفترة الثانية ٤٤ تكراراً بنسبة ٣ , ١٧٪ والفترة الأخيرة ١٥٠ تكراراً بنسبة ٥٩٪ مما يشير إلي انعكاس الأوضاع السائدة في المجتمع علي نسبة الحلول المطروحة. فمثلا مشاركة رجال الأعمال تغيّرت بشكل جذري من تجاهل تام لهم إلي مشاركة في صنع القرار علي مدي الفترات الزمنية، في الفترة الأولي كانت نسبة المشاركة ٧ , ٠٪ وارتفعت في الفترة الثانية إلي ٤ , ٢٪ والفترة الثالثة إلي ٩ , ٣٪.

* ارتبطت معوقات رجال الأعمال بأوضاع وملامح المجتمع المصري ، حيث كانت في الفترة الأولي القوانين والبيروقراطية والضرائب والبنوك والحكومة وهي فترة بداية الإصلاح الاقتصادي، والفترة الثانية كانت الأزمات الاقتصادية مثل أزمة ضرب السياحة بالأقصر وأزمة النمور الأسيوية وأزمة ١١ سبتمبر٢٠٠١ وأزمة الركود والكساد ، وتليها مشاكل الجمارك والبنوك والضرائب وارتفاع الأسعار وضعف استخدام التكنولوجيا ، وفي الفترة الثالثة كان التعثر والمقترن

بأزمـة الجهـاز المصرفي والجـمارك والبيروقراطيـة والضرائـب وضـعف اسـتخدام التكنولـوجي، وهـو مـا أدي إلي ارتبـاط المعوقـات التـي يعـاني منهـا رجـال الأعـمال بالواقع خلال الفترات الزمنية الثلاث، فقد جاء في مقدمة المعوقات في الفترة الأولي القوانين بنسبة ٣, ٥٪ بعدد تكرارات ١٦ تكراراً ، ويليه البيروقراطية بنسبة ٦, ٣٪ وبعـدد تكـرارات ١١ تكـراراً ، وفي المرحلـة الثانيـة كانـت الأزمـات الاقتصـادية في مقدمة المعوقات في الفترة الثانية بنسبة٢٢, ٦٪ وبعدد تكرارات ١٩ تكراراً ، ويليها الجـمارك ٦, ٣٪ بعـدد تكـرارات ١١ تكـراراً ، وفي الفـترة الأخـيرة جـاء التعثـر في المقدمة بنسـبة ٨, ٧٪ بعـدد تكـرارات ٢٦ تكـراراً ، وفي المركـز الثـاني البيروقراطيـة والجمارك بنسب متساوية ٢, ٦٪ بعدد تكرارات ١٩ تكراراً.

* النفوذ السياسي كان العامل الوحيد لأسباب انحراف رجال الأعمال في الفـترة الأولي بنسبة ٩, ١٪ في حين ظهـر في مقدمـة العوامـل في الفـترة الثانيـة بنسـبة ٢٣٪، ويليها قـوة المـال بنسبة ٥, ١١٪ ، والشراء السريـع بنسـبة ٦, ٧٪ ، إلا أن قـوة المـال جاءت في مقدمة أسـباب انحـراف رجـال الأعـمال في الفـترة الثالثـة بنسـبة ٤, ٣٨٪ نتيجة لتضخم ثروات بعض رجال الأعمال، ويليهـا الشراء السريـع ٦, ٧٪ و٧, ٥٪ للنفوذ السياسي و٨, ٣٪ لعجـز القـانون.وهـو مـا يـرتبط بواقـع المجتمـع المصري ، حيث كانت الفترة الأولي الدولـة مغلقـة عـلي فئـة قليلـة مـن رجـال الأعـمال ولعـب النفوذ السياسي دوراً في صعود رجال الأعمال وهو ما استمر خلال الفترة الثانيـة إلا أنه مـع السـماح لرجـال الأعـمال بلعـب دوراً أكـبر في الفـترة الثالثـة في الوقـت الـذي تضخمت ثروات بعض رجال الأعمال بالمليـارات فكـان المـال مـن الأسـباب الأولي للانحراف.

* ارتبطت أساليب الانحراف والجريمة الخاصة برجال الأعمال بطبيعة الظروف التي كانت سائدة في المجتمع ، فقد كان سائداً في الفترة الأولي المضاربة علي الـدولار

وتجارة العملة، وبالتالي جاءت في المقدمة بنسبة ٥, ١٪ ، ويليها انتهاك حقوق العاملين والذي ارتبط بعمليات خصخصة الشركات، وفي الفترة الزمنية الثانية جاء الاستيلاء علي المال العام في المقدمة بنسبة ٢٠٪ كانعكاس لواقع هذه الفترة والتي شهدت هروب بعض رجال الأعمال ودخول بعضهم السجن نتيجة للاستيلاء علي المال العام، وصاحب ذلك سمات أخري مثل التربح واستغلال النفوذ والتي جاءت بنسب متساوية بلغت ٦, ٥٪ ويليهما سمة نصب واحتيال بنسبة ٥٪. أما في الفترة الثالثة فظلت الصورة النمطية المكتسبة من الفترة الثانية مستمرة، حيث جاء أسلوب الاستيلاء علي المال العام في المرتبة الأولي بنسبة ٧, ٨٪ علي الرغم من عدم ظهور قضايا أو أحداث تمس رجال الأعمال في هذه الفترة ويليها الرشوة واستغلال النفوذ.

* ارتبطت الصفات الإيجابية بأوضاع المجتمع ، فقد ارتفعت السمات الإيجابية لرجال الأعمال في الفترة الأخيرة والتي تم فيها دخول رجال الأعمال الحكومة، فجاءت سمة ناجح في المركز الأول بنسبة ٢, ٢٢٪ بعدد تكرارات ٨ تكرارات ويليها وطني بنسبة ٦, ١٦٪ وبعدد تكرارات ٦ تكرارات وقيادي في المركز الثالث بنسبة ١١٪ وبعدد تكرارات ٤ تكرارات، هو ما يعكس تحسناً نسبياً في صورة رجل الأعمال في الصحف محل الدراسة، وفي الفترة الثانية جاءت سمة ذكي في المركز الأول بنسبة٥, ٥٪ ويليها قيادي بنسبة ٧, ٢٪ ، وفي الفترة الأولي جاءت سمة ناجح بنسبة١١٪ ويليها قيادي وذكي.

* يعد النشاط التجاري السمة الغالبة لأنشطة رجال الأعمال في الفترات الزمنية الثلاث بنسب ٦٪ و١٢٪ و٢٠٪ علي التوالي في حين جاء في المركز الثاني قطاع السياحة في الفترتين الزمنيتين الأولي والثانية بنسبة ٣, ٥٪ و٣, ٧٪ ، ويلاحظ تفوق قطاعات الخدمات(التجارة والسياحة والعقارات والاتصالات) ، وهو ما

يعكس ميل رجال الأعمال إلي الاستثمار قصير الأجل، وتحقيق عائد أسرع.

* ظهرت ملكية رأس المال العائلية بشكل أكبر خلال الفترة الثانية بنسبة ٧, ٢٧٪ مقابل نسبة ٣٪ فقط خلال الفترة الأولي وصفر خلال الفترة الثالثة .

* تمت إثارة قضية مزدوجي الجنسية بقوة في الفترة الثانية والتي ارتبطت بقضية رامي لكح وبطلان عضويته في مجلس الشعب، حيث جاء مزدوجو الجنسية في المرتبة الأولي بنسبة ٩, ٥٠٪ بعدد تكرارات ٥٦ تكراراً، في حين لم تذكر في الفترة الأولي ، وجاءت في المرتبة الثانية في الفترة الأخيرة بنسبة ٣, ٧٪ بعدد تكرارات ٨ تكرارات .

* تعكس التطلعات طبيعة النظام وأيديولوجية الدولة التي سمحت لرجال الأعمال بالمشاركة في صناعة القرارات الاقتصادية وتوجهها نحو قيام القطاع بدور أكبر في الناتج القومي وتشغيل الشباب ، فقد جاءت التطلعات المادية منفردة في الفترة الأولي (١٩٩١-١٩٩٧) بنسبة٧, ٨٪ بعدد تكرارات ٤ تكرارات، وفي الفترة الثانية(٢٠٠٠-٢٠٠٣) ، ظهرت التطلعات السياسية والاجتماعية إلي جانب التطلعات المادية والتي جاءت في المركز الأولي بنسبة ٨, ١٠٪ وتليها السياسية والاجتماعية، أما في الفترة الأخيرة(٢٠٠٤-٢٠٠٦) جاءت التطلعات السياسة في المركز الأولي بنسبة ٤, ٥٤٪ ويليها التطلعات الاجتماعية والمادية بنسب متساوية٩, ٨٪. وقد يرجع ذلك إلي إدراك رجال الأعمال بأن الاقتراب من السلطة يسهل لهم مصالحهم الشخصية، فهناك فئة محدودة من رجال الأعمال ارتبطوا بعلاقات وثيقة بالحزب الحاكم أو بأفراد في الحكومة نجحوا في تحقيق مكاسب شخصية أو إلغاء أعباء عامة أو الحصول علي فرص تمويل أكثر يسراً، وانحصر مفهوم رجال الأعمال للسلطة علي كونها وسيلة للعمل فوق القانون، وهو ما أدي إلي تنامي التطلعات السياسية من لا شئ في الفترة الزمنية الأولي إلي ٥, ٦ ٪ في

الفترة الثانية إلي ٣, ٥٤٪ في الفترة الثالثة.

* تزايد الاهتمام برجال الأعمال بما يتماشى مع التوجهات العامة للدولة، وأيديولوجية النظام ، فقد جاءت صفة رجل الأعمال في مقدمة المهن التي وصف بها أصحاب الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاث،بنسبة ٣, ٢٪ بعدد تكرارات ١١ تكراراً في الفترة الزمنية الأولي ، و٥, ١١٪ بعدد تكرارات ٥٦ تكراراً في الفترة الثانية و٩, ١٣٪ بعدد تكرارات ٦٨ تكراراً،وجاء في المركز الثاني قيادي في شركة في الفترة الأولي وعضو برلماني في الفترة ، في حين أن عضواً في جمعية أهلية لم تذكر في الفترة الأولي في حين ذكرت بتكرار واحد فقط في الفترتين الثانية والثالثة.

* عكست المضامين المنشورة تفاوتاً في نصيب المناطق الجغرافية، وإن ظلت السمة الغالبة خلال الفترات الثلاث تجاهلاً لمحافظات الصعيد، حيث لم تذكر خلال الفترتين الأولي والثانية في عينة الدراسة، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة في الفترة الثالثة بعدد تكرار ٧ وبنسبة ٨, ١١٪، في الوقت الذي احتلت محافظات الدلتا المركز الأول خلال الفترة الأولي ويليها القاهرة الكبرى، وفي الفترة الثانية احتلت القاهرة الكبرى وتليها محافظات الدلتا، وفي الفترة الأخيرة احتلت محافظات السواحل، وتليها محافظات الدلتا.

* اعتمدت الصحف في الحصول علي المعلومات خلال الفترة الأولي علي أعضاء البرلمان بنسبة ٤, ٦٪ في حين اعتمدت خلال الفترتين الثانية والثالثة علي أصحاب الأعمال ،وهو ما يعكس تحولاً في النظرة إلي رجال الأعمال، بما يتفق مع توجهات الدولة نحو تبني مشاركة رجال الأعمال في القرارات الاقتصادية، وما حدث من تحول في أوضاع المجتمع المصري لصالح رجال الأعمال.

ثالثا: التحليل المقارن لصورة النمطية رجل الأعمال

* أظهرت المضامين الصحفية الخاصة بالانتخابات وتشكيل الوزارة وتوقيع

اتفاقية (الكويز) وغيرها من المضامين مدي تأثير السياسة التحريرية وتوجهاتها علي جريدة الوفد وتأثير توجهات الحزب الوطني علي صحيفة الأهرام المملوكة للدولة وليس الحزب الوطني. وهو ما ذهب إليه (أحمد محمد زارع،١٩٩٣) [(١)]، فالصحف تتأثر بالتوجه السياسي ونمط الملكية، و ميل الصحف القومية إلي تأييد أجهزة الدولة وإظهار السمات الإيجابية عن السلبية (محمد يوسف مصطفي ، ١٩٩٤) [(٢)]. ووجود علاقة بين الإقبال علي قراءة جريدة الوفد وتبني اتجاهات سلبية عند تقييم الأداء الحكومي من جانب القراء (محمود خليل، ١٩٩٨) [(٣)]

* اختلفت الصحيفتان في اتجاه المضامين الصحفية، حيث جاءت الأهرام أكثر إيجابية بنسبة ٤١٪ مقارنة بالاتجاه السلبي ٣٨٪ في الوقت الذي بلغت نسبة الحيادية ٢٠,٥٪. أما جريدة الوفد فكانت المضامين الصحفية أكثر سلبية بنسبة ٧٢,٧٪، مقارنة بالإيجابية ١٣٪ والمحايدة ١٤٪.

* جاءت جريدة الوفد أكثر عرضاً للمشاكل والمعوقات التي تواجه رجال الأعمال بعدد تكرارات بلغت ٢٣١ تكراراً ،في حين أن الأهرام بلغ ٦٥ تكراراً.وجاءت أهم المعوقات والمشاكل في جريدة الوفد الجمارك بنسبة١٠,٣٪، ويليها التعثر ٩,٥٪، ويليها البيروقراطية ، والبنوك، والأزمات بنسب متساوية٩٪،

(1) أحمد أحمد محمد زارع،دور الصحافة المصرية في تشكيل الصورة الذهنية لإسرائيل لدي الشباب المصري لدي الشباب المصري بعد معاهدة السلام، دراسة تحليلية وميدانية (القاهرة :جامعة الأزهر ،قسم الإعلام واللغة العربية ، رسالة كتوراة غير منشورة،١٩٩٣).

(2) محمد يوسف مصطفي عبده، الصورة الذهنية لجهاز الشرطة المصري كما تعرضها صحيفة الأهرام (القاهرة: مجلة البحوث الإعلامية، ١٩٩٤.

(3) محمود خليل، دور الصحف الحزبية في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأداء الحكومي بمصر: دراسة تطبيقية لنظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٨.

وفي الأهرام جاءت البيروقراطية في المركز الأول ٥ , ٢١٪ ويليها الضرائب في المركز الثاني من المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال ٥ , ١٨٪، ويليها القوانين ٩ , ١٦٪، وفي المركز الرابع الجمارك والبنوك ٧ , ١٠٪، في حين لم يكن الفساد أو النفوذ السياسي أو الشائعات معوقاً لرجال الأعمال ، مما يعكس السياسة التحريرية وتوجهاتها لجريدة الأهرام التي يسيطر عليها النظام الحاكم، وجريدة الوفد التي يسيطر عليها حزب الوفد المعارض.

* النفوذ السياسي كان السبب في اللجوء للانحراف والجريمة في جريدة الوفد بنسبة ٦ , ٤١٪ ، ويليها قوة المال ٨ , ٣٨٪ والرغبة في الثراء السريع ٨ , ١٣٪ ، عجز القانون بنسبة ٥ , ٥٪، أما الأهرام فجاء في المقدمة قوة المال بنسبة ٧٥٪ ،ويليها الثراء السريع بنسبة ٧ , ١٨٪ ، والنفوذ السياسي ٢ , ٦٪. وهو ما يعكس السياسة التحريرية وتوجهاتها ، والتي تؤثر علي العرض المتوازن للمضامين.

* جاءت أساليب الانحراف والجريمة بصورة أكبر في جريدة الوفد ووصلت إلي ١٦٦ تكراراً، في بلغت في الأهرام ٢٨ تكراراً، واستخدمت الوفد جميع أساليب الجريمة والانحرافات ماعدا إدارة نشاط بدون ترخيص، في حين لم تشمل الأهرام علي أساليب الانحراف الخاصة بالاختلاس والتزوير والمخالفات الأخلاقية وغسيل الأموال وتهريب الآثار والاتجار في المخدرات. وهو دلالة علي تأثير السياسية التحريرية.

* تساوت السمات الإيجابية بين الأهرام والوفد ، إلا أن السمات الإيجابية جاءت منخفضة في الصحيفتين ، علي الرغم من أن كلتيهما تمثلان صحفاً ذات توجهات تدعم رجال الأعمال ودورهم في المجتمع.

* جاءت الوفد أكثر ذكراً للسمات السلبية عن رجل الأعمال عن الأهرام، حيث بلغت تكرارات السمات السلبية ٢١٥ مرة في حين في الأهرام ٤١ مرة ، وذكر الوفد

جميع السمات السلبية التي اختارها الباحث، في حين أن سمات محتكر وغشاش ومطارد للنساء ولا يخدم مجتمعه لم تشر إليها صحيفة الأهرام ، وكانت قضية نواب القروض أكبر عامل علي سلبية صورة رجل الأعمال، ولم تفرد الأهرام أي مساحة لهروب رجال الأعمال .

* جاءت مهنة رجل الأعمال في المرتبة الأولي في جريدتي الأهرام والوفد بنسب متفاوتة بلغت في الأهرام ٣٦ ,٣١٪ ، والوفد ٧٠ ,٢٥٪ ، وجاء قيادي في غرفة تجارية في جريدة الأهرام في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣٪، وهو ما يشير إلي اهتمام (الأهرام والوفد) بذكر مسمي رجال الأعمال ، يعطي قيادي في غرفة تجارية ، والذي جاء في المركز الثاني دلالة واضحة علي غلبة الأنشطة التجارية.

* جاءت الأهرام الأكثر مخاطبة لمجتمع رجال الأعمال خلال فترة الدراسة بنسبة ٣ ,٤٩٪ ، ويليها الجهاز الإداري بنسبة ٢٩٪ ، والجمهور العام بنسبة ٧ ,٢١٪، في حين جاء في الوفد الجهاز الإداري بنسبة ٨ ,٣٨٪ ويليه مجتمع رجال الأعمال بنسبة ٣ ,٣٧٪ والجمهور العام بنسبة ٨ ,٢٣٪. مما تعكس تأثير السياسة التحريرية وتوجهاتها علي المضامين الصحفية، حيث تميل الوفد أكثر إلي مخاطبة الجهاز الإداري ، وإلقاء المسئولية عليه في أي معوق يتعرض له رجال الأعمال أو فيما يخص الجوانب السلبية من رجال الأعمال ، وهو ما يتفق أيضا مع سياسة الحزب المعارضة لمعظم ما يصدر من الجهاز الإداري ، في حين أن الأهرام تركز علي رجال الأعمال وتعرض لمشاكلهم وتناشد الجهاز الإداري ولا تنتقده في حل هذه المشاكل. أما الجمهور العام فقد جاء في المرتبة الأخيرة وهو ما يتفق مع طبيعة أوضاع المجتمع المصري، حيث لا يعد الجمهور قوة مؤثرة في المجتمع الذي يعاني من نظام يعتاد علي تزوير الانتخابات ومحتكر للسلطة، لهذا ليس للجمهور قوة عند صناديق الانتخابات وبالتالي جاء في المرتبة الأخيرة.

* تركز الأهرام علي كبار رجال الأعمال لقدراتهم المادية ونفوذهم السياسي، واهتمام الدولة بهم، وإعلاناتهم، فقد ذكرت فئة كبار رجال الأعمال فقط ، في حين ذكرت الوفد الفئات الثلاث لرجال الأعمال، وإن كانت قد ركزت أيضا علي كبار رجال الأعمال بنسبة ٨٥٪ .

* أصحاب الأعمال أو رجال الأعمال كانوا هم الفئة التي اعتمدت عليها صحيفتا الأهرام والوفد كمصدر للمضمون ولكن بنسب متفاوتة، بلغت في جريدة الأهرام ٥٥ , ٢٦٪ ، والوفد بنسبة ٣٠ , ١٥٪ .وجاء في المرتبة الثانية بالنسبة للأهرام المسئول الحالي بنسبة ٤٨ , ٢٤٪، ويليه البرلماني بنسبة ١٧٪ ، والاقتصادي بنسبة ٤٦ , ٧٪، وجاءت في المرتبة الثانية جريدة الوفد أعضاء البرلمان بنسبة ٢ , ١٤٪، مما يوضح أن الأهرام والوفد اعتمدتا بشكل كبير علي رجال الأعمال كمصدر للمضمون الصحفي المنشور خلال فترة الدراسة إلا أنهما اختلفتا ، ففي الوقت الذي جاء البرلماني في المرتبة الثانية بالوفد،جاء في المرتبة الثالثة في الأهرام، والمسئول الحالي جاء في المرتبة الثانية بالأهرام جاء بالثالثة بالوفد. كما أن المضمون الصحفي مجهول المصدر أو غير المحدد ارتفع في جريدة الوفد ليحتل المرتبة الرابعة ، وجاء في المرتبة التاسعة بالأهرام، مما يعكس صعوبة حصول صحف المعارضة علي المعلومات، أو خوف مصدر المعلومات من الكشف عن نفسه حتى لا يتعرض للتنكيل من قبل المؤسسة التي يمثلها. كما لم تعتمد الأهرام علي المواطنين في المضمون الصحفي، في حين جاء في الوفد بنسبة٥ , ٢٪.



خاتمة

* يرجح أن الصورة السلبية لرجل الأعمال بدأت في الظهور منذ الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤ وتحولت من صورة ذهنية مستمدة من عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلي صورة نمطية ظهرت مع ظهور فئة طفيلية سعت إلي استغلال الأوضاع والاتجاه إلي التوكيلات التجارية والإقراض من البنوك بشكل مبالغ فيه، وهذا ما صاحبه سلوكيات استفزازية في الإسراف والحفلات التي تظهر من خلال حفلات أعياد الميلاد والزواج ،وشركات توظيف الأموال ، واللحوم الفاسدة ، وبدأت الصورة تتطور بهروب رجال الأعمال بأموال البنوك وتعثر بعضهم ودخول بعضهم السجن واختلاطهم بالسلطة، بل ودخولهم مجلس الشعب ورئاستهم للجان حيوية داخل البرلمان وخروج قوانين تخدم مصالحهم وتعطيل القوانين التي تحمي المستهلك ، في الوقت الذي تزداد فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتزداد معدلات البطالة والفقر. وبدأت الصحف تركيزاً علي التصرفات الفردية السلبية لرجال الأعمال وتعميمها في الوقت الذي تبني النظام آليات السوق الحر ودعم رجال الأعمال ، فساهمت الصورة السلبية عن النظام في مزيد من الصورة السلبية عن رجال الأعمال.

* يمتلك رجل الأعمال أدوات متعددة للتأثير علي صناعة القرار منها الاتصال الشخصي بالقيادة السياسية ، أو الدخول في الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الحاكم أو منظمات الأعمال أو الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو مجلسي الشعب والشورى أو اللجان المشتركة في الأجهزة التنفيذية، ويلاحظ زيادة إقبال رجال

الأعمال علي امتلاك وسائل الإعلام المختلفة خاصة الصحف ،بما يخدم مصالحهم ويدافع عنها وتكون وسيلة لإدارة الصراع إذا تعرض ملاكها لهجوم من الصحف الأخرى. وبهذه الأدوات يصبح لرجال الأعمال دور في صناعة والقرار، فإذا كان الصحافة تلعب دوراً مهماً في صناعة القرار ، فإن امتلاك رجال الأعمال للصحف ووسائل الإعلام الأخرى أو التأثير علي الصحف بحملاتهم الإعلانية،تصبح لديهم القدرة علي التأثير علي صناعة القرار. وبذلك يمكن القول إن هناك علاقة متبادلة بين الصحافة وصناعة القرار ورجال الأعمال ، الكل يؤثر في الآخر، فالصحافة تؤثر في صناعة القرار، ورجل الأعمال يتأثر بالصحافة ، ويؤثر فيها بما يمتلكه من إمكانيات مادية وإدارية.

*أصبح رجال الأعمال يملكون النفوذ والسلطة والمال وتضخمت ثرواتهم بشكل لم تعرفه مصر، وامتلكوا قدرة فائقة للتأثير علي صدور القرارات والقوانين بل وسمحت الدولة لهم بلعب دور أكبر في الاقتصاد والسياسة، وربما ظهر مفهوم رجل الأعمال في نهاية السبعينيات ، وزاد استخدامه في الصحف في التسعينيات، ولا يوجد تعريف محدد لرجل الأعمال، وقامت الدولة بدعم رجال الأعمال وتهيئة البيئة التشريعية لنموهم وزيادة ثروتهم علي حساب فئات المجتمع المختلفة ، حتى تم ضرب بعضهم خلال الفترة من (١٩٩٧ : ٢٠٠٣) عن طريق فتح ملفات التعثر وتم حبس بعضهم وهرب البعض الأخر ، في الوقت الذي حمي النظام المقربين للحكم رغم ارتفاع حجم مديونياتهم وتعثرهم ، ونتيجة للضغوط الخارجية وصورة الاقتصاد في المجتمع الدولي والضغط الداخلية خاصة من منظمات الأعمال ، قام النظام بتعديل القانون الذي حبس رجال الأعمال بحيث يسمح لهم بالتصالح في الأحكام النهائية. وتمثلت أهم المظاهر السلبية في قرب بعضهم إلي الاحتلال والاستفادة منهم، والميل إلي الأنشطة الطفيلية ، أو غير المشروعة دون النظر إلي قضايا التنمية، وتغليب مصالحهم

الشخصية علي الوطنية، والبحث عن الثراء السريع دون النظر إلي الأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة لتصرفاتهم، ومظاهر الإسراف، والبذخ ، والحفلات الصاخبة، والانحرافات الجنسية، والعنف والبلطجة واستخدام المال في تزييف الانتخابات، وهروب بعضهم بأموال البنوك، والاستيلاء علي المال العام ، أو أراضي الدولة، والتضحية بأرواح المصريين في مراكب الموت.

* ظلت الحياة السياسية راكدة باستثناء السنوات الأخيرة (٢٠٠٤ :٢٠٠٦) خاصة بعد إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور للتحول من الاستفتاء علي اختيار رئيس الجمهورية إلي الانتخاب الحر المباشر ، وجاء ذلك علي خلفية البيئة الدولية الجديدة التي شكلتها الولايات المتحدة، وسيطر نظام الحزب الواحد علي النظام السياسي ، ورغم تأكيد الرئيس مبارك علي الديمقراطية إلا أنه لم يسمح بها ، وجاء تغيير الدستور شكلياً نتيجة للضغوط الخارجية، وأفرز الواقع السياسي خللاً في العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان) وتمسك النظام بالآليات التي اتبعها علي مدي ثلاثة عقود في تعامله مع القوي الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، عبر محاولة احتواء هذه الضغوط من خلال تقديم تنازلات جزئية لا تؤثر علي بنيان النظام السلطوي. ووضع النظام ترسانة من القوانين التي تحمي وجوده في السلطة سواء من خلال قانون الطوارئ أو القوانين الاستثنائية، بالإضافة إلي سيطرته علي معظم النقابات المهنية والعمالية، وعلي السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، في الوقت الذي توجد حالة من الترقب والقلق فيمن يخلف الرئيس مبارك ، وقضية التوريث لابنه جمال مبارك، كما توجد حالة من الاحتقان بين الأقباط والمسلمين، وتميزت التجربة الحزبية بكثرة الانشقاقات الداخلية ، وظهرت في الشارع السياسي جماعات الإسلام السياسي ما بين الجماعات الإسلامية المسلحة والإخوان المسلمين والشيوعيون.

وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ عندما توصلت إلي اتفاق مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩١ حول برنامج الاستقرار الاقتصادي ، وبدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام ، وظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية الراهنة تتمثل في تضخم الديون، وأزمة السيولة، والتضخم،والاحتكار، وعجز الموازنة، والادخار المحلي. وأثر الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات علي الأوضاع الاجتماعية للمصريين، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وانتشر الفساد ، وتشوهت صورة رجل الأعمال مما دفع بعضهم إلي القيام بدور اجتماعي.

ونستخلص:

١ - سلبية صورة رجل الأعمال في الصحف المصرية

تفوق الملامح والسمات السلبية للصورة النمطية لرجل الأعمال علي الملامح والسمات الإيجابية، حيث وصلت تكرارات الملامح والسمات السلبية لرجال الأعمال ٢٥٦ تكراراً مقابل ٣٦ تكراراً للسمات الإيجابية أي أن كل تكرار واحد إيجابي عن رجل الأعمال يقابله تقريبا ٨,٩ تكرار سلبي. وذلك علي الرغم من تحسن الفرص بالنسبة لرجال الأعمال في السنوات الأخيرة ، وهو ما يشير إلي أن القائم بالاتصال مازال يسترجع من الفترات السابقة التي تزايدت فيها الصور السلبية لرجال الأعمال، حتى ولو كانت بعيدة عن الواقع وهو ما ذهب إليه ليبمان وغيره في نظرية بناء المعني.

٢ - استمرارية الصورة السلبية لرجل الأعمال

تشهد الصورة السلبية نموًا بشكل ملحوظ علي الرغم من التحالف الذي تم بين بيروقراطية الدولة ورجال الأعمال و دخول رجال الأعمال إلي السلطة(حكومة نظيف) ، وقلة الحوادث المرتبطة برجال الأعمال مثل الهروب بأموال البنوك

للخارج، فقد بلغت السمات السلبية في الفترة الأولي(١٩٩١ -١٩٩٧) ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، والفترة الثانية(٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) ٣٩,٨٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات، والأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً،وفي الوقت الذي ارتفعت فيه السمات الإيجابية خلال الفترات الزمنية، إلا أن السمة الغالبة هي السمات السلبية. وقد جاءت أهم السمات السلبية لرجال الأعمال فاسد بنسبة ١٤,٤٪، ويليها هارب ١٤٪ ، ومستغل ١٣,٦٪، وطفيلي ١٢٪ ، وجشع ١٠,٥٪، ومسرف ٧٪ ، وغشاش ٥,٨٪، ومحتكر ٣,٩٪، ومطارد للنساء ٣٪، بلطجي ٢,٣٪، وأهم السمات الايجابية ناجح بنسبة ٢٥٪، ووطني ١٦,٦٪ وقيادي وذكي بنسبة ١٣,٨٪، وفي المركز الخامس شريف وأمين ويخدم مجتمعه ٥,٥٪. ويلاحظ استمرار سلبية الصورة النمطية لرجل الأعمال علي الرغم من تحسن الظروف لصالح رجال الأعمال، فقد كانت تمثل في الفترة الزمنية الأولي بلغت السمات السلبية ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، وفي الفترة الثانية ٣٩,٨٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات، والفترة الاخيرة٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً،وفي الوقت الذي ارتفعت فيه السمات الإيجابية خلال الفترات الزمنية إلا أن السمة الغالبة هي السمات السلبية.

٣- العلاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسي منفعة متبادلة

توجد علاقة منفعة متبادلة بين رجال الأعمال والنظام السياسي، حيث يعتمد النظام السياسي علي مال رجال الأعمال في الانتخابات ، ورجال الأعمال يحتاجون إلي التسهيلات والحماية والتعرف علي صدور القوانين والقرارات قبل إقرارها، والسماح لهم بالاحتكار والسيطرة علي الأسواق، وبالتالي تتضخم ثرواتهم، وأدي هذا إلي عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم، ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة علي

تغيير القوانين، وعدم تنفيذها علي المقربين من النظام. خاصة أنه في كثير من الحالات اقترن الثراء بالفساد.

٤ - النفوذ السياسي والمال يضاعف من ارتكاب الجريمة بنسبة ٨٢٪

يضاعف قوة المال والنفوذ السياسي من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف بنسبة ٨٢٪، وهو ما يعطي مؤشر خطورة علي عملية التزاوج التي تتم حالياً بين النظام السياسي ورجال الأعمال ، ويتطلب تفعيل دولة القانون، وأن يطبق علي الجميع دون استثناء بمن فيهم رئيس الجمهورية خاصة أن إقصاء رجال الأعمال عن السياسية هو ضرب من الخيال، وغير شرعي باعتبارهم فئة في المجتمع من حقهم ممارسة العمل السياسي، ولكن ليس من حق النظام حماية المقربين إليهم. وقد جاء المال الدافع الأول لانحراف رجل الأعمال وارتكابهم الجريمة بنسبة ٥٠٪، ويليه النفوذ السياسي بنسبة ٧ , ٣٠٪ ، والثراء السريع ٤ , ١٥٪ ، وأخيراً عجز القانون ٨ , ٣٪. وبالنظر إلي التحليل الزمني نجد أن النفوذ السياسي كان العامل الوحيد لأسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الأولي بنسبة ٩ , ١٪ في حين ظهر في مقدمة العوامل في الفترة الثانية بنسبة ٢٣٪، ويليها قوة المال بنسبة ٥ , ١١٪ ، والثراء السريع بنسبة ٦ , ٧٪ ، إلا أن قوة المال جاءت في مقدمة أسباب انحراف رجال الأعمال في الفترة الثالثة بنسبة ٤ , ٣٨٪ نتيجة لتضخم ثروات بعض رجال الأعمال، ويليها الثراء السريع ٦ , ٧٪ و٧ , ٥٪ للنفوذ السياسي و٨ , ٣٪ لعجز القانون.

وجاءت في مقدمة أساليب الانحراف الاستيلاء علي المال العام بنسبة ٨ , ٢٨٪، كنتيجة للاستيلاء علي أموال البنوك والهرب للخارج في نهاية التسعينيات، إلي جانب استغلال النفوذ ، خاصة أن الاستيلاء علي هذه الأموال وهروبهم للخارج لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة أصحاب النفوذ في النظام السياسي، ويليها استغلال النفوذ ٢ , ٩٪ ، والتربح ٧ , ٨٪.

٥- التطلعات السياسية من أولويات رجل الأعمال.

احتلت التطلعات السياسية المركز الأول من فئة تطلعات رجال الأعمال بنسبة ٨, ٦٠٪، وتليها التطلعات المادية بنسبة ٣, ٢٨٪، والاجتماعية ٨, ١٠٪، وتغير تطلعات رجال الأعمال: في الفترة الأولي كانت مادية فقط بنسبة٧, ٨٪ بعدد تكرارات ٤ تكرار،واستمرت خلال الفترة الثانية ، إلا أنها تغيرت وجاءت التطلعات السياسية في المركز الأولي بنسبة ٤, ٥٤٪ ويليها التطلعات الاجتماعية والمادية بنسب متساوية٩, ٨٪.

٦- رجال الأعمال ويحكمون مصر.

حدث تغير في مشاركة رجال الأعمال في صنع القرار الاقتصادي من تجاهل تام خلال الفترة الأولي إلي استماع الدولة لهم دون تنفيذ مطالبهم ، ومعاملتهم بطريقة بوليسية في الفترة الثانية ، إلي مشاركتهم في اتخاذ القرار وصناعته مثل (الكويز) ودخولهم الوزارة وحصولهم علي حقائب وزارية هي الصحة ، والنقل، والسياحة، والصناعة والتجارة الخارجية، وتزايد أعدادهم في البرلمان.

وأصبح رجال الأعمال يحكمون مصر بالفعل ، ويظهر ذلك واضحا في القرارات التي تتخذها المجموعة الاقتصادية والتي يسيطر عليها فكر رجال الأعمال وكذلك لجنة السياسيات بالحزب الوطني التي تدير السلطة في مصر الآن ومعظمها من كبار رجال الأعمال في مصر، ويسعى رجال الأعمال إلي الحصول علي جنسيات أخري، إما لتسهيل أعمالهم في هذه الدولة، أو تكون الملجأ في حالة ارتكاب مخالفات تؤدي بهم إلي السجن، وبالتالي الهروب إليها أو في حالة تضييق النظام السياسي عليهم.

كما أن رجل الأعمال يتقرب إلي صناعة القرار من خلال إعلانات التهاني والتي تجسد علاقة المصلحة بين الطرفين، وتعد لغزاً يثير كثيراً من الشكوك .



فهرس الكتاب

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

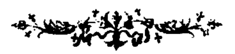
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة





القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ _ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com